رفع محمود العثماني

الريف المصري
في القرن الثامن عشر



تأليف الأستاذ الدكتور
عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

الطبعة الثانية

طبعة مزيدة ومنقحة ومذيلة بالكشافات

الرِّيفُ المِصْرِي

فِي

القَرْنِ الثَّامِنَ عَشَرَ

تأليف

الأستاذ الدكتور

عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

الطبعة الثانية

طبعة مزيدة ومنقحة ومذيلة بالكشافات

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلـيه وابـنه أهـدى هَذِهِ الطـبعـة مِنْ كتـاب «الريـف المصرى فـى القرن الثـامن عشر» ، والذى حـضر مناقـشته كرسالة للدكتوراه ، وهو طفـل فى السابعة مِنْ عمره ، إليه ، إلى إبنـى وفلذة كبـدى ، المهندس : إيـهاب وابنه الـغالى : أحمد ، أهدى هذه الطبعة .

أ.د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

الكويت – الشويخ

الإثنين : ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٣ م

فهرس المحتويات

الموضــوع **الصفحة**

الموضـــوع	الصفحة

الباب الثانى
حيازة الأرض وأعباؤها المالية

الموضـــوع **الصفحة**

الباب الثالث

التركيب الاجتماعى لسكان الريف

الباب الرابع

إقتصاديات الريف

الموضـــوع	الصفحة

الباب الخامس

الحياة الدينية والثقافية

الموضـــوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

تقديم الكتاب

للأستاذ الدكتور / أحمد عزت عبد الكريم
رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

فى تاريخنَا الطويل فترات لاَ تزال بحاجة إلى مزيد مِنَ العناية ، وَمِنْ هَذه الفترات فترة الحكم العثمانى المباشر أو (الأول) التى امتدت نحو ثلاثة قرون ، مِنْ الفتح العثمانى لمصر ، على يد السلطان سليم الأول (١٥١٧م) إلى حملة بونابرت على مصر (١٧٩٨م) ، هَذَا بَيْنَمَا حظى العصر السابق على الفتح العثمانى ، وهو مَا ندعوه تجاوزاً «العصر الوسيط» وكذلك العصر التالى للحملة الفرنسية ، وهو القرن التاسع عشر وَمَا بعده ، بإهتمام المؤرخين ، نظراً لَمَا يتسم به هذان العصران مِنْ سرعة الحركة، وتوالى التحولات والمتغيرات فى مجال السياسة، الحرب، والاقتصاد ، والإجتماع ، والفكر والثقافة . أمَّا العصر العثمانى فظل - بين هذين العصرين الزاخرين - كمًّا يكاد يكون مهملاً . وَرُبَّمَا كان المؤرخون الأجانب أسبق إلى الإهتمام بدراسته منذ بدأ علماء الحملة الفرنسية أبحاثهم عن مصر وتاريخها وآثارها وسائر نواحى الحياة والنشاط فيها ، ثم جُمع مَا سلجوه وصوروه فى كتاب «وصف مصر» ، الذى لاَ يزال نقطة البداية لكل مَنْ يتصدى للكتابة عن مصر فى تاريخها الوسيط والحديث ، رَغْمَ أَنَّ الكشوف الأثرية والبحوث التاريخية ، قد غيرت أو عَدَّلَتْ كثيراً مِمَّا كتبه هؤلاء العلماء فى تاريخ مصر وآثارها . وكان آخر جهود العلماء الأجانب فى مجال البحوث المتصلة بتاريخ مصر العثمانية . هذا المؤلف الضخم الرائع الذى أصدره أخيراً العالم الفرنسى «أندريه ريمون» ، مدير المعهد الفرنسى للدراسات العربية بدمشق ، عن «طوائف الحرف والتجار بالقاهرة فى القرن الثامن عشر» ، طبع دمشق (١٩٧٣-١٩٧٤ م) ، وهو ثمرة جهود ودراسات طويلة ، نَشَرَ العالم الفرنسى بعضها خلال السنوات الأخيرة الماضية ، ثُمَّ توجهَا بهذين المجلدين

الكبيرين اللذين نرجو أَنْ نراهما قريبًا منشورين باللغة العربية ، لتعم الفائدة مِنْ هَذَا الأثر العلمى الجليل .

وكان أستاذنا الراحل «محمد شفيق غربال» أول مَنْ دعَا تلاميذه الدارسين فى مدرسة التاريخ الحديث التى بدأ تأسيسها بكلية الآداب بالجامعة المصرية عام ١٩٣٠ ، إلى ضرورة توجيه إهتمامهم إلى العصر العثمانى ، والدراسة والبحث فى تاريخه الطويل ، حتى نستطيع أنْ نقدم صورة صادقة لحياة مصر والمصريين طوال هذه القرون الثلاثة التى يحاول البعض إسقاطها مِنْ تاريخنَا القومى ، بحجة أَنَّهَا لاَ تتسم إلاَّ بالجمود والفوضى والجهالة ، وَكَأَنَّ التاريخ لاَ ينبغى أَنْ يعنى إلاَّ بعصور النهضة والحركة ! .

وكان هَذَا الحكم الذى صدر على العصر العثمانى لا يقبل النقض والإبرام ، وبدأ شفيق غربال بنفسه فنشر «أجوبة حسين أفندى الروزنامجى» على أسئلة بعض علماء الحملة الفرنسية (مجلة كلية الآداب ، جامعة فؤاد الأول (القاهرة) المجلد الرابع - الجزء الأول ، مايو ١٩٣٦ م) . وَهُوَ نَصٌّ ثمين تضمن معلومات دقيقة عن أحوال الفلاحة فى مصر ، ونظام الإلتزام والضرائب وغيرهَا ، فى العصر العثمانى ، وقد أضاف إليه أستاذنَا مِنَ الشروح والتعليقات مَا أوضح غوامضه وجعل منه مصدراً أساسيًا فى «تاريخ مصر العثمانية» ، ولكن الدراسة الحقة لِهَذَا التاريخ ينبغى أَنْ تعتمد فى الدرجة الأولى - على وثائق حكومة مصر العثمانية ، وهى محفوظة فى سجلات ودفاتر ومحافظ لاَ حصر لَهَا بدار المحفوظات بالقلعة ، وكان الملك فؤاد أول مَنْ عُنِىَ بأمر هذه الوثائق فاستقدم لتنظيمها - أو بالأصح للتعريف بها - مشتشرقًا فرنسيًا ، هو الأستاذ «دنى» وكان كتابه القيم Sommaire des archives turques du Caire المنشور سنة ١٩٣٠ م ، هاديًا ومرشداً لَنَا - ولكثيرين غيرنَا - عندما بدأ البحث فى الوثائق التاريخية بعابدين والقلعة فى أوائل الثلاثينات فى هذا القرن ، وَإِنْ كان أكثرنَا حينذاك قد انصرف إلى الكتابة فى القرن التاسع عشر ، أَىْ فى عصر محمد على وخلفائه ، وذلك لأَنَّهُ شَاعَ بيننَا - نحن تلاميذ غربال - أَنَّ أكثر وثائق العصر العثمانى مكتوب بالتركية أو العثمانية لغة ذلك العصر ، وهى لغة صعبة ، همَّ الكثيرون يتعلمهَا ثُمَّ

نكصوا ، بَلْ إِنَّ أكثر هذه الوثائق مكتوب بخط (سرى) عرف بالقرمة ، ولاَ يَعْرِفُ حل رموزه إلا القلة القليلة ، مِنْ موظفى دار المحفوظات ، وقد كانوا -سامحهم الله- يَدأَبُونَ على تنفير شباب الباحثين مِنْ إِقتحام هذا الطريق الشاق حتى ينفردوا وحدهم بمعرفة دروبه ومسالكه ! ولماذا نذهب بعيدًا ، وبعض الباحثين فى العصر العثمانى مِنَ الأحياء يعتبر (الخوض) فى مباحثه ضربًا مِنَ السرية ، يحوطها بالحذر والكتمان الشديد !

لِهَذَا لم تنجح دعوة شفيق غربال فى أَنْ تجتذب إلاَّ نفرًا قليلاً مِنْ شباب الباحثين في مدرسته، لا نذكر الآن منهم إلا المرحومين الدكتور حسن عثمان، ومحمد توفيق ، وقد أثمر تعاونهمَا القسم الخاص بمصر العثمانية الذى كتباه فى «المجمل فى التاريخ المصرى» القاهرة ١٩٤٢ م ، وَهَذَا القسم على قصره - زاخر بالمعلومات القيمة فى مصر العثمانية . مِمَّا يجعل مِنْهُ مصدرًا لا زِلْنَا ننصح المبتدئين بِهَذَا التاريخ بقراءته والإفادة منه . ووضع الأستاذ محمد توفيق رسالته للماجستير عن الوثائق التركية وخط القرمة[1] ، ثم انصرف (رحمه الله) عن التاريخ ومال إلى الشعر والتصوف ، أَمَّا صديقه الدكتور حسن عثمان فقد شغفه دانتى حبًّا ، فأكب على أشعاره يترجمها ويثرى المكتبة العربية بترجماته العلمية الدقيقة .

وَرُحْنَا - مِنْ بعد أستاذنا شفيق غربال - نحمل الدعوة إلى العصر العثمانى ، وقد كثر الباحثون ، وتعددت إِهتماماتهم ، وعظم الإهتمام بتاريخنا القومى فى شتى عصوره ، وظهر أن أكثر الوثائق مكتوب بالعربية وانزاحت الطلاسم والرموز التى كانت تلف الوثائق ، وراح شباب الباحثين يقرأ خط القرمة بعد ساعات ! وَإِذَا كانت إِستجابة شبابنَا إلى (نداء) مصر العثمانية لاَ تزال تجرى فى نطاق ضيق - وَهَذَا أمر مفهوم - فإِنَّا نسجل بالاعتزاز أَنَّ الجهود بدأت تؤتى ثمارهَا ، وَمِنْهَا هذا الكتاب الذى يسرنى أَنْ أقدم له اليوم ؛ وإلى جواره عدد مِنَ الدراسات يعدها بعض أعضاء (سمنار) التاريخ الحديث بجامعة عين شمس لدرجة الدكتوراه ، أو الماجستير ، أذكر

(١) مما يؤسف له أَنَّ هذه الرسالة لم تطبع ، بل لقد امتدت يد مجهولة إلى نسخ الرسالة الخطية فأخفتها مِنْ جامعة القاهرة ودار المحفوظات .

منها : إدارة مصر فى العصر العثمانى ، والحركة الفكرية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، والحامية العثمانية فى مصر العثمانية . وأضيف أيضًا جهد الزميل الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى فى ترجمة «الإسلام والغرب» للمستشرقين الانجليزيين جب وبوون ، والأجزاء الأولى التى صدرت مِنْهُ تعالج النظم العثمانية ، وأحوال العرب فى ظلها كمقدمة لعصر الإنفتاح على الغرب إبتداءاً من أواخر القرن الثامن عشر ، وهو الموضوع الرئيسى للكتاب الذى لم ينفسح الوقت للمؤلفين لكتابته .

وَلَعَلَّنَا نضيف هُنَا أيضًا الجهد الذى بذلته الجمعية المصرية للدراسات التاريخية فى إقامة ندوة عن المؤرخ المصرى الكبير «عبد الرحمن الجبرتى وعصره»، أبريل ١٩٧٤ م، والبحوث التى ألقيت فى هذه الندوة باللغات العربية والانجليزية والفرنسية (وقد لقيت استجابة واسعة النطاق مِنْ عدد كبير مِنَ المؤرخين المصريين والأجانب) .

ولكن يبدو أنِّى بعدت كثيراً عن «الريف المصرى فى القرن الثامن عشر» ، وهو موضوع هذا الكتاب لمؤلفه الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، والكتاب - كما أشرنَا إليه - ثمرة مِنْ ثمار مدرسة التاريخ الحديث بجامعة عين شمس ، فأصله رسالة نال بها صاحبها درجة الدكتوراه فى الآداب (فى التاريخ الحديث) ، بمرتبة الشرف الأولى ، من الجامعة ، وكان لِيَ حظ الإشراف عليها ، وَلاَ أظن أَنَّ المؤلف أدخل تعديلاً كبيراً أو يسيراً على رسالته قبل أَنْ يقدمها إلى المطبعة .

والبحث - كما يرى القارىء - يعتمد إِعتماداً يكاد يكون كليًا على وثائق دار المحفوظات العمومية بالقلعة ، وسجلات المحكمة الشرعية وهو - فيما أذكر - أول بحث علمى يعتمد على هذه الوثائق . والأمر فى هذه الوثائق لا ينبغى أَنْ يقتصر على الإطلاع عليها فى نظرات سريعة ، و (ترصيع) البحث هنا وهناك بالإشارة إلى هَذِهِ الوثيقة أو تلك ، كما يحلو لبعض الدارسين مِنْ شبابنَا أَنْ يفعل ، ولكنه جهد يقومَ على القراءة والموازنة فى صبر وأناة . ثم إِستخلاص الحقائق الأساسية فى فهم وقدرة على التلخيص والإستنباط والنجاة مِنْ خيوط التفصيلات الكثيرة المتشابكة التى تملأ السجلات والدفاتر ، فأشهد أَنَّ عبد الرحيم قد نجح فى ذلك إلى حَدٍّ كبير .

وأخيراً . . هل عدَّل بحث الدكتور عبد الرحيم عن «الريف المصرى فى القرن الثامن عشر» مِنَ الصورة التى كانت فى أذهاننَا عن ذلك الريف فـى هـذا الوقت البعيد ؟ أو بعبارة أخرى : هل أتت الوثائق الكثيرة التى رجع إليها المؤلف واعتمد عليها فى بحثه بجديد يتكافأ والجهود التى بذلها المؤلف فى قراءتها والإفادة منها ؟ .

هـذا سؤال أترك للقارىء أن يجيب عنه بعد قراءة الكتاب . وَأَنَا لاَ أحب أَنْ أسبق القارىء إلى التأثير فيه ، ولكنى مع ذلك لاَ أودُّ أَنْ أغمطه حقه ، فقد أصبحت صورة الريف المصرى فى العصر العثمانى - وخاصة فى القرن الثامن عشر ، بعد كتاب عبد الرحيم أكثر وضوحًا وخطوطهَا أكثر ثباتًا وحقائقهَا أوثق مصدراً ، هَذَا إلى تفصيلات كثيرة ، عاونت على جلاء الصورة وتصحيح بعض معالمها ، وليس هذا بالأمر القليل .

احمد عزت عبد الكريم

منشية البكرى
١٩٧٤/١٢/١٩

مقدمة

يتناول البحث دراسة «الريف المصرى فى القرن الثامن عشر» ، أىْ دراسة تاريخ الريف المصرى فى فترة مِنْ فترات التاريخ المصرى فى العهد العثمانى ، الذى بدأ عام (٩٢٣هـ / ١٥١٧م) ، على أثر هزيمة السلطان طومان باى ، آخر سلاطين المماليك ، على يد السلطان سليم العثمانى ، فى معركة الريدانية ، ومنذ ذلك الحين ، أصبحت مصر ولاية تابعة للدولة العثمانية ، أو على حد تعبير محمد بن قانصوه ، «قرية فى حكم نايب» ، أىْ أَنَّهَا فقدت إِستقلالها ، بعد أَنْ كانت سيادتها تمتد على بلاد الشام، وليس مجال هذه الدراسة التاريخ السياسى لمصر ، ومراحله ، وَإِنَّمَا مجالها دراسة تاريخ قطاع مِنَ المجتمع المصرى فى فترة محددة بقرن مِنَ الزمان ، ولكن تفاعل الحوادث وإرتباطها فى كثير مِنَ الأحيان ، يضطر الباحث إلى الربط بين أحداث التاريخ السياسى ، والتاريخ الاجتماعى ، فدخول العثمانيين مصر وإحداثهم تغييرات إدارية ومالية ، أدى بدون شك إلى نتائج ذات أهمية كبيرة فى تاريخ البلاد ، إِنْ إيجابًا أو سلبًا ، وَمِنْ شأن هذه الدراسة ، أَنْ تهتم بنصيب الريف مِنْ نتائج هذه التغييرات ، وتأثيرها على مجرى الحياة فيه ، ويمكن وضع لمسات على بعض هذه الأمور لنرى إلى أى حد ، كان تأثير هذه التغييرات على الحياة فى الريف كبيراً .

ففى عام (٩٣٣هـ / ١٥٢٦م) ، أمر السلطان سليمان القانونى ، بفك زمام القطر وإعادة توزيع الخراج ، فكان لهذه العملية تأثير كبير على الحياة فى الريف ، لاَ مِنْ حيث العملية ذاتها التى ربما كانت إجراءًا واجبًا ، وإِنَما مِنْ حيث الأسلوب الذى نفذت به ، على يد القائمين على تنفيذها مِنَ المباشرين وغيرهم الذين استغلوا الفلاحين أسوأ إِستغلال ، وجاروا عليهم ، وفرضوا عليهم الأموال حسب مشيئتهم

ورغبتهم لا حسب معيار محدد ، حتى «صاروا هم الملوك يتصرفون فى المملكة ، بِمَا يختارونه مِنَ الأمور ، فوضعوا أيديهم على رزق الناس ، والإقطاعات ، وأصبحوا يقررون الأموال على كل بلد بحسبمَا يختارونه مِنَ الأموال ، وأصبحوا يجورون على الفلاحين ، فى الصيف والشتاء ، حتى خرب غالب القرى ، وكان هَذَا مِنْ أكبر الفساد ، فى حق الناس» .

كذلك فَإِنَّ الأسلوب الذى اتبعه العثمانيون فى إدارة الأرض المصرية ، فى الفترة الأولى مِنْ حكمهم ونعنى به نظام «المقاطعات» أو «الأمانات» ، أوقع أهل الريف تحت طائلة أعمال غير مشروعة قام بها الموظفون الذين كانوا يشرفون على «المقاطعات» أو «الأمانات» ، وَمَا أَنْ أدخل نظام الإلتزام فى إدارة الأراضى الزراعية ، حتى كان لهذا النظام تأثيره الضخم على الحياة العامة فى الريف ، والذى سنعرض له فى ثَنَايَا البحث بتفصيل وإسهَاب .

كذلك مِنَ الأمور التى يمكن أَنْ نشير إليهَا هُنَا سريعًا والتى ارتبطت بدخول العثمانيين مصر وكان لَهَا تأثير على الريف ، أن العثمانيين أوجدوا فى الريف ، نوعًا مِنَ الجند المقيمين بقصد حماية السكان ، والإشراف على الأمن فى الريف ، ونعنى بهم جند السباهية ، وكما اتضح مِنَ المصادر أَنَّ هؤلاء الجند ، كانوا مِنْ بين أسباب التأخر والتدهور الذى حل بالريف فى العصر العثمانى ، بَلْ وأرهقوا الفلاح بمطالبهم المتكررة ، والمظالم المتعددة ، وإرتكابهم الكثير مِنَ الموبقات مما اضطر بعض الفلاحين إلى هجر قراهم ، والبحث عن وسائل لعيشهم بعيدًا عن أعمال هؤلاء الجند .

هذه لمسات على بعض الأمور التى ارتبطت بالتحول السياسى فى تاريخ مصر بخروجها مِنْ حوزة السلطنة المملوكية وخضوعها للحكم العثمانى ، وقد ظلت هذه الأمور تلعب دورهَا فى حياة الريف ، حتى كان القرن الثامن عشر ، الذى يعد بحق عصر إزدياد النفوذ المملوكى على أجهزة الحكم ، وتغلبه على نفوذ الباشوات العثمانيين ، وصار الأمر كله بأيدى الأمراء المماليك دون غيرهم ، ولكن مع ازدياد

نفوذ الأمراء المماليك ، ظهرت الفرقة بينهم وانقسموا إلى بيوت متصارعة ، متسابقة على الحكم ، ولا يهمنَا مِنْ أمر هذه الصراعات سوى تأثيرهَا على الريف ، ومجرى الحياة فيه ، وقد اتضح لَنَا أنَّ الريف تأثر كثيراً بهذه الصراعات المملوكية فى القرن الثامن عشر ، وكان تأثيرهَا كبيراً على جميع مناحى الحياة الإقتصادية والاجتماعية فى الريف ، فالمظالم تُقَرَّرُ ، والمغارم تُفْرَضُ والفلاح يَسْتَغِيثُ ، ولاَ مجيب لإِستغاثته ، فيضطر لهجر قريته ، وأرضه بعد أنْ كان شديد التمسك بهما .

ولا شك أنَّ هذه الصراعات المملوكية كان لها تأثيرها الضخم فى إضعاف أجهزة الحكم ، وإهمال الحكومة لواجباتها ، وخاصة مَا يمس مِنْهَا الحياة فى الريف ، فَلَمْ تعد الأجهزة الإدارية تهتم بمرافق النهوض بالثروة الزراعية عماد ثروة البلاد ، قدر إِهتمامهَا بجمع متعلقاتها ، فتدهور حال الفلاح وهجر قريته ، وَلاَ عجب أَنْ نجد الجبرتى يرسم لَنَا فى نهاية القرن الثامن عشر نفس الصورة التى رسمها ابن إياس فى بداية الحكم العثمانى للظالم الواقع على الفلاحين وخراب القرى ، بَلْ يزيد عليها أَنَّ إقليم المنوفية لَمْ يعد به إلا خمس وعشرون قرية بِهَا بعض سكان ، وباقى قرى هَذَا الإِقليم هجرهَا الفلاحون ، ولَمْ يعد بِهَا لاَ ديَّارُ ولا نافخُ نار .

وفى إطار الصورة التى كانت سائدة فى القرن الثامن عشر ، وارتباط أوضاع هَذَا القرن مِنَ النواحى السياسية والإِقتصادية والاجتماعية وتفالعها بعضها فى بعض ، وتأثير كل منها فى الآخر بالقدر الذى يمكن إدراكه ، فى ضوء مصادره ، درست فى هذا البحث الريف المصرى إدارته ودور هذه الإدارة إيجابًا وسلبًا ، والحياة الإِجتماعية التى كانت سائدة ، وتركيب السكان الاجتماعى والحياة الاقتصادية ، والصورة التى كانت عليها، والحياة الدينية والثقافية وارتباطهما بالأوضاع الاجتماعية والإِقتصادية التى كانت سائدة ، وَمَدَى تأثير هذه الأوضاع على الحياة فى القرية المصرية فى القرن الثامن عشر ، غير متناس ألبتة تفاعل الأوضاع وتداخلها ، وارتباطها فى مسيرتها التى تشكل فى النهاية الصورة العامة لتاريخ الريف المصرى فى ذلك القرن .

وقد قامت هذه الدراسة على مصادر أصلية مِنْ وثائق متنوعة وضعت لَهَا تصنيفًا

فى مصادر البحث ، ومخطوطات معاصرة ، ومصادر معاصرة مطبوعة ، ثم الدراسات التى لمست جوانب مِنَ البحث ، ولا يسعنى فى هذا المجال إلاَّ أَنْ أقرر حقيقة ، أنكرهَا الكثيرون ، وهى أن مصادر تاريخ مصر العثمانية ليست مِنَ الندرة كما يعتقد البعض ، حتى تجعل مِنَ الصعوبة بمكان كتابة تاريخ هذه الفترة كتابة علمية، إِنَّ هذا القول محض إفتراء لا أكثر ولاَ أقل ، ولَا ينم عن شىء قدر مَا ينم عن عدم معرفة هؤلاء بمصادر تاريخ هذه الفترة وأماكن حفظها ، وقد أشرت إليهَا فى مصادر البحث . فمصادر تاريخ مصر فى العهد العثمانى متوفرة ، ولا تحتاج إلاَّ إلى فريق مِنَ الباحثين الصابرين ، يؤمهَا وينهل مِنْهَا ويكتب تاريخ بلاده الاجتماعى والاقتصادى والسياسى بكل أبعاده ، فمن حسن الحظ أَنَّ مِنْ مميزات العصر العثمانى أَنَّهُ كان يمتاز بِأَنَّهُ عهد تسجيل وتدوين ، لكل صغيرة وكبيرة ، فقد سلجت الدواوين، والجهات الإدارية كل إِختصاصاتها فى سجلات منظمة لا يعيبها إلاَّ صعوبة الخط الذى كتبت به ، ولكن مع شىء مِنَ الصبر والجلد والمثابرة ، الصفات التى يجب أَنْ يتحلى بها الباحث يجد نفسه مع فيض من المعلومات التى تمده بكل دقائق تاريخ البلاد أضف إلى ذلك دور المحاكم الشرعية فسجلات هذه المحاكم ، تعد تسجيلاً دقيقًا وأمينًا للحياة المصرية بكل أبعادهَا ، فى ذلك العصر ، فَإِذَا أضيفت هَذِهِ المصادر ، إلى المصادر المعاصرة التى كتبها معاصرون ، شارك بعضهم فى صنع الأحداث ، لاتضح أَنَّ مصادر تاريخ مصر فى ذلك العهد جد متوفرة ، وإذا كانت تمد الباحث بفيض من المعلومات لكتابة التاريخ السياسى ، فَإِنَّ ما فيها عن حياة الريف والتاريخ الاجتماعى للقطاع الريفى ، لجد قليل ، ورغم ذلك فإنى أقدمت على دراسته ، متلمسًا كل معلومة ألتقطها وأسجلها لعلى أكوّن تاريخًا للريف فى القرن الثامن عشر ، وفى كل هذا كانت تحوطنى عناية أستاذى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، عن إجاباتها ، ثم يناقشنى فيما توصلت إليه ويحلل معى ، ويرشدنى . ويوجهنى حتى استوى بحثى على الصورة التى أقدمهَا به بين دفتى هَذَا المجلد ، فقد منحنى أستاذى مِنْ وقته وجهده، وفوق ذلك مِنْ أبوّته الصادقة ، مَا أعتقد جازمًا بأنه لم يتوفر لغيرى مِنَ الباحثين مِنْ هذه الأبوة الصادقة التى منحها لِىَ أستاذى ، مثلما توفر لِىَ ، فإلى

أستاذى أقدم أسمى آيات العرفان بالجميل ، والحب والتقدير وإن كنت أعلم أن ذلك أضعف الإيمان.

وإنه لمن دواعى العرفان بالجميل أن أسجـل شكـرى لأساتذتـى وزملائى أعضاء سمنار الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة عين شمس ، على ما أبدوه لى فى كثير من الأحيان من الملاحظات التى كان لها فضل كبير على بحثى ، كما أسجل شكرى للسادة موظفى دور حفظ الوثائق التى أشرت إليها فى مصادر البحث لمعاونتهم لى أثناء جمعى لمادة البحث ، وإلى كل من عاوننى أسدى جزيل شكرى وعرفانى بالجميل ، ولعلى أكون قد وفقت بمساهمة متواضعة فى كتابة تاريخ بلادى فى العهد العثمانى .

والله الموفق ، وعليه قصد السبيل ،،،

مقدمة الطبعة الثانية

أقدم للباحثين والمتخصصين على مختلف جنسياتهم ولغاتهم ، هَذه الطبعة الجديدة مِنْ كتاب «الريف المصرى» ، بعد أنْ كثرت المطالبات بإعادة طبعه ، لِمَا لَهُ مِنْ أثر بعيد على الكثيرين ، ولَمَّا حازه مِنْ شهـرة عالمية ، منذ صدور الطبعة الأولى منه سنة ١٩٧٤ م ، والتى صدرت عَنْ جامعة عين شمس بالقاهرة . ولَمْ أجد مفراً مِنَ الدفع بِهِ إلى المطبعة ، لطبعة طبعة جديدة مزودة بالفهارس التى تخلون مِنْهَا الطبعة الأولى .

ولَمْ أجد فى الكتاب أىَّ شىء يَدْعُونِى إلى تغيير أىّ معلومة مِنْهُ ولَوْ حرفًا واحدًا، فَلاَ تزال النتائج والحقائق التى وصلت إليها ثابتة ، ليس هناك مَا يدعو إلى تغيير أىٍّ مِنْهَا ، كما أننى حافظت على الصورة التى ظهر بها الكتاب فى طبعته الأولى، فمثلاً المصادر التى أشرت إليها كمخطوطة فى الطبعة الأولى ، وطبعت بعد تلك الطبعة ، تركت الإشارة إليها كمخطوطة ، ولَمْ أشر إليها كمطبوعة ، وأشرت إلى الوثائق فى الأرشيفات التى كانت بِهَا عند إعداد الكتاب كرسالة جامعية ، رغم أَنَّهَا نقلت حاليًا مِنْ أرشيفاتها إلى «دار الوثائق القومية» .

وَهَا أَنَذَا أقدم هَذِهِ الطبعة إلى القارئ الكريم ، عَلَّهُ يَجِدُ فِيهَا مَا يبغيه ، والله ولى التوفيق .

أ.د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

الكويت - الشويخ

الأحد : ٢٠/٤/٢٠٠٣ م

الباب الأول

الريف بين الإدارة المحلية والإدارة المركزية

الفصل الأول

الإدارة المحلية

تمهيد : *التقسيم الإدارى للريف المصرى فى القرن الثامن عشر .*

الإدارة المحلية ودورها فى إدارة الريف :

١ - مشايخ القرى ، ٢ - الشاهد ، ٣ - الصراف ، ٤ - الخولى ،

٥ - الوكيل أو قائمقام ، ٦ - المشد ، ٧ - الخفير ، ٨ - الكلاف .

* * *

التقسيم الإدارى للريف المصرى فى القرن الثامن عشر :

عند دراسة الإدارة المحلية للقرية المصرية فى القرن الثامن عشر ، لأَبُدَّ مِنْ محاولة للوقوف على عدد القرى المصرية فى ذلك الوقت حيث أنَّ القرية المصرية فى القرن الثامن عشر كانت تمثل القاعدة الأساسية للتقسيم الإدارى المالى الذى وجد فى مصر آنذاك ، كما أنَّهَا كانت تمثل وحدة تنظيم المجتمع الريفى الذى يعتمد فى حياته أساسًا على الزراعة[1] .

ويلاحظ أنَّ كل قرية أو مجموعة من القرى فى ذلك الوقت كانت تمثل وحدة إدارية مالية ، أطلقت عليها دفاتر الإِلتزام اسم «مقاطعة»[2] . بينما أسمتها سجلات

---

(١) غيث ، محمد عاطف : «القرية المتغيرة» ، ص ٢٢-٢٥ .

(٢) دار المحفوظات العمومية بالقلعة : مخزن (١) تركى ، عيون من رقم (١-١٣) ، دفاتر الإلتزام الخاصة بالوجهين القبلى والبحرى مِنْ دفتر رقم (١) إلى دفتر رقم (٨٠١) .

المحكمة الشرعية وسجلات إسقاط القرى - وهى السجلات الخاصة بعمليات التنازل عن حصص الإلتزامات - وسجلات الديوان العالى ، والمصادر المعاصرة باسم «ناحية»[1] .

وبالرجوع إلى أقدم إحصاء ذكر عن قرى مصر فى العصر المملوكى ، أىْ قبل الدخول العثمانى لمصر ، وجد أنَّ عدد النواحى التى كانت موجودة بمصر عند إجراء الروك الناصرى (٧١٥هـ / ١٣١٥م) ، كانت ٢٣١٦) ناحية ، منها (١٦٣٧) ناحية بالوجه البحرى ، (٦٧٩) ناحية بالوجه القبلى[2] .

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى مِنْ : سجل رقم (١) إلى رقم (٥) ، وهى السجلات الخاصة بفترة البحث ، سجلات مبايعات الباب العالى من سجل رقم (١) وما يليه ، وسجلات الديوان العالى رقم (١، ٢) ، (وسجلات هذا الأرشيف توجد حاليًا بالشهر العقارى - المقر الرئيسى بالقاهرة) .

- الدمرداش ، أحمد كتخدا عزبان : «الدرة المصانة فى أخبار الكنانة» ، (مخطوطة مصورة عن النسخة الأصلية الموجودة بالمتحف البريطانى بلندن) ، جـ ١ ص ٤٦ ، ٢٣١ ، ٢٦٢ .

(٢) قسمت مصر طبقًا للروك الناصرى إلى الأقسام الإدارية الآتية ، والتى حمل كل قسم منها اسم (عمل) :

أعمال الوجه البحرى	عدد نواحى كل عمل	أعمال الوجه القبلى	عدد نواحى كل عمل
١ - ضواحى القاهرة	٢٦	١ - الجيزة	١٥٤
٢ - القليوبية	٦١	٢ - الأطفيحية	٥٢
٣ - الشرقية	٣٩٦	٣ - الفيومية	١٠٤
٤ - الدقهلية والمرتاحية	٢١٤	٤ - البهنساوية	١٥٩
٥ - دمياط	١٤	٥ - الأشمونين	١٠٤
٦ - الغربية	٤٧٧	٦ - المنفلوطية	٥
٧ - المنوفية	١٣٣	٧ - الأسيوطية	٣٣
٨ - أبيار وجزيرة بنى نصر	٤٩	٨ - الأخميمية	٢٥
٩ - البحيرة	٢٣١	٩ - القوصية	٤٣
١٠- فوه والمزاحمتين	١٦		
١١- النستراوية	٦		
١٢- الإسكندرية	١٤		
	١٦٣٧		٦٧٩

- الوجه البحرى ١٦٣٧ ناحية الوجه القبلى ٦٧٩ ناحية = ٢٣١٦ ناحية

=

أما المقريزى الذى عاش بعد ذلك (١٣٦٤-١٤٤٢م) . فقد ذكر أنَّ عدد قرى مصر (٢٣٩٥) قرية[1]، ثم ذكر ابن جيعان الذى جاء بعــده (توفى ٩٠٠ هـ / ١٤٩٤م) أن عدد قرى مصر (٢٢٨٣) قرية ، غير المشتركة مع غيرها فى الزمان[2] .

ثُمَّ لا نجد بعد ذلك ذكراً لعدد قرى مصر إلاَّ فى نهاية القرن الثامن عشر حيث ذكر علماء الحملة الفرنسية أرقامًا مختلفة لعدد قرى مصر ، فقد ذكر جومار Jomard أَنَّهُ كان مقيدًا بدفاتر المعلمين الأقباط ، التى قدمونهـا للفرنسيين أسماء (٢٩٦٧) قرية[3] .

بينما قدر العمال الفرنسيين عدد القرى المصرية بـ (٣٣٤٧) قرية ، أما راسمو الخريطة الفرنسية الكبرى لمصر فقيدوا أسماء (٣٥٥٤) قرية[4] ، وقدر الأستاذ شفيق غربال عدد القرى المصرية فى نهاية القرن الثامن عشر بـ (٣٩٢٠) قرية ، وذلك بناء على قول حسين أفندى الروزنامجى «أقاليم سبعة فى مائتين وثمانين درجة تخمين» ، أىْ أَنَّهُ قد يقصد أَنَّ كل إقليم يحتوى على (٢٨٠) قرية ، أىْ سبعة أقاليم بالوجه البحرى ، وسبعة أقاليم بالوجه القبلى فيكون مجموع الأقاليم أربعة عشر إقليمًا فى (٢٨٠) قرية ، أىْ أَنَّ تعداد قرى مصر فى نهاية القرن الثامن عشر حسب هَذَا التقدير

= أنظر :

- إبن إياس ، محمد بن أحمد : «بدائع الزهور فى وقائع الدهور» ، (حوادث ٧١٥هـ/ ١٣١٥م) جـ١ ، طبعة بولاق ص ١٥٩ .
- طوسون ، عمر : «مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن» ، ص ص ٢٦٠ - ٢٦٢ .
- طرخان ، إبراهيم على : «النظم الإقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى» ، ص ٩٨ .

Sacy (Silvestre de): du droit de propriete territoriale en Égypte à l'epoque de l'expedition des Françes, Tome 2, p. 224.

(١) المقريزى ، أحمد بن على : «الخطط» ، جـ ١ ، (طبعة بولاق) ، ص ٧٢ .

(٢) بن الجيعان ، شرف الدين أبو البقاء يحيى : «التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية» ، ص ص ١١٢-١١٣ .

(٣) Jomard, Coup d'Oeil impartil sur L'état present de L' Egypte, p. 115.

(٤) الروزنامجى ، حسين أفندى : «ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية» ، المنشور تحت اسم «مصر عند مفرق الطرق ١٧٩٨-١٨٠٠م» ، تحقيق : الأستاذ محمد شفيق غربال ، حولية كلية الآداب ، جامعة فؤاد (القاهرة) ، المجلد الرابع . الجزء الأول ، مايو ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م ، ص ٣٣ . هامش (١) .

ىو الرقم السابق الذكر[1] .

وبدراسة هذه الأرقام يتضح أَنَّ عدد قرى مصر، لم يكن ثابتًا على مـدى لتاريخ، بَل إِنَّ هناك تغييرات كانت تَطْرَأُ عليه وَإِنْ اتضح أَنَّهُ كان فى زيادة مطردة ، ـرغم أَنَّ الأرقام التى ذكرت عن عدد القرى المصرية فى نهاية القرن الثامن عشر تقاربة ، إلا أَنَّنَا نعتقد أَنَّ أقربها إلى الصحة هو تقدير الأستاذ شفيق غربال ، لأَنَّهُ ائم على تقدير أحد المسئولين عن الروزنامة وقت وصول الفرنسيين مصر (١٢١٣هـ/ ١٧٩/م) .

وقد حاولت مطابقة الأرقام التى ذكرت عن قرى مصر فى نهاية القرن الثامن عشر عدد المقاطعات التى سجلت فى دفاتر الإلتزام ، ودفاتر الترابيع التى وضعت فى عهد لحملة الفرنسية ، والتى كتب على أغلفتها أَنَّ معلوماتهَا أخذت مِنْ دفاتر المعلمين لأقباط ، فوجدت أَنَّ هناك تغييراً كبيراً كما صادفت كثيراً مِنَ الصعوبات التى حالت ون الوقوف على العدد الصحيح لقرى مصر من واقع هذه الدفاتر ، لأنه فى كثير مِنَ لأحيان كانت المقاطعة لا تتكون مِنْ قرية واحدة ، وإنما تتكون من مجموعة من القرى ، قرية رئيسية ، وقرى أخرى تابعة لهذه القرية الرئيسة ، وقد بلغ عدد القرى التابعة للقرى الرئيسة وخاصة فى بعض ولايات الصعيد (١٩) تسع عشرة قرية مثل

(١) الروزنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ص ٣٣ ، هامش (١) ذكر حسين أفندى فى الباب السادس مِنَ أجوبته السؤال الأول ص ص ٣٢-٣٣ - الأقسام الإدارية لمصر فى العصر العثمانى على النحو التالى :

الوجه البحرى	الوجه القبلى
١ - ولاية الشرقية	١ - بهنساوية
٢ - ولاية المنصورة	٢ - أشمونين
٣ - ولاية البحيرة	٣ - منفلوط
٤ - ولاية قليوب	٤ - جرجا
٥ - ولاية الغربية	٥ - أطفيح بالبر الشرقى
٦ - ولاية المنوفية	٦ - ألواح مِنْ داخل جرجا
٧ - ولاية الجيزة	٧ - فيوم بين الحدود البحرى - والقبلى

قرية طهطا على سبيل المثال[1] .

أما فى مقاطعات الوجه البحرى ، فَلَمْ يزد عدد القرى التابعة للقرية الرئيسية فى أىٍّ منها على (٥) خمس قرى[2] ، أىْ أَنَّ ظاهرة تعدد القرى التابعة لمقاطعة واحدة كانت أكثر وضوحًا فى الصعيد .

ومما زاد فى صعوبة الوقوف على عدد القرى من واقع هذه الدفاتر ، أنها فى كثير مِنَ الأحيان كانت تغفل أسماء القرى التابعة ، ولا تذكر إلا إسم القرية الرئيسية مع إردافها بعبارة «وتوابعها» أو «وكفورها» أو «ما معها» مثل ذكرها على سبيل المثال : قرية فرشوط وعمر وتوابعها[3] ، النكارية وما معها[4] ،

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، دفاتر التزامات الوجه القبلى مِنْ دفتر (١) وما يليه ، حيث سجلت القرى التابعة لقرى طحطا (هكذا تكتب فى السجلات) ، وهذا الاقتباس من الدفتر رمق (٨٢) على سبيل المثال.

«.. **مقاطعة قرية (طهطا) والإقطاع** ، وجهينة ، وقرنة ، وحرافشة ، وطليحات ، عنيبس، وبنى عمار ، وحريدية ، وأولاد إسماعيل، وحاجر، دوك ، وأثر الكاشف ، وعربان هلة . وكوم أشقاو ، وجرادات ، وكوم العرب ، ومزارعين بركيات ، وعتامنة ، وكوم القصد وتوابعها درعهدة (أى فى عهدة الملتزمين) حسين عبد الله تابع مستحفظان، عن أربعة قراريط ، ومحمد عبد الله عن أربعة قراريط ، وعلى عبد الله، تابع مستحفظان، عن أربعة قراريط ، وحسن عبد الله عن ستة قراريط ، ويوسف عبد الله عن ستة قراريط» .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (٧) دفاتر التزامات الوجه البحرى ، دفتر رقم (٤٨١) ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفتر الترابيع رقم (١٦٠٨) حيث سجلت مقاطعة قرية الدماير على النحو التالى :

.. مقاطعة الدماير وما معها تابع الغربية ، شباخة الدماير ، كفر العرب ، وكفر القصابى ، وبهوت وكفورها ، وبلقاس .

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٥) ، دفتر إلتزام رقم (٣٦٥) (١١٥٤هـ / ١٧٤١م) .

فرشوط : تتبع حاليًا مركز نجع حمادى ، محافظة قنا ، ويذكر صاحب القاموس الجغرافى أنها كانت قاعدة لقسم فرشوط من تاريخ إنشائه (١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م) إلى أنْ نقل منها ديوان القسم إلى نجع حمادى (١٣٠٤هـ / ١٨٨٦م) .

رمزى ، محمد : «القاموس الجغرافى للبلاد المصرية» ، القسم الثانى ، جـ ٤ ، ص ١٩٨ .

(٤) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) تركى ، عين (١٩) دفتر ترابيع ولاية الشرقية رقم (١٦٠٥) (١٢١٥هـ / ١٨٠٠م) .

النكارية : هى حاليًا إحدى قرى مركز الزقازيق ، ويذكر صاحب القاموس الجغرافى أنَّ اسمها الأصلى «خربة النكارية» ثم حذف صدر الإسم فوردت باسم «النكارية» .

القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، جـ ١ ، ص ٨٣ .

ميت أبو غالب وكفورها[1] .

كما أنَّ بعض المقاطعات اكتفى بذكر إسم «مقاطعة مال حماية» أمامها أىْ أَنَّهَا قرى وقف يدفع أصحاب حق الإنتفاع بها قدرًا بسيطًا ثابتًا مِنَ المال ، نظير حماية الإدارة لَهَا مِنْ عمليات السطو والسلب . ولكل هذه الصعوبات التى أدت إلى الغموض فى عدد القرى المصرية فى فترة البحث ، لَمْ أتمكن من القيام بعمل إحصاء دقيق لعدد القرى المصرية فى القرن الثامن عشر مستخلصة مِنْ دفاتر الإلتزام ، ولكن بناء على المعلومات المسجلة فى هذه الدفاتر ودفاتر الترابيع أمكن القيام بالإحصاء التالى لعدد المقاطعات سواء أكانت مقاطعات خراج أىْ أنَّ أراضيها تعطى إلتزامًا ، أَمْ مقاطعات حماية أَىْ أَنَّ أراضيها وقف لاَ تدفع خراجًا ، وإنما تدفع قدرًا ثابتًا مِنَ المال نظير حماية الإدارة لها .

اسم الولاية	مقاطعات خراج	مقطعات مال حماية
١ – الشرقية	١٦٤	٢٢
٢ – المنصورة	٢١٩	٣١
٣ – القليوبية	٦٣	١٨
٤ – البحيرة	١٤٧	٣٩
٥ – المنوفية	١٥٤	—
٦ – الغربية	٢٦٨	١٠
٧ – أطفيح	٢٨	١٩
٨ – فيوم	٦٣	٢٠
٩ – بهنساوية	١٤٣	٤٩
١٠– أشمونين	٥١	٤٠
١١– جرجا	٨٢	٢٩
١٢– أقلام متفرقة (أى قرى وقف فى مناطق مختلفة)	—	١٤٦
الجملة	١٣٨٢	٤٢٣= ١٨٠٥[2]

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) تركى ، عين (١٩) دفتر ترابيع ١٦٠٨ .

ميت أبو غالب : حاليًا إحدى قرى مركز شربين ، وهى قرية قديمة إسمها الأصلى منية أبو غالب ثم حرف اسمها إلى ميت ، فوردت به محرفًا ، وهو إسمها الحالى .

القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، جـ ٢ ، ص ٨٠ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عيون من رقم (١-١٣) ، دفاتر الالتزام الخاصة بالوجهين البحرى والقبلى من دفتر رقم (١) وما يليه، مخزن (١٨) عين (١٦)، دافتر الترابيع أرقام : (١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩).

ويستفاد مِنْ هذا الإحصاء أنَّ عدد المقاطعات بلغ (١٨٠٥) مقاطعة ، فَإِذَا افترضنا أنَّ متوسط عدد القرى التابعة على مستوى القطر كله ، قرية واحدة لبلغ عدد القرى طبقًا لهذا الإِفتراض (٣٦١٠) قرية ، وهو رقم يقارب الأرقام التى ذكرها علماء الحملة الفرنسية ، وحسين أفندى الروزنامجى ، ولكن مع التسليم بعدم دقة هذا الإِفتراض لأَنَّنَا نلمح مِنْ هذا الإحصاء غياب أسماء ولايات مثل الجيزة ، والواحات لعدم تدوين نواحيها فى السجلات التى استخرج منها هذا الإحصاء[١] .

يضاف إلى ذلك أنَّه إلى جالنب هذه الوحدات الصغيرة وهى القرى ، فكثيرًا مَا كانت تنشأ كفور جديدة سرعان مَا تصبح قرى ، عندمَا يزداد تجمعها السكانى ، وقد حفظت سجلات دار المحفوظات وأرشيف المحكمة الشرعية ، العديد مِنَ الوثائق الخاصة بإنشاء كفور جديدة أو تعمير قرى درست[٢] ، كما ذكر الجبرتى أنَّ إسماعيل ابن إيواظ أمر بإنشاء كفر جديد قريب مِنْ دجوة بعد تحطيمها والقضاء على أسرة الحبابية[٣] .

وَمِنْ هنا كانت صعوبة تقدير عدد القرى المصرية فى القرن الثامن عشر ، بصورة جازمة ، خاصة وَأَنَّهُ لا تتوفر الإحصاءات الدقيقة التى يمكن بناء عليها الوصول إلى إحصاء دقيق لعدد القرى .

أما الوحدات الإدارية الأكبر والتى كان لها حق الإشراف على المقاطعات ، فكانت تسمى «الكاشفيات» ، والكاشفية[٤] عبارة عن وحدة إدارية مالية ، على رأسها أحد البكوات المماليك برتبة كاشف ، له حق الإشراف على مجموعة مِنَ المقاطعات

(١) أنظر نفس الدفاتر التى سبقت الإشارة إليها والتى إعتمدنا رعليها فى عمل الإحصاء السابق .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) ، دفتر (٣٧٥) ، أرشيف المحكمة الشرعية : مبايعات الباب العالى ، سجل (٢٨٣) مادة (٤١٧) ، حيث نجد فى هذين المصدّرين مَا يفيد عن إنشاء كفور جديدة مثل كفر بنى هلال ، تابع ولاية البحيرة (حاليًا تابع مركز السنطة ، محافظة الغربية ، أنظر القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ٢ ، ص ٩) ، والكفر الجديد المنشأ تابع محلة حسن (حاليًا تابع مركز المحلة الكبرى ، محافظة الغربية ، أنظر : «القاموس الجغرافى» ، القسم الثانى ، جـ٢ ، ص ٢٦) .

(٣) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار فى التراجم والأخبار» ، جـ١ (حوادث) ١١٨٣هـ - ١٧٦٩م) ، ص ٣٤٦ .

(٤) آثرت إسم كاشفية على كشوفية كما تذكرها المراجع ، لأنَّ السجلات الخاصة بفترة البحث تطلق عليها إِسم «كاشفية» وجمعها «كاشفيات» .

التى تقع فى داخل حدود الكاشفية ، وقد سجل الرحالة فانسليب Vansleb الذى زار مصر (١٠٨٣هـ / ١٦٧٢م) ستًا وثلاثين كشوفية[1] ، كانت موجودة فى عصره .

وقد برزت ظاهرة انتشار الكاشفيات كوحدات إدارية بصورة واسعة طوال القرن الثامن عشر ، وذلك راجع إلى عدم ثبات التقسيم الإدارى لمصر ، نظرًا لأنَّ الوحدات الإدارية كانت فى نفس الوقت تمثل وحدات مالية ، وكذا فإنَّهُ كثيرًا مَا كانت وحدة إدارية تتسع على حساب الأخرى ، فقد حدث أن تحولت بعض الولايات إلى كاشفيات مثل: المنصورة، وأسيوط، والجيزة، والفيوم[2] ، وفى بعض الأحيان كان يفصل جزء من ولاية ليكون وحدة إدارية قائمة بنفسها ، مثلما حدث حينما فصلت فارسكور عن ولاية البحيرة (٩٧٧هـ / ١٥٦٩-١٥٧٠م) بقصد إخراجها مِنْ حوزة القبائل العربية المسيطرة عليها والاستفادة مِنْ إنتاجها الجيد مِنَ الأرز[3] .

وعلى كل فَإِنَّ التقسيم الإدارى لمصر فى العصر العثمانى تميز بعدم الثبات فقد حدثت فى الأقسام الإدارية عدة تعديلات كلها مرتبطة بتعديل زمام هذه الوحدات ، مثل التعديل الذى أجرى فى بداية الحكم العثمانى (٩٣٣هـ / ١٥٢٦م)[4] والذى

---

(١) Vansleb J. M.: The Present state of Egypt, pp. 17-20 .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخـــزن (١) تركى ، عين (٣) ، دفتر إلتزام (٤٣) وما يليه ، عثمان ، حسن : «تاريخ مصر فى العهد العثمانى ، فصلة فى المجمل فى التاريخ المصرى» ، ص ٢٥٤ .

(٣) Shaw, J. Stanford: the financial and administrative organization and development Ottoman Egypt, 1517-1798, p. 15

أنظر كذلك دفاتر الالتزام : من الدفتر رقم ١٢٣ وَمَا بعده الخاصة بالوجه البحرى حتى الدفتر رقم ٧٥٣ ، حيث سجلت بعد ذلك المنصورة مع فارسكور والواحات ، وظلت هكذا حتى الدفتر رقم ٨٠١ الخاص بـ ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م وانظر كذلك : الصوالحى ، الحاج إبراهيم : «مخطوطة الصواعق فى واقعة الصناجق» «حيث ذكر أنَّه حدث فى شهر ربيع الأول (١١٧١هـ / سبتمبر ١٦٦٩م) قرر عوض بيك على : كشوفية البهنسا ، ومن باطنه ولاية المنية ومنفلوط ، والفيوم» ص ٩٥٨ .

(٤) فك زمام القطر المصرى ، طبقًا لهذا التعديل وأعيد ربط الزمام مِنْ جديد وغيرت كلمة «عمل» التى كانت مستخدمة إلى كلمة «ولاية» وكلمة «ولاية» هنا لا تعنى المعنى العام الذى أطلق فى العصر العثمانى على بعض البلاد العربية ، وإنما كانت فى مصر تعنى قسمًا إداريًا ، بمعنى مديرية أو محافظة ، وقسمت مصر طبقًا لِهَذَا التعديل إلى ثلاث عشر ولاية ، منها سبع ولايات فى الوجه البحرى هى :
(القليوبية ، الشرقية ، الدقهلية ، الغربية ، المنوفية ، البحيرة ، الجيزة) ، وست ولايات فى الوجه القبلى هى : (الأطفيحية ، الفيومية ، البهنساوية ، الأشمونين ، المنفلوطية ، جرجا) هذا إلى جانب ست محافظات ثغــور =

عرفت دفاتره باسم الترابيع ، ثم أدخلت على هذا التقسيم تعديلات أخرى فى نهاية القرن السادس عشر (٩٧٧هـ / ١٥٦٩-١٥٧٠م)[١] وفى النصف الثانى من القرن السابع عشر (١١٠٦هـ / ١٦٩٤م) ، حين برزت جرجا كإحدى الولايات الكبرى ، واختفت أسماء ولايات أخرى مثل : أسيوط ، وأبريم[٢] .

والكاشفيات التى وجدت فى القرن الثامن عشر هى :

«دمنهور ، المنصورة ، المحلة ، منوف ، بلبيس ، قليوب ، الفيوم ، البهنسا ، الأشمونين ، منفلوط، أسيوط، أبوتيج، طما ، طهطا ، أخميم ، الجيزة ، سوهاج، العسيرات ، فرشوط ، بهجورة ، حوف ، قنا ، الأقصر ، أرمنت ، الأخصاص ، إسنا ، أسوان» .

وهذه الكثرة فى الكاشفيات وعدم التناسق فى توزيعها، وخاصة فى المنطقة الممتدة إلى الجنوب مِنْ منفلوط بشكل جعل الكاشفيات قريبة مِنْ بعضها، وجعل زمامها صغيراً، إلى حد جعل مِنْ صغار المدن ، أو كبار القرى ، مراكز لهذه الكاشفيات[٣] ، ربما

= على الحدود والشواطىء وهى :

(الإسكندرية ، رشيد ، دمياط ، العريش ، السويس ، القصير) .

انظر : الإسحاقى ، محمد عبد المعطى : «أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول» ، ص ١٥٠

- بن عبد الغنى ، أحمد شلبى : «أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات»، مخطوطة بجامعة ييل ، حصلت على صورة منها ، ص ٧ ، حسب الترقيم الذى وضعته للنسخة التى فى حوزتى .

(١) Shaw : Op. Cit., p. 15

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخـــزن (١) تركى ، عين (٣) دفتر التزام (٤٣) وما يليه من دفاتر التزامات الوجه القبلى .

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٧١) دفتر مرتبات خدمة الديوان العربـــى ، رقم الحفظ النوعى (٦) مسلسل عمومى (٥٢٤٩) ص ١٠٨-١١٠ صورة حجة شرعية ، خاصة ببيع غلال مرتبة للباشا لدولار بيك الهوارى حاكم جرجا حيث ذكر فى هذه الحجة أسماء الكاشفيات مِنْ منفلوط إلى إسنا .

وأنظر كذلك :

عثمان ، حسن : المصدر السابق ، ص ٢٥٤ ، يحيى ، جلال : «مصر الحديثة» ، ص ١٦٤ ، حراز ، السيد رجب : «المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثمانى إلى الاحتلال البريطانى» ، ص ١٣ .

Shaw : Op. Cit., pp. 14-15

قصد منها تفتيت وحدة الصعيد الإدارية ، بعد كثرة الاضطرابات التى قام بها العربان فى القرن الثامن عشر ، وخاصة عربان الهوارة .

ورغم هذا التفتيت الإدارى الذى تمثل فى كثرة الكاشفيات إلاَّ أَنَّ هناك خمس ولايات كبرى ظلت أسماؤها ثابتة ، ولها مركزها وثقلها طوال القرن الثامن عشر ، وكان حكام هذه الولايات مِنَ البكوات المماليك برتبة سنجق ، ولهم حق الإشراف على الكشاف الذين يحكمون الكاشفيات الواقعة فى داخل حدود ولاياتهم ، وفى معظم الأحيان كان أولئك الكشاف مِنْ أتباع هؤلاء السناجق ، كما سنرى ذلك فى حينه ، وهذه الولايات الكبرى هى .

«الشرقية ، الغربية ، المنوفية ، البحيرة ، جرجا» وقد ذكرت المصادر المعاصرة الكثير عن صراع السناجق مِنَ الأمراء المماليك حول تولى مناصب الحكم فى هذه الولايات الخمس ، وبخاصة ولاية جرجا التى أصبحت مطمح الكثير منهم[1] ، لأهميتها الإقتصادية فى ذلك الوقت ، حيث كانت تعتبر مركز التموين الأول للبلاد بالغلال وبخاصة القمح .

ولابد من الإشارة هُنَا إلى أَنَّ دفاتر الإلتزام ، سجلت ولايات مصر كتقسيمات إدارية مالية فى نفس الوقت ، فتسجل الولاية ، وأسماء المقاطعات التابعة لها ، ومقدار المال الميرى ، والضرائب الأخرى المرتبة عليها وفى نهاية كل دفتر ، تسجل أسماء الولايات المدونة فيه ، سواء كان هذا الدفتر خاصًا بولايات الوجة الوجه البحرى ، أو بولايات الوجه القبلى ، وَلاَ تذكر شيئًا بعد ذلك عن مدى امتداد كل ولاية، أو مساحتها أو عدد القرى، أو المقاطعات التابعة لها، وَإِنَّما إهتمامها الأول بتسجيل الأموال الأميرية، وغير الأميرية، وتسجيل حسابات الإدارة، مِنَ الأموال المجبية،

(١) الدمرداش : أحمد كتخدا عزبان : «الدرة المصانة فى أخبار الكنانة» ، جـ ١ ، ص ص ٢١٨-٢٢٤ .

- ابن عبد الغنى ، أحمد شلبى : «أوضح الإشارات» ، ص ص ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٨ ، ٩٠ .
- ابن الوكيل ، يوسف الملوانى : «تحفة الأحباب» ، ص ٢٣٥-٢٦٤ ، الجبرتى ، عبد الرحمن : «عجائب الآثار» ، جـ١ حوادث: (١١٠٧ ، ١١١٠ ، ١١١٥، ١١٢٠ ، ١١٢٤هـ / (١٦٩٥، ١٦٩٨، ١٧٠٣ ، ١٧٠٨ ، ١٧١٢م) ص ص ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٤٨ .

ومقدار المتبقى لجهة الروزنامة ، ربما كان اعتماد الروزنامة فى النواحى التى لم تسجل فى دفاتر الالتزام ، قائمًا على السجلات الفرعية التى كانت توجد لدى أجهزة الإدارية المحلية ، مثل سجل شاهد القرية ، ودفاتر الصيارفة ، التى كانت تسجل فيها المساحة حوضًا بحوض، وفدانًا بفدان ، كما نص على ذلك قانون نامة ، سليمان[١] .

ومما هو جدير بالملاحظة أنَّ أطفيح والواحات ، كانت تسجلان فى دفتر الوجه البحرى، وأمام الواحات تكتب عبارة «فى عهدة والى جرجا»[٢] ، وهذا يؤيد ما ذكره حسين الروزنامجى بقوله «ألواح مِنْ داخل جرجا»[٣] ، أى أنها إداريًا تتبع جرجا ، أَمَّا لماذا سجلت فى دفتر الوجه البحرى ، فَهَذَا مَا لم نعثر له على تفسير فى الوثائق أو فى المصادر المعاصرة ، وربما كان هذا إجراءً إداريًا خاصًا بالروزنامة نفسها .

هكذا يمكن أَنْ نخلص مِنَ العرض السابق للتقسيم الإدارى للريف المصرى فى القرن الثامن عشر إلى عدة أمور :

أولاً : إِنَّ التقسيم الإدارى للريف المصرى كان ذَا طابع مالى ، وأن الوحدات الإدارية كانت وحدات مالية بالدرجة الأولى ، وأَنَّ الهدف مِنْ هذا التقسيم كان إحكام السيطرة على هذه الوحدات وإدارة شئونَهَا وجمع ضرائبها[٤] .

ثانيًا : إِنَّ التغييرات التى كانت تتم فى هذه التقسيمات الإدارية المالية كانت تتم بهدف إحداث تغييرات فى زمانها ، وَمِنْ هُنَا جاء عدم الثبات فى حدود هذه الوحدات مِنْ أصغر وحدة وهى القرية إلى أكبر وحدة إدارية فى الريف وهى الولاية ، كَمَا سبقت الإشارة إلى ذلك .

---

(١) دار المحفظوات العمومية : مخزن (١) تركى ، عيون من رقم ١-١٣ ، دفتر رقم (١) ، وما يليه - قانون نامةِ سليمان ، نسخة مترجمة للعربية فى حوزة أستاذى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، ص ص ١٢-١٣ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، عيون من ١-٩ ، دفاتر التزامات الوجه البحرى من الدفتر رقم (٢) إلى الدفتر رقم (٥٩٢) ، حيث سجلت ولايات الوجه البحرى كالآتى :

«شرقية ، منصورة ، فارسكور ، قليوب ، بحيرة ، الواحات فى عهدة والى جرجا ، أطفيح» .

(٣) الروزنامجى ، وحسين أفندى : المصدر السابق ، الباب السادس ، السؤال الأول ، ص ص ٣٢-٣٣ أنظر هذا البحث ، ص ٩ .

(٤) شحاته ، شفيق : «تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية في مصر منذ عهد محمد على» ، ص ٦ .

ثالثًا : لم تكن الوحدات الإدارية ثابتة أو جامدة ، وإنَّمَا فى كثير مِنَ الأحيان كانت تتفرع وحدة إدارية صغرى ، تنفصل عن الوحدة الإدارية الأم ، ويصبح لَهَا زمامها وإدارتها الخاصة بِهَا ، وتكوِّن وحدة إدارية قائمة بنفسها ، وقد حفظت سجلات المحكمة الشرعية العديد مِنَ الوثائق التى تسجل إنشاء كفور جديدة ، وانفصالها عن القرى الأصلية التى كانت تابعة لَهَا[1] ، وترتب على ذلك قيام كثير مِنْ مسائل النزاع الخاصة بضم مساحات مِنْ زمام قرية إلى زمام قرى أخرى وسجلت وثائق المحكمة الشرعية ، وسجلات دار المحفوظات تفصيلات هذا النزاع وعمليات الفصل فِيهَا ، والأوامر الإدارية الخاصة بإنهاء هَذِهِ المسائل التى فى كثير مِنَ الأحيان كان يطول أمدهَا[2] .

فكيف كانت تدار هذه الوحدات ؟ ، وما هو دور الإدارة المحلية التى وجدت فى كل قرية فى إدارة الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ؟

* * *

الإدارة المحلية ودورها فى إدارة الريف :

وجد فوق كل وحدة مِنَ الأقسام الإدارية المالية التى سبقت الإشارة إليها جهاز إدارى محلى ، وكان هَذَا الجهاز المحلى بفروعه المختلفة يتكون فى معظم الأحيان مِنْ أبناء القرية نفسها ، ويتبع مباشرة للملتزم أو الملتزمين ، مع إرتباطه بالجهاز المركزى

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٧) دفاتر التزامات الوجه البحرى ، دفتر رقم (١٢٣) ، وما بعده ، مخزن (١٨) عين (١٧) دفتر الجسور رقم (١٣٥٦) ، صور لحجج شرعية فى نهاية هذا الدفتر خاصة بإنشاء كفور جديدة وربط زمامها .

- أرشيف المحكمة الشرعية : مبايعات الباب العالى ، سجل ٢٨٣ ، مادة ٤١٧ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) عين (١٧) دفتر الجسور رقم ١٣٥٦ ، صور لحجج شرعية فى نهاية هذا الدفتر خاصة بمسائل نزاع حول الإستيلاء على مساحات مِنْ زمام قرية وضمها إلى زمام قرية أخرى ، مخزن (١) تركى ، دفتر التزام (٣٧٥) الخاص (١١٥٩هـ / ١٧٤٦م) صورة حجة شرعية فى نهاية الدفتر خاصة بنزاع حول زمام كفر بنى هلال ، وناحية فراقص تابع ولاية البحيرة ، وكذلك البيور لدى الشريف (أمر الباشا) الخاص بإنهاء هَذَا النزاع .

سواء فى عاصمة الولاية أو فى القاهرة ينفذ أوامره وينوب عنه فى الإشراف على هذه الأقسام الإدارية الصغيرة .

وحيث أنَّ هذا الجهاز يتكون مِنْ أبناء القرية ذاتها ، لِذَا آثرنا أَنْ ندرسه فى فصل مستقل لتوضيح الاختصاصات التى كانت مخولة لكل فرع مِنْ فروعه ، ومدى إحكامه الرقابة على شئون القرية الإدارية فى القرن الثامن عشر . وإيضاح دور هَذَا الجهاز إيجابًا أو سلبًا على حياة سكان الريف المصرى فى ذلك القرن ، ويمكن دراسة هَذَا الجهاز على النحو التالى :

أ - مشايخ القرى :

كان مشايخ القرى يمثلون الجهاز المتنفذ فى القرية ، وهم مِنْ أبناء القرية نفسها ، وقد وجد فى كل قرية شيخ واحد ، أو عدد مِنَ المشايخ ، وصل عددهم فى بعض الأحيان إلى عشرين شيخًا فى القرية الواحدة[1] ، وكان أبرزهم يطلق عليه لقب «شيخ المشايخ» ، أو «المقدم» ، وقد أصبحت وظيفة شيخ البلد بمرور الزمن شبه وراثية ، ولاَ تستلزم سوى تصديق الملتزم الذى كان عادة يقوم باختيار أحد أبناء الشيخ المتوفى ليخلف أباه فى وظيفته ، وقد كان يحدث فى هذه الحالة تبادل الهدايَا بين الملتزم والشيخ الجديد[2] .

وقد كانت مهمة هؤلاء المشايخ متعددة الجوانب ولهم سلطة قوية على أهل القرية، فهم مسئولون عن إتمام جرف الجسور السلطانية والبلدية ، فقد كانت الجسور آنذاك نوعين ، جسور سلطانية أىْ أَنَّ جرفها «عملية قطعها وقت الفيضان» وإتقانهَا ، وحمايتهَا كانت منوطة بالحكومة ، وأَنَّ كل مَا تتكلفه على جهة الخزينة العامة ، وجسور بلدية يكون جرفها وإتقانها وحمايتها على أهل القرية أو القرى الواقعة هذه

(١) ريفلين ، هلين آن : «الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر» ، ترجمة الدكتور : أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصطفى الحسينى ، ص ٤٩ ، دار المحفوظات العمومية : مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، مضبطة (١٧) ، ص (٤٠ ، ٤٥ ، ١٨٧ ، ١٨٦) ، مخزن (١٨) عين (١٧) ، دفتر رقم ١٣٥٦ .

(٢) الرزنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال الرابع ، ص ٣٩ .

الجسور فى زمامها ، وأنَّ كل مَا تتكلفه يكون على الملتزم أو الملتزمين بهَذِهِ القرى ، وَإنْ ثبت أنَّ الملتزمين أصبحوا يكلفون أهل القرى بكل هذه الأعباء ، كما أصبحت تنص على ذلك عقود الإيجارات ، وحجج الإسقاطات .

وكان مشايخ القرى مسئولين عن إتمام هذه العمليات وعليهم التعهد أمام قاضى الشرع فى محكمة الناحية بِأنَّهُم أتَمُّوا ذلك على خير وجه ، وأنَّ أىْ خلل يحدث فى تلك الجسور مقابل بأرواحهم ، وإذا كان جرف جسور الناحية على نفقة الخزينة فقد كان على المشايخ فى هذه الحالة تقديم ما يفرض على ناحيتهم لرجال الدماسة -وهم رجال الإدارة المنوط بهم الإشراف على عمليات جرف الجسور وصيانتها وقت الفيضان- كل مَا يحتاجون إليه مِنْ : مؤن، وتبن، وفول، وعليق، طوال المدة التى يحددها الأمر الصادر لهم مِنَ الإدارة ، وقد سجلت دفاتر الجسور وسجلات محاكم الأقاليم كل هذه الأمور بالتفصيل[1] .

كذلك كان على مشايخ القرى خلاص مال الميرى فى ظل نظام الأمانات ويقدمونه للأمين المسئول ، ثُمَّ أصبَحُو يقومون بنفس المهمة للملتزم -الذى أصبح يملك زمام تعيينهم- من فلاحى الناحية وتسليمها له[2] ، فأصبحوا بذلك بمثابة وسطاء بين الأمين ثُمَّ الملتزم والفلاحين[3] ، وَإنْ لَمْ يكونُوا فى كل الحالات وسطاء خير فكثيراً ما أبلغوا

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) عين (١٧) ، دفتر الجسور (١٣٥٦) ، مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة ، المضابط رقم (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦) .

- أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى رقم (١ ، ٢ ، ٣ ، ٥) .

(٢) ريفلين ، هيلين آن : المصدر السابق ، ص ص ٤٨-٤٩ .

(٣) نفسه : ص ٤٩ .

* Shaw, J. Stanford: Op. Cit., p. 54.

- أرشيف المحكمة الشرعية : محكمة الصالح ، سجل ٣١٦ ، ص ٦٦ ، مادة (٢٥٩) ، بتاريخ ٢٣ ذى الحجة ١١٠١هـ / ٢٧ سبتمبر ١٦٩٠ م .

* Estève, "Mémoire sur les Finanees de L'Egypte depuis sa conquête par sultan Selym Ier jusqu à celle du général en chef Bonaparte" in Deseription de l'Egypte, Etat Moderne, Tome I, p. 310.

الملتزم الوشاية ببعض الفلاحين لأغراض تسولهَا لهم أنفسهم ، كَمَا أنَّ بعضهم تلاعب بأموال الفلاحين ، وقد سجلت وثائق المحكمة الشرعية أنَّ بعض مشايخ القرى أخذ مِنَ الفلاحين المال المقرر عليهم ولَمْ يسدده للملتزم ، فَأَجْبَرَ الملتزم هؤلاء الفلاحين على تسديد المال له مرة ثانية ، ولَمْ يستطع هؤلاء الفلاحون إسترداد أموالهم مِنْ هؤلاء المشايخ أو ورثتهم بعد وفاتهم[١] .

كذلك كان على مشايخ القرى المحافظة على الأمن فى قراهم والإشراف على تنظيم عمليات الرى ، ومؤاخذة الفلاحين الذين يهملون فى زراعة أراضيهم ويقصرون فى دفع الضرائب المقررة عليهم، والإشراف على تنفيذ أحكام قاضى الشرع بالناحية طبقًا للحجج الشرعية التى يكتبها[٢] ، ولهم حق الإشراف على عمليات مسح الأراضى التى تتم فى مناطقهم ، وبخاصة فى الصعيد ، حيث كانت تتم عمليات المسح سنويًا نتيجة لعمليات طرح النيل زمن الفيضان ، والمشاركة فى توزيع الضرائب على الفلاحين ومساعدة الصراف فى جمعها . بَلْ إنَّ كل شيخ فى الواقع كان مسئولاً عن المال المقرر على فلاحى حصته[٣] .

وقد أقام هؤلاء المشايخ مِنْ أنفسهم - كما ثبت مِنْ وثائق المحكمة الشرعية ، وكلاء عن الفلاحين للتحدث باسمهم فى كل ما يخص أمورهم ، وكانوا فى غالب الأحيان يتصرفون فى الأمور الخاصة بالفلاحين نيابة عنهم دون الرجوع إليهم[٤] .

(١) أرشيف المحكمة الشرعية : محفظ دشت ، محفظة رقم (٢٩٢) ، ص ص ٤٤٥-٤٤٦ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة ، مضبطة (١٧) ، ص ٤٥-١٨٦ .

(٣) قانون نامة ءِ سليمان : نسخة مترجمة للعربية ومعدة للنشر فى حوزة أستاذى الدكتور أحمد عز عبد الكريم ، ص ١ .

* Baer, Gabriel: Studies in Social History of Modern Egypt, p. 38.

* Estéve: Op, Cit., pp. 310-311.

* Shaw, J. Stanford: Op,. Cit., J, 54.

* Crouchley, A. E.: The Economic Development of Modern Egypt, p. 17.

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية : سجل مبايعات الباب العالى ، سجل رقم ٣١٣ ، ص ٣٢٥ مادة ٧٢١ - دار المحفوظات العمومية : مخزن (٤٥) مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، مضبطة (١٧) ، ص ٤٥ .

- محكمة الصالح : سجل (٣١٦)، ص ٦٦ ، مادة (٢٥٩) ، بتاريخ ٢٦ ذى الحجة ١٠٠١ هـ/ ٢٣ سبتمبر ١٥٩٧ م .

وكانوا يشاركون قاضى الشرع وغيره مِنْ رجال الإدارة فى حل كثير مِنَ المنازعات التى تنشب بين أهالى القرية الواحدة ، أو بين القرى المتجاورة ، وكان يؤخذ بكلمتهم فى حل هذه المنازعات ، كما كانوا أعضاء دائمين فى لجان المصالحات التى يصدر بشأنها فرمان مِنَ الباشا لحل المنازعات التى تنشب بين الملتزمين وغيرهم مِنْ رجال الإدارة أو بين الملتزمين بعضهم بعضًا ، والخاصة بحدود الإلتزامات أو إغتصاب الأراضى ، وفى غالب الأحيان كان يؤخذ برأيهم(١) .

وكان لهم نظير خدماتهم هذه طين مسموح بالمال الحر ، أى معفى مِنَ الضرائب، ولهم عوائد معترف بها ، نظير قيامهم بالواجبات التى يتقضيها وجود ضيوف بالقرية ، ونظير حضورهم إلى القاهرة لمقابلة الملتزم إذَا لَمْ يكن مقيمًا بالقرية ، وكان الملتزم بدوره يقدم لهم الكساوى نظير خدمتهم له(٢) .

ولم تكن هَذِهِ مصادر دخلهم الوحيدة ، بَلْ إنَّ بعضهم اتبع أساليب غير مشروعة، لزيادة دخله عن طريق مشاركته بعض الصيارفة أرباحهم غير المشروعة ، التى كانوا يأخذونها مِنْ الفلاحين كَىْ تقيهم شَرَّ العقوبات التى توقع بكل مَنْ يتأخر فى سداد مَا عليه مِنَ المال الميرى(٣) .

---

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية مضبطة (١٧) ، ص ٤٥ ، ١٨٦ ، مضبطة (١) ، ص ٥٥ .

- مخزن (١) تركى : عين (٧١) ، دفتر مرتبات خدمة الديوان عربى : مسلسل ٥٢٤٩ ، ص ص ١٠٥-١٠٨ .
- مخزن (١٨) ، عين (١٧) : دفتر الجسور رقم (١٣٥٦) .
- أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات مبايعات الباب العالى ، سجل رقم ٢٨٣ ، ص ٣٠٢ ، مادة ٤٤ ، مادة ٤١٧ ، سجل رقم ٣١٣ ص ٣٢٥ ، مادة ٧٢٩ .

(٢) الروزنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال الرابع ص ٤٩ وانظر كذلك :

* Baer, Gabriel,: Op, Cit., pp. 37-39.
* Lancret, Michel-Ange: Memoire sur le Systéme d'imposition territoriale et sur l'administration des provinces de l''Egypte en deseription de l'Egypte Etat Moderne Tome, I, p. 247.

(٣) س . ب، جيرار : الأحوال الزراعية فى مصر ، ترجمة : يوسف نحاس ، خليل مطران ص ١٣٤ .

وقد تمكن مشايخ القرى مِنْ تكوين ثروات ضخمة بمقياس العصر ، بَلْ أصبح بعضهم يملك الإلتزامات ، فمثلاً شريف عيسى شيخ بلدة بردوم تابع البهنساوية ، كان ملتزمًا لهذه القرية بمفرده[1] ، ويذكر الجبرتى : أنَّ ابن بسيونى غازى أحد هؤلاء المشايخ بناحية سنديون مات له فى الوباء الذى حل بالماشية (١٢٠١هـ / ١٧٨٧م) ، مائة وستون ثوراً[2] .

وإن شمس الدين بن حمودة مِنْ مشايخ برما[3] بالمنوفية ، أخبره بِأَنَّهُ كان فى حوزهم ألف فدان لاَ علم للملتزم وَلاَ غيره بِهَا ، وذلك لخلاف مَا بأيديهم مِنَ الرزق التى يزرعونها بالمال اليسير ، وأطيان الأسبلة والمساجد ، التى تحت أيديهم من غير شىء ، وخلاف فلاحتهم الظاهرة بالمال القليل[4] ، وهذه أدلة على مبلغ ثراء بعض هؤلاء المشايخ .

ونتيجة للإختصاصات الواسعة التى كانت فى أيدى مشايخ القرى فى القرن الثامن عشر ، فقد حصلوا على نصيب مِنَ الثراء بالنسبة لأبناء طبقتهم[5] وَكذَا فَإِنَّهُم أصبحوا يكونون فئة متميزة على أبناء طبقتهم ، وَمِنْهُم مَنْ استغل نفوذه أسوأ استغلال وتعسف فى معاملته للفلاحين . وقد ذكرت المصادر أَنَّ مشايخ القرى فى نهاية القرن الثامن عشر كانوا لا يرغبون فى الملتزم الرحيم بالفلاحين ، لأَنَّ أحوالهم لاَ تروج إلاَّ فى حالة قسوة الملتزم على الفلاحين وطلبه الزيادة والمغارم ، فهم فى مثل هَذِهِ الحالات يتمكنون مِنْ أخذ مَا يريدون ضمن الزيادة والمغارم ، وَرُبَّمَا وزعوا خراج

---

(١) دار المحفظوات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (١) ، دفتر التزام . رقم (١) .

(٢) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجـائب الآثـار» ، جـ ٢ ، (حوادث جمادى الأولى ١٢٠١هـ - فبراير ١٧٨٧م) ، ص ١٤٨ .

(٣) برما : مِنَ القرى القديمة ، كانت تتبع ولاية المنوفية وحاليًا تبع مركز طنطا محافظة الغربية ، القاموس الجغرافى ، . القسم الثانى ، جـ ٢ ، ص ص ٩٦-٩٧ .

(٤) الجبرتـى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ٤ ، (حوادث جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ - أبريل ١٨١٤م) ، ص ٢١٠ .

(٥) هاملتون ، وهارولد بوون : «المجتمع الإسلامى والغرب» ، ترجمة الدكتور : أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مراجعة الدكتور : أحمد عزت عبد الكريم جـ ٢ ، ص ٩٦ .

أطيانهم وزراعتهم ضمن الزيادة على الفلاحين(١) .

وعندما فرض الفرنسيون فى (جمادى الثانية ١٢٢٥هـ / أكتوبر ١٨٠٠م) ضريبة على مشايخ القرى حسب حال كل منهم ضجوا واشتكوا فوزعت هذه الضريبة على الأطيان ، وزادت فى الخراج وتحملها الفلاحون(٢) ، وطبقًا لإشارات المصادر يمكن القول بِأَنَّ معاملة مشايخ القرى للفلاحين ، فى ذلك الوقت لَمْ يكن فيها شىء مِنَ العدالة فالشيخ يستطيع أَنْ يكيد لخصومه ويصدرهم لكل مطلب تطلبه السلطة بَلْ ويقبض عليهم ، ويكيل لهم التهم إِذَا شعر بموقف المعارضة مِنْ جانبهم لنفوذه .

هَذَا بالإضافة إلى أَنَّ هؤلاء المشايخ لعبوا دوراً بارزاً فى إثارة العصبيات التى كانت موجودة فى الريف ، فكثيراً مَا كان مشايخ القرية يسلحون فلاحى قريتهم لمساندة العصبية التى يميلون إليها(٣) ، واتخذ بعض هؤلاء المشايخ مِنْ قسوتهم على أبناء طبقتهم وسيلة للتسلق لدى أجهزة الإدارة المركزية والإرتقاء بأنفسهم درجة ، ووسيلة لجمعهم الثروات وقد عبر أحد المعاصرين عن قسوة مشايخ القرى على الفلاحين ، وعدم رحمتهم بهم بِأَنَّ فقهاء القرى ، أصبحوا يكتبون فى تمائمهم ضد النمل قولهم : «ارحل أيها النمل كما رحلت الرحمة مِنْ قلوب شيوخ القرى»(٤) ، وهذا يوضح مدى

---

(١) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ٤ ، (حوادث جمالى الأولى ١٢٢٩ هـ - أبريل ١٨١٤م) ، ص ٢٠٨م .

(٢) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : المصدر السابق ، جـ ٣ ، (حوادث جمادى الثانية ، ١٢١٥هـ - أكتوبر ١٨٠٠م) ، ص ١٣٧ .

- مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس : (طبعة وزارة التربية والتعليم) ، جـ ٢ ، ص ص ٨٧-٩٨.

(٣) هاملتون جب ، وهارولد بوون ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ٩٧ .

(٤) الشربينى ، يوسف : «هز القحوف فى شرح قصيد أبى شادوف» ، (طبعة بولاق) ، جـ ١ ، ص ٦ ، ويبدو أَنَّ ظاهرة قسوة مشايخ القرى ظلت مستمرة حتى فترة قريبة ، حيث أَنَّ كاتبًا معاصراً مهتمًا بالفلكلور الشعبى قام بجمع الكثير مِنْ نصوص هَذَا التراث ، وذكر أَنَّ الشاعر الشعبى عبر عن خشية الأم على إبنها مِنْ كيد شيخ القرية بقوله على لسان الأم :

يَا وَلَدِى دَارِى حَمَــار خَدَّك ... شَيْخُ البَلدِ حَطّ السَدَادَ عِنْدَكَ
يَا وَلَدِى دَارِى بَيَاض إِيــدَك ... شَيْخُ البَلَدِ حَطّ السَدَادَ عَلَيْكَ

انظر : صالح ، أحمد رشدى «الأدب الشعبى» ، ص ٧١ .

تعسف هذه الفئة فى معاملتها للفلاحين واستغلالها لنفوذها إلى أبعد الحدود ، حتى أعطت لنفسها حق الإشراف على كل تصرفات الفلاحين .

٢ - الشاهد:

كانت وظيفة الشاهد فى القرية ذات أهمية كبيرة ، فهو المسئول عن تسجيل أطيان القرية فى دفتر لديه - تطلق عليه الوثائق إسم «سجل الشاهد» - حوضًا حوضًا ، وفدانًا فدانًا[١] ويسجل أسماء الفلاحين الذين يقومون بزراعة أرض القرية ، وحصة كل منهم ، والمال المقرر على كل فلاح ، كما يسجل فلاحى كل شيخ من مشايخ القرة على حدة[٢] ، وكذلك يسجل فى دفتره هذا المصارف والجسور الموجودة داخل زمام القرية ، ونوع جرفها ، ويربط جميع الأمور على الصراف ، وكَذَا فَإنَّ عمل الشاهد كان يعد بمقابة الأساس الحقيقى لعمل الصراف الذى يقوم على أساسه بجمع المال الميرى والضرائب الأخرى[٣] .

وكان الشاهد يقوم بدور بارز فى فض المنازعات التى تنشب بين الأهالى بعضهم بعضًا ، أو بين الملتزمين على الحدود ، أو الزمام لأَنَّهُ يعتبر الشخص الوحيد العارف بمساحة الأرض وقدرها الحقيقى ، نظرًا لتسجيلها فى دفتره ، وكانت شهادته فى هذه المسائل ذات قيمة يؤخذ بها فى غالب الأحيان[٤] .

ولم تسجل وثائق المحكمة الشرعية نزاعًا حول حدود أرض ، أو زمام ناحية إلا وكان الشاهد أو شهود القرى عضوًا أو أعضاء فى لجان المصالحة الخاصة بِهَذَا النزاع ،

---

(١) Estéve: Op, Cit., p. 311.

• الروزنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، الباب التاسع - السؤال الثالث ، ص ٣٩ .

(٢) Estéve: Op, Cit., p. 311.

* Shaw: Op, Cit., p. 56.

• الروزنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، الباب التاسع - السؤال الثالث ، ص ٤٠ .

(٣) ريفلين ، هيلين آن : المصدر السابق ، ص ٤٩ .

(٤) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) دفتر أحباسى رقم ٤٦١٩ .

* Shaw,: Op,. Cit., p. 55.

والتى كان يصدر بها بيور لدى شريف أىْ فرمان مِنَ الباشا، وكان لرأى الشاهد أهمية كبيرة فى هذه المسائل ، وفى أحيان كثيرة كان شاهد القرية يستدعى إلى مقر حاكم الشرع أو ديوان الولاية[١] ، ليدلى بشهادته فى مسائل النزاع الخاصة بالأرض[٢] .

وكان الشاهد إلى جانب ذلك يقوم بكتابة الأوراق الخاصة بالإيجارات وغيرها مِنَ الأوراق التى تستلزمُهَا معاملة الفلاحين بعضهم مع بعض نظير مبلغ معلوم عن كل فدان يتقاضاه أحيانًا مِنَ الملتزم ، وأحيانًا أخرى يضافُ إلى الإيجار السنوى ، وقد سجلت وثائق المحكمة الشرعية ذلك بكل دقة ، فمثلاً : اتفق محمد أفندى البكرى الصديقى[٣] نقيب السادة الأشراف مع مشايخ وأهالى كفر العمرة[٤] ، تابع ولاية المنوفية ، والملتزم بحق الثلثين فى طين القرية على أنْ يكون إيجار الفدان من الحصة المذكورة «ثلاثمائة نصف وتسعة وستون نصف فضة» . على أن يتسلم مِنْهَا صافيًا مبلغًا قدره «ثلاثمائة وستين نصف فضة» وَمَا هُوَ لشاهد الناحية المذكورة نظير تقييد وكتابة الأوراق للمزارعين المذكورين أربعة أنصاف فضة مِنْ ذلك ، وَمَا هُوَ فى نظير غفر الحصة المذكورة للعرب المدركين نظير غفرهم خمسة أنصاف فضة[٥] .

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) ، دفتر أحباسى ، رقم ٤٦١٩ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) ، دفتر قيودات الرزق بولاية أسيوط ، رقم ٤٦١٩ .

(٣) الصديقى ، السيد محمد أفندى البكرى : تولى مشيخة السجادة البكرية ونقابة الأشراف ، فى نهاية القرن الثامن عشر ، ولما توفى (١٢٠٨هـ - ١٧٩٣م) ، تولى بعده هذين المنصبين السيد خليل البكرى الصديقى ، الذى إختاره الفرنسيون عضواً فى الديوان ، وتولى رياسته بعد الشيخ عبد الله الشرقاوى ، الذى صار له قبول عند الفرنسيون على حد تعبير الجبرتى .

- أنظر : الجبرتى : المصادر السابـــق ، جـ ٢ ، (حوادث ١٢٠٨هـ - ١٧٩٣م) ، ص ص ٢٥١-٢٥٢ ، جـ ٤ ، (حوالدث ١٢٢٣هـ - ١٨٠٨م) ، ص ص ٨٦-٨٧ .
- البكرى ، محمد توفيق : «بيت الصديق» ، ص ص ١٤٠ - ١٤٦ .

(٤) **كفر العمرة** : حاليًا إحدى قرى مركز إيتاى البارود ، تبع محافظة البحيرة ، ويذكر صاحب القاموس الجغرافى أنها عرفت فى تاريخ (١٢٢٨هـ / ١٨١٣م)، باسم كفر العوامر ، ومن (١٢٧٣هـ / ١٨٥٦م) باسم العوامر فقط وهو الإسم الذى تعرف به إلى الآن .

- القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ ٢ ص ٢٤٦ .

(٥) أرشيف للمحكمة الشرعية ، سجل مبايعات الباب العالى رقم ٣١٣ ، مادة (٧٢٩) .

- الجبرتى ، عبد الرحمن : «عجائب الآثار»، جـ ٤، حوادث (١٢٢٣هـ - ١٨٠٧م)، ص ص ٨٦-٨٧ .
- البكرى ، محمد توفيق : «بيت الصديق» ، ص ص ١٤٠ - ١٤٦ .

وكذلك أصبحت له عادة سنوية على الفلاحين قدرتها دفاتر الترابيع : فى بعض القرى بمبلغ (٦٦٦) بارة[١] .

وكان تعيين الشاهد يتم بإختيار فلاحى القرية وموافقة الملتزم على هذا الاختيار ، وحيثما وجد عدد منَ الملتزمين فى إحدى القرى كان كبيرهم يصدق على اختيار شاهد القرية ، وكان المؤهل الرئيسى للشاهد هو معرفة القراءة والكتابة والحساب[٢] ، لأنَّ طبيعة عمله تستلزم منهُ أنْ يقوم بعمليات التسجيل الكتابية والحسابية .

٣ - *الصراف*:

كان الملتزم يقوم بتعيين مباشر يعتبر بمثابة الوكيل له ، فى حصة الإلتزام ، وكان يعاون هذا الوكيل - كما تسميه الوثائق - عدد من الكتبة الأقباط أو النصارى - كما تسميهم المصادر المعاصرة[٣] - وكان لدى هذا الوكيل أو المباشر سجلات منفصلة لضرائب الأرض[٤] ، وكان يعين كل الصيارفة فى حصة الإلتزام الذى يقوم بوكالته ، ويتبادل مع هؤلاء الصيارفة المكاتبات التى تنظم لهم سير العمل ، وجمع الأموال المقررة فى منطقة اختصاص كل منهم[٥] .

وكان الصراف يقوم بجباية الأموال المقررة على الفلاحين ، طبقًا لما هو مدون بسجل شاهد القرية[٦]، وَممَّا كان يسهل له عمله معاونة مشايخ القرية لَهُ، حيث أَنَّهُ كان فى معظم الأحيان يتسلم مِنْ كل مِنْهُم المال المقرر على فلاحيه[٧]، وكانت هذه الأموال تسلم- عينًا كانت أم نقدًا- للملتزم أوْ الوكيل «الذى عليه الحساب مع الملتزم»[٨] .

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) تركى ، عين (١٩) ، دفاتر الترابيع أرقام ١٦٠٥-١٦٠٨ .

(٢) ريفلين ، هيلين آن : المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٣) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ١٨ .

(٤) Crouchley A. E.,: Op. Cit., p. 18 .

* Estève,: Op, Cit., p. 311.

(٥) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٤٨ .

(٦) لهيطة ، محمد فهمى : «تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة» ، ص ٢٥ .

(٧) ريفلين ، هيلين آن : المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٨) الروزنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، الباب التاسع - السؤال الخامس - ص ٤٠ .

وكان مِنْ عمل الصراف - حيث أنه هو الذى يتسلم الأموال - دفع النفقات الإدارية التى تتطلبها مصلحة الإلتزام[١] ، وكذلك كان مِنْ اختصاصاته كَمَا هُوَ واضح مِنْ وثائق المحكمة الشرعية ، وقانون نامةء سليمان ، حضور عمليات المسح التى تتم فى منطقة اختصاصه ، نظراً لأنَّ الضرائب كانت لا تفرض إلاَّ على الأراضى المزروعة دون غيرها ، وَلِذَا فَإِنَّهُ كان عليه أن يسجل المقاييس والحسابات اللازمة[٢] ، لكى يجمع الأموال المقررة على أساسهَا فهل أدَّى الصراف عمله بأمانة وإخلاص ؟ .

الواقع أنَّ بعض الصرافين - كما هو واضح من وثائق المحكمة الشرعية ، وَمِنَ المصادر المعاصرة لَمْ يؤدوا عملهم بأمانة وإخلاص ، فرغم أَنَّهُم كانوا يتقاضون أجراً على عملهم بأخذ أجر على المخرجات ، أَىْ الأموال التى يجمعونها مِنَ الفلاحين[٣] للملتزمين ، ويأخذون أجراً مِنْ الفلاحين أنفسهم ، إلاَّ أَنَّهُم كَمَا هو ثابت ، استغلوا نفذوهم أسوأ استغلال ، وفرضوا سلطانهم على الفلاحين ، حتى عبر الشيخ الشربينى عن خوف الفلاحين مِنْهُم بقوله :

وَهُمْ عَبِيدُ قابِضِ الأَمْوَالِ   فَعِنْدَهُم كَالعَلَمِ أَوْ كالخَالِ

وَيَجْلِسُونَ عِنْدَهُ فِى أَدَبِ   أَوْ يقف الواحد منهم كَالصَّبِى[٤]

وسجل فى شرحه لقصيد أبى شادوف قوله «أن النصرانى إذا نزل قرية لقبض أموالها ، يحضر إليه الفلاحون ويكرمونه ويرسلون له الوجبة ويتذللون بين يديه ويطيعون أمره ونهيه ، بل يكون غالبهم فى خدمته»[٥] ، وذكر كذلك «أنَّ بعض الملتزمين ، يُوَلِّى النصرانى (الصراف) أَمْرَ القرية ، فيحكم فِيهَا بالضَرْبِ والحبس وغير

(١) Poliak A. N.,: Feudalism in Egypt, Syria, palestine and the lebanon, p. 72.

* Shaw,: Op, Cit., p. 56.

(٢) سليمان ، قانون نامة ء : النسخة السابقة ، ص ص ١٢-١٣ .

• أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبايعات الباب العالى ، رقم ١٢٠ .

(٣) الروزنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، الباب التاسع - السؤال الخامس ، ص ٤٠ .

(٤) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٨٥ .

(٥) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١١٦ .

ذلك ، فَلاَ يأتيه الفلاح إلاَّ وهو يرتعد مِنْ شدة الخوف»[1] .

ونظراً لقسوة الصراف على الفلاحين وخراب ذمته أصبح الفلاحون يخشونه أكثر مِنْ خشيتهم للملتزم ذاته فهو يغالطهم «ويناكرهم وهم له أطوع مِنْ أستاذهم وأمره نافذ فيهم ، فيأمر قائمقام (أى وكيل الملتزم) يحبس مَنْ شاء أو ضربه محتجًا عليهم ببواقى لاَ يدفعها ، وَإذَا غلق أحدهم ما عليه مِنَ المال الذى وجبَّه عليه فى قائمة المصروف ، وطلب مِنَ المعلم وَرْدَهُ ، وهى ورقة الغلاق وعده لوقت آخر حتى يحرر حسابه ، فَلاَ يقدر الفلاح على مرادته خوفًا مِنْهُ ، فَإِذَا سأله مِنْ بعد ذلك ، قال له: بقى عليك حبتان مِنْ فدان ، أو خروبتان ، أو نحو ذلك ولا يعطيه ورقة الغِلاَقِ . حتى يستوفى منه قدر المال أو يصانعه بالهدية والرشوة»[2] .

وقد ضيعت فئة الصرافين طبقًا لإشارات المصادر جزءاً كبيراً مِنَ الإيرادات على الخزينة فى بعض السنوات ، نظير مَا كانوا يتقاضونه مِنْ رشاوى مِنَ الفلاحين .

فقد ذكر جيرار فى نهاية القرن الثامن عشر : «أنَّ فئة الصرافين توصلت بسبب جهل الفلاحين ، وبمشاركتهم (أى مشاركة الصرافين) معظم مشايخ القرى فى أرباحهم المحرمة ، وأحيانًا بالرشاوى التى تؤمنهم العقوبات إلى جعل نفقات الجباية ربع الإيرادات وهذا باعتراف الأكثرين مِنْهُم ، مَا يزيد على ثلث الأموال المجبية فى مصر»[3] .

(١) نفسه : جـ ٢ ، ص ١١٧ .

وقد أوحى هذا النص إلى المرحوم الأستاذ أحمد أمين : بأن الملتزم أحيانًا يكون قبطيًا فذكر «وأحيانًا يكون الملتزم قبطيًا فيأتى هو أيضًا مِنَ الظلم والعسف مع المسلمين ما يشفى غليله ، وهو يدخل القرية عادة فى موكب عظيم مِنَ الخدم والحشم ويركب عادة فرسًا مسرجة لها ركاب مطلى بالذهب وللركاب حديدتان خارجتان ، فَإِذَا أرسل إلى الفلاح الذى عليه الإيجار حضر يرتعد مِنَ الخوف ويقف بجانب فرسه وهو راكب ويلغظ له القول، ويقول له : «لأبد أنْ تحضر ما عليك الآن ، وإلاَّ أضربك بهاتين الحديدتين فيجرحه أو يميته» .

والحقيقة أنَّهُ لَمْ يكن هناك ملتزم قبطى ، إنَّمَا الصراف هو الذى كان فى غالب الأحيان قبطيًا .

- أنظر : أمين ، أحمد : «قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية» ، ص ٤١٣ .

(٢) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار»، جـ٤، (جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ - أبريل ١٨١٣م) ، ص ٢٠٧ .

(٣) س. ب. جيرار : المصدر السابق ، ص ١٣٤ .

وَلَمْ يقف أمر الغش بِهَذِهِ الطائفة عند هَذَا الحد بَلْ تجاوزه فى المناطق التى كانت تدفع ضرائبها غلالاً وخاصة فى الوجه القبلى ، حيث استعملوا نوعين مِنَ المكاييل ، نوع وهو الأكبر ويتسلمون به الغلال مِنَ الفلاحين ، والمكيال العادى وهو الأصغر ويسلمون به الغلال إلى الشون الأميرية، ويحتجزون لأنفسهم الفرق بين المكيالين[1] .

وَمِمَّا هو جدير بالذكر أنَّ عبارة «نزلة الصراف» أصبحت مصدر رعب للكثير مِنَ الفلاحين ، وأصبح التقرب إلى «الصراف» أمنية عزيزة مِنْ أمنيات الفلاح على حد تعبير المصادر المعاصرة[2] ، وَإِنْ دلَّ ذلك على شىء ، فَإِنَّهُ يدل على سوء العلاقة التى أصبحت سائدة بين الفلاحين ، وأجهزة الإدارة التى يتعاملون معها ، والتى أصبحت تكبلهم بكثير من الأعباء .

٤ - الخولى :

الأصل فى عمل الخولى ، هو الإشراف على زراعة أراضى الوِسِيَّةِ ، وهى الأرض الخاصة بالملتزم ، ولكن نظراً لأن الأموال الأميرية كانت لا تجبى ، إلاَّ على الأراضى المروية ، التى تتم زراعتها فعلاً ، كما نص على ذلك قانون نامة ء سليمان. لِذَا فَإِنَّ عمليات المسح التى سنها هذا القانون أيضًا ، أصبحت تتم كل عام وبخاصة فى الوجه القبلى ، نظراً لكثرة عمليات طرح النهر ، وكانت فى البدء تتم على يد موظف قبطى هو «المساح»[3] ، ثم أصبحت بمرور الزمن تتم على يد «الخولى» الذى أصبح يحمل لقب ، خولى الدلالة والقانون[4] ، وأصبح لكل ناحية خولتها ، وكانت

(١) نفسه : ص ١٣٥ ، وانظر كذلك :

* Esteve,: Op, Cit., pp. 319-320.

(٢) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ١٨ .

- أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل الديوان العالى (١) ، ص ص ١-٢ .

(٣) ريفلين ، هيلين آن : المصدر السابق ، ص ٤٩ .

* Lancret,: Op, Cit., pp. 481-482.

* Shaw,: Op, Cit., p. 57.

(٤) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) ، دفتر أحباسى ، رقم ٤٦١٧ .

- أرشيف المحكمة الشرعية : سجل إسقاط القرى ، رقم (٥) ، ص ٥٧ .

عمليات المسح هذه تتم بحضور الصراف ، ومشايخ القرى ، كل عن حصته ، كما سبق الإشارة .

بَلْ إِنَّهُ «فى السنوات التى يبقى فيها جزء كبير مِنَ الأرض دون رى «شراقى» كان القائمقام «وكيل الملتزم» بدوه يشهد عمليات المسح»[1] .

ولَمَّا كانت وظيفة الخولى لا تحتم عليه الإلمام بالقراءة والكتابة ، فَإِنَّهُ كان يعتمد على ذاكرته ، وَإِنْ بَدَا مِنْهُ إِنحراف أو زيف فى عملية المسح «كان الشيخ ملزمًا بِأَنْ يندد به وأَنْ يرشح للوظيفة شخصًا آخر»[2] .

وكان الخولى ملزمًا بمعرفة حدود القرية ، وحدود كل تكليف ، أو أثر ، وأصبح هو الحكم فيما ينشب مِنْ منازعات فى هذا الشأن ، فهو «الذى يفرق دعاوى الفلاحين مِنْ قبل الطين والزراعة ، لأنه ملزوم بمعرفة الزراعة والأطيان حوضًا بحوض»[3] .

وقد سجلت دفاتر الترابيع والجسور ، أَنَّ مِنْ اختصاصات الخولى ، الإشراف على جرف الجسور السلطانية والبلدية ، فقد كتب ، فى بداية دفتر الجسور الخاص بولايات الغربية ، والشرقية والمنوفية «.. الحمد لله معين العاجزين دفتر مبارك يتضمن الأحباس السلطانية بإقليم الغربية فى درك مَنْ يذكر فيه مِنَ الخولاَ بالجسور السلطانية، مِمَّا جرفهم على الجرافة السلطانية وهو ثلاث أثلاث :

الثلث القبلى ما بين :

١ - الخولى أبو الفضل ، وعلى ليلا ، وهجَرس .. نصف جسر القويسنية ونصف جسر الحلفاية .

---

(١) ريفلين ، هيلين آن : المصدر السابق ، ص ٥٠ .

* Shaw,: Op, Cit., p. 57.

(٢) قانون نامة ء سليمان : النسخة السابقة الإشارة إليها ، ١٣ حيث نص أنه :

«إن ظهر عدم استقامة المساحين وبأنه يكتمون بعض الأراضى طمعًا برشوة يرتشونها من الفلاحين ، فليكف عن إرسالهم ، ويكشف فى دفاتر الإرتفاع عن تلك الولاية» .

(٣) الروزنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال السادس ، ص ٤٠ .

٢ - الخولى يونس بن البسيونى ، وأبو الخير أحمد ، جسر الغاية الكمالية .

٣ - الخولى حسن بن كلكل ، ورضى بن البردى ، جسر شوبر بكماله .

الثلث البحرى :

١ - الخولى حسن بن مشعل الشناوى ، نصف جسر القويسنية .

٢ - الخولى عمران ، جسر محلة أبو على ، القنطرة بكماله ، جسر الدميرتين .

٣ - الخولى أبو غالب بن النواجى ، جسر البوابين بكماله ، والحسابى جميعه .

الثلث الغربى :

١ - الخولى شهاب الدين ، وبركات أولاد خرشيم ، جسر القطين بكماله ، جسر أبو سرور بكماله ، جسر البدراوى ، جسر سليم ، جسر برنونى .

٢ - الخولى محسن بن أبو عمر ، وغيث بن غانم ، جسر بنا بالقناطر .

ثم سجلت بعد ذلك فى هذا الدفتر أسماه الجسور وما بينها من الأدراك وأسماء الخولاَ، الواقعة هذه الأدراك فى مناطقهم[1] .

وكذلك سجلت وثائق المحكمة الشرعية أنَّ مِنْ بين اختصاصات الخولى حضور قضايَا فض المنازعات التى تنشب بين الفلاحين أو بين الأشراف والملتزمين ، أو بين الملتزمين وغيرهم مِنْ أطراف النزاع ، فمثلاً ذكرت إحدى الحجج التى مِنْ هذا النوع. «وحضر تحيرير ذلك وقياسه ومساحته بالقصبة الحاكمية ، بمباشرة القاضى المعتمد القضاى، ومحمد حمادة مباشر وقف المرحوم الأمير على بيك المومى إليه بد جرجا (جرجا) ، ومولانا الحاكم الشرعى الواضع خطه الكريم أعلا أصله ، وجماعة مِنَ المسلمين ، مِنْ أهالى النواحى المذكورة وغيرهم الحاضرين لذلك ، والمحترم الخولى

(١) دار المحفوظات العمومية . مخزن (١٨) تركى ، عين (١٧) ، دفتر الجسور رقم ١٣٥٦ وهو الدفتر الوحيد الذى عثرت عليه مِنْ دفاتر الجسور ، وحاولت كثيراً البحث عن بقية هذه الدفاتر المفيدة ، ولكننى لَمْ اعثر إلاً على هذا الدفتر ، أَمَّا بقية المجموعة فَلَمْ يعرف أحد عنها شيئًا، أنظر كذلك: دفاتر الترابيع أرقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، مخزن (١٨) تركى عين (١٩) .

(٢) الدلالة : اى يدلون (يرشدون) كل شخص على أرض أثره ، أو مساحته ، وحدودها الصحيحة ، قانونًا .

خضر بن يوسف ، والخولى جودة بن أحمد ، خولة الدلالة والقانون . بأراضى طهطا»[1] .

هذا بالإضافة إلى أَنَّهُ أصبح مِنْ اختصاصات الخولى الأساسية قيامه بالتداول مع مشايخ القرية حول عملية توزيع الأرض على الفلاحين ، والنظر فى مطالبهم واحتياجاتهم[2] وعليه عند السخرة أَنْ يوزع الأرض ، ويشرف على الزراعة ، وأصبح هو المسئول عن صيانة نظام الرى فى الإلتزام[3] .

وكان الخولى يصرف أجره مِنْ ديوان الولاية[4] . وكان يتحتم على خولة كل ناحية الحضور أمام قاضى الشرع فى الناحية ، وأَنْ يسجلوا أمامه ، أَنَّهُم استوفوا عوائدهم ، وأَنَّهُم نظير ذلك سوف يقومون بواجبهم على أكمل وجه ، وقد سجلت محاكم الأقاليم هذه العملية بدقة وتفصيل ، فعلى سبيل المثال ذكرت إحدى الحجج التى مِنْ هذا النوع «حضر الخولى عبد الله ، وشقيقه الخولى منصور ولدى المرحوم الخولى دمراج بن يونس ، مِنْ أهالى ميت الحاورن[5] والخولى سلامة ، والخولى هيكل ، وأشهدوا على أنفسهم الإشهاد الشرعى ، وهم بأكمل الأحوال المعتبرة شرعًا، أنهم غلقوا واستوفوا مِنْ ديوان الأمير حسن أغا عوايدهم سنة تاريخه (١١٥٩هـ / ١٧٤٦م)، بالتمام والكمال وعليهم حفظ، وحراسة، الجسر السلطانى ،

(١) دار المخطوطات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) دفتر أحباسى (٤٦١٩) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل الديوان العالى : رقم (٢) ، ص ٢٤ .

(٢) القونى ، مصطفى : تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ١٠ .

- ريفلين ، هيلين آن : المرجع السابق ، ص ٥١ .

* Esteve: Op, Cit., p. 310.
* Lancret: Op, Cit., pp. 240-245.
* Shaw: Op, Cit., p. 58.

(٣) ريفلين ، هيلين آن : المصدر السابق ، ص ٥١ .

(٤) الروزنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال السادس ، ص ٤٠ .

(٥) **ميت الحارون** ، إحدى قرى مركز زفتى ، محافظة الغربية ، وأصل إسمها «منية الحرون» ثم حرف إلى «ميت الحارون» الذى لا تزال معروفة به إلى الآن .

- القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، جـ ٣ ، ص ٦٣ .

الآتى ذكره فيه»[1] .

ويمكن أنْ نستنتج مِنْ هذا النص حقيقة هامة ، وهى أَنَّ هذه الوظيفة ، قد أصبحت شبه وراثية فابن الخولى يصبح خوليًا وهكذا دواليك .

هكذا يتضح من العرض السابق أن الخولى أصبح يقوم بدور كبير فى إدارة القرية، وتنظيم شئونها ، ولم تسجل الوثائق ما يشين بأصحاب هذه الوظيفة ، أو ما يدل على تلاعبهم بمهام وظيفتهم .

٥ - *الوكيل او قائمقام*:

موظف كان الملتزم يعينه للإشراف على حصة التزامه ، ويوكل إليه تسجيل كمية الغلال المودعة لديه بشهادة شيخ القرية[2] . وهو الذى يقوم بدفع أجور الفلاحين نظير قيامهم بالعمل فى زراعة أرض الأوسية ، إِذَا لَمْ تكن هناك سخرة[3] . أَمَّا إِذَا وجدت السخرة فَلاَ يدفع أجرًا إِلاَّ للفلاحين الذين يقومون بعملية الحرث .

وكان الملتزم يمنحه فى بعض الحالات سلطة تخصيص مقابل مِنَ الغلال لأَفْقَر عناصر الزراع نظير مَا «قدموا مِنْ خدمات»[4] .

وذكر صاحب هز القحوف «أَنَّ غالب الملتزمين إِذَا أخذ قرية ، أو كفرًا مِنْ كفور الريف يزرع فيها ، أو فى الكفر ، جانبًا مِنَ الأرض ، والبقية يعطيها للفلاحين ، بخراج معلوم ويسمى هذا الجزء الذى يزرعه الأوسية ، فيرسل ثيرانًا وأخشابًا

(١) محكمة المنصورة الشرعية : مضبطة (٤) ، ص ١٥٦ ، حجة بتاريخ (٢٨ جمادى الأولى ١١٥٩ هـ - ١٩ يونيه ١٧٤٦م) .

- محكمة الإسكندرية : مضبطة (٢) ، ص ١٨ ، مضبطة (٣) ، ص ٥٣ مادة (١١) .

(٢) ريفلين ، هيلين آن : المرجع السابق ، ص ٥١ .

- الروزنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال السابع ، ص ٤٠ .

(٣) ريفلين ، هيلين آن : المرجع السابق ، ص ٥٢ .

* Lancret,: Op, Cit., p. 246.

(٤) ريفلين ، هيلين آن : المرجع السابق ، ص ٥٢ .

* Lancret,: Op, Cit., p. 247.

ومحاريث وَمَا يحتاج إليه ، ويجعل لَهُ على ذلك ، وكيلاً ، ومحلاً معدًا لأخشابه وبهائمه ويقال لَهَا دار الأوسية ، ويوكل مَنْ يصرف على البهائم وغيرها . بحساب وضبط»[1] .

وقد كان الوكيل ، ينوب عن الملتزم ، فى كثير مِنَ الأمور التى تتعلق بإدارة الإلتزام ، فَهُوَ يحضر عمليات مسح الأراضى ، نيابة عنه ، ويتسلم الأموال الخاصة به، مِنْ مشايخ القرية وغير ذلك مِنَ الأمور .

وَلِذَا فَإِنَّهُ نظير ما كان الوكيل ، يقدمه من خدمات للملتزم ، وحفظه لتعلقات الأوسية مثل النوارج والمحاريث وخلافه فَإِنَّ عوائده «أجره» على طرف الملتزم[2] . وَإِنْ ثبت لَنَا مِنْ واقع دفاتر الترابيع أَنَّهُ فرض لنفسه عادة على الفلاحين ، وصلت فى بعض القرى ، إلى «٢٠٠٠» بارة سنويًا ، هَذَا بخلاف مَا كان يتقاضاه مِنَ الملتزم[3] .

٦ - المشد :

كان المشد مجرد موظف تابع لشيخ البلد ، وَهُوَ الذى يحضر الفلاحين إلى الديوان وقت طلب المال[4] ، وَلِذَا فَإِنَّهُ أصبح مِنْ اختصاصاته ، أَنْ يعرف أين يسكن كل فرد مِنْ أهالى القرية ، ليأتى به عند الحاجة وَإِنْ أعطته هَذِهِ المعرفة صفة المرشد فى القرية ، فهو الذى يرشد الأغراب إلى مَنْ يريدون وعليه تزويدهم بإحتياجاتهم مِنْ طعام ودواب الحمل إِذَا دعت ظروفهم إلى ذلك[5] .

ولكن عمله الأساسى ، كان القيام بإبلاغ أوامر الملتزم ، أو وكيله وشيخ البلد لأهل القرية وتنفيذها باستعمال القوة ، إِذَا رأى الملتزم أَنَّ إستعمال القوة هُوَ الذى

(١) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٤٤ .

(٢) الروزنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق، الباب التاسع، السؤال السابع ، ص ٤٠ ، الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٤٤ .

(٣) دار المحفوظات : مخزن (١٨) عين (١٩) دفاتر الترابيع ١٠٦٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٤) حسين أفندى : المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال السابع ، ص ص ٤٠-٤١ .

(٥) ريفلين ، هيلين آن : المصدر السابق ، ص ٥٠ ، لهيطة ، محمد فهمى : المرجع السابق ، ص ٢٥ .

يجدى مع الفلاحين الذين يسيئون السلوك ، أَوْ يتأخرون فى تسديد ما عليهم مِنْ أموال ، وأصبح «يتصرف بناء على أمر شيخ البلد أو غيره مِنْ موظفى القرية حيث تكون القوة ضرورية لفرض الطاعة على الفلاحين»[١] وقد ذكر الجبرتى أَنَّهُ كان يسحب الفلاح الذى يتأخر عن العونة مِنْ شنبه ويشبعه سباً وشتمًا وضربًا[٢] . وذكر صاحب هز القحوف أَنَّ كل «مَنْ تراخى أَوْ تكاسل عن السروح أخذه المشد وعاقبه وغرمه دراهم معلومة[٣] .

وَمِمَّا هُوَ جدير بالإشارة أَنَّ سلطة المشد أصبحت فوق سلطة الخفير فهو الذى يأمره بالمناداة بالأوامر الصادرة إلى الفلاحين «فَإِذَا احتاج الأمر لشيل الطين مِنَ الآبار ولحفر القنى ، أو ضم الزرع أمر المشد بالقرية أو الكفر رجلاً يقال لها الغفير «الخفير» فينادى العونة يَا فلاحين العونة يَا بطالين «أَىْ خالين مِنَ العمل» فيخرجون عند صبيحة النهار جميعهم ويسرحون للحفر ، أَوْ لكل مَا يأمرهم بِهِ كل يوم مِنْ غير أجرة إلى أَنْ يفرغ الحفر والضم»[٤] .

وَهَكَذَا نرى مِنَ العرض السابق أَنَّ صورة المشد فى القرية كانت مِنَ الصور البغيضة للفلاحين التى ترتبط فى أذهانهم بالقسوة واسغلال النفوذ .

٧ - الخفير :

لَمْ يرد ذكر لوظيفة «خفير» أو «غفير» فى إجابات حسين أفندى الروزنامجى، ولكن وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة سجلت وجود نظام الخفر فى القرية ، واعتماداً على هذه المصادر ، يمكن القول بِأَنَّهُ وجد فى كل قرية عدد مِنَ الخفراء ، الذين كانوا يقومون بحراسة القرية وزراعتها[٥] ، وكان عملهم أشبه بعمل

(١) القونى ، مصطفى : المرجع السابق ، ص ١٠ .

(٢) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ٤ ، حوادث (جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ - أبريل ١٨١٣م) ، ص ٢٠٧

(٣) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٤٤ .

(٤) الشربينى ، يوسف المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٤٤ .

(٥) Esteve,: Op, Cit., p. 311.

الشرطة فى الريف فهم «يعملون على عدم حدوث السرقات وغيرها مِنَ الجرائم ، ويحذرون مِنْ هجمات البدو ، ويحرسون بيت الملتزم والمحصول ويراقبون الجسور ليحولوا دون العبث بِهَا ، فى غير مواسمَها»[1] .. وقد اختلف عدد الخفراء مِنْ قرية إلى أخرى[2] .. وكان على الخفير أنْ ينفذ أوامر المشد فى المناداة بالخروج للعونة وغيرهَا مِنَ الأوامر التى يأمره المشد فى المناداة عليها : وكذلك عليه إبلاغ الأوامر التى يريد شيخ القرية إبلاغها إلى الفلاحين[3] .

ومما هو جدير بالذكر أنَّ وثائق المحكمة الشرعية سجلت أنَّ بعض العربان قاموا بدور الخفراء وأسمتهم بالعرب المدركين «أى أصحاب الدرك» ، وأصبح لهم نظير قيامهم بعملية الخفارة قدر معلوم مِنَ المال على كل فدان أو حصة . أصبح ينص عليه فى عقد الإيجار الذى يكتب بين الملتزم والفلاحين ، ففى إحدى الحجج التى مِنْ هَذَا النوع نصَّ على أنَّ إِيجار الفدان ثلاثمائة وتسعة وستون نصف فضة : ثلاثمائة وستون للملتزم وأربعة أنصاف للشاهد ، وخمسة أنصاف للعرب المدركين ، نظير «غفرهم لطين الحصة»[4] .

وقد سجلت دفاتر الترابيع فى بياناتها عادة سنوية للخفراء على الفلاحين ، وأطلقت عليهم إِسم «غفر الليل» وقد وصلت هذه العادة فى بعض القرى إلى (٢٦٠) بارة سنوية[5] .

وَهكَذَا يمكن القول بِأَنَّ الخفراء قد قاموا بدور هام فى معظم الأحوال بحماية الريف وزراعاته ، وَإِنْ سجلت بعض المصادر ، أَنَّهُم كانوا فى بعض الأحيان يد ظلم ضد الفلاح[6] ، فقد سجل الجبرتى أنَّ عرب الجبابية الذين كان بيدهم خفارة الشطين الشرقى والغربى مِنْ بولاق إلى دمياط ، قد استغلوا نفوذهم ، وفرضوا الضرائب،

(١) ريفلين ، هيلين آن : المرجع السابق ، ص ٥١ .

(٢) Esteve, Op. Cit,, p. 311.

(٣) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٤٤ .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية : سجل مبايعات الباب العالى ، رقم ٣١٣ ، ص ٣٢٥ مادة (٧٢٩) .

(٥) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) عين (١٩) دفاتر الترابيع ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٦) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٤٤ .

والعوائد الشهرية والسنوية على سكان هذه المناطق[1] .

ونخلص فى النهاية إلى أنَّ الخفراء فى الريف فى القرن الثامن عشر ، قاموا بدورهم فى إطار أنَّهُم جزء مِنْ أجهزة الإدارة فى القرية التى أصبح شاغلها الأول إستغلال نفوذها لمصالحها الشخصية دون الإهتمام بمصالح الرعية .

٨ - الكلاف[٢] :

عامل مِنْ عمال الملتزم ، فالملتزم فى الغالب كان يكوِّن له ثروة مِنَ المواشى وقطعان الغنم التى تعيش فى أرض الأوسية إذَا زرعها لحسابه ولَمْ يؤجرها ، ومَنْ هُنَا كان لأبد مِنْ وجود عامل عنده يكون مسئولاً عن علف البهائم ، وتسريحها ، ومراعاتها ، فى كل ما تحتاج إليه[٣] ، وأنْ يقوم بجمع الصوف والجبن والزبد مِنَ اللبن الذى تنتجه[٤] ، واستلزم اهتمامه بالمواشى وقطعان الأغنام أنْ يكون على دراية «عملية بتطبيب الماشية ، ولِذَا فَإنَّهُ أصبح يقوم بدور البيطار فى القرية بأسرها[٥] ، إذْ تعدى اهتمامه بمواشى الملتزم إلى الاهتمام بمواشى القرية كلها ، وأصبح الفلاحون يلجأون إليه لتطبيب مواشيهم ، وقد ذكر حسين أفندى الروزنامجى أنَّ عوائده – أى أجره – كانت على طرف الملتزم إلاَّ أنَّ سجلات الترابيع سجلت أنَّهُ كان يتلقى عوائد مِنْ أهل القرية ، أصبح معترفًا بهَا فى الروزنامة فقد كان يتلقى عوائد مِنَ الملتزم نظرًا لأنَّهُ يعد عاملاً تابعًا له ، أما أخذه عوائد مِنْ أهل القرية ، فَلأنَّهُ أصبح كما سبقت الإشارة يقوم بخدمتهم عند الحاجة ، ورُبَّمَا كان هذا هو التفسير السليم لأخذه أجرًا مِنَ الطرفين .

(١) الجبرتى، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار»، جـ ١ ، (حوادث ١١٨٣ هـ – أبريل ١٧٦٩م)، ص ٣٤٥

(٢) ذكر الشيخ يوسف الشربينى عن تميته «الكلاف» ، ويقال له ، العلاف بالعين المهملة ، ويسمى التور (تهكمًا) أيضًا وهو الذى يكلف البهائم والأثوار ويتعاطى خدمتها .

- هز القحوف ، جـ ١ ، ص ٦٥ .

(٣) الروزنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال الثامن ، ص ٤٠ .

* Esteve,: Op. Cit., pp. 311-312.

* Lancret,: Op. Cit., pp. 243-245.

(٤) لهيطة ، محمد فهمى : المرجع السابق ، ص ٢٥ .

(٥) ريفلين ، هيلين آن : المرجع السابق ، ص ٥٢ .

الفصل الثانى
الإدارة المركزية

١ - قاضى الشرع ، ٢ - حاكم الولاية ، ٣ - الوالى ، ٤ - باشا مصر ،
٥ - الديوان ، ٦ - الأوجاقات العسكرية ودورها فى إدارة الريف

تمهيد:

تشمل الدراسة فى هَذَا الفصل أجهزة الإدارة المركزية ، ومدى إهتماماتهَا بالريف، والإختصاصات التى كانت منوطة بكل فرع مِنْ فروعهَا ، وقد آثرت أَنْ تشمل الدراسة فى هذا الفصل ، إلى جانب أجهزة الإدارة المركزية الى كانت تقيم فى القاهرة ، قاضى الشرع ، وحاكم الولاية ، على إعتبار أَنَّهُما كانَا يتبعان مباشرة للجهاز المركزى ، ولَيْسَا خاضعين للملتزم ، مثل الجهاز المحلى الذى كان يوجد داخل القرية، والذى سبقت دراسته ، هذا بالإضافة إلى أن إقامتها فى مقار عملهمَا لَمْ تكن مستمرة، وَإِنَّمَا كانَا يستبدلان بغيرهما بين فترة وأخرى تبعًا لما تراه الإدارة المركزية فى القاهرة ، وَلِهَذَا اعتبرتهما جزءًا مِنْ الجهاز المركزى ، الذى يمكن دراسته على النحو التالى :

* * *

١ - قاضى الشرع :

كانت وظيفة القاضى - فى القرن الثامن عشر - مِنْ أهم الوظائف المنوط بِهَا ، إرساء النظام ، وإقامة العدالة بين سكان الريف ، وأطلقت عليه الوثائق لقب «حاكم

الشرع»[1] تمييزاً له عن حاكم الولاية ، الذى أطلقت عليه لقب «حاكم السياسة»[2] . .

وكان قضاة النواحى قبل دخول العثمانين مصر ، يعتبرون ممثلين لقضاة المذاهب الأربعة[3] ، إلاَّ أنَّ هَذَا النظام تغير بدخول مصر حوذة العثمانيين ، حيث أصبح القضاء فى مصر تابعًا لهيئة القضاء الإسلامى فى الآستانة[4] ، وأصبح السلطان العثمانى يرسل إلى مصر قاضى القضاه الذى عرف باسم «قاضى عسكر أفندى» وكان السلطان العثمانى يوجه إليه الأوامر اللازمة لكل مَا يختص بالقضاء فى مصر[5] ، وهو عضو فى ديوان الباشا ، ويشترك فى محاسبته فى آخر عهده بالولاية ، هذا بالإضافة إلى إشرافه على القضاء فى جميع أنحاء البلاد[6] .

أما المذهب الفقهى الذى غلب على القضاء فى العصر العثمانى ، فهو الحنفى وكان يرجع إلى مفتى المذاهب الأخرى ، عند الحاجة[7] .

ويبدو أنَّ الناس، قبل العصر العثمانى، كانوا قد اعتادوا الحضور بشكاواهم إلى مجلس الحاكم نفسه، ولكن قانون نامه ء سليمان، منع هذا الإجراء ، وركز السلطة القضائية كلها فى يد قاضى العسكر ونوابه حيث نص «فما كان على الوالى أنْ يقضى بين الناس ويحكم فى نزاع ، وهناك قاض . فليرسل الخصوم لحضور حاكم الشرع، فَإنْ رأى

(1) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات أقساط القرى ، سجل رقم (٢) ، ص ٩٧ .

- دار الوثائق التاريخية القومية : محفظة (٥) حجج شرعية حجة رقم (٢٦٨) .
- دار المحفوظات العمومية : مخزن (٤٦) مضابط محكمة المنصورة ، مضبطة (٣) ، ص ٤٥٥ ، مادة (١٤٥١) ، .

(2) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات أقساط القرى ، سجل رقم (٢) ، ص ٩٣ .

- دار الوثائق التاريخية القومية ، محفظة (٥) حجج شرعية حجة رقم (٩٤) .

(3) سليم ، محمود رزق: «عصر سلاطين المالك ونتاجه العلمى والأدبى»، القسم الثانى مِنَ الجزء الأول، ص ٥١ .

(4) عثمان ، حسن : المرجع السابق ، ص ٢٥٨ .

(5) نفسه : ص ٢٥٨ .

(6) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى ، سجل (٢) ، مادة (٢١٧) ص ص ١٦٥-١٦٦ .

- ابن عبد الغنى ، أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ٢٧٦ ، الدمرداش ، أحمد كتخدا عزبان : المصدر السابق ، ص ٢٨٧ ، ٣٤٩ .

(7) عثمان ، حسن : المرجع السابق ، ص ٢٥٨ .

مِنْ داع سلمهم «للصوباشى» فيعمل بمقتضى حكم القاضى، والإصرار بعد الإعلان سبب العزل. بَلْ ربما للسياسية[1] أىْ أَنَّهُ ليس مِنْ حق الولاة التدخل فى شئون القضاء .

وكان قاضى العسكر يقوم بتعيين نواب لَهُ ، سواء فى محاكم الأخطاط بالقاهرة[2]

---

(١) قانون نامة ءِ سليمان ، النسخة السابقة ، ص ص ٢٤-٢٥ .

(٢) قمت بعمل حصر لهذه للمحاكم وتاريخ إنشائها وإنتهاء العمل فيها خلال فترة الحكم العثمانى وكانت نتيجة الحصر كالآتى:

مسلسل	تاريخ إنشائها	تاريخ إنشائها	تاريخ إنتهاء العمل فيها	عدد السجلات
١	محكمة الباب العالى	١٢ ربيع أول ٩٣٧ هـ ٥ نوفمبر ١٥٣٠ م	أول ذى الحجة ١٢٩٢ هـ ٢٩ ديسمبر ١٨٧٥ م	٥٥٩
٢	محكمة بولاق	غرة رمضان سنة ٩٤٣ هـ ١١ فبراير ١٥٣٦ م	٧ صفر سنة ١٢٢٦ هـ ٢ مارس ١٨١١ م	٨٣
٣	محكمة مصر القديمة	١٥ رجب ٩٣٤ هـ ٩ مايو ١٥٢٥ م	٢٦ شعبان ١٢٢٦ هـ ١٥ سبتمبر ١٨١١ م	٣١
٤	محكمة قناطر السباع	١٥ ربيع أول ٩٥٧ هـ ٩ أبريل ١٥٥٠ م	٥ محرم ١٢٢٦ هـ ٣١ يناير ١٨١١ م	١٥
٥	محكمة طولون	١٨ محرم ٩٣٧ هـ ١٤ سبتمبر ١٥٣٠ م	٢٢ صفر ١٢٢٦ هـ ١٥ مارس ١٨١١ م	١٢٠
٦	محكمة قوصون	٩ شوال ٩٦٣ هـ ٢٨ نوفمبر ١٥٥٥ م	٢ ذى الحجة ١٢٢٥ هـ ٢٩ ديسمبر ١٨١٠ م	٤٧
٧	محكمة الصالح	١٩ شعبان ٩٥٣ هـ ١١ أكتوبر ١٥٤٦ م	٢٢ ربيع أول ١٢٢٦ هـ ١٩ ديسمبر ١٨١١ م	٦٥
٨	محكمة الزاهد	٤ جمادى أولى ٩٧٢ هـ ٨ ديسمبر ١٥٦٤ م	٨ صفر ١٢٢٦ هـ ٥ مارس ١٨١١ م	٤٩
٩	محكمة الحاكم	٧ من ربيع الثانى ٩٤٥ هـ ٤ سبتمبر ١٥٣٨ م	غرة ربيع أول ١٢٢٥ هـ ٦ أبريل ١٨١٠ م	٤٦
١٠	محكمة الصالحية النجمية	٢٩ محرم ٩٣٤ هـ ٩ أكتوبر ١٥٢٦ م	٢٩ صفر ١٢٢٦ هـ ٢٦ مارس ١٨١١ م	١٠١
١١	محكمة باب الشعرية	٧ ذى الحجة ٩٥٥ هـ ٧ يناير ١٥٤٩ م	غاية صفر ١٢٢٦ هـ ٢٥ مارس ١٨١١ م	١١٥
١٢	محكمة القسمة العسكرية	٩٧٠ هـ ١٥٦٢ م	١٢٩٨ هـ ١٨٨٠ م	٤١٨
١٣	محكمة القسمة العربية	٩٦١ هـ ١٥٥٣ م	٤ محرم ١٢٩٢ هـ ١١ فبراير ١٨٧٥ م	١٥٧
١٤	محكمة البرمشية	١١٢٧ هـ ١٧١٥ م	٢٩ جمادى الثانى ١٢٢٦ هـ ٢١ يوليه ١٨١١ م	١٥
١٥	محكمة باب سعادة والخرق	غرة رمضان ٩٧٠ هـ ٢٤ أبريل ١٥٦٣ م	٢٥ ربيع الثانى ١٢١٢ هـ ١٨ سبتمبر ١٧٩٧ م	٧٥
١٦	الضواحى	١٠٣٩ هـ ١٦٢٩ م		٧

أو فى الأقاليم مِنْ بين القضاة العثمانيين الذين يرسلهم السلطان العثمانى لمعاونته[1] .

ولَمَّا كان هؤلاء القضاة يجهلون لغة البلاد ، فاضطروا إلى الإستعانة بالتراجمة ، فكان لذلك أثره السيء الذى أعاقهم عن تأدية عملهم على الوجه الأكمل ، كَمَا أنَّ بعضهم طبقًا لِمَا ذكرته المصادر المعاصرة ، لَمْ يكن على قدر كبير مِنَ العلم الذى يؤهلهم لِهَذِهِ الوظيفة[2] .

وقد كان هؤلاء القضاة يقومون بشراء حق تثبيتهم فى وظيفتهم مِنْ قاضى العسكر الجديد فى حالة تغيير قاضى العسكر الذى كانوا يعملون فى مدته[3] .

وفى حالة وفاة أحد القضاة العثمانيين . كان يعين مكانه قاض مصرى ، حتى يحضر قاض مِنْ تركيا ، وكان نص مَا يكتب بخصوص ذلك :

«حيث علم إحتياج إقليم كَذَا ، إلى حاكم شرعى ، ينظر فى الأحكام الشرعية والقضايا الدينية ، والأحوال ، والجسور السلطانية والبلدية ، وذلك لازم مهم فقد وقع إختيارنا (أى اختيار قاضى عسكر أفندى) على فلان فى نيابة القضاء بالإقليم ، وأمرنَا بتوجيهه للقضاء المذكور ، وإجرائه على أجلّ العوائد وأكمل القواعد ، وأكدنَا عليه فى إتباع رضا الله تعالى سراً وعلانية ، وعدم الخروج عن الشرعية المحمدية ، والقوانين المعتبرة المرضية والحكم بأصح الأقوال ، ونصب الأوصياء ، وتزويج الصغار الذين لا أولياء لهم ، ونصب النواب والشهود ، والنظر فى جميع المصالح على هَذَا المنوال ، على وجه التفصيل والإجمالى على عادة مِنْ تقدمه ، وذلك بطريق العدل والإنصاف، فيقدم عليه كل واقف بالإجمال فى تلقيه وسماع كلمته فى

= هذه هى المحاكم الرئيسية ، التى كانت موجودة فى القاهرة ، فى القرن الثامن عشر ، وقد بلغ مجموع سجلات هذه المحاكم ، بالإضافة إلى سجلات الديوان العالى ، وسجلات إسقاط القرى (٢٠٦٦) سجلاً ، (٣٥٣) محفظة دشت ، وجميعها محفوظة بأرشيف المحكمة الشرعية بالشهر العقارى ، نقلت حاليًا إلى دار الوثائق القومية ، ولا شك أنَّهُ لَوْ جمعت سجلات محاكم الأقاليم إلى جانب هذه السجلات ، لأعطت صورة واضحة عن تاريخ مصر والمجتمع المصرى فى العصر العثمانى .

(١) الروزنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، الباب الرابع ، السؤال الأول ، ص ص ٢٢-٢٣ .

(٢) إبن إياس الحنفى ، محمد بن أحمد : « بدائع الزهور فى وقائع الدهور » ، جـ ٥ ، ص ١٦٥ .

(٣) الروزنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، الباب الرابع ، السؤال الأول ، ص ٢٣ .

تنفيذ أحكام الشرع الشريف مِنْ غير تبديل ولا تحريف ، ولا يتصرف أحد فى قضاء ولا حكم إلاَّ بمعرفته وتفويضه ، ومَنْ خالفه فى شىء مِنَ القضايا ، فَلاَ يلومنَّ إلاَّ نفسه»[1] .

وقد ذكر الشيخ أحمد العريشى فى إجابته على أسئلة علماء الحملة الفرنسية ، المراتب القضائية فى جميع أنحاء البلاد ، وأوضح أنَّ التدرج فى هذه المناصب كان يمر بستة مراتب «أولها مصر المحروسة وتتبعها بولاق ، ومصر القديمة ، ثُمَّ ثغر الاسكندرية[2] ، ثُمَّ ثغر رشيد[3] ، ثُمَّ ثغر دمياط[4] ، ثم المنصورة[5] ، ثم المحلة الكبرى. ثم منف العليا ، فهذه هى المناصب الكبرى . وتحتها أقل منْهَا رتبة وهى : الجيزة ، ودمنهور ، وبنى سويف ، وبلبيس الشرقية ، والفيوم ، وأبيار ، وتسمى فى إصطلاح القضاة رتبة موصلة (أىْ عن طريقها يصل القاضى إلى المناصب الكبرى) وتحتها أقل منها رتبة وهى، الرتبة الثالثة، وأولها: الخانقاه ، وتسميها العامة الخانكة ، ومنية ابن خصيب ، ومنفلوط ، وجرجا ، وزفتى ، والمنزلة ، والرتبة الرابعة هى : أسيوط ، وترمنت ، وشلشلمون ، والبهنسا ، وسنديون ، والنحارية . وبعدها رتبة خامسة ، وهى : سنبواه (سنبوه) ودلجا مع أشمونين ، والفشن ، محلة أبا على الغربية، ومحلة مرحوم ، وفوة ، وأدنى رتبة هى رتبة سادسة ويقال لها فى إصلاح القضاة (مرتبة دخول أولى) ، لأنَّ القضاة لا يتوصلون إلى مَا فوقها إلاَّ بعد الدخول فيها، فَهِىَ بمنزلة الباب للدخول إلى مناصب القضاة ، ويسلوكون فى ذلك سبيل الترقى مِنَ الأدنى إلى الأعلى، وأولها: طحطا (طهطا) ، والمنشية ، وقنا ، وقوص ،

(١) مبارك ، على : «الخطط التوفيقية» ، جـ ١٦ ، ص ٨٨ ، ويذكر أنه رأى صور الأحكام وهذا المكتوب فى كتاب لم يقف على مؤلفه .

(٢) توجد مضابط محكمة الاسكندرية بدار المحفوظات بالمخزن (٤٦) ، وقد استفدت منها كثيراً .

(٣) توجد مضابط محكمة ثغر رشيد بدار المحفوظات بالمخزن (٤٦) ، وقد أطلعنا على بعضها .

(٤) توجد محكمة دمياط بدار المحفوظات بالمخزن (٤٦) ، وقد استعملتها فى البحث .

(٥) توجد مضابط محكمة المنصورة : بدار المحفوظات بالمخزن (٤٦) ، وتعد من أهم المصادر التى اعتمدت عليها كثيراً فى البحث ، نظراً لأهميتها فى توضيح أحوال الريف ، ومن الجدير بالإشارة أنَّهُ لا توجد بدار المحفوظات مِنْ مضابط محاكم الأقاليم سوى مضابط هذه المحاكم التى أشرت إليها .

وأبو تيج ، والواح ، والبرلس»[1] .

وكذلك أوضح الشيخ العريشى ، أحوال القضاة وأسمائهم ، كما يلاحظ أنَّهُ ذكر أنَّ قاضى القضاة . لم يكن على علم تام بأسماء قضاة النواحى .

أمَّا عن مدة شغل قاضى الناحية لوظيفته . فقد كانت - كما هو واضح مِنْ مضابط محاكم الأقاليم عامين ، وفى بعض الأحيان ، كان يخرج مِنْ وظيفته ، بعد عام واحد ، وكانت عملية خروج القاضى مِنْ منصبه ، وتولى القاضى الجديد لهذا المنصب تسجل فى سجلات هذه المحاكم بدقة تامة محددة ، يوم إِبتداء عمل القاضى الجديد ، وإِسمه ومناطق إِختصاصه ، وذلك عقب النص على إنتهاء مدة القاضى السابق ، فقد ذكر فى إحدى المضابط مثلاً :

«إلى هنا إنتها مدة مولانَا محمد أفندى قاضى المنصورة سابقًا» ختم ، وفى الصفحة التالية كتبت صيغة تولي القاضى الجديد على النحو التالى : «يوم الأربعاء المبارك غرة ذى الحجة الحرام ختام (١١٢٢ هـ / ٢١ يناير ١٧١١م) وهو إِبتداء مدة سيدنا مولانا فخر قضاة الإسلام ذخر ولاة الانام الواثق بربه المعيد المبدى ، مولانا مصطفى أفندى . قاضى المنصورة وميت غمر ، وسلمون ، ومنية فراح بالدقهلية ، وفيه جلس مولانا أفندى المومى إليه ، دام فضله بالمحكمة وتسلم كتخداوه (وكيله) فخر الأفاضل الكرام ومولانا إبراهيم أفندى أمين الصندوق ، مفتاح خزنة المحكمة ، على جارى العادى ، جعل الله تولى قدومهمَا مباركًا ميمونًا بالخير والبركة»[2] .

وقد أوضح هذا النص إلى جانب الحقائق السابقة الذكر ، حقيقة هامة ، وهى : أَنَّهُ كان لقاضى الناحية وكيل مسئول عن الناحية المالية ، التى تتجمع لدى المحكمة مِنْ رسوم القضاء التى يدفعها المتقاضون .

(١) العريشى ، أحمد : «رسالة فى علم وبيان طريق القضاة وأسمائهم بمصر المحروسة وأقاليمها» فى حوزتى الخاصة، نسخة مصورة عن نسخة الجامعة العربية ، وتوجد منها نسخة بدار الكتب المصرية مخطوطة تحت رقم (٣١٥١) تاريخ ، ص ٣-٤ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، مضبطة رقم (١) ، ص ٥٣ .

ومما هو جدير بالملاحظة أنَّ وثائق محاكم الأقاليم أكدت أنَّ القضاء فى هَذه المحاكم كان يستمر طوال أيام الأسبوع بما فيها أيام الجمع[1] . حتى يتمكن القاضى مِن ممارسة إختصاصاته الواسعة ، ويتمكن المتقاضون مِنْ رفع شكاواهم فى أىٍّ وقت .

* * *

وقد كانت إختصاصات قاضى الناحية ، واسعة تشمل القضايا المدنية والجنائية ، والأحوال الشخصية ، وغيرها فى نفس الوقت . فقد كان له حق الإشراف على المبايعات ، والتصرفات العقارية ، وتسجيل حجج البيع والشراء ، والنظر فى عرائض الشكوى ، والإشراف على تقسيم التركات ، وإدارة الأوقاف ، وعمليات الزواج والطلاق وفض المنازعات . وتتم على يديه عمليات إعلان إسلام بعض الأشخاص .

كذلك كان على جميع موظفى الإدارة فى عاصمة الإقليم ، والنواحى التابعة لمنطقة إختصاصه ، الحضور إليه فى دار المحكمة ، ليسجلوا أمامه فى سجل المحكمة، أنهم أدوا أعمالهم على خير وجه ، وأنَّهُم استوفوا عوائدهم المقررة لَهُم[2] . وكان الديوان الدفترى بالقاهرة يحوِّل إلى قضاة النواحى المشاكل المتعلقة بالملتزمين[3] ، فكان قاضى الناحية ، يقوم بدوره بتحرى الموضوع ، وإصدار حكمه فيه ، ويرسله إلى الباشا الذى كان فى غالب الأحوال ، يأخذ بِهِ ، ويصدر فرمانًا يتضمن فحواه[4] . ويرسله إلى حاكم الولاية ، لتنفيذه ، وقد سجلت وثائق المحكمة الشرعية الكثير مِنْ

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، مضبطة رقم (٥) ، (١١٥٩هـ - ١٧٤٧م) .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية : مضبطة رقم (١) ، ص ٩٢ ، مضبطة (٣) ص ٧١ ، ومضابط محكمة الاسكندرية الشرعية : مضبطة (٢) ، ص ٨ ، مضبطة (٣) ، ص ٣ ، مادة رقم (١١) .

(٣) عثمان ، حسن : المرجع السابق ، ص ٢٥٩ .

- دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) مضابط محكمة المنصورة : مضبطة (٤) ، ص ١٥٦ ، دفتر الجسور ، رقم (١٣٥٦) . ودفتر قيودات الرزق ، رقم (٤٦١٩) .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية : سجل مبايعات الباب العالى رقم ١٦٩ ، ص ٨٣ ، مادة ١٦٩ ، دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) ، دفتر أحباسى ٤٦١٧ ، ودفتر ٤٦١٩ .

هذه الأمثلة ، وخاصة فى حالات النزاع على أراضى الرزق[1] .

وكان أهالى الناحية يحضرون لدى قاضى الناحية ، لتسوية جميع مسائل النزاع ، التي تنشب بينهم ويكتبون بذلك الحجج الشرعية ، التى يصبح لَهَا أهمية كبيرة فى حسم النزاع إِذَا ثار مرة أخرى . وكان مِنْ حق القاضى ، فى كثير من الأحوال أَنْ يطالب أحد الطرفين ، بإقامة البيِّنة على دعواه إذا تطلب الأمر ذلك . وسجلات المحكمة الشرعية ، سواء مِنْهَا المركزية ، أو محاكم الأقاليم ، مليئة بمثل هَذِهِ الأمور[2] .

هَذِهِ أهم الإِختصاصات التى كانت منوطة بقاضى الناحية .

* * *

وكان قضاة النواحى يأخذون أجرهم على القضايا التى يفصلون فيها ، أىْ «لَهُم عوائد على الناس بحسب الوقائع والبيع والشراء[3] ، على حد تعبير الروزنامجى ، وقد حددت وثائق المحكمة الشرعية رسوم القضايا فى كثير مِنَ الأحيان ، فالقاضى إِذَا عقد نكاحًا ، يأخذ على مَنْ تزوج البكر ستين نصفًا ، وعلى مَنْ تزوج الثيِّب ثلاثين نصفًا ، يأخذ العاقد شيئًا ، والشهود شيئًا ، والباقى يحمل إلى بيت المال[4] .

أَمَّا فى حالة التركات فيأخذ مِنْ كل تركة العشر ، لبيت المال ، ورسم الحجة إِثنى عشر نصف فضة ، وقد وصل أجر القاضى فى بعض الأحوال ، إلى ثلث التركة

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) ، دفاتر الأحباسى أرقام ٤٦١٩ ، ٤٦١٧ .

(٢) أنظر على سبيل المثال :

- دار المحفوظات العمومية : مضابط محكمة المنصورة ، مضبطة (١) ، ص ٤٢ ، ٥٥ ، مضبطة (٢) ، ص ٨، (مادة (٣) ، دفاتر أحباسى أرقام ٤٦١٩ ، ٤٦٢٦ ، ودفتر التزام ٣٧٥ .
- أرشيف وزارة الأوقاف العمومية : وقفية رقم ٢١٨ صادرة مِنْ محكمة قناطر السباع ، فى ١٢ صفر ١١٣٠/ ١٥ يناير سنة ١٧١٨م .
- أرشيف المحكمة الشرعية: سجل إسقاط القرى، رقم ٢ ، ص ١٠٧ ، وسجلات مبايعات الباب العالى ، رقم ١٦٩ ، ص ٨٣ ، مادة ٢٧٤ ، ورقم ٢٨٠ ، مادة ١٠٧ ، ورقم ٢٨٣ ، مادة ٤٤٤ ، ص ٣٠٢ .

(٣) الروزنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، الباب الرابع ، السؤال الأول ، ص ص ٢٣ . .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية : الصالحية النجمية ، سجل ٤٧٩ ، ص ١ .

التى يتركها صاحبها دون وريث ، وذلك مِنْ صافى التركة ، بعد خصم المصاريف، وقد سجلت وثائق محكمة المنصورة ، إحدى هذه الحالات فى عهد القاضى حسن أفندى، فى ١٤ جمادى أول ١١٥٣هـ / ٧ أغسطس ١٧٤٠ م ،حيث بلغ صافى تركة رجل جلاب رقيق ، يدعى برجد مِنْ دارفور مبلغ إثنين وخمسين فندقليًا ، خرج مِنْهَا مصاريف أربعة فندقلى ، والباقى قدره ثمانية وأربعين فندقليًا ، تسلم مِنْهَا أحمد أوده باشة لجهة بيت المال ، إثنين وثلاثين فندقليًا «والباقى وقدره ستة عشر فندقليًا حصة مولانَا أفندى المومى إليه أعلاه بحق الثلث ، على جارى العادة»[1] .

وَهُنَا لابد مِنْ مناقشة مسألة ذات أهمية كبيرة ، وَهِى أنَّ مهمة إيكال جمع الرسوم إلى القضاة أنفسهم ، وأخذ أجرهم مِنَ المتقاضين ، أدت إلى خراب ذمم نفر منهم ، وبالتالى أدت إلى تدهور القضاء فى ذلك العصر بصورة مشينة ، حتى اضطر الأهالى مرات عديدة ، إلى الشكوى مِنْ قضاة النواحى ، إلى قاضى العسكر ، الذى قد لاَ يكون هو نفسه ، فوق مستوى الشبهات[2] ، إلاَّ أَنَّهُ كما سجلت وثائق المحكمة الشرعية أصدر أوامر عديدة إلى هؤلاء القضاة ، تهدد فيها بالوعيد . كل مَنْ تسول لَهُ نفسه ، أخذ رشوة أو غيرهَا . أَوْ يغالى فى جمع الرسوم ، أو يقع فريسة لحيل الشهود ، وعمليات التزوير التى يقوم بها العدول فى محاكم النواحى ، وهناك كثير مِنَ القضايا التى ظل أصحابها سنوات طويلة ، يحاولون فِيهَا إثبات التزوير الذى أضاع حقوقهم حتى تمكنوا مِنْ ذلك فى نهاية المطاف[3] ، والمصادر المعاصرة مليئة بالشكوى مِنْ تدهور ذمم بعض القضاة ، رغم الإجراءات المشددة ، التى اتخذت ضد بعضهم والقيام بعملية «تجريسهم» على حد تعبير هَذِهِ المصادر، وعدم الرضاء عن تصرفاتهم[4] .

---

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية مضبطة ، رقم (٢) ، ص ٦ .

(٢) الشرقاوى ، محمود : «مصر فى القرن الثامن عشر» ، جـ ١ ، ص ١٢٦ حيث ذكر نظم أحد الشعراء فى خراب ذمة قاضى القضاة :

فِى مصْرَ ، مِنَ القُضَاة ، قَاضٍ ، ولَهُ ... فِى أَكْلِ مَوارِيث اليَتامِىّ ولَـــهُ
إنْ رُمْتَ عَدَالَةً فَقُلْ ، مجتهــدًا ... مِنْ عَدَّ لَهُ درهمًا عَدَلَـــهُ

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزون (١) تركى ، عين (٦١) دفاتر أحباسى أرقام ٤٦١٧ ، ٤٦١٩ ، ٤٦٢٦ .

(٤) الدمرداش ، أحمد كتخدا عزبان : «الدرة المصانة» ، (مخطوطة) ، جـ ١ ، ص ص ٢٣٠-٢٣١ . =

الواقع أَنَّ التفسير السليم لخراب ذمم القضاة فى تلك الفترة ، يعود إلى أَنَّ القضاة بدءًا مِنْ قاضى العسكر نفسه ، إلى قاضى الناحية ، أصبحوا يشترون مناصبهم مِنْ أصحاب الحق ، فى تعيينهم فى هذه المناصب ، وَمِنْ هُنَا فَإِنَّهُم عملوا على استغلال مناصبهم فى جمع الأموال لتعويض مَا دفعوه ثمنًا لِهَذِهِ المناصب[1] ، وتحقيق فائض يوفر لَهُمْ ثراء فى حالة تركهم لمناصبهم ، ونتيجة لهذا النظام توصل إلى مناصب القضاء فى النواحى ، فى القرن الثامن عشر ، مَنْ هو غير ذِى أهل لِهَذِهِ المناصب ، وقد ذكر الجبرتى مثالاً يوضح ، هَذَا الفساد الذى حل بالنظام القضائى ، قائلاً إِنَّ : «السيد نجم الدين بن صالح بن أحمد بن محمد بن صالح بن محمد بن عبد الله التمرتاشى الغزى الحنفى . . سافر إلى إِسلامبول وتداخل فى سلك القضاء ، ورجع إلى مصر ، ومعه نيابة آبيار بالمنوفية . ومرسومات بنظارات أوقاف ، فأقام بأبيار قاضيًا نيفًا وعشرين سنة ، وَهُوَ يشترى نيابتها كل دور ، وابتدع فيهَا الكشف على الأوقاف القديمة ، والمساجد الخربة ، التى بالولاية ، وحساب الواضعين أيديهم على أرزاقها ، وأطيانها حتى جمع من ذلك أموالاً ، ثم رجع إلى مصر ، واشترى داراً عظيمة بدرب قرمز بين القصرين ، واشترى المماليك والجوارى ، وترونق حاله ، واشتهر أمره وركب الخيول المسوَّمة ، وصار فى عداد الوجهاء . . ثُمَّ تولى نيابة القضاء بمصر فى سنة ست وثمانين (١١٨٦هـ / ١٧٧٢م) ، فازدادت وجاهته وانتشر صيته، وابتكر أموراً مِنْهَا تحليف الشهود ، وغير ذلك ، ووصل بِهِ الأمر إلى حد أَنَّهُ جعل مملوكه على أفندى «يتولى نيابات القضاء فى : المحلة، ومنوف، وغيرها»[2] .

= * Lane, Edward: The manners and cutoms of Modern Egyption, pp. 120-126.

- صالح ، أحمد رشدى : الأدب الشعبى ، ص ٦٨ ، حيث ذكر أنَّ مِنَ الأمثلة الشعبية التى أصبح أهل الريف يعبرون بها عن الفساد الذى حل بالنظام القضائى قولهم :
  (أ) يُفْتِى عَلَى الإِبْرِة وَيَبْلَع المِدْرَة   (ب) الرشوة حَلَّت عُمَامَةَ القَاضِى .
  (جـ) القاضى إن مد يده كثرت شهود الزور .
  (د) حبيت حاجتك تنقضى وتكرم إِبْعَتَ لَهَا راجل يقول له سى درهم .

(١) Lancret: Op, Cit., p. 236.

(٢) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ٢ (حوادث ١٢٠٠ هـ / ١٧٨٥م) ص ١٢٧ .

وقد عبر صاحب هز القحوف عن جهل قضاة الريف قائلاً :

يَقُولُ هَذَا قَدْ لَزِمُه الحَـــد ... حَيْثُ سَرَقَ وَمِنْهُ تُقْطَعُ الـيَد

إِنْ عَقَدَ النِّكَاحَ لَيْسَ يَـدْرِى ... مِنْهُ سِوَى زوجتُ بِنْتَ عَمْـرو

وَلَيْسَ يَدْرِى شَاهِدًا وَلاَ وَلِى ... وَلاَ يَعْرِفُ صِحَّةً مِنْ عِـلَلٍ[1]

ونخلص فى النهاية مِنَ العرض السابق ، أَنَّ وظيفة القاضى فى الريف ، لَمْ تكن بأحسن حالاً مِنْ بقية الوظائف الإدارية الأخرى التى كان منوطًا بِهَا ، حكم الريف والعناية بِهِ .

٢ - حاكم الولاية :

كان حاكم الولاية يعين مِنْ بين الأمراء المماليك ، مِنَ السناجق ، أو الكشاف الذين يحملون لقب بك .

وقد كان يعين دائمًا لحكم الولايات المصرية الخمس الكبرى ، وهى : الغربية ، البحيرة ، الشرقية ، المنوفية ، جرجا ، أمراء مماليك ، برتبة سنجق ، أَمَّا الولايات الأخرى التى لَمْ تكن فى أهمية هذه الولايات . فكان يعين لحكمها أمراء ممالك برتبة كاشف .

وكان تعيين حكام الولايات الخمس الكبرى . ومنحهم رتبة سنجق ، يصدر بِهِ فرمانًا مِنَ الباشا بناء على مشورة الأمراء . المحليين ، وموافقة السلطان العثمانى[2] .

وكانت إختصاصات حاكم الولاية - كما هو واضح مِنْ وثائق المحكمة الشرعية التى أطلقت عليه إسم «حاكم السياسة» ، تمييزًا لَهُ عن «حاكم الشرع» ، الذى أطلق على قاضى الناحية - هى الإشراف على شئون الزراعة ، والرى بالولاية ، وإقامة الجسور، وجرفهَا فى مواعيدهَا ، وتوطيد الأمن ، منع العربان ، مِنَ العبث بأموال

(١) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٨٦ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) دفتر أحباسى أرقام ٤٦١٧ .

الفلاحين والاشراف على أعمال الكشاف التابعين لَهُ ، والاشراف على رجال العسكرية الموجودين بالولاية[1] :

وقد كان من إختصاصات حاكم الولاية ، القيام بنفسه ، بحل المشاكل التى تنشب بين الأهالى والملتزمين أو بين بعضهم البعض ، أو بينهم وبين أجهزة الإدارة ، والتى يصدر إليه فرمان مِنَ الباشا بشأنها[2] .

وَمِمَّا هو جدير بالملاحظة ، أَنَّ وثائق المحكمة الشرعية ، سجلت أَنَّ عمل بعض هؤلاء الحكام . اتسم بالجور والظلم ، فاضطر الأهالى إلى إرسال شكاوى ضدهم إلى الوالى الذى أصدر أوامره . بإقصاء هؤلاء الحكام مِنْ مناصبهم[3] .

أَمَّا عن الكشاف الذين كانوا يحكمون الولايات الصغيرة ، التى لَمْ تبلغ مرتبة السنجقية والتى كانت تسمى كاشفيات ، فكانوا فى الغالب مِنْ أتباع السناجق ، وَمِنْ مماليكهم المتازين[4] ، وَكَذَا فَإِنَّهُم فى بعض الأحيان ، كانوا يشرفون على بعض مناطق مِنَ الولايات الكبيرة ، أو ينوبون عن السناجق ، فى حكم هذه الولايات ، إِذَا مَا آثر هؤلاء البقاء فى القاهرة على الذهاب إلى مقر ولاياتهم[5] .

وقد ذكرت المصادر المعاصرة ، أَنَّ عدد هؤلاء الكشاف ، وصل فى القرن الثامن عشر إلى أربعة عشرين كاشفًا ، وَهَذَا العدد يتناسب مع عدد الكاشفيات ، التى ظهرت فى ذلك القرن كأجزاء إدارية ، وسجلتها وثائق المحكمة الشرعية ، ودفاتر الروزنامة ، وقد سبق ذكرها .

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) دفتر أحباسى ٤٦١٧ ، دفتر ٤٦١٩ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) دفتر أحباسى ٤٦٢٤ ، مخزن (١٨) عين (١٧)، دفتر الجسور رقم ١٣٥٦ ، مخزن (١) ، عين (١٧) دفتر رقم ٥٢٤٩ ، مرتبات خدمة الديوان عربى .

- أرشيف المحكمة الشرعية : سجل إسقاط القرى رقم (٣) ص ١٠١ .

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) دفتر أحباسى رقم ٤٦١٩ .

- عثمان ، حسن : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

(٤) عثمان ، حسن : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

(٥) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) دفتر أحباسى رقم ٤٦١٧ .

- عثمان ، حسن : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

أمَّا عن إختصاصات هؤلاء الكشاف ، فهى شبيهة بإختصاصات السناجق ، فطبقًا لمَا سجلته[1] وثائق المحكمة الشرعية ، كان لَهُم حق الإشراف على تنظيم الإستفادة مِنْ مياه الرى وجرف الجسـور . وشـق الترع والمصـارف السلطانية والبلدية ، وجمـع الأمـوال الأميرية ، ومراقـبة جامعيها . وجمع غلال . وإرسالهَا إلى الشئون الأميرية وتوطيد ، وحماية الأمن فى مناطقهم ، والقبض على الأشقياء مِنَ الفلاحين والعربان، والإشراف على تنفيذ أحكام القضاء ، وحل المنازعات بين أهل القرى[2] .

وقد تمكن بعض الأمراء المماليك مِنْ تقلد مناصب الكشوفية ، أكثر مِنْ مرة فى إقليم واحد . أو فى أقاليم مختلفة ، فمثلاً الأمير قانصوه بك القاسمى تابع قيطاس بك الكبير ، تقلد كشوفية بنى سويف خمس مرات ، وكشوفية البحيرة ثلاث مرات «والأمير حسين بك أرنؤود المعروف بأبى يدك» ، تقلد السنجقية وكشوفيات الأقاليم مراراً عديدة[3] .

وقد تمكن هؤلاء الكشاف ، نظراً للإختصاصات الواسعة، التى حصلوا عليها مِنْ إستغلال نفوذهم بصورة سيئة ، وقد سجلت وثائق المحكمة الشرعية ، أن بعضهم حاز على كثير مِنَ الإلتزامات الواسعة ، بَلْ وجار على إلتزامات بعض الملتزمين الآخرين ، ممَّا كان مصدراً للنزاع والشكوى . فقد استولى أحدهم على سبعمائة

---

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، عين (١٧) ، دفتر مرتبات خدمة الديوان عربى ، رقم ٥٢٤٩ ، مخزن (١) عين (٦١) دفاتر أحباسى ، أرقام ٤٦١٧ ، ٤٦١٩ ، ٤٦٢٤ .

- أرشيف المحكمة الشرعية : سجل مبايعات الباب العالى ، رقم ٢٨٣ .
- يحى ، جلال: «مصر الحديثة» ، ص ١٦٤ ، حراز ، السيد رجب : «المدخل إلى تاريخ مصر الحديث» ، ص ١٣ - عثمان ، حسن: المرجع السابق ، ص ٢٥٤ ، أنظر هذا البحث ، الفصل الأول ، ص ص ١٣-١٥ .

* Lusignan, S. L.,: A History of the Revolt of Ali Bey against the ottoman porte, pp. 2-3.

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، عين (٦١) دفتر أحباسى رقم ٤٦١٩ ، أرشيف المحكمة الشرعية : سجل الديوان العالى ، رقم (٢) ، ص ١٢٠ .

(٣) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ١ ، ص ١١٢ .

فدان مِنْ حصة إِلتزام آخر[1] ، وأساء أحدهم ، معاملة الفلاحين ، بحجة أَنَّ مواشيهم قد رعت بعض المناطق التابعة له[2] .

وَمِمَّا هُوَ جدير بالملاحظة ، أَنَّ ضريبة بإِسم الكشوفية ، أصبحت تفرض على القرى إلى جانب الميرى ، والبرانى ، والفائض ، وقد سجلت هذه الضريبة رسميًا فى دفاتر الإلتزام[3] ، كَمَا أَنَّهُ أصبح ينص على هذه الضريبة ، فى نهاية كل حجة إِسقاط «تنازل» أو إِستئجار فيذكر أن على المسقط له ، أو المستأجر ، أَنْ يقوم بسداد المال ، لجانب الديوان العالى ، وتوابعه ، والكشوفية ، والخدم ، والزرع ، والأوقاف ، وجرف الجسور ، وساير المصاريف الكلية ، والجزوية ، لواجب السنة المذكورة[4] ، وسوف ندرس هذه الضريبة فى حينها .

وقد كان نزول الكشاف إلى القرى شيئًا مروعًا بالنسبة للفلاحين ، نظرًا لِمَا كان يسببه نزولهم ، هُمْ ، وأتباعهم إلى القرى ، مِنْ أعباء كثيرة على الفلاحين ، سوف ندرسها فى حينها حتى عبر الشاعر الشعبى عن خوف الفلاح مِنْ نزلة الكشَّاف بقوله :

وَمِنْ نزلة الكشَّاف شَابَتْ عَوارِضِى وَصَارَ لِقَلْبِى لَوْعَةٌ ورَجِيفُ[5]

ونخلص فى النهاية ، إلى أَنَّ حكام الولايات ، سواء كانوا سناجق ، أو كشَّافًا لم يكن يهمهم تنفيذ الأمور المنوطة بهم على وجهِهَا الصحيح ، بقدر مَا يهمهم استغلال نفوذهم ، والعمل لمصلحتهم أولاً وقبل كل شىء ، وَهَذِهِ السمة كانت ، هِىَ الإطار العام ، لأجهزة الإدارة فى الريف .

(١) أرشيف المحكمة الشرعية : سجل إسقاط القرى ، (٢) ، ص ١٠٧ ، سجل الديوان العالى ، (٢) ، ص ٧٥ ، المادة ١٠٩ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية : سجل إسقاط القرى (١) ، ص ٥٣ ، سجل رقم (٢) ، ص ١٠٧ .

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، عين (٧) ، دفتر إلتزام ، رقم ٤٦٩ ، (١١٧٣هـ - ١٧٥٩م) .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية : سجل مبايعات الباب العالى ، رقم ٢٠٧ ، مادة ١٢١٤ .

(٥) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٢٢ .

٣ - الوالى - باشا مصر :

كان الوالى ، هو ممثل السلطان العثمانى فى حكم مصر ، فهو كافل الديار المصرية ، وحامى حماها . . المشير المفخم ، الدستور المكرم ، مُدَبِّرُ أمور الجمهور بالرأى الصائب(١) .

وفى إطار الإختصاصات التى كانت مخولة لوالى مصر ، كان عليه الإهتمام بجمع المال الميرى ، وإرسال الخزينة ، التى تعد جزءًا مِنْ هذا الميرى ، إلى السلطان وَمِنْ هُنَا كانت علاقة والى مصر بالريف ، فهو يحرص دائمًا على جمع المال الميرى كاملاً ، حتى فى السنوات التى ينخفض فيها منسوب الفيضان ، ولاَ يصل الماء إلى الأرض كلهَا ، وتبقى أجزاء مِنْهَا «شراقى» كان يقوم الوالى فى هَذِهِ الأحوال ، كَمَا سجلت وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة ، بجمع الديوان والأمراء ، والأعيان ، ويلزم الملتزمين ، بسداد المال الميرى ، ويكتب عليهم الحجج بذلك(٢) .

وَكَذَا فَإِنَّ الوالى ، كان يحرص دائمًا ، على الاحتفال بفتح سد الخليج ، إشعاراً للملتزمين الذين كانوا يحضرون هَذَا الاحتفال ، بِأَنَّ أرض مصر ، سوف تروى جميعهَا ، وعليهم التعهد بسداد خراج الأرض لواجب العام ، ويسجل ذلك رسميًا ، فى حجة الاتفال بوفاء النيل(٣) .

وَمِنَ النواحى التى كان الوالى يمارس إختصاصاته فيها فى الريف ، هُوَ أَنَّهُ طبقًا لنظام الحيازة الذى كان متبعًا ، فى ذلك الوقت والذى سندرسه فى موضعه مِنَ البحث ، كان كثيراً مَا ينشب نزاع بين الملتزمين ، أو بين الأهالى والملتزمين ، أو بين أهالى القرى المجاورة أو بين أصحاب حق الإنتفاع بأراضى الرزق ، والتى سندرسها فى موضعها ، وكانت أجهزة الإدارة المحلية تعجز عن الفصل فى هذا النزاع ، فيرسل

(١) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى ، سجل رقم (٢) ، ص ٢ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى ، سجل رقم (٢) ، ص ٧٠ .

● الملوانى ، يوسف : المصدر السابق، ص ٢٢٨ ،بن عبد الغنى، أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ٧٥.

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى ، سجل رقم (١) ، وسجل رقم (٢) ، ص ٧٠ ، مادة (١٠٢) .

أمر هذا النزاع إلى الإدارة المركزية ، فيقوم الباشا بعد عرض الأمر على الديوان بإصدار فرمان إلى حاكم الولاية سنجقًا كان أَمْ كاشفًا ، يطلب مِنْهُ أَنْ يقوم بنفسه ، بمشاركة قاضى الناحية ، وسردارية االبلوكات المقيمين بالولاية ، ومشاركة أهالى الناحية، وأجهزة الإدارة المحلية ، بتحرى الموضوع ، طبقًا لِمَا هُوَ مسجل بالدفاتر وإخطاره بنتيجة الحال ، وكان يقوم فى غالب الأحيان ، عندما يصل إليه الرد مِنْ أجهزة الإدارة المحلية بإصدار فرمان آخر ، متضمنًا الرأى الفاصل فى الموضوع ، وتقوم أجهزة الإدارة المحلية بتنفيذ مَا ورد فيه .

كذلك كان بعض الحكام ، يخطرون الوالى بإمتناع العربان عن سداد المال الميرى وادعائهم الإنتماء إلى الفرق العسكرية ، فكان الوالى يقوم بجمع رؤساء الفرق العسكرية ، ويتحرى منهم طبيعة الموضوع ، فَإِنْ أعلنوا رفضهم قبول هؤلاء العربان ضمن فرقهم ، كتب عليهم الحجج بذلك ، وَإِلاَّ عليهم سداد المال الميرى المرتب على هؤلاء العربان ، ويقوم بإخطار حاكم الولاية بصورة الحجج التى كتبها على رؤساء الفرق ، لينفذ مَا ورد فيهَا[٢] .

وَمِمَّا هو جدير بالذكر ، أَنَّ أهالى بعض القرى كانوا يعجزون عن جرف الجسور البلدية ، الواقعة فى زمام قراهم ، وترسل أجهزة الإدارة المحلية ، إلى الباشا تخبره سوء حال أهل هَذِهِ القرى ، وعجزهم عن القيام بالتزاماتهم نحو جرف هَذِهِ الجسور ، وأنَّ إهمالها سيترتب عليه ضرر كبير بِهَذِهِ النواحى ، فكان الباشا يقوم بإصدار أمره ، إِمَّا بتحويل هَذِهِ الجسور البلدية ، إلى جسور سلطانية أَىْ أَنْ يصبح جرفها على جانب الخزانة ، وفى بعض الأحيان ، كان يصدر أمره ، بِأَنْ يكون جرف هَذِهِ الجسور على

---

(١) دار المحفوظات العمومية : دفتر الجسور ، رقم ١٣٥٦ ، مخزن (١٨) ، دفاتر الأحباسى ، مخزن (١) ، عين (٦١) ، رقم ٤٦١٧ ، رقم ٤٦١٩ ، ٤٦٢٤ ، حيث توجد بهذه الدفاتر صور فرمانات صادرة مِنْ باشوات مصر فى حقب مختلفة خاصة بمثل هذه الأمور .

- أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى (١ ، ٢) ، بها كثير مِنْ هذه المسائل التى كان يقوم باشوات مصر بالفصل فيها بعد عرضها على الديوان .

(٢) ابن عبد الغنى ، أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ص ٧٥-٧٦ .

- الملوانى ، يوسف : «تحفة الأحباب» ، ص ٢٠١ .

نفقة الملتزمين ، وتقوم أجهزة الإدارة المحلية ، بتنفيذ مَا ورد بالفرمان ، وسجلات المحكمة الشرعية ، تحوى الكثير مِنْ هذه الحالات[١] .

وفى إطار اهتمام وَالِى مصر بالريف ، كان إشرافه على على عمليات بيع الإلتزامات ، أو إسقاطها ، وكانت هَذِه العمليات تشكل مصدر دخل كبير لَهُ ، نظراً لِمَا يتقاضاه مِنْ حلوان عليها ، وكثيراً مَا حقق بعض الولاة ربحًا طائلاً مِنْ وراء هَذِهِ العمليات ، وخاصة فى فترات إنتشار الأوبئة ، التى كانت تمكن الوالى فى بعض الأحيان مِنْ بيع إلتزامات المنطقة ، ثلاث أو أربع مرات فى الأسبوع الواحد[٢] .

كذلك كان بعض الولاة يقوم بشراء بعض الإلتزامات ، أو الأراضى التى تنتج عن عمليات طرح النيل مِنَ الروزنامة ، ويوقفها على أوجه البر أو بعض الزوايا والتكايا[٣] .

ونظراً لأهمية الريف ، بالنسبة لإقتصاد القطر ، فَإِنَّ الوالى ، كان يحرص دائمًا ، على حفظ الأمن ، فى الريف بقدر الإمكان ، ومناشدة أجهزة الإدارة المحلية الإهتمام بِهَذِهِ الناحية ، ولكن فى كثير مِنَ الأحيان - كما اتضح مِنَ المصادر المعاصرة - كانت هذه الأجهزة تعجز عن مقاومة ، عمليات السلب والنهب التى يقوم بها العربان . . لِذَا فَإِنَّ الباشا كان يأمر ، بإرسال التجاريد لمساعدة حاكم الولاية ، فى القضاء على هؤلاء العربان ، ونشر الأمن فى المنطقة التى تعرضت لأذاهم .

هَذِهِ أهم النواحى ، فى الريف ، التى كان يُولِيهَا ، وَالِى مصر اهتمامه ، ولكن مَا تجدر الإشارة إليه أَنَّ معظم ولاة مصر ، فى القرن الثامن عشر ، لَمْ يتمكنوا مِنْ ممارسة إختصاصاتهم بصورة كاملة . وعلى الأخص مَا يتعلق مِنْهَا بالريف ، نتيجة

(١) دار المحفوظات العمومية : دفتر الجسور ، رقم ١٣٥٦ ، مخزن (١٨) ، صور حجج شرعية وفرمانات باشوية خاصة بمثل هذه الحالات موجودة بنهاية الدفتر .

- أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى (١ ، ٢) .

(٢) Dehérain, Henri: L'Egypte Turque. pp. 28-29.

- يحيى ، جلال : «مصر الحديثة» ، ص ١٦٤ .

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) دفتر أحباسى رقم ٤٦١٧ .

لعوامل عدة سندرسها فى حينهَا ، وتكفى هُنَا الإشارة إلى تغلب نفوذ الأمراء المماليك، على نفوذ هؤلاء الولاة . الذين أصبحت معظم عمليات عزلهم ، تتم بناء على رغبة هؤلاء الأمراء ، بصورة ثابتة ، حتى ملَّ السلاطين هَذَا الأسلوب ، وعبر أحدهم وهو السلطان أحمد الثالث[1] (١٧٠٣-١٧٣٠م) عن هَذَا الضيق بقوله للوفد الذى أرسله محمد بك جركس ، يطلب تغيير محمد باشا (١١٣٧هـ / ١٧٢٤م) «التمسوا لكم بَاشَا مِنْ خشب لتصنعوه على حسب أهوائكم»[2] .

وَمِمَّا أضعف مِنْ سلطة الولاة ، كذلك ثورات العساكر ، التى شهدها القرن الثامن عشر ، والصراعات المريرة ، بين البيوت المملوكية ، وكَذَا فَإِنَّ الوالى أصبح مجرد مراقب مالى ، ليس لأوامره نفس الفاعلية التى كانت لها ، فى بداية الحكم العثمانى، وَإِنْ ظلت تصدر بصورة شكلية[3] . إلاَّ أَنَّ هَذِه الأوامر فقدت فى كثير مِنَ الأحوال أهميتها ، وَلَمْ تراع فى غالب الأحيان ، بَلْ إِنَّ الأمراءَ المماليك ، كانوا يهمون بعزله ، إذا أصدر فرمانا ، بدون رضاهم ، يكفى فى هذه الأحوال ، أن يبلغه الأوده باشه رغبتهم فى عزله ، بقوله : «إنزل يَا باشا» ، فيفقد بذلك حَقَّ التصرف فى حكم الولاية ، وكَذَا يمكن الحكم بِأَنَّ سلطة ، والى مصر ، فى النصف الثانى من لقرن الثامن عشر ، أصبحت ضعيفة إلى حد كبير شكلها أقوى من حقيقتها[4] .

---

(١) المللوانى ، يوسف : المصدر السابق ، ص ٢١٩ ،الجبرتى ، عبد الرحمن : «عجائب الآثار» ، جـ ١ ، حوادث (١١٢٥هـ - ١٧١٣م) ، ص ٥٢ .

(٢) القلعاوى ، مصطفى الصفوى الشافعى : «صفوة الزمان فيمن تولى على مصر مِنْ أمير وسلطان» ، ص ص ١٨٥-١٨٧ ، بن عبد الغنى ، أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ٢٦٣ ، ٢٦٦ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٧ ، ٣٢٣ ، الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن «عجائب الآثار» ، جـ ١ ، ٦٤ ، إسماعيل ، عبد الجواد صابر : «دور الأزهر فى مصر إبان الحكم العثمانى» ، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، غير منشورة ص ٨١ ، ٨٢ .

٣) أنيس ، محمد أحمد : «المشرق العربى» ، ص ص ٤٩-٥٦ .

- شحاته ، شفيق : المصدر السابق ، ص ٥ .

* Tugay Emin Foat: Three Centuries Chronicles of Turkey and Egypt, p. 78 .

* Hammer, J.: Histoire de l'Emprie Ottoma, Tome, 10, p. 31.

٤) جوان ، إدوار : «مصر فى القرن التاسع عشر» ، تعريب : محمد مسعود ، ص ١١٤ .

٤ - الديوان :

اعتماداً على ما ورد فى سجلات الديوان العالى ، المحفوظة بأرشيف المحكمة الشرعية ، فَإِنَّ إهتمامات الديوان العالى بالريف ، كانت تعود إلى عمليات ، تقرير المال الميرى أو فرض مضاف جديد ، مؤقت أو ثابت ، لظروف يرى الديوان ، أَنَّهَا توجب فرض هَذَا المضاف .

ويتضح مِنْ هَذِهِ السجلات ، كذلك أَنَّ الديوانَ فى بعض الأحوال ، كان يصدر أمراً إلى أجهزة الإدارة ، بالولايات أو القرى ، مصدقًا عليه مِنَ الباشا ، يطلب فيه الكشف عن حدود بعض الزمامات ، ومحاولة التحقق ، من مدى مطابقتها لِمَا هُوَ مسجل بالدفاتر المخلدة بالروزنامة ، وفى بعض الأحيان كان الديوان ، يرسل مندوبين عنه لمشاركة أجهزة الإدارة المحلية ، فى التحرى عن حقيقة بعض الأمور التى يريد البت فيها[1] ، ويستفاد كذلك مِنْ سجلات الديوان العالى ، أَنَّهُ أصبح مِنْ اختصاصات الديوان التصديق على عمليات إسقاط «تنازل» بعض الإلتزامات ، وخاصة تلك التى تتم بين بعض الأمراء المماليك ، أو رجال الفرق العسكرية[2] ، ويتضح مِنْ هَذِهِ السجلات ، كذلك أَنَّ الديوان أصبح يقوم بمباشرة بيع الالتزامات المحلولة ، فى مزاد علنى ، بحضور مندوب الروزنامة[3] ، هذا بالإضافة إلى أَنَّهُ أصبح مِنْ سلطة الديوان كتابة الحجج ، على بعض الملتزمين بسداد مَا عليهم مِنْ متأخرات ، أو إصدار أوامر ، برفع بعض المظالم التى كانت مقررة ، وإعلان المناداة عن إلغائها[4] .

تلك أهم الأمور التى تتعلق بإختصاصات الديوان العالى فى الريف .

(١) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى ، سجل رقم (٢) ، ص ٧٠ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى ، سجل رقم (١) ، ص ٢ ، سجلات إسقاط القرى ، رقم (٣) ، ص ٦ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى ، رقم (٢) ، إسقاط القرى ، رقم (٢) .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى ، رقم (٢) ، ص ٣٠ ، مادة (٤٧٣) .

٥ - الأوجاقات العسكرية ، ودورها فى إدارة الريف :

ليس هُنَا مجال دراسة الأوجاقات ، العسكرية ، وتنظيماتهَا وَإِنَّمَا ستقتصر الدراسة على الذى كانت تقوم بِهِ هَذِهِ الأوجاقات فى إدارة الريف[١] ، وَإِذَا كانت أوجاقات الإسباهية هِىَ التى شاركتْ بصورة بارزة ، فى إدارة الريف إِلاَّ أَنَّ الأوجاقات الأخرى شاركت بصورة أَوْ بأخرى فى إدارة الريف ، والسيطرة على شئونه ، سواء عن طريق الالتزامات التى أصبح يحوزهَا أفرادهَا[٢] ، أَوْ ممارسة بعض الإِختصاصات الإدارية ، التى كانت مخولة لبعض الأوجاقات ، مثل أوجاق الجاويشان ، الذى كان منوطًا بأفرادهِ ، مهمة جمع الأموال الأميرية ، مِنَ الملتزمين ، وتوريدهَا إلى الروزنامة ، والإشراف على مخازن الغلال الأميرية ، أو مراقبة أسعار الأسواق ، واستخدام أفراد هَذَا الأوجاق كذلك ، كرسل لإبلاغ الأوامر والمهمات[٣]، وكذلك كان لأفراد وجاق الإِنكشارية ، صلة كبيرة بالريف ، عن طريق الإلتزامات الواسعة التى حازها أفراد هَذَا الأوجاق[٤] .

أَمَّا أوجاقات السباهية الثلاثة ، التى شاركت فى إدارة الريف بصورة بارزة ، كَمَا سبقت الإشارة ، فكانت المهمات المنوطة بكل مِنْهَا ، فى إدارة الريف على النحو التالى :

---

(١) كانت هذه الفرق عند بداية الحكم العثمانى ، مقسمة إلى ست أوجاقات ، اضاف إليها السلطان سليمان أُوجَاقًا سابعًا ، هو أُوجاق الجراكسة ، وهذه الأوجاقات هى ، متفرقة ، جاويشان ، مستحفظان ، عزبان ، جمليان ، تفكجيان ، جراكسة .. أنظر بخصوص هذه الأوجاقات :

* Shaw,: Op. Cit., pp. 191-196.
* Holt, P.M.,: the pattern of Egyptian political history from 1517-1798, in political and social change in Modern Egypt, pp. 80-81.

- الروزنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، ص ص ١٩-٢١ .
- رافق ، عبد الكريم : «مصر والشام» ، ص ص ١٤٥-١٤٦ .

(٢) رافق ، عبد الكريم : «مصر والشام» ، ص ١٤٥ .

(٣) رافق ، عبد الكريم : المصدر السابق ، ص ١٤٦ ، عثمان ، حسن : المرجع السابق ، ص ٢٥٦ .

(٤) الروزنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، ص ص ٢٠-٢١ .

- رافق ، عبد الكريم : المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

١ - **أوجاق جمليان** : أَىْ المتطوعة الذين يستخدمون فى تنقلاتهم الجمال ، وَمِنْ هُنَا جاءت التسمية التى أطلقت على هذا الأوجاق «جمليان» . وَإِنْ ذكر ابن إِياس ، هذا الأوجاق باسم الكمولية ، وكانت المهمة المنوطة ، بأفراد هَذَا الأوجاق فى الريف ، توطيد الأمن ، فى الأقاليم ومنع البدو مِنْ غزو المناطق الزراعية وتهديد طرق المواصلات[١] .

٢ - **أوجاق تفكجيان** : أَىْ حملة البنادق ، مِنْ الفرسان ، وكانت مهمة إِشتراكهم فى إدارة الريف ، تقتصر على توطيد السلطة العثمانية وأجهزتهَا فى الأقاليم[٢] .

٣ - **أوجاق الجراكسة** : كان أفراد هَذَا الأوجاق مِنَ المماليك ، ومهمتهم مراقبة الأراضى الزراعية ، والمحافظة على شبكات الرى ، والإشراف على توزيع المياه على القرى[٣] .

هَذِه هى المهمات التى كانت منوطة برجال هَذِه الأوجاقات الثلاثة - التى تنضوى جميعًا تحت إِسم «الأسباهية» - فى إدارة الريف .

وَلاَبُدَّ مِنْ أَنْ نستعرض الحقائق التالية التى أمكن استقاؤها مِن وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة ، لنرى فى ضوئهَا ، كيف أدى أفراد هَذِه الأوجاقات دورهم ، فى إدارة الريف ، وَهَذِه الحقائق التى أمكن إِستخراجها هِىَ :

(أولاً) إِنَّ أفراد هَذِه الأوجاقات ، استغلوا نفوذهم فى الريف ، إلى درجة كبيرة مكنتهم مِنَ السيطرة على كثير مِنَ الإلتزامات ، بَلْ ثبت مِنْ خلال دراسة دفاتر الإِلتزام ، أن أفراد هَذِه الفرق أصبحوا يكونون النسبة الغالبة مِنَ الملتزمين ، كَمَا

(١) الروزنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، ص ص ٢٠-٢١ .
- رافق ، عبد الكريم : المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

(٢) رافق ، عبد الكريم : «مصر والشام» ، ص ١٤٥ .
- عثمان ، حسن : المرجع السابق ، ص ٢٥٦ .

* Holt, P.M.,: Op. Cit., p. 80.

(٣) رافق ، عبد الكريم : «مصر والشام» ، ص ١٤٥ .

* Holt, P.M.,: Op. Cit., p. 80.

سنرى ذلك فى موضعه مِنَ البحث ، بَلْ إِنَّ عمليات إسقاط القرى ، كَمَا هُوَ واضح مِنْ السجلات الخاصة بهذه العمليات ، أصبحت فى غالب الأحيان ، تسجل بأسماء أفراد مِنْ هذه الأوجاقات ، أو إلى أفراد منتمين إليها(١) .

(ثانيًا) إِنَّ جند السباهية الذين كان منوطًا بهم حفظ الأمن فى الريف ، وحماية الطرق ، أصبحوا فى الواقع ، مصدر إزعاج وخوف لسكان الريف ، وسلبوا ونهبوا أموال الفلاحين ، وارتكبوا كثيراً مِنَ الموبقات ، مع أهل الريف ، حتى أَنَّ مصدراً أرجع أسباب مَا حل بالريف مِنَ الخراب ، وفساد الأحوال ، ونقص الأموال ، والغلال ، وانتشار الموبقات ، وضعف الفلاحين ، وسوء أحوالهم المعيشية ، إلى مَا كان يرتكبه أفراد السباهية، الموجودين فى الأقاليم ، مِنَ المظالم وَمَا يفرضونه ، مِنْ : مغارم ، وطلب ، وعادات ، لَمْ يستطيع الفلاح مِنْهَا فكاكًا ، حتى أصبح الفلاح غير آمن ، على أمواله وأولاده ، مِنْ أعمال هؤلاء الجند ، الذين أصبح مجرد إِقترابهم مِنَ القرية ، مصدر إزعاج لسكانهَا ، لأَنَّ ذلك لاَ يعنى إلاَّ طلب الأموال ، وهتك الأعراض ، فأهل الريف حقيقة ، أصبحوا يعانون كثيراً مِنَ مظالم ، ومفاسد هؤلاء الجند(٢) ، وقاسى الفلاحون ، كثيراً مِنْ تمردات السباهية ، التى بدأت تظهر بصورة

(١) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى ، أرقام (١ ، ٢ ، ٣) .

- دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، دفاتر الإلتزام الخاصة بالوجهين البحرى ، والقبل والذى يحمل الدفتر الأول منها تاريخ (١٠٦٩هـ - ١٦٥٩م) .

(٢) الصديقى، محمد بن أبى السرور البكرى : «كشف الكربة فى رفع الطلبة» ، مخطوط تحت رقم (٣٨٠) تاريخ ، مكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج ، ورقة (١٢ ، ١٣) .

حيث ذكر عن أعمال أفراد هَذِه الأوجاقات قبل مجىء محمد باشا (١٠١٦هـ / ١٦٠٧م) . «وقد كانت مصر قبل الآن قد اختل أمرهَا ، وضاقت معيشة أهلهَا ، وكثر شرهَا ، وخربت قراهَا ، وضعفت فلاحيهَا وانفصمت عراهَا ، وانقلبت أحوالهَا ، وخست أموالها ، ونقصت غلالهَا ، لما أراد الله تعالى لَهَا فى القدم ، مِنْ نقلهَا مِنَ الوجود إلى العدم ، وخراب البلاد ، وهلاك العباد ، وجلاء الفلاحين ، وإزدراء الشرع المبين ، وقد اتسع الخرق وازداد الحرق ، وأصل ذلك كله ، قيام طائفة مِنَ الجند المكتوبين ، فى بلاد الأرياف ، مع كشاف الأقاليم ، فأظهروا العناد ، وسعوا فى الأرض الفساد ، وأحدثوا شيئًا سموه «الطلبة» على الفلاحين ، والمزارعين فى ساير الأقاليم ، وعلى العمالين ، والبطالين ، وصاروا يضاعفونها فى كل سنة مِنَ السنين ، إلى أَنْ زادت المقاطعات ، بَلْ عمت وطمت ، وَلَمْ يقدر أحد على المرافعات ، وذلك غير مَا صدر منهم مِنَ الأمور الشنيعة والأفعال المنكرة الفظيعة . مِنَ الزنا واللواط جهاراً، وافتضاض الأبكار نهاراً، لا يتناهون عن =

متكررة ، منذ القرن السابع عشر ، عندما حاولت السلطة المركزية ، أَنْ تضع حداً لاستغلالهم لأهل الريف ، وقد وقفوا موقفًا متشدداً إزاء هذه السلطات ، عندمَا حاولت إلغاء «الطلبة»[1] ، وَهِيَ مظلمة فرضها أفراد السباهية على الفلاحين ، بإسم «حق الطريق» لإبلاغهم الأوامر الإدارية ، وقد غالى هؤلاء الجند فى تقديرهَا حتى أصبحت تفوق أموال الخراج[2] .

= منكر فعلوه ، ولا يأتمروا بأمر ولاتهم ولا يمتثلوه ، وصار لهم أسمطة وأطعمة غالية المقدار ، تحمل إلى خيامهم أثناء الليل ، وأطراف النهار ، وتهديد الكشاف بِمَا فيه القتل ، إنْ قصروا عن ذلك بَلْ ويسلكون بهم أسوأ المسالك ، وصار المسلمون معهم فى أمر مريج ، ليس لهم منه خلاص ، بل أضحوا فى غاية التعويج صار إرذل الجند ، وأقلهم مقلداً بالسيوف المسقطة ، والسروج بالذهب المنقطة والخيول المسومة ، والعدد المقومة ، والمرد الجميلة المزينة بأنواع الزينة المكملة ، راكبين خلفهم أجود الخيول ، فى لهو وفرح لاَ يزول ، وَإنْ وجدوا أيضًا ، ولداً مقبول الصورة ، أخذوه مِنْ والده بالسيف ، وقد حصل منهم غاية الحيف ، مع الفسق بنساء الفلاحين ، وافتضاض أبكار بنات المسلمين ، بل قتل بعضهم ، وسلب ما معه ، وغير ذلك مِنَ القبايح المنكرة، والحوادث الشنيعة المبتكرة» .

(١) بن عبد الغنى ، أحمد شلبى : «أوضح الإشارات» ، ص ٢١ ، حيث ذكر عن معنى الطلبة «وهى مظلمة كانت الاسباهية تأخذها مِنْ رعايا مصر القاطنين بقراهَا فَلَمَّا بطلت الطلبة ، تحركت الأسباهية وشرعوا فى الفساد» .

(٢) مِنَ الطريف أَنْ نذكر قصة حدثت لمحمد بن أبى السرور البكرى ، مِنْ جراء الطلبة ، وكيف أصبح أفراد السباهية يبالغون فيها ، فقد ذكر هذه القصة فى جميع مؤلفاته حيث ذكر :

«والطلبة معناهَا أىْ الغز يأتون لكاشف الإقليم ، فيقولون لَهُ ، أكتب لَنَا على الناحية الفلانية ، كَذَا وَكَذَا ، مِمَّا يريدون مثلاً ، فيقول بِأىٍّ طريقة أكتب لكم ذلك ، فيقولون أُكتب أَنَّ فلانًا إشتكى فلانًا ، مِنْ أهالى الناحية الفلانية ، فيأمر الكاشف بكتابة مَا يقولون ، ويكتب لهم حق الطريق بقولهم ، سواء كان لَهُ صحة أَوْ لاَ ، والغالب أن جميع ما يقع من مثل ذلك ، يكون لا أصل له ، بل الجميع لا أصل له ، فهذا معنى الطلبة ، وقد كان لى بلدة المنوفية ومالها ماية ألف نصف فضة ، فغرمت أنا وأهاليها في الطلبة مائتى ألف نصف فضة ، وقد جاء لبلدتنا المذكورة شخص من العسكر ، بطلبة مذكور فيها أَنَّ كرْم الناحية اشتكى من المادين تحته ، وحق الطريق ، ألف نصف فصة ، فحين جاء إلى الناحية فرَّ أهلها جميعًا ، فرأى إمرأة لَهَا ولدين فأخذهمَا مِنْهَا ، ووضعهمَا فى الخرج ، فحين رأت المرأة ذلك ذهب عقلها ، فجاءت لَهُ بمصاغهَا ، وقالت لَهُ هَذَا يساوى زيادة عن ألف نصف ، أخذ المصاغ مِنْهَا ، وأخرج الأولاد مِنَ الخرج ، فَإذَا هُمَا ميتين ، فانظرُوا إلى هَذَا التجرى الذى ما يفعله كافر بخلاف المسلم ، فلا حول ، ولا قوة إلا بالله العلى العظيم» .

أنظر : «المنح الرحمانية» ، ص ص ٧٥-٧٦ ، «النزهة الزهية» ، ورقة ٣٨ ، «الكواكب السائرة» ، ورقة ٣٥ ، وقد خص المؤلف الطلبة بمؤلف مفرد سماه «كشف الكربة فى رفع الطلبة» وقد حصلت على نسخة ، منه واستعنت بِهَا فى هَذَا البحث .

وقد وصل الأمر بأفراد السباهية ، نتيجة لمحاولة إلغاء ، الطلبة إلى قتل إبراهيم باشا والى مصر (١٠١٢هـ / ١٦٠٤م) وأمير آخر معه ، وطافوا برأسيهمًا فى شوارع القاهرة ، وعلقوهما فى باب زويلة ، «كما يفعل بأقل الناس» ، على حد تعبير مصدر معاصر[1] .

وازداد أمر السباهية قسوة على أهالى الريف ، حتى أنَّ محمد باشا (١٠١٦-١٠٢٠هـ / ١٦٠٧-١٦١١م) تلقى فى أثناء حضوره ، لإستلام منصبه مِنَ الإسكندرية إلى القاهرة الكثير مِنَ الشكاوى ، ضد الظلم والطلب التى يعانى مِنْهَا الأهالى ، مِنْ أفراد السباهية ، وكَذَا عقد العزم على مقاومة مظالم السباهية ، الواقعة على السكان ، ورغم استعداد زعماء السباهية لمقاومة السلطات ، إلاَّ أَنَّ العناصر التى أعدها الباشا ، تمكنت مِنَ الإنتصار على قوات السباهية الثائرة ، فى الخانقاه من ضواحى القاهرة ، وقتلت عدداً كبيراً مِنْ قادتهم ، ونفى الباشا حوالى ثلاثمائة ، أو أكثر إلى اليمن ، وقد علق محمد بن أبى السرور البكرى على هَذَا الإنتصار الذى أحرزه الباشا ، على أفراد السباهية بقوله : «وَهُوَ فى الحقيقة الفتح الثانى لمصر فى الدولة الشريفة العثمانية ، أيدها الله تعالى» وتمكن محمد باشا ، بِهَذَا الانتصار مِنْ إلغاء «الطلب» واستحق بذلك مِنَ المصادر المعاصر ألقاب «معمر مصر» و «مبطل الطلبة» «قول قرآن» بالتركية[2] ، وفى هَذَا دلالة واضحة ، على مدى الكراهية التى كان يكنها السكان ، لأفراد السباهية ، لسوء تصرفاتهم ، إزاء الأهالى ، واستغلالهم لنفوذهم ، وإزعاجهم الأهالى ، رغم أَنَّ حمايتهم كانت منوطة بهؤلاء الجند .

(١) البكرى ، محمد بن أبى السرور : «المنح الرحمانية» ، ص ص ٧٥-٨٦ ، «النزهة الزهية» ، ورقة ٣٨ «الكواكب السائرة»، ورقة ، ٣٥ ، مؤلف مجهول : المصدر السابق ص ١١٨ ، بن عبد الغنى، أحمد شلبى : المصدر السابق، ص ١٩ وانظر كذلك :

* Holt, P.M.,: Op. Cit., p. 82.

حيث ذكر أنّ هذه الحادثة وقعت (١٠١٣هـ / ١٦٠٥م) ، والحقيقة أنَّ كل المصادر الأصلية سجلت حدوثها (١٠١٢هـ/ ١٦٠٤م) .

(٢) البكرى ، محمد بن أبى السرور : «النزهة الزهية» ، ورقة (٣٧) ، الملوانى ، يوسف : «تحفة الأحباب» ، ص ١٨٠ ، سامى ، أمين : «تقويم النيل» ، جـ ٢ ، ص ص ٣٦-٣٨ .

* Holt, P.M.,: Op. Cit., p. 83.

وقد لُوحظ أَنَّ انتساب المماليك إلى أوجاقات السباهية ، إزداد بصورة كبيرة ، خلال القرن الثامن عشر ، حتى كادت عضوية هَذِهِ الأوجاقات تقتصر على المماليك[1]، وليس لِهَذِهِ الظاهرة مِنْ تعليل ، سوى مَا كان لأفراد هَذِهِ الأوجاقات ، مِنْ نفوذ على السكان فى الريف مكنهم مِنَ الحصول على كثير مِنَ الامتيازات ، فأراد هؤلاء التمتع بِهَا ، حتى أَنَّ معظم وثائق المحكمة الشرعية تسجل أسماء الكثير مِنْ جند السباهية - بَلْ إِنَّنَا لاَ نجانب الصواب ، إِذَا قلنا كل الأسماء - تحت أسماء مملوكية ، مثل : أحمد عبد الله ، وعلى عبد الله ، محمد عبد الله ، وغير ذلك مِنَ الأسماء المملوكية ، كذلك فَإِنَّ هذه الوثائق تثبت بِمَا لاَ يدع مجالاً للشك ، بِأَنَّ بعض الأمراء المماليك ، كان لهم أتباع بين أفراد جند السباهية بالريف[2] ، وكان هؤلاء الأمراء يأمرون أتباعهم هؤلاء ، فى أوقات الصراعات مع منافسيهم ، بِأَنْ يجمعُوا أفراد السباهية ، الموجودين بالأقاليم ، ويأتون لنصرتهم ، وقد كان هؤلاء ينفذون مَا يؤمرون بِهِ ، ولَذَا فَإِنَّهُ يمكن القول ، بِأَنَّ الأوجاقات فى القرن الثامن عشر ، كحامية عثمانية ، لاَ وجود لَهَا ، أَمَّا وجودهَا كفرق تابعة للأمراء المماليك ، فَهَذَا مَا يمكن الحكم بوجوده ، مع التسليم بالضعف الشديد الذى حل بِهَذِهِ الفرق ، حتى أصبحت مجرد أدوات ، لاَ تجيد سوى نهب أموال الفاحين وظلمهم ، أَعانهَا على ذلك مَا رسخ فى نفوس الفلاحين مِنْ رهبة الإدارة .

(ثالثًا) نظرًا للامتيازات الواسعة التى كان يتمتع بِهَا أفراد السباهية ، فى الريف فَإِنَّ ذلك أغرى بعض السكان المحليين ، إلى الإنتماء إلى صفوف هَذِهِ الأوجاقات ، بَلْ إِنَّ هَذَا الإنتماء أصبح إحدى الأمنيات العزيزة عند الفلاح[3] ، وقد رصت المصادر المعاصرة أَنَّهُ كان مِنْ بين قوات السباهية ، التى كانت ثائرة ، ضد محمد باشا ، جماعة ليسُوا مِنَ العسكر ، وسجلت وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة أن

(١) الملوانى ، يوسف : المصدر السابق ، ص (٢٣٧) ، رافق ، عبد الكريم : المرجع السابق ، ص (١٤٦) .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات مبايعات الباب العالى ، رقم ١٢٣ ، ٣٨٣ ، ١٢٠٢ .

- سجلات إسقاط القرى ، رقم ١ ، ٢ ، ٣ .
- سجلات الديوان العالى ، رقم ١ ، ٢ .

(٣) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٢٤ .

عربان الهوارة (١١٠٩هـ / ١٦٩٨م) امتنعوا عن سداد المال الميرى ، بحجة إنتمائهم إلى الفرق العسكرية ، ولولا إعلان هذه الأوجاقات ، تنكرها لنسبة عربان الهوارة إليهم فعجزت السلطات عن أخذ المال الميرى منهم ، فقد أعلنت الأوجاقات جميعها أنَّ عربان الهوارة «هم ليسوا منَّا ، والعربان لا تكون عسكرية» وكتب عليهم الوالى الحجج الشرعية بذلك ، وأرسل صورة منها إلى عبد الرحمن بك حاكم جرجا ، تمكن بمقتضاها من أخذ الغلال والمال منهم[1] .

إنَّ عملية الإنتماء ، إلى الأوجاقات العسكرية فى القرن الثامن عشر أصبحت شيئًا شائعًا ، فقد ظلت دفاتر الجوامك والعلوفات ، تسجل أسماء أناس ليسوا فى الأصل من العسكريين[2] ، وإنما انتسبوا إلى الفرق العسكرية ، للتمتع بالامتيازات التى كانت تمنح لأفرادها ، وقد ساعد على إزدياد هذه الإنتماءات ، إنتشار عمليات بيع وشراء تذاكر العلوفات ، والجوامك ، وقد كان تأثير عمليات الإنتماءات هذه سيئًا ، على الروح العسكرية ، وأضعف الفرق التي أصبحت أهميتها فى الحقيقة ، تقتصر على قيد أسماء أفرادها فى الدفاتر فقط ، إنَّمَا الروح العسكرية الحقيقية كَمَا هُوَ واضح إنعدمت تمامًا[3] .

(رابعًا) إنَّ أفراد السباهية ، رغم وجود قواتهم الرئيسية ، فى أقاليم الريف ، فإنَّهُم شاركوا فى الفتن العسكرية ، التى كانت تثور بين الأوجاقات الأخرى ، فى القاهرة ، فبناء على استدعاء من رؤسائهم فى القاهرة ، كانوا يكونون قوات تأتى لمناصرة الفريق الذى يريدون مناصرته ، وحقيقة ليس هَذَا التصرف من جانب جند السباهية ، وليد القرن الثامن عشر ، وَإِنَّمَا هُوَ سابق عليه ، وقد سبقت الإشارة إلى تصرفات جند السباهة ضد سلطات القاهرة ، ومجيئهم إليها قصد محاربة السلطة

(١) الملوانى ، يوسف : المصدر السابق ، ص ٢٣٧ ، بن عبد الغنى ، أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ٧٥ .

- أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى ، سجل (٢) ، ص ١٣٠ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٧٤) دفتر الجوامك رقم (٣٩٥) مسلسل عمومى ٥٦٣٨ وما بعده حتى رقم ٤٠٩ مسلسل عمومى ٥٦٥٢ .

(٣) Volney, S.F.C.,: Vouatge en Syriem et en Egypte perndant les anées 1783, 1784 et 1785, Tome I, pp. 7-8, 235.

نفسها ، وتذكر المصادر كثيراً مِنْ أوامر أغوات السباهية فى القاهرة ، الصادرة إلى أتباعهم فى الأقاليم ، يطلبون مِنْهُم إعداد فرق ، للمشاركة فى وضع حد لبعض الصراعات التى كانت تحدث بين الأوجاقات الأخرى ، فجند السباهية رغم إقامتهم فى الريف ، فَإِنَّهُم شاركوا فى كثير مِنَ الفتن التى كانت تثور فى القاهرة[1] ، وكانوا يشكلون أحد العناصر البارزة فِيهَا ، كما حدث فى فتنة إفرنج أحمد (١١١٩هـ / ١٧٠٧م)[2] ، وقد كان اشتراك أفراد السباهية فى مشاكل المدينة ، يؤثر تأثيراً كبيراً

(١) بن عبد الغنى ، أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ص ٨٦-٩٠-٩١ .

- رافق ، عبد الكريم : المرجع السابق ، ص ص ٢٤٧-٢٥٠ .

(٢) بدأت أحداث هذه الفتنة فى شعبان (١١١٩هـ / ١٧٠٧م) ، حيث أعلن الينكجرية ، عزلهم إفرنج أحمد باش أوده باشة، وحسين أوده باشة، ونفيهما إلى جزيرة الطينة بدمياط ، ثم فرارهما والتجاء إفرنج أحمد إلى باب الجراكسة ، وحسين أوده باشه إلى باب التفكجية ، وإزاء إصرار الينكجريه ، على نفى إفرج أحمد ورجوعه إلى الطينة ، عاند «فى ذلك طائفة الجراكسة وامتنعوا مِنَ التسليم فيه ، وقالوا : لأبُدَّ مِنْ نقله مِنْ أوجاقكم وساعدهم بقية البلكات» ، وأدت هَذِه الفتنة إلى سلسلة مِنَ الفتن العسكرية ، والحروب الأهلية ، كان مِنْ نتيجتها ، إنتشار الرعب بين السكان و وافترقت الفرق والسلطات إلى فرقتين :

الفرق الأولى : تمثلت فى الإنكشارية ، وقاضى العسكر ، والباشا ، وأيوب بك ، ومحمد بك الكبير ، والمرتزقة مِنَ الأعراب والهوارة .

الفرق الثانية : الأمراء السناجق ، والعزب ، وباقى الفرق العسكرية ، بِمَا فيهم السباهية ، واتهم الوالى خليل باشا ، بإذكاء هَذِه الفتنة ، وأنَّ عناده وضعفه ، كانا سببًا فى إشعالها ، حتى أنَّ الجبرتى ، يعلق على أيامه بقوله «كانت أيام فتن وحروب وشرور» وقد ذكر الشيخ حسن الحجارى المعاصر عنه :

قَدْ جَاءَ مِصرَ بَاشَـه ... أيَّامَه لَيْسَتْ مِـلاَحُ
ضَرَبَ مدافعًا بِهَـا ... كَذَا رِمَاحُ وَصِـفَاحُ
فَقُلْتُ فِي تَاريخـِه ... خَلِيلُ بَاشَا فِي كَلاَحُ
أَىْ فِى زَمَانِ كَالِـحٍ ... لَيْسَ بِهِ وَقْتُ إِنْشِرَاحُ

وقال فى الواقعة نفسها :

قَدْ نَزَلَتْ بِمِصْرِنَـا ... نازلة على العبيـد
قَطِيعَةٌ شَنِيَعَـةٌ ... ليس عليها من مزيد

أنظر بخصوص هذه الفتنة :

- عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ ١ (حوادث ١١١٩هـ - ١٧٠٧م) ، ص ٣٢ .
- الفرا ، الشيخ على بن محمد الشاذلى : «ذكر ما وقع بين عسكر مصر المحروسة» ، تحقيق دكتور عبد القادر أحمد طليمات ، المجلة التاريخية المصرية ، العدد الرابع عشر سنة ١٩٦٨ ص ص ٣٢٤-٤٠٣ .
- إبراهيم ، مصطفى بن الحاج : «تاريخ وقائع مصر» ، مخطوط ، ص ص ٧٣-٩٣ .

على سكان الريف ، نظرًا لعمليات السلب والنهب التى يقوم بِهَا هؤلاء الأفراد فى أثناء إعدادهم لقواتهم .

(**خامسًا**) إِشترك أفراد السباهية . مع الأوجاقات الأخرى ، فى عملية عزل حكام الولايات ، كما حدث (١١٢٠هـ / ١٧٠٧م) ، حين أصر أفراد الأوجاقات ، على عزل ، محمد بك حاكم جرجا ، بحجة أَنَّهُ أنزل عربان المغاربة وأمنَّهم ، أَنَّ ذلك سيؤدى إلى الفساد ، فعزل هَذَا الوالى بناء على طلبهم ، وتولى حكم جرجا بدلاً مِنْهُ محمد بك قطامش[1] . وَهَذَا يوضح إلى أى مدى ، وصل نفوذ رجال الأوجاقات فى الشئون الإدارية ، وأَنَّ نفوذهم أصبح يفوق نفوذ الباشوات ، الذين أصبحوا أنفسهم عرضة للعزل .

مِنَ العرض السابق لدور رجال السباهية ، فى إدارة الريف ، نخلص إلى أَنَّ أفراد هَذِهِ الأوجاقات ، لَمْ يؤدوا دورهم على الوجه الأكمل ، بَلْ إِنَّ مشاركتهم فى الإدارة كَمَا اتضح ، أصبحت عبئًا على أهالى الريف ، وأساءت إلى النظام الإدارى ، أكثر مِمَّا أدت إلى دعمه بَلْ إِنَّ الواقع كان يستدعى وجود جهاز إدارى لنفوذهم ، ورغم الضعف الذى أصاب هذه الأوجاقات فى القرن الثامن عشر ، فَإِنَّ أسلوب استغلالهم لسكان الريف ، كَمَا هُو واضح مِنْ سجلات المحكمة الشرعية ، ظل قائمًا حتى نهاية هذا القرن ، وانهيار النظام بأسره عند مجيء الحملة الفرنسية (١٢١٣هـ / ١٧٩٨م) .

* * *

وَهَكَذَا يمكن مِنَ العرض السابق لإدارة الريف المصرى – فى القرن الثامن عشر – بين الإدارة المحلية ، والإدارة المركزية إِستخلاص الحقائق التالية :

(**أولاً**) إِنَّ أجهزة الإدارة سواء مِنْهَا المحلية ، التى وجدت فى داخل القرى نفسهَا أو المركزية التى شاركت عن قرب ، أو عن بعد إدارة الريف ، لَمْ تكن على درجة كيرة من الاهتمام بالريف ، ومصالح أهله ، بَلْ كان همهَا الأول ، العمل على تنمية

(١) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن: «عجائب الآثار» ، جـ ١ ، (حوادث شوال ١١٢٠هـ – ديسمبر ١٧٠٨م) ، ص ٣٣ .

مصلحتهَا الخاصة ، وجمع الثروات ، مستغلة فى ذلك نفوذهَا ، وعدم وجود رقابة عليها ، حتى فرض كل فرع مِنْ فروعها لنفسه عادة على الفلاحين ، أصبح لاَ محيد لهم عن سدادها ، وإِلاً حل بهم العسف والعقاب ، مِماً اضطر الفلاحين . فى كثير من الأحيان إلى الوقوع ، تحت طائلة المرابين ، الذين كانوا يستغلون هَذِهِ الظروف ، ويوظفون أموالهم لدى الفلاحين - حسب أسلوبهم الذى اعتادوه - بربًا فاحش ، طالما أرهق الفلاح ، وجعله عرضة للإفلاس ، واضطر الفلاح فى بعض الأحيان - تفاديًا للعقاب الذى يخشاه مِنْ رجال الإدارة - إلى أن يعرض محصوله للبيع ، قبل نضجه بسعر منخفض ، عَمّاً كان يقدر لَهُ عند نضجه ، ليسدد الأموال المقررة عليه ، أو يبيع بهيمته التى تعينه على أعباء الحياة، بِمَا تدره عليه مِنْ لبنهَا مِنْ سمن، وجبن ، وَإِذَا لَمْ تتوفر لَهُ إحدى هَذِهِ الوسائل ، كان يضطر فى كثير مِنَ الأحيان ، إلى أخذ مصاغ زوجته ، إِذَا كان لديها مصاغ ، ويتصرف فيه بالرهن ، أو البيع ، رغم إرادتها، كان الفلاح يسـلك كل هَذِهِ السبل حتى لا يقع تحت طائلة العقاب ، مِن رجال الإدارة ، إذا قصر فى تسديد مَا عليه ، مِنْ أموال أميرية ، وعادات ، فإِذا انعدمت كل هذه الوسائل مِنْ يديه ، كان يفضل فى كثير مِنَ الأحيان الهروب مِنْ بلده تحت جنح الظلام ، وذلك لإِنعدام الثقة بينه وبين رجال الإدارة ، بَلْ إِنَّ رهبة السلطة في الواقع صارت ، أساسًا مِنْ أسس العلاقات الاجتماعية ، فى ريف مصر ، فى ذلك الوقت وزاد مِنْ قسوة هذه الرهبة ، فى النصف الثانى مِنَ القرن الثامن عشر، أسلوب الجند المعينين لجمع المغارم مِنَ القرى ، حتى اضطر الفلاحون فى بعض القرى إلى قتل هؤلاء الجند المعينين - لسوء سلوكهم - وهجر هؤلاء الفلاحون قراهم ، مفضلين هَذَا العمل ، على السكوت ، على مَا يقع عليهم مِنْ هؤلاء الجند[1].

هكَذَا كانت العلاقة ، بين الفلاحين وأجهزة الإدارة ، متأزمة ، تتسم بالاستغلال مِنْ جانب رجال الإدارة لأهل الريف ، حتى غدت ، وكأنها تقوم على رعاية مصالح

(١) الجبرتى ، عبد الرحمـن : « عجائب الآثار » ، جـ ١ ، (حوادث جمادى الأولى ١٢٢٩هـ-أبريل ١٨١٣م) ، ص ٢٠٨ .

أجهزة الإدارة ، دون أبناء الريف ، مِمَّا حدا بشاعر مصر فى ذلك الوقت الشيخ حسن الحجازى المتوفى (١١٣١هـ / ١٧٢٠م) أَنْ يعتبر أجهزة الإدارة فى الريف مِنْ بين الآفات التى سلطها الله على أهله ، وذلك بقوله :

وَسَبْعَةٌ بالفِلْحِ قَـدْ أُنْزِلَـت ... لِمَا حَوُوهُ مِـنْ قَبِيـحِ الفِعَالِ

شُيوخُهُم ، أُسْتَاذُهْم ، وَالْمَشدّ ... وَالقَتْلِ فِيمَا بَيْنَـهُم ، وَالقِتَالِ

مَعَ النَّصَارَىَ ، كَاشِفُ النَّاحِيةِ ... وَرِدْ عَلَيْها كَيْدُهُم فِى اشْتِغَالِ

(ثانيًا) إِنَّ نظام الحكم فى القرن الثامن عشر ، وخاصة فى النصف الثانى مِنْهُ أصبح ضعيفًا ، إلى درجة كبيرة ، وأَنَّ التنظيمات التى سجلت فى الأوراق ، لَمْ تكن تعبر عن الحقيقة ، ولَمْ تنفذ كما كان يراد لها ، وإن ظهر أن هذه الأنظمة قوية فذلك على الورق فقط ، وخير مثال لذلك رجال الأوجاقات التى أصبحت حقيقتهم ، مسجلة فقط فى دفاتر الجوامك والعلوفات ، أكثر مِمَّا هِىَ عليه فى الواقع ، حتى رأى أحد الرحالة الأجانب الذين زاروا مصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر أَنَّهُ لاَ مناص لتحسين أحوال البلاد عامة ، وإصلاح أحوال الفلاحين خاصة ، إِلاَّ بتحرير البلاد مِنَ السيادة العثمانية كلية[1] ، أىْ أَنَّ النتيجة النهائية لتقويم دور الإدارة فى الريف المصرى فى القرن الثامن عشر هِىَ : أَنَّ الريف وقع تحت نظام إدارى لَمْ يكن على المستوى الذى يكفل لَهُ الأمن والطمأنينة .

(١) Volney,: Op. Cit., Tome I, pp. 256-257.

الباب الثانى

حيازة الأرض وأعباؤها المالية

الفصل الثالث : حيازة الأرض - نظام الإلتزام

الفصل الرابع : الأعباء المالية

الفصل الثالث

حيازة الأرض - نظام الإلتزام

تمهيد:

أنواع الأراضى:

١ - الأراضى الخراجية، ٢-أراضى الرزق ، ٣- أراضى الإطلاق «أو تلاق».

نظام المقاطعات أو الأمانات:

عوامل فشل هذا النظام .

نظام الإلتزام:

أرض الفلاحة ، أرض الأوسية ، حقوق الملتزم على حصة التزامه ، حقوق الفلاح على أرض أثره ، أو مساحته ، فئات الملتزمين ، دخول التجار ميدان الإلتزام، دخول العلماء ميدان الإلتزام ، دخول النساء ميدان الإلتزام ، أرباب السجاجيد والأشراف .

* * *

حيازة الأرض:

عند دراسة نظام حيارة الأرض فى مصر ، فى القرن الثامن عشر ، لاَبُدَّ مِنَ الإشارة إلى أنواع الأراض ، فقد اتضح مِنْ قانون نامة ء سليمان ، وَمِنْ دفاتر الإلتزام ، ودفاتر الترابيع التى وضعت فى عهد الحملة الفرنسية ، وَمِنْ وثائق المحكمة الشرعية أنَّ أراضى مصر فى العصر العثمانى ، مِنْ حيث معاملتهاَ المالية ، وتقدير الأموال المقررة عليهاَ ، كانت تنقسم إلى الأنواع التالية :

١ - الأراضى الخراجية ، وأصبحت فى القرن الثامن عشر ، تسمى بأرض الإلتزام وتشمل أراضى الفلاحة ، وأراضى الأوسية .

٢ - أراضى الرزق ، وتشمل الأراضى الموقوفة .

٣ - أراضى الإطلاق .

وسنشير إلى كل منها فيما يلى :

١ - الأراضى الخراجية :

كانت فى القرن الثامن عشر - تمثل أراضى الإلتزام ، التى أصبحت تعطى كحصص إلتزام ، وكانت أراضى كل قرية مِنْ هذا النوع تقسم إلى قسمين ، ليس بالضرورة أَنْ يكونَا متساويين مِنْ حيث المساحة ، بَلْ إِنَّ النسبة بينهمَا لَمْ تكن ثابتة على الإطلاق ، وكان النوع الأول هُوَ الأكبر مساحة ، ويسمى أرض الفلاحة ، التى توزع على الفلاحين لزراعتهَا ، وكانت تسمى فى الوجه البحرى «أرض الأثر» . وفى الوجه القبلى «أرض المساحة»[١] نظرًا لأَنَّ عمليات مسح الأراضى فى الوجه القبلى كانت تتم كل عام ، على أثر إنحسار مياه الفيضان عن الأرض . وكان الفلاح لَهُ حق الاستمرار فى أرضه . مَا دام يقوم بتسديد مَا عليها مِنَ الضرائب ، التى كانت تختلف مِنْ منطقة إلى أخرى ، بَلْ إِنَّهَا كانت تختلف داخل حصة الإلتزام الواحدة ، تبعًا لنوعية الأرض ، كما سنرى ذلك فى حينه ، وكان له كذلك حق الانتفاع بِهَا بنفسه أَوْ تأجيرهَا ، أو رهنهَا لمدة قصيرة ، إِذَا دعته ظروفه إلى ذلك[٢] .

أَمَّا القسم الثانى مِنْ أراضى الإلتزم ، فكان يسمى «أرض الأوسية» ، وقد اختلفت مساحة هذا القسم ، كَمَا هُوَ ظاهر بدفاتر الترابيع مِنْ حصة إلى أخرى ، وكان هَذَا القسم يمنح للملتزم ، وظل هَذَا القسم مِنْ أرض الإلتزام معفى مِنَ

(١) الحتة ، أحمد أحمد : «تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير» ، ص ٢٩ . ليس هناك فرق بين أرض الأثر ، وأرض المساحة سوى أن الأولى كانت ثابتة فى مساحتها ، أَمَّا أرض المساحة ، فَإِنَّ مساحتهَا كانت تتغير من سنة إلى أخرى .

(٢) مرسى ، محمد كامل : «الملكية العقارية» ، ص ٤٨ .

الضرائب ، حتى مجيء الحملة الفرنسية ، حيث أنَّ دفاتر الترابيع التى وضعها رجال الحملة الفرنسية سجلت ضرائب مفروضة على هذا النوع[1] . كَمَا سنرى ذلك فى حينه ، وكان للملتزم حق زراعة هَذَا القسم لنفسه وكان فلاحو الناحية إِذَا أراد الملتزم استغلاله لنفسه يقومون بزراعته لَهُ عن طريق السخرة التى أصبحت عبئًا مِنَ الأعباء الملقاة على عاتق الفلاحين .

وفى بعض الأحيان كان الملتزم يقوم بتأجير أرض الأوسية للفلاحين نظير قدر معلوم مِنَ الأموال عن كل فدان يحصله لنفسه[2] .

هذا عن الأراضى الخراجية بنوعيها التى أصبحت فى القرن الثامن عشر ، تمثل أراضى الإلتزام .

٢ - أراضى الرزق :

كانت تمثل مساحات واسعة مِنَ الأرض ، فى جهات عديدة مِنَ البلاد ، أنعم بِهَا السلاطين السابقون على بعض الناس ، وأصبح حق الإنتفاع بِهَا ينتقل بالميراث للورثة ، وأصبح لأصحاب حق الإنتفاع ، أنْ يتصرفوا فِيهَا بكافة وجوه الإنتفاع ، وكان أكثر أراضى الرزق موقوفًا على مكة ، والمدينة ، وعلى المساجد ، والأضرحة ، وعلى أعمال البر والصدقة والإحسان ، مِنْ تكايَا ومكاتب وأسبلة لسقى الناس ، وأحواض لسقى الدواب ، ومقارىء لتلاوة القرآن ، وبعض طلبة العلم[3] . وبعض الأشراف ، وكانت أراضى الرزق معفاة مِنَ الضرائب ، وَلاَ يدفع عَنْهَا للروزنامة ،

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨)، عين (١٩)، دفاتر الترابيع، أرقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ ، وَهَذِهِ الدفاتر وضعها رجال الحملة الفرنسية ، وأخذوا معلوماتهَا مِنْ دفاتر المعلمين الأقباط وحددوا فِيهَا ، مساحة كل نوع مِنْ أرض كل حصة بالفدان ، وفرضوا ضريبة على كل فدان اختلفت مِنْ حصة إلى أخرى ، وَهَذِهِ الدفاتر فى غاية الأهمية ، ولَمْ نعثر مِنْ هَذِهِ المجموعة إِلاَّ على الدفاتر السابقة الذكر بعاليه . وَهِيَ خاصة على الترتيب بولايات : الشرقية ، الغربية ، المنوفية ، ولا ندرى شيئًا عن مصير دفاتر باقى ولايات مصر الأخرى .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية : سجل مبايعات الباب العالى ، رقم ٢٧٨ ، مادة ٦٥١ ، ص ٣٨٣ .

(٣) إبن تغرى بردى ، أبو المحاسن : «النجوم الزاهرة» ، جـ ٩ ، ص ٥٣ .

- الختة ، أحمد أحمد : «تاريخ الزراعة» ، ص ٣٢ .
- عاشور ، سعيد عبد الفتاح : «العصر المماليكى فى مصر والشام» ، ص ٤١٩ .

إلاَّ ضريبة رمزية بإسم «مال حماية» نظير حماية رجال الإدارة لِهَذِهِ الأراضى ، مِنَ العبث بِهَا ، أو السطو عليهَا ، وكَذَا فَإِنَّ بعض الملتزمين لجأ ، إلى عمليات الإحتيال فى رصد جزء مِنَ الأراض الداخلة فى إلتزاماتهم على أعمال البر ، وجعلوا الجزء الأكبر مِنْ هَذِهِ الأراضى ، وقفًا على ورثتهم وأرقائهم ، وكان السائد أنْ يلجأ الملتزم إلى وقف جزء مِنْ أرض أوسيته ، ولا يلجأ إلى وقف أرض الفلاحة إلاَّ نادراً[1] .

وَبِهَذِهِ الوسيلة ازدادت مساحة أراضى الرزق ، حتى صارت أراضى بعض القرى - فى بعض المناطق - موقوفة - كلهَا . ورصدت الدفاتر كثيراً مِنَ القرى التى أصبحت أراضى الرزق فِيهَا تمثل نصف المصاحة ، أو أكثر قليلاً ، وتفاوتت مساحة أرض الرزق مِنْ منطق إلى أخرى[2] .

وكَذَا فَإِنَّ الروزنامة خصصت دفاتر معينة لِهَذَا النوع مِنَ الأراضى ، أسمتها بإسم «دفاتر الرزق الأحباسية» وأصبح لكل ولاية دفاتر معينة للرزق الموجودة فيها . وفى هَذِهِ الدفاتر تتبع لكل رزقة ، مكانهَا ومساحتهَا وتاريخ إنشائها وأصحاب حق الإنتفاع بِهَا وأوجه صرف ريعهَا ، وصور الحجج والإفراجات الخاصة بِهَا[3] . وقد أفدت كثيراً مِنْ هَذِهِ الدفاتر فى مواضع كثيرة مِنَ البحث .

---

(١) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ٤ ، ص ص ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٣٢ ، ٢٢٣ (حوادث جمادى الأولى ١٢٢٤هـ ، شوال ١٢٢٥ ، جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ الموافق يونيه ١٨٠٩م ، أكتوبر ١٨١٠م ، ابريل ١٨١٤م).

- الحتة ، أحمد أحمد : المرجع السابق ، ص ٣٢ .

وانظر ايضًا :

* Lancret: Op. Cit., pp. 473-493.
* Sacy: Op. Cit., pp. 8-9, 28-34.

- حيث يشير إلى وجود نوعين مِنَ الأراضى المعفاة مِنَ الضرائب ، كان يطلق على النوع الأول منها فى مصر السفلى إسم «أرض مسموحة» وأطلق على النوع الثانى منها فى مصر العليا اسم «حطيطة» وكانت هَذِهِ الأراضى تنتقل بالإرث ، وكانت هَذِهِ الأراضى فى الغالب فى أيدى مشايخ القرى .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر الترابيع ، رقم ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، عين (٦١) ، دفاتر الأحباسى ، رقم ١٦١٧، ١٦١٩ ، ١٦٢٤ ، ١٦٢٦ .

٣ - أراضى الإطلاق «أو تلاق» :

أرض معفاة مِنَ الضرائب ، خصصت أساسًا لمرعى خيل الباشا ، والبكوات المماليك ، فهى عبارة عن أراضى تابعة للحكومة ، وقد سمح الباشوات فى القرن الثامن عشر للملتزمين الذين تقع هَذِهِ الأراضى فى حصص التزاماتهم بضمها إلى أواسيهم ، والإِنتفاع بِهَا نظير مبلغ مِنَ المال يدفع للباشا[١] .

وإلى جانب هَذِهِ الأنواع الثلاثة الرئيسية التى انتظمتها الأراضى المصرية مِنْ حيث معاملتها المالية ، وتقدير الضرائب عليها ، فَإِنَّ دفاتر الإِلتزام ، ودفاتر الترابيع . سجلت ضمن أراضى بعض القرى ، أنواعًا أخرى ، مثل «أراضى المناجزة» ، وهى الأراضى التى أصابها الضعف ، ولم تعد تصلح بصورة جيدة للزراعة ، «وبور الحوالى» ، وهى الأراضى التى كان يصيبها البوار ، فى بعض السنوات، ولَمْ تزرع.

وهذان النوعان مِنَ الأراضى قدرت عليهما ضرائب بسيطة[٢] ، تتفق وطبيعة ما يزرع فيهمَا مِنْ محصولات .

نظام المقاطعات أو الأمانات :

أدار العثمانيون الأراضى المصرية ، مِنْذُ دخولهم مصر (٩٢٣هـ / ١٥١٧م) ، وحتى منتصف القرن السابع عشر ، عن طريق نظام المقاطعات ، أَوْ مَا كان يسمى بالأمانات ، وكان هَذَا النظام يقوم على أساس أَنَّ كل قرية ، أَوْ عدة قرى متقاربة تكون مقاطعة ، أَوْ أمانة ، أَىْ تكوِّن وحدة إدارية ومالية فى ذات الوقت ، وكان لكل مقاطعة ، أَوْ أمانة ، عامل يعد مسئولاً عن المال الميرى المقرر على هذه المقاطعة، فَهُو كان يقوم بعمل الملتزم ، قبل تطبيق هَذَا النظام ، وَإِنْ لَمْ يكن مثل الملتزم ، فَهُوَ ليس لَهُ أرض أوسية ، أو غيرهَا مِنَ الحقوق التى أصبحت للملتزم ، وَإِنَّمَا هُوَ مجرد موظف مسئول لدى الروزنامة يتقاضى أجرًا على عمله شأنه شأن بقية موظفى هَذَا

(١) الحتة ، أحمد أحمد : المرجع السابق ، ص ٣٣ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر الترابيع ، رقم ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ ، مخزن (١) تركى ، عين (٩) ، دفاتر الالتزام ، رقم (١٢٣) وما بعده .

النظام ، كَمَا كان لكل مقاطعة «مفتش» يحمل لقب «أمين» ، أو «أفندى» ، مهمته الإشراف على الأراضى القابلة للزراعة ، وتحديد مَا عليهَا مِنْ ضرائب ، وكان يعاونه فى عمله هَذَا عدد مِنَ الكتبة ، وكان مِنْ حق هؤلاء المفتشين أَنْ يستعينوا بمشايخ القرى وأجهزة الإدارة مِنْ كشَّاف ، وغيرهم لتذليل مَا يعترضهم من صعوبات فى عملهم ، وقد نص قانون نامة ءِ سليمان بِأن على رجال الإدارة ، «أَنْ يقدموا لهؤلاء المفتشين «الأمناء» . . . مَا فى وسعهم مِنْ عون ، وَلاَ يمتنعون عن إمدادهم ومظاهرتهم ولا يمكنُّون عاملاً أن «يلتزم» المقاطعة من جديد إذا تمت مدة تحويله (أَىْ سنة إِنتفاعه بالمقاطعة) ، ولَمْ يف ديونه مِنَ التحويل (العام) الفائت . . . أَىْ أَنَّ على رجال الإدارة أَنْ يشدوا مِنْ أزر المفتشين فى إبعاد العمال الذين يقصرون فى تسديد الأموال الأميرية المقررة على مقاطعاتهم ، وتمكين غيرهم مِنَ العمال مِنَ الحلول محلهم . . . . » .

وقد حمَّل قانون نامه ءِ سليمان هؤلاء الموظفين مسئولية بقاء جزء مِنَ الأرض دون زراعة فنص على أَنْ يقوم «العمال والأمناء ، والكتاب بدورهم بتخضِّير الأرض بكل وسعهم ويصروفون فى ذلك جهدهم فَلاَ يدعون أرضًا لَمْ تخضَّر»[1] أَىْ تركها بدون زراعة .

وقد وضع قانون نامه ءِ سليمان ضوابط لإحكام هَذَا النظام ، ولَمْ يترك لهؤلاء الموظفين حرية تقدير الضرائب حسب أهوائهم ، وإنما نص على أَنْ «تكتب تذاكر (أَىْ دفاتر) بمحاصيل كل قرية فى الديار المصرية سواء فى ذلك الأموال السلطانية ، ورسوم الكشوفية ، ورسوم الشياخة ، وأموال الأوقاف ، والرزق والأملاك . . . وتقدم التذاكر المذكورة لأمير الأمراء فى مصر ، فيضع عليها إمضاه ويختمها بخاتمه هُوَ وناظر الأموال . . . ويحفظ أهل كل قرية تذكرة قريتهم يؤدون ما عليهم من رسوم وحقوق (أَىْ ضرائب) بموجبهَا . فَإِنْ تعدى عليهم أحد ، وطالبهم بِمَا ليس فى التذكرة ، أَوْ تجاوز فى الطلب مَا هُوَ منصوص فيهَا ، اشتكى عليه الفلاحون لأمير الأمراء فيسترد مَا أخذ منهم عدوانًا ، وقاصص المعتدى على ذلك ، فَإِنْ عاد ولَمْ

(١) قانون نامة ءِ سليمان : النسخة التى سبقت الإشارة إليها ، ص ١ .

يرعو ، قبض عليه أمير الأمراء وأحكم سياسته»[1] بَلْ إِنَّ قانون نامه ء سليمان زاد فى أحكامه الرقابة على هؤلاء الموظفين فنص على أَنَّهُ فى حالة وقوع خلاف بينهم وبين الفلاحين حول الضرائب المقررة على الأراضى ، فيجب أَنْ يرجع فى ذلك الأمر إلى «دفتر شهود البلاد الذى يدوَّن حين جمع الرسوم فَلاَ يطلب مِنْ فلاح شاهد ، بَلْ تراجع مضامين هَذَا الدفتر ، ويعمل بمؤداها إِذْ لا بيِّنة خارج هذا الدفتر»[2] وحرص على أَنْ تكون عمليات مسح الأراضى «وقت نمو الزرع ، إِذْ بِهِ التفريق ، بين المزروع مِنَ الأرض وغير المزروع» وعلى المسَّاح أَنْ يسجل المقدار الذى صح لديه عند المساحة «بِلاَ زيادة وَلاَ نقصان ويشير فى دفتره إلى عدد الفدادين» وأعطى للفلاح حق استلاف التقاوى من ديوان المقاطعة ، فى حالة عدم توفرها لديه ، حتى لاَ يترك جزء مِنَ الأرض دون زراعة ، نتيجة لعدم إمداد الفلاحين بالتقاوى اللازمة لزراعة أراضيهم ، فَإِنْ ظهر «عند التفتيش أن بعض الأراضى لَمْ تزرع لعدم تسليف التقاوى اللازمة ، فيحكم سياسة الكشَّاف والشيوخ والعمال لإهمالهم تسليفها»[3] .

ويتضح مِنْ هَذِهِ الضمانات التى وضعها قانون نامه ء سليمان لِهَذَا النظام ، أَنَّهُ كان حريصًا على إدارة الأرض المصرية بأسلوب نزيه ، يخلص الفلاحين مِنَ المظالم التى كانت واقعة على عاتقهم قبل دخول العثمانيين مصر (٩٢٣ هـ / ١٥١٧م)[4] .

ولكن ذلك النظام - الأمانات أو المقاطعات - لَمْ ينجح فى إدارة الأرض على الوجه الذى كان يراد لَهُ ، لعدة أسباب يمكن إجمالها فيما يلى :

(١) قانون نامة ء سليمان : النسخة السابقة ، ص ١ .

(٢) نص قانون نامه بهذا الخصوص : أَنَّ «البعض من الكشاف والأمناء وَمَا سوى ذلك مِنْ مباشرين يقبضون مَا على الفلاحين مِنْ حقوق شرعية ورسوم عادية ثُمَّ يدَّعون بِأَنَّ البعض مِنْهَا مايزال فى ذمم القرويين باقيًا ، وَلاَ يعيرون أفكار القرويين آذانًا صاغية، ولا يقيمون لِمَا يقدمون مِنْ شهود وزنًا ، وَأَنَّ هَذَا سبب لأكل وضياع الأموال ، ووسيلة للضغط على الرعية، وأمرنا الشريف فى القضية على العادة الجارية فى تلك الديار، أَىْ الرجوع إلى .. دفتر شهود البلاد» .

(٣) قانون نامه ء سليمان : النسخة السابقة ، ص ص ١-٢ .

(٤) إبن إياس ، محمد : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ص ٢٢٢-٢٢٣ .

ابن تغرى بردى ، أبو المحاسن: «النجوم الزاهرة»، جـ ٦ ، ص ٣٥٥ ، حيث نجد فى هَذَيْنِ المصدرين وصفًا ضافيًا للمظالم التى وقع الفلاحون تحت أعبائها قبل العصر العثمانى وتعرضهم لغش وظلم الأجهزة الإدارية .

(أولاً) إنَّ الموظفين الذين كانوا مسئولين عن تطبيق هَذَا النظام تعاونهم أجهزة الإدارة لم يعبأوا بنصوص القانون ، واتبعوا أساليب غير مشروعة ، لزيادة متحصلاتهم الشخصية ، وتعسفوا فى معاملتهم للفلاحين وادَّعوا عليهم ، فى كثير مِنَ الأحيان ، عدم تسديدهم للأموال الأميرية رغم إبراز الفلاحين مَا لديهم مِنْ إثباتات ، ولكن ذلك لَمْ يجد مع هؤلاء الموظفين فتيلاً[1] ، وَمِنْ هُنَا فَإِنَّ هَذِهِ الضمانات فقدت فاعليتها ، بَلْ ثبت أَنَّ وضع الضمانات شىء وتنفيذها شىء آخر . . . .

(ثانيًا) قام المفتشون فى كثير مِنَ المقاطعات ، بتعيين وكلاء لهم ، ولَمْ يكن هؤلاء الوكلاء أقل تعسفًا فى معاملتهم للفلاحين مِنَ المفتشين الذين أدى ابتعادهم عن مناطق إشرافهم ، إلى عجزهم عن تقدير الضرائب ، على هذه الأراضى ، تقديراً سليمًا ، وكان ذلك مِنْ صميم عملهم ، وكَذَا فَإِنَّهُم أصبحوا يسيرون فى تقديرهم للضرائب على غير نظام ، وأدى ذلك بدوره إلى الفوضى فى تقدير الضرائب ، وبالتالى أرهق الفلاحين ، وترك لبقية الموظفين وجهاز الإدارة فرصة إستغلال نفوذهم على الفلاحين، والعبث بأموالهم ، حتى اضطروا فى بعض الأحيان ، إلى ترك أراضيهم دون زراعة ، فَأَدَّى ذلك إلى تدهور الزراعة فى كثير مِنَ المناطق[2] .

وإزاء هَذِهِ الفوضى اضطر بعض الباشوات إلى إدخال بعض التعديلات المالية ، مِنْ أجل ضبط هذه الأمور ، وكان أعظم هذه التعديلات التى قام بها مقصود باشا (١٠٥٢ - ١٠٥٣ هـ / ١٦٤٢ - ١٦٤٣ م) ، حيث أعاد تنظيم المالية المصرية بكافة فروعها، وأنشأ ديوان الروزنامة ، وطور نظام المقاطعات ، وحاول إحكام الرقابة على الموظفين المسئولين عنه ، عن طريق جعلهم مسئولين مسئولية مباشرة أمام ديوان

(١) قانون نامه ء سليمان : المصدر السابق ، ص ٢ .

أثارت هذه الأمور ثائرة محمد بن إياس ، فالف مَوَّالاً يعبر به عن تعسف هؤلاء الموظفين مع الفلاحين فقال :

كَانَ ابن عُثمان مُذْجًا مصر كالضَّيفِ ... رَحَلَ وَوَلَّى علينَا كُلُّ صَاحِب حَيْف

مُبَاشِرِين يَجُورُوا فى الشِّتا والصَّيْفِ ... أَطْرَافُ أقلامِهِم تَفْعَلُ فِعَالَ السَّيْفِ

أنظر : إبن إياس، محمد بن أحمد : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ص ٢٢٢-٢٢٣ .

(٢) قانون نامه ء سليمان : النسخة السابقة ، ص ٢٥ .

الروزنامه[1] ، ولكن هَذَا التطوير لَمْ يثبت كبير نجاح نظراً لوسائل الخداع والغش ، التى اتبعها هؤلاء الموظفون ، يعاونهم فى هَذَا الميدان أجهزة الإدارة المحلية[2] ، وخاصة رجال الإسباهية المقيمون فى بلاد الأرياف ، وَلَذَا فَإِنَّ الدولة العثمانية رأت أَنَّهُ لابد مِنْ وجود نظام المقاطعات أو الأمانات ، يحكم سيطرتها على جباية الأموال المقررة على الأراضى ، وفى نفس الوقت يحمى الفلاحين مِنْ عبث هؤلاء الموظفين ، فكان أَنْ اهتدت إلى نظام الإلتزام، وبدأت تطبقه فى مصر منذ (١٠٦٩هـ/ ١٦٥٨م)، حيث حمل أول دفتر منظم خاص بِهَذَا النظام ذلك التاريخ[3] .

نظام الإلتزام :

هو نظام مطوَّر لنظام المقاطعات أو الأمانات ، كانت الدولة العثمانية قد وجدته مطبقًا فى بعض البلاد التى خضعت لها فى الأناضول والرومللى[4]، وشمال العراق، فأبقت عليه حيث أثبت نجاحه ، ولما عجز نظام المقاطعات فى مصر ، عن إدارة الأرض للأسباب التى سبق ذكرها ، اضطرت الدولة إلى تطبيق هَذَا النظام فى مصر ، وَهُوَ نظام لاَ يخضع لموظفين تابعين للحكومة ، وَإِنَّمَا يتكفل فيه مَنْ يشاء ، مِنَ الأمراء المماليك، ورجال العسكرية، ومشايخ العرب، وغيرهم، بتحصيل الضرائب المقررة على أراضى قرية ، أو أكثر ، أو أقل عن مدة معينة ، وذلك بناء على إِتفاق بين هَذَا الشخص - الذى أصبح رسميًا يحمل لقب ملتزم - وبين الروزنامة نيابة عن الحكومة[5] .

---

(١) مونتران ، روبير : «العلاقات بين القاهرة واستنبول أثناء الحكم العثمانى لمصر من القرن ١٦ حتى القرن ١٨» ، ترجمة : زهير الشايب ، مجلة المجلة ، العدد ١٥٨ ، فبراير ١٩٧٠ .

* Hammer J. De,: Histoir de l'Empire Ottoman Tome 10, p. 31.

(٢) سامى ، أمين : تقويم النيل وعصر محمد على باشا» ، جـ ٢ ، ص ٥٣ .

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (١) ، دفتر رقم (١) التزام ، بتاريخ (١٠٦٩هـ - ١٦٥٨م).

(٤) هاملتون جب ، وبوون : المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ٥٣ .

* Grouchley A. E.,: The economic development of Modern Egypt, p. 16.

(٥) أرتين ، يعقوب : «الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية» ، ص ٤٥ .

- مرسى ، محمد كامل : المرجع السابق ، ص ٨٨ .

وكانت الإلتزامات تعطى فى مزاد علنى ، وَمَنْ يرسو عليه المزاد ، تقوم الروزنامة بإعطائه تقسيطًا ، أى سندًا بذلك ، وأمرًا «تميقة» إلى مشايخ حصة التزامه وفلاحيها، تأمرهم فِيِهِ بالخضوع لأوامره ودفع الأموال المقررة على أرض الحصة لَهُ ، حَيْثَ أَنَّهُ بمقتضى تقسيط الإلتزام يصبح الملتزم ممثلاً للحكومة[1] .

ولَمْ تكن الروزنامة تسمح للملتزم بالتصرف فى حصة إلتزامه إلاَّ بعد دفع مبلغ مِنَ المال يعادل ضريبة سنة مِنَ الأموال المقررة على الحصة يسمى «حلوانًا» يدفع للروزنامة مقدمًا[2] .

وكانت حصص الإلتزام تمنح للملتزمين ، فى الفترة فى الأولى مِنْ تطبيق هَذَا النظام فى مصر ، لمدة سنة أو عدة سنوات ، ينص عليهَا التقسيط ، الذى يتم بين الملتزم والروزنامة ، ولكن بعد مرور فترة مِنَ الزمن ، وخاصة فى القرن الثامن عشر أصبح حق التوريث هُوَ الشائع فى الالتزامات ، ولَمْ تعد حصة الإلتزام تخرج مِنْ حوزة الملتزم ، أَوْ ورثته أَوْ أرقَّائه ، أَوْ أتباعه إلاَّ فى حالات معينة ، مثل انقراض ذرية الملتزم ، أَوْ أتباعه ، أَوْ انحلال حصة الإلزام عنه لعدم سداده مَا عليها مِنْ أموال أميرية ، أَوْ فى حالة مصادرة حصص الإلتزامات ، كما حدث لبعض إلتزامات الأمراء المماليك ، فى فترات الإضطراب السياسى فى القرن الثامن عشر ، وكذلك فى عهد الحملة الفرنسية ، حيث أمرت الإدارة الفرنسية بمصادرة حصص الأمراء المماليك[3] .

وقد سبقت الإشارة إلى أنَّ أرض كل ناحية فى معظم الأحيان - عَدَا أرض الرزق والاطلاق الواقعة فيها - كانت تقسم إلى قمسين هُمَا أرض الفلاحة ، وأرض الأوسية، وهما يمثلان أرض الإلتزام ، وسنناقش فيمَا يَلِى كيف أُدِيرَ كل مِنَ النوعين، فى ظل نظام الإلتزام .

---

(١) محمد البحيرى ، عبد الغنى غنام : «شرح القوانين واللوائح الزراعية» ، ص ٢٨٥ .

(٢) الحتة ، أحمد أحمد : المرجع السابق ، ص ص ٣٠-٣١ .

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر الترابيع ، رقم ١٦٠٥م ١٦٠٨ ، ٤٩ .

● أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى ، سجل رقم (٢) .

أرض الفلاحة :

كانت هى الجزء الغالب مِنْ أرض الناحية ، وكانت تقسم إلى أربعة وعشرين جزءاً متساويًا ، كل جزء مِنْهَا يسمى قيراطًا ، وَهِىَ الأرض التى يقوم الملتزم بالتزامهَا، نظير تسديد مَا عليها مِنْ ضرائب ، وفى حالة وجود أكثر مِنْ ملتزم لأرض الفلاحة فى الناحية الواحدة ، كانت تقسم بينهم بنسبة القراريط ، وهى الأرض التى يقوم الملتزم أو الملتزمين بتوزيعهَا على الفلاحين لزراعتهَا ، نظير الإيجار الذى يتفق عليه الملتزم مع الفلاحين[1] ، وكان الجزء الذى يقوم الفلاح بزراعته يطلق عليه فى الوجه البحرى «أرض الأثر» ، وأصبحت أرض الفلاحة تسمى فى الوجه البحرى عمومًا «أرض أثر الفلاحين» ، وذلك لعدم تأثر مساحات الأرض فى غالب الأحيان بأخطار الفيضانات . وبقاء هَذِه الأرض فى حوزة الفلاح مَا دام يسدد الأموال المقررة عليها . وذلك بعكس مَا كان عليه الحال فى الوجه القبلى ، حيث كانت مساحات الأرض تتأثر بالفيضانات ، وَلِذَا فَإِنَّ عمليات مسح الأرض وتوزيعهَا على الفلاحين بمعرفة : مشايخ القرى، والملتزمين، وأجهزة الإدارة، كانت تتم سنويًا ، بعد إنحسار مياه الفيضان عنهَا ، حيث توزع على الفلاحين الأرض الصالحة للزراعة فقط ، وذلك حسب قدرة كل مِنْهُم على زراعتها ، وَلِذَا سميت «أرض المساحة»[2] نظراً لأَنَّ توزيعهَا يتم بناء على مسح الأرض سنويًا .

وَمِنْ هُنَا فَإِنَّ فلاح الوجه القبلى ، لَمْ يكن مرتبطًا بالأرض بإستمرار ، إِذْ أَنَّ بقاءه فى زراعة الأرض ودفع ضرائبهَا ، لا يسرى إِلاَّ سنة واحدة ، وليس فى استطاعة الملتزم أن يجبره على الإستمرار فى زراعة الأرض ، إِذْ أَنَّ التعاقد بينهما إختيارى ، ينتهى بحصاد الزرع ، بعكس الحال فى مصر السفلى ، حيث كان الفلاح مرتبطًا بالأرض نظراً لاستمرارها فى حوزته ، حتى أصبح ملزمًا بزراعتهَا ودفع ضرائبهَا ، فَإِنْ تركهَا وهرب أرغمه الملتزم على الرجوع .

(١) ريفيلين ،هيلين آن : المرجع السابق ، ص ٤١ .

* Lancret,: Op. Cit., p. 471.

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر الترابيع ، رقم ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

وقد اتضح مِنْ دفاتر الترابيع التى وضعت فى عهد الحملة الفرنسية ، والتى أخذت معلوماتها مِنْ دفاتر المعلمين الأقباط ، كَمَا سبقت الإشارة أَنَّ أرض الفلاحة كانت تقسم مِنْ حيث جودتها إلى ثلاثة أقسام : عال ، ووسط ، ودون . وقد اختلف الأموال الأميرية المقررة على كل نوع منها ، وقد سجلت هَذِهِ الدفاتر أعلى ضريبة على النوع العال من أرض الفلاحة بمبلغ «١٤٠» بارة ، كَمَا فى قرية شلشلمون[1] ، وظهر الجمل ، تابع ولاية الشرقية ، وأقل ضريبة على الدون، والوسط مِنْ هَذِهِ الأرض ، هى «٦٦» بارة كما فى قرية سفيطة[2] ، وشابات ، وفى معظم الحالات كانت الضريبة تتراوح بين هاتين الضريبتين ، مع وجود حالة شاذة واحدة سجلتها هَذِهِ الدفاتر ، فى أرض فلاحة قرية ميت بشار[3] ، تابع الشرقية[4] ، حيث وجدت مساحة عشر أفدنة ، فرضت على كل فدان مِنْهَا ضريبة «٤٠٠» بارة ، ولَمْ يذكر فى الدفاتر أىْ تفسير لِهَذَا الإرتفاع المفاجىء .

فَإِذَا اعتبرنا – كقاعدة عامة – الحد الأدنى للضرائب الرسمية «المال الميرى» التى كانت تفرض على الأراضى المصرية ، فى القرن الثامن عشر هو «٦٦» بارة ، والحد الأقصى هو «١٤٠» بارة ، لاتضح أَنَّ الملتزم كان يقوم بتأجير هَذِهِ الأرض للفلاحين بسعر أعلى، يفوق فى كثير مِنَ الأحيان أربعة أو خمسة أمثال المال الميرى المقرر عليهَا، حيث سجلت وثائق المحكمة الشرعية ، أَنَّ ملتزمًا أجَّر الفدان مِنْ طين فلاحة حصته بمبلغ «٣٦٩» بارة . عَدَا مَا يقوم به الفلاحون مِنْ تسديد ضرائب البرانى[5] . وملتزم آخر أجر الفدان مِنَ النوع «العال» بمبلغ «٦٠٠» بارة ، والفدان مِنَ النوعين

(١) شلشلمون : حاليًا إحدى قرى مركز منيا القمح ، محافظة الشرقية ، إسمها الأصلى شنشلمون ثم حرف إلى شلشلمون ، الإسم الذى لا تزال تحمله ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ ١ ، ص ١٤٣ .

(٢) سفيطة : حاليًا إحدى نواحى مركز الزقازيق ، محافظة الشرقية ، ورد اسمها فى تاريع (١٢٢٨ هـ - ١٨١٣م) محرفًا باسم صفيطة ولا تزال تعرف به حتى الآن ، القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، جـ ١ ، ص ٨٦ .

(٣) ميت بشار : حاليًا إحدى نواحى قرى مركز مينا القمح ، محافظة الشرقية ، أصل اسمها منية بشار ، ثم حرف إلى بيت بشار ، وهو الإسم الذى تحمله ، القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، جـ ١ ، ص ١٤٦ .

(٤) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر الترابيع ، ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ص ٤٩ .

(٥) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الباب العالى ، سجل رقم ٣١٣ ، ص ٣٢٥ ، مادة ٧٢٩ .

«الأوسط» و «الدون» بمبلغ «٥٠٠» بارة[١] . وَرُبَّمَا كان فى ذلك تفسير لزيادة فائض الملتزم . عن مقدار المال الميرى ، كَمَا اتضح مِنْ دراسة دفاتر الإلتزام ، كما سنرى ذلك فى حينه .

وقد كان على الملتزم ، أَنْ يقوم بتسديد الأموال الأميرية المقررة على حصة التزامه على ثلاثة أقساط متساوية ، فى مواعيد تحددها لَهُ الروزنامة ، وَإِنْ لَمْ يلتزم بِهَذِهِ المواعيد ، إِلاَّ أَنَّهُ كان يجب عليه أَنْ يتم تسديد هَذه الأموال فى نهاية العام ، أَوْ بداية العام التالى ، ليضمن استمراره كملتزم لحصته ، وَلَمْ تشر الدفاتر الأولى الخاصة بِهَذَا النظام إلى أَىِّ نوعٍ مِنَ الضرائب الأخرى ، عَدَا الأموال الأميرية ، كَمَا أصبح شأن هذه الدفاتر فى القرن الثامن عشر ، حيث أصبحت تسجل كل الأعباء المالية المفروضة على الفلاحين[٢] .

هَذَا عن أرض الفلاحة مِنْ حصة الالتزام ، وكيف كانت تُدَارُ فى ظل نظام الإلتزام ، بقيت دراسة القسم الثانى مِنْ أرض الإلتزام ، وَهُوَ مَا عرف بأرض الأوسية، وَهَذَا مَا سوف نعالجه فيما يلى :

أرض الأوسية :

أصبح الملتزم طبقًا لنظام الالتزم ممثلاً للحكومة ، ونائبًا عنهَا فى إدارة الأرض ، وخولّته الحكومة المركزية ، سلطات واسعة فى حصة إِلتزامه ، وكان الجهاز الإدارى المحلى، يعمل على تمكينه كَمَا رأينا فى تنفيذ هَذِهِ السلطات ، وَكَذَا كان عليه أَنْ يعمل على صيانة المرافق التى توجد فى حصة إِلتزامه ، وفى نظير قيامه بِهَذَا العمل ، فَإِنَّ الحكومة خصصت لَهُ جزءًا مِنْ أرض القرية معفًى مِنَ الضرائب ، عرف بِإسم «أرض الأوسية»[٣] ، وكان على فلاحى الناحية القيام بزرع هَذَا الجزء سخرة لنفع الملتزم ،

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية : محفظة دشت رقم ٢٩٢ ، ص ص ٣٠٥-٣٠٦ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، عين (١) ، دفاتر الالتزام رقم ١ ، ٢ .

(٣) أرتين ، يعقوب : المرجع السابق ، ص ص ٤٥-٤٦ .

● مرسى ، محمد كامل : «الملكية العقارية» ، ص ٨٩ .

* Lancret,: Op. Cit., p. 471.

إذا أراد زراعته لنفسه ، وإنْ كان فى بعض الأحيان يقوم بتأجير هَذَا الجزء للفلاحين نظير مبلغ مِنَ المال يحصله لنفسه[1] ، وذلك فى الأحوال التى كان الملتزم لاَ يقيم فيهَا فى حصة إلتزامه .

وإذَا وجد أكثر مِنْ ملتزم فى الناحية فإن «أرض الأوسية» ، كانت تقسم بينهم بنسبة حصصهم مِنْ أرض الفلاحة ، وقد ذكر لانكريه Lancert أَنَّ النسبة بين «أرض الفلاحة» التى يقوم الفلاحين بزراعتها و «أرض الأوسية» لم تكن ثابتة فى جميع القرى، وَأَنَّهُ لاَ توجد «أرض أوسية» فى مصر العليا جنوب المنيا ، وَأَنَّ النسبة بين «أرض الأوسية» و «أرض الفلاحة» فى مصر السفلى تبلغ العشر ($\frac{1}{10}$) تقريبًا[2] ، وَهَذَا القول يحتاج إلى تمحيص فى ضوء المعلومات المسجلة فى دفاتر التراببع ، التى وضعها رجال الحملة الفرنسية أنفسهم :

(أولاً) القول بِأَنَّهُ لَمْ توجد «أرض أوسية» جنوب المنيا، ربَّمَا كان مجانبًا للصواب فرغم أَنَّ دفاتر الإلتزام عمومًا ، سواء الخاصة منها بالوجه البحرى أو القبلى ، لاَ يوجد بين البيانات التى تحويها أَىُّ إشارة إلى «أرض الأوسية» حيث تقتصر بياناتهَا على ذكر الناحية وأسماء ملتزميهَا ، ومقدار الأموال الأميرية المقررة عليهَا ، ومع غياب دفاتر التراببع الخاصة بهذه المنطقة (جنوب المنيا) ، وَهِىَ الدفاتر الوحيدة التى سجلت مساحات القرى ، وأنواع الأراضى الموجودة بكل ناحية ، مع عدم توفر هَذِهِ البيانات، إلاَّ أَنَّ هناك إشارات فى المصادر المعاصرة ، وفى سجلات المحكمة الشرعية إلى وجود «دور أوسية» فى بعض القرى فى الصعيد . وحيث إِنَّ هَذِهِ الدور لاَ توجد إلاَّ فى النواحى التى توجد بها «أرض أوسية» ، فلعل فى ذللك دليلاً على وجود «أراضى أوسية» جنوب المنيا ، وليس كَمَا ذكر لا نكريه .

(١) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الباب العالى ، سجل رقم ٣١٣ ، ص ٣٢٥ ، مادة ٧٢٩ ، محفظة دشت ٢٩٢ ، ص ص ٣٠٥-٣٠٦ .

* Lancret,: Op. Cit., p. 471.

(٢) بن عبد الغنى ، أحمد شلبى : «أوضح الإشارات» ، ص ٤٧٢-٤٧٥ ، الدمرداش، أحمد كتخدا عزبان : «الدّرة المصانة» ، جـ١ ، ص ١١٨-١٢٤ ، الملوانى، يوسف : «تحفة الأحباب» ، ص ٢٢٣ ، مبارك ، على: الخطط ، جـ ٩ ، ص ص ٨٤-٨٥ .

(ثانيًا) مع التسليم بعدم ثبات نسبة هَذِهِ الأراضى مِنْ ناحية إلى أخرى ، إلاَّ أَنَّ هَذه النسبة كما اتضح من فحص دفاتر الترابيع المتوفرة ، والخاصة بولايات الوجه البحَرى ، لَمْ تنزل إلى نسبة العشر ($\frac{1}{10}$) كما ذكر لانكريه ، بَلْ إِنَّهَا تراوحت بين نصف أو ثلث أو ربع مساحة أرض الناحية مِنْ واقع هَذِهِ الدفاتر فمثلاً جملة أراضى قرية منيا القمح[1] كانت «٧٨٤ فدانًا»، كانت مساحة «أرض الفلاحة» «٤٨٠» فدانًا ، «وأرض الأوسية» «٣٠٤» فدانًا ، بَلْ إِنَّ قرية ميت بشار شذت عن هذه القاعدة حيث زادت مساحة «أرض الأوسية» فيها عن مساحة «أرض الفلاحة» فقد وصلت جملة مساحة أراضيها إلى (٧٥٥) فدانًا و (١٢) قيراط . كانت مساحة «أراضى الفلاحة» منها (٣٥١) فدانًا ، بينما كانت مساحة «أرض الأوسية» (٤٠٤) أفدنة و (١٢) قيراطًا، وَهَذِهِ نماذج لاَ حصر لكل الحالات الواردة بالدفاتر المذكورة لإِثْبات عدم دقة قول لانكريه[2] .

(ثالثًا) إِتضح مِنْ هَذِهِ الدفاتر أَنَّ بعض الملتزمين قام بتحويل أجزاء مِنْ «أرض الفلاحة» إلى «أرض أوسية» وأقرَّ ديوان الروزنامة ذلك التصرف وسجله لَهُ ، وَرُبَّمَا كانت هَذِهِ الأرض خاصة بفلاح تركها وهرب أو عجز عن تسديد مَا عليها مِنْ أموال ، وَلَمْ يجد الملتزم مَنْ يحل محله فى زراعتها فضمهَا إلى أرض أوسيته ، خاصة وَأَنَّ هَذِهِ الأحوال حدثت فى نهاية القرن الثامن عشر ، أَىْ فى الوقت الذى وصلت فيه حال الفلاح المالية إلى درجة كبيرة من السوء ، وكان النظام كله يعانى مِنْ حالات إفلاسه ، فقد سجلت هَذِهِ الدفاتر أن محمد بك الألفى ملتزم قرية غباشة ، إِستولى على (٣) فدادين و (٢٣) قيراطًا و (١٢) سهمًا مِنْ أثر الفلاحين ، وضمها إلى أرض أوسيته التى بَلغت مساحتها «٣٩٠» فدانًا مِنْ جملة أراضى الناحية التى بلغت (١٣٣١) فدانًا و (٨) قراريط و (١٦) سهمًا ، وكذلك حدث فى قرية أبو العيال ، حيث ضمت مساحة (١٤) فدانًا و (٣) قراريط و (٨) أسهم مِنْ أثر الفلاحين إلى

(١) منيا القمح : حاليًا مدينة منيا القمح ، مقر مركز منيا القمح ، محافظة الشرقية ، وهى قرية قديمة من أعمال الشرقية، وورد اسمها محرفًا فى بعض المصادر بإسم «منى القمح» ، والصحيح «منيا القمح» ، وهو الإسم الذى تعرف به إلى الآن ، القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، جـ ١ ، ص ١٤٦» .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) دفاتر الترابيع رقم ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

«أرض الأوسية»[١] ، وحقيقة الأمر أَنَّهُ ليس هناك تعليل لمثل هَذَا التصرف سوى مَا سبق ذكره بالإضافة إلى جشع الملتزمين .

(رابعًا) ذكر صاحب هز القحوف ، أَنَّ بعض قرى الوجه البحرى ، ليس فيهَا «أرض أوسية» وذلك فى معرض حديثه عن العونة ، حيث ذكر أَنّهَا «إِنَّمَا تكون فى بلاد الملتزمين التى فيها الأوسية ، وهو أَنَّ غالب الملتزمين إذا أخذ قرية أَوْ كفراً مِنَ كفور الريف ، يزرع فيهَا أَوْ فى الكفر جانبًا مِنَ الأرض ، الذى يزرعه زرع الأوسية ، ولله الحمد أراح الله قريتنَا مِنْهَا إِنَّمَا هى قراريط معلومة على الفلاحين لا يعرف الملتزم إِلاَّ خراجهَا يأخذه فى كل سنة على التمام والكمال وَإِنْ كان عليهم بعض العوائد ومظالم ، فليست كبلاد الأوسية ، لأَنَّهُم دائمًا فى تعب ، وكدر وغرامة وسخر وهمٍّ زائد»[٢] .

وبفحص دفاتر الترابيع التى سبقت الإشارة إليهَا إِتضح مِنْهَا صحة مَا ذهب إليه هَذَا المصدر فقد وجد فى كل ولاية عدة قرى ليست بها «أرض أوسية» حيث إِنَّ هَذِهِ الدفاتر لَمْ تسجل بين أنواع أراضى هَذِهِ القرى «أرض أوسية» وعلى سبيل المثال لاَ الحصر فَإِنَّ قرى : المساعدة ، العرين وتوابعها[٣] ، زرزمون[٤] ، حوض نجيح[٥] ، شمنديل ، شنبارة[٦] القنيات[٧] تابع ولاية الشرقية ،

---

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) دفاتر الترابيع رقم ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٢) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ص ١٤٤-١٤٥ .

(٣) **العرين** : حاليًا إحدى قرى مركز فاقوس ، محافظة الشرقية ، وتكتب فى بعض المصادر «العارين» (القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، جـ ١ ، ص ١١٣) .

(٤) **زرزمون** : حاليًا إحدى قرى مركز ههيا ، محافظة الشرقية ، القاموس الجغرافى : القسم الثانى جـ ١ ، ص ١٥٥ .

(٥) **حوض نجيح** : قرية قديمة إسمها السابق كوم نجيح ، وهى حاليًا إحدى قرى مركز ههيا ، محافظة الشرقية ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ ١ ، ص ١٥٧ .

(٦) **شنبارة** : تتبع حاليًا مركز أبو حماد ، محافظة الشرقية ، القامو الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ ١ ، ص ٧٨ .

(٧) **القنيات** : تتبع حاليًا مركز الزقازيق ، محافظة الشرقية ، أصل إسمها القينيات ، ثم وردت فى بعض المصادر القنيات ، وهو الاسم الذى وردت به فى الدفاتر ، وتكتب حاليًا القنايات ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى : جـ ١ ، ص ٨٣ .

جناح[١] ، خباطة[٢] ، كفر الأقرع ، تابع ولاية الغربية ، فَهَذِهِ القرى وكثير غيرهَا لم تسجل هَذِهِ الدفاتر أَىْ ذكر فيهَا لأرض أوسية ، ولم نجد لاَ فى الدفاتر ، وَلاَ فى وثائق المحكَمة الشرعية ، وَلاَ فى المصادر المعاصرة ، أَىَّ تعليل لِهَذِهِ الظاهرة ، أى ظاهرة عدم وجود «أرض أوسية» فى بعض القرى[٣] .

(خامسًا) : ممَّا تجدر الإشارة إليه أَنَّ «أرض الأوسية» كانت معفاة مِنَ ضرائب الميرى ، حتى مجىء الحملة الفرنسية حيث فرضت على هَذِهِ الأراضى ضرائب بنفس نسب ضرائب «أرض الفلاحة» ، وقسمت إلى نفس الأقسام التى كانت «أرض الفلاحة» مقسمة إليها أَىْ «عال» ، و «وسط» ، و «دون» ، بَلْ إِنَّهُ فى بعض القرى زادت الضرائب المفروضة على «أرض الأوسية» ، عن الضرائب المفروضة على مثيلتها من «أرض الفلاحة» كما حدث فى قرية ميت سهيل[٤] حيث كانت الضرائب المفروضة على أرض الفلاحة (٨٦) بارة على الفدان ، بينما فرض على «أرض الأوسية» مبلغ (١٧٠) بارة ، وكتب أمامها زراعة الأهالى ، أَىْ أَنَّ الملتزم لَمْ يكن يستغلها لنفسه ، وَإِنَّمَا كان يقوم بتأجيرها للفلاحين[٥] .

مِنَ العرض السابق لنوعى أرض الإلتزم وحجم كل نوع وكيف كان تدار ، يتضح أَنَّ الملتزم قد اكتسب كثيرًا مِنَ الحقوق على كلا النوعين ، وكذلك اكتسب الفلاح بعض الحقوق ، وتكملة للصورة لاَبُدَّ مِنْ مناقشة حقوق كل مِنَ الملتزم والفلاح على أرض الفلاحة فى إطار سياسة الدولة العامة التى استبقت فى يدهَا ملكية حق الرقبة

(١) جناج : تعرف حاليًا بمنية جناج ، مركز دسوق ، محافظة الغربية ، وقد اعتبرت ناحية مالية منذ الروك الناصرى ٧١٥ هـ – ١٣١٥م ؛ القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، جـ ٢ ، ص ٥٠ .

(٢) خباطة : حاليًا تتبع مركز طنطا ، محافظة الغربية ، وأصل إِسمها منية خباطة ثم وردت فى تاريخ ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م باسمها الحالى ولا تزال تحمله للآن ، القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، جـ ٢ ، ص ٩٨ .

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر الترابيع ، أرقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٤) ميت سهيل : حاليًا إحدى قرى مركز منيا القمح ، محافظة الشرقية ، أصل إِسمها منية سهيل ثم حرف إلى ميت سهيل ، الإِسم الذى لاَ تزال تعرف به حتى الآن ، القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، جـ ١ ، ص ١٤٦ .

(٥) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) عين (١٩) ، دفاتر الترابيع أرقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

طبقًا لنصوص الشريعة الإسلامية ، وأعطت للآخرين حق الإنتفاع بهَا نظير مَا يدفعونه مِنْ خراج[1] .

(١) حقوق الملتزم على حصة التزامه :

بدراسة وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصر ، ثبت أنَّ الملتزم فى القرن الثامن عشر ، اكتسب كثيراً مِنَ الحقوق على أرض حصة التزامه هى :

(أولاً) : حق توريث حصة الإلتزام : لأولاده ، أَوْ مماليكه البيض ، نظير «حلوان» ، أصبح يقدر بثلاثة أمثال فائض الحصة نفسها ، ولَمْ تعد الإلتزامات تعود إلى تصرف الحكومة إلاَّ فى حالات سبقت الإشارة إليها كانقراض ذرية الملتزم وورثته أَوْ عدم رغبتهم فى الإنتفاع بالحصة أَوْ مصادرتها نتيجة عدم سداد الملتزم مَا عليها مِنْ أموال أميرية .

وفى هَذه الحالة تعد الحصة «محلولة» وتعرضها الروزنامة فى مزاد علنى لإعطائهَا إلى ملتزم جديد[2] .

(ثانيًا) : حق بيع حصة الإلتزام أو إسقاطها : نتيجة لإستقرار الملتزم فى حصة إلتزامه فترة طويلة ، اكتسب حق بيعها أو إسقاطها لمَنْ يريد كاملة أو أجزاء منهَا ، بشرط التنازل عن قراريط متساوية مِنْ «أرض الفلاحة» و «أرض الأوسية» فى حالة إسقاطه جزءاً مِنْ حصة الالتزام[3] . وكان مِنْ نتيجة هَذَا الحق أَنْ ازدادت عمليات إسقاط القرى فى عشرينات القرن الثامن عشر ، بصورة إضطرت الروزنامة إلى تخصيص دفاتر خاصة لتسجيل هَذه العمليات سميت بـ «سجلات إسقاط القرى» ويحمل أول دفتر منها تاريخ ١١٤١هـ / ١٧٢٨م[4] . وبفحص هَذه السجلات ،

(١) أرشيف للمحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم (٣) ، ص ١٠١ .
- الحتة ، أحمد أحمد : المرجع السابق ، ص ص ٣٠-٣١ .

(٢) أرشيف للمحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم (٣) ، ص ٨٧ .
- الحتة ، أحمد أحمد : المرجع السابق ، ص ص ٣٠-٣١ .

(٣) أرشيف للمحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم (١ ، ٢) .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم (١) ، حيث كتب على غلافه هَذَا التاريخ كبداية لهَذه السلسلة مِنَ السجلات .

اتضح أنَّهُ أصبح مِنْ حق الملتزم أنْ يسقط حصته أو أجزاء منهَا إلى الأبد ، أو لمدة معينة حسب العقد المبرم بين «المسقط» و «المسَقط لَهُ» نظير مبلغ «الحلوان» الذى يتفقان عليه[1] .

وَمِمَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ بعض الملتزمين لظروف إقتصادية خاصة بهم لجأوا إلى إسقاط حصص التزاماتهم الخاصة ، أو حصص مرقوقيهم لمدة سنة واحدة نظير مبالغ معينة ، وقاموا باستئجارها فى نفس اليوم مِنَ المسقط لَهُم بأجر معين ، أىْ أَنَّهَا لَمْ تخرج مِنْ أيديهم فعلاً ، وكانت حجتا الاسقاط والاستئجار تكتبان فى وقت واحد ، وكان ينص فى حجة الاستئجار على «أَنَّهُ إِذَا أحضر المستأجر (صاحب حق الإنتفاع الأصلى) المشار إليه مبلغ الحلوان المعين ، مع مبلغ الأجرة المذكورة ، وأقبض ذلك للمؤجِّر (المسَقط لَهُ) ، بتمامه وكماله فى غاية السنة المؤجرة كان لاحق للمؤجِّر (المسَقط لَهُ) المشار له المشار إليه ، لا بتصرف ولا بتحدث ، ولا بالتزام ، ولا بغير ذلك وكانت ، «الحصة» عايدة راجعة إلى تصرف وتحدث والتزام المستأجر (صاحب حق الانتفاع الأصلى - المسقط) المشار إليه ، وإلاَّ فهى باقية على تصرف وتحدث والتزام المؤجِّر (المسقط له) المشار إليه»[2] أىْ أنَّ الملتزم المسقط إِذَا قام فى نهاية السنة بتسديد المبلغ الذى أخذه نظير حصته مع مبلغ إيجارها لمدة سنة ، والذى يعد هو الربح الوحيد الذى يحصل عليه المسَقط له ، إستعاد حصته ، وَإِلاَّ ضاعت عليه إلى الأبد[3]، وَمِمَّا يلاحظ أنَّ هَذِهِ العملية حققت مصلحة كلٍ مِنَ الطرفين ، فقد مكنت الملتزم عن طريق ضمان حصته - بإسقاطها ، واستئجارها فى نفس الوقت - أنْ أصبح يحصل على المبالغ التى هُوَ فى حاجة إليها ، فى نفس الوقت الذى ظل يعمل فى استثمارها لصالحه ، مستغلاً خبرته فى إدارة هذه الحصة ، بينمَا حققت لصاحب

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم (٣) ، ص ٨٧ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى ، سجل رقم (١) ، مادة (٣) ، ص ٢ ، بتاريخ ربيع أول ١١٥٤ هـ / مايو ١٧٤١م .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات مبايعات الباب العالى ، سجل ٢٠٧ ، مواد ١٢١٣ ، ١٢١٤ .

رأس المال ، والذى كان - كما اتضح مِنْ دفاتر إسقاط القرى - فى معظم الأحوال مِنْ فئة التجار ، حققت لَهُ استثمار رأس ماله ، وحصوله على ربح تمثل فى قيمة الإيجار التى يحصل عليهَا فوق مَا دفعه ، نظير مبلغ الإسقاط ، وفى نفس الوقت لَمْ يورط نفسه ، فى إدارة الإلتزامات التى لَمْ يكن على خبرة بهَا[1] .

وقد أنزلت هَذِهِ الظاهرة إلتزامات الأراضى الزراعية ، إلى ميدان المتاجرة والمضاربة ، فقد كانت هَذِهِ العمليات فى غالب الأحيان تتم فى القاهرة ، بين الأمراء المماليك وتابعيهم وبعض تجار القاهرة ، دون أَنْ يتأثر بذلك وضع الفلاحين بتغيير ملتزم بآخر ، وفى كثير مِنَ الأحيان كان الملتزم الجديد، لاَ ينتقل إلى منطقة الإلتزام ، مَادامت هَذِهِ الصفقة تحقق لَهُ ربحًا ، أصبح فى مقدوره أَنْ يحصل عليه ، وهو فى مكانه بالقاهرة[2] .

(ثالثًا) : حق رهن حصة الإلتزام : سجلت وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة ، الكثير مِنْ حالات رهن حصص الإلتزامات . وقد أدى هذا الحق - كَمَا تتضح مِنْ وثائق المحكمة الشرعية - إلى كثير مِنَ المشاكل بين الملتزمين أنفسهم ، حتى اضطرت الإدارة إلى التدخل لوضع حد لِهَذِهِ المشاكل ، وإنهاء عمليات النزاع عن طريق تمكين صاحب الحق مِنْ أخذ حقه طبقًا لِمَا بيديه مِنْ مستندات رسمية[3] .

ونتيجة لِهَذِهِ الحقوق ، توطدت سلطة الملتزمين بصورة قوية على حصص

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى ، سجل رقم (١) ، مادة (٣) ، ص ٢ .

(٢) أرشيف للمحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم (٢) ، ص ٩٣ .

(٣) على سبيل المثال حدث ١١٧٩هـ / ١٧٦٦م ، نزاع بين الملتزم حمودة بن الشيخ يوسف المرزوقى ، وبين الملتزم عبد الرحمن اغا تابع المصونة حسن شاه ، حول حصة قدرها قيراط واحد مِنْ ناحية «بردين بولاية الشرقية» وبعد أن طال النزاع بينهما ، عرض الأمر على الديوان العالى ، وبعد مناقشته ، أصدر الوزير حمزة باشا (شوال ١١٧٩-١١٨٠ الموافق مارس ١٧٦٦-١٧٦٧) أمره الشريف بتمكين «عبد الرحمن أغا تابع حسن شاه مِنْ القيراط طبقًا للتقسيط المثبت باسمه فى دفاتر المقاطعة بالديوان العالى ، وعملاً بحجة التقابل والإسقاط ، وقد قامت أجهزة الإدارة المحلية ، بتمكين عبد الرحمن اغا مِنَ القيراط المذكور فعلاً .

- أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى ، سجل (٢) ، مادة (١٠٩) .

إلتزاماتهم حتى تمكن بعض الملتزمين مِنْ وقف حصصهم ، كَمَا تمكن ورثة بعضهم ، مِنْ استخلاص حصص الإلتزام مِنَ الروزنامة دون «حلوان»[1] ، ولطول بقاء الملتزمين، وورثتهم فى حصص الإلتزامات ، أصبحت المصادر المعاصرة تطلق على القرى عبارات «بلادهم» أَوْ «قراهم» ، أَوْ «تعلقهم» على حد تعبير سجلات الروزنامة، ووثائق المحكمة الشرعية[2] ، وفى أثناء عمليات الصراع بين البيوت المملوكية فى القرن الثامن عشر ، أصبح الإستيلاء على «بلاد» الأمراء المقتولين أَوْ الهاربين ، أحد المطامع الرئيسية للفريق المنتصر[3] .

ورغم هَذِهِ الحقوق القوية ، التى اكتسبها الملتزمون على حصص إلتزاماتهم فَإِنَّ ذلك لَمْ يعطهم سوى حق الإنتفاع بِهَا دون حق ملكية رقبتهَا ، الذى استبقت عليه الدولة فى يدهَا ، وَإِنْ كان تميع سلطة الدولة فى القرن الثامن عشر ، جعل حق الإنتفاع يرتقى إلى مرتبة حق الملكية الخاصة ، وَإِنْ لَمْ يكن كذلك قانونًا ، تلك هى الحقوق التى اكتسبها الملتزم على حصة التزامه .

(ب) حقوق الفلاح على ارض أثره او مساحته :

الواقع أَنَّ نظام الحيازة هَذَا ، كَمَا وضح مِنْ وثائق المحكمة الشرعية ، أعطى الفلاح الكثير مِنَ الحقوق على أرض «أثره» أَوْ «مساحته» فقد أصبح مِنْ حق الفلاح :

(أولاً) أَنْ يشارك غيره فى زراعة أرض أثره ، أو مساحته ، أو يؤجرهَا لغيره لمدة سنة أو أكثر ، نظير مبلغ مِنَ المال ، أو قدر مِنَ الغلال ، يتفقان عليها أَىْ أَنَّهُ أصبح مِنْ حق الفلاح ، أَنْ ينتفع بأرض «أثره» أو «مساحته» «كيف شاء الإنتفاع بالزراعة»

(١) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ١ (حوادث ١١٣٠هـ - ١٧١٨م) ص ٥٤ .
- الدمرداش ، أحمد كتخدا عزبان : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣١٠ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى : سجل رقم (٢) ، ص ١٠٧ .
- دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر الترابيع ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٣) الدمرداش ، أحمد كتخدا عزبان : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ص ٣٢١ ، ٣٢٢ .

على حد تعبير وثائق المحكمة الشرعية[1] .

(ثانيًا) كذلك اكتسب الفلاح حق رهن «أرض أثره» أو جزء منها ، وهو مَا عرف «الغاروقة» لمدة قد تطول ، وقد تقصر ، نظير المبلغ الذى يتسلمه الفلاح مِنَ الشخص الذى رهن لَهُ «أرض أثره» ، وقد اتضح مِنْ وثائق المحكمة الشرعية ، أَنَّ هَذَا الحق بالذات قد أدى إلى أكثر مِنَ المشاكل بين الفلاحين أنفسهم ، ولجأوا إلى القضاء لحلهَا، ولكن فى كثير مِنَ الحالات التى سجلتهَا وثائق المحكمة الشرعية ، اتضح أَنَّ الراهن كان فى غالب الأحيان ، يترك «أرض أثره» فى يد الشخص الذى رهنهَا لَهُ لمدد يطول أمدها ثُمَّ يأتى بعد ذلك ورثته ، ويطالبون باسترداد هَذِهِ الأرض فكان الآخرون ينكرون عليهم هَذَا الحق ، نظرًا لطول المدة ، التى وصل أمدها ، فى بعض الحالات إلى ستين عامًا ، وَمِنْ هُنَا كانت تثور المنازعات الحادة بينهم ، حتى اضطرت الإدارة والقضاء إلى تعيين مدة خمس عشرة سنة ، لا يحق بعدهَا للراهن ، ولاَ لورثته استرداد «الغاروقة» ، وقد صيغت كقاعدة قانونية أَنَّ «دعوى الأطيان لاَ تسمع بعد مضى خمس عشرة سنة»[2] .

(ثالثًا) هَذَا بالإضافة إلى أَنَّ الفلاح كان لَهُ حق الاستمرار «فى أرض أثره» أَوْ «مساحته» وليس مِنْ حق الملتزم ، أَوْ أية جهة إدارية إبعاده عنهَا مَادام يقوم بتسديد ما عليهَا مِنْ أموال أميرية ، وضرائب إضافية أخرى كَمَا سنرى ذلك فى حينه ، تلك هِيَ أهم الحقوق التى اكتسبها الفلاح على «أرض الفلاحة» .

مِنَ العرض السابق لصورة الإلتزامات ، ولحقوق كل مِنَ الملتزمين ، والفلاحين يتضح أَنَّ النظام ، فى بدايته ، كان يحمل فى مظاهره سمة النظام الإقطاعى ، وَإِنْ لَمْ يكن كذلك فى واقعه ، وإنما كان أقرب شكل إلى النظام الإقطاعى ، مع ملاحظة أَنَّ النظام الإقطاعى فى أوربَا ، أوجد قيادات مِنْ بين الإقطاعيين تزعمت حركات

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية : محافظ دشت ، محفظة رقم ٢٩٢ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات مبايعات الباب العالى ، سجل ٢٨٣ ، مادة ٤٤٤ ، ص ٣٠٢ .

المقاومة ضد الحكومة ، بعكس ما كان عليه الحال فى نظام الإلتزام ، الذى لَمْ يصل إلى هذه المرحلة ولَمْ يخرج مِنْ بين الملتزمين مَنْ يتزعم أىَّ معارضة ضد أجهزة الإدارة، بَلْ إنَّنَا نجد فى نظام الإلتزام أنَّ الملتزمين والجهاز الذى يتبعهم فى القرية ساروا فى ركاب الحكومة ، وربَّمَا يمكن تعليل هَذه الظاهرة بأن أكثر الملتزمين كانوا مِنْ خارج الريف مِنْ بين الأمراء المماليك والعسكريين . أىْ الفئات التى كانت لَهَا علاقة بالسلطة ، وكَذَا فَإنَّهَا لَمْ تكن فى حاجة إلى معارضتها(١) .

وعلى كل فَإنَّ نظام الإلتزام ظل محافظًا على سمته الشبيهة بالنظام الإقطاعى حتى النصف الأول مِنَ القرن الثامن عشر على الأقل ، حيث بدأت عوامل كثيرة تشوب النظام ، وتجعله يتحلل ، ويدخل فى مرحل تدهوره ، التى أدت إلى إفلاسه فى نهاية الأمر ، والإجهاز عليه ، ولدراسة هَذَا التطور لابد مِنْ دراسة فئات الملتزمين وإنتماءاتهم ، وحجم الإلتزامات التى كانت فى أيديهم .

فئات الملتزمين :

لإيضاح فئات الملتزمين ، وإنتماءاتهم ، وحجم كل فئة ، وضعت الجدولين التاليين ، طبقًا للمعلومات . التى وردت بدفاتر الإلتزام ، أحدهما خاص بفترة بداية تطبيق النظام فى مصر ١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م ، والثانى خاص بنهاية القرن الثامن عشر ١٢١٢هـ / ١٧٩٧م ، أىْ قبل وصول الحملة الفرنسية مباشرة ، وذلك حتى يمكن بمقارنة المعلومات الواردة بِهَذَيْنِ الجدولين ، استخلاص بعض الزور ، التى توضح تطور النظام والفئات التى شاركت فى هَذَا النظام وفى ضوء هَذِه المعلومات ، كذلك يمكن دراسة الظروف التى أدت إلى دخول كل فئة إلى ميدان الالتزام :

(١) وحيده ، صبحى : «فى أصول المسألة المصرية» ، ص ٧٩ .

- جرجس ، فوزى : «دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى» ، ص ص ١٥-١٦ .

جدول رقم (١)
بيان بعدد الملتزمين وفئاتهم مِنْ واقع دفترى الالتزام
رقم (١) ، (٢) ١٠٦٩-١٠٧١هـ / ١٦٥٨-١٦٦٠م

الولاية	عدد الملتزمين	مماليك وعسكريون	عرب وغيرهم
جرجا	١٥٩	١١٨	٤١
فيوم	٦٠	٤٧	١٣
بهنساوية	١٣٢	١٠٣	٢٩
اشمونين	٦١	٥٨	٣
أقلام متفرقة	٢٨	٢٥	٣
شرقية	٤٦٨	٤٤٠	٢٨
منصورة ومنزلة	٣٥٨	٣٤٤	١٤
فارسكور	١٢	٩	٣
قليوب	٩٠	٨٨	٢
بحيرة	٢٢٣	٢٠٦	١٧
اطفيح	١٢٣	١٢٣	—
الجملة	١٧١٤	١٥٦١	١٥٣

جدول رقم (٢)
بيان بعدد الملتزمين وفئاتهم مِنْ واقع دفترى الالتزام
رقم (٧٩٢) ، (٧٩٣) ١٢١٢هـ / ١٧٩٧م

الولاية	عدد الملتزمين	مماليك وعسكريون	عرب	نساء	علماء	تجار
جرجا	٢٠٠	٩١	٨٤	—	٢٢	٣
فيوم	١٤٣	٦٥	٤٧	٩	٧	١٥
بهنساوية	٥٤٥	٣٥٩	١١٣	٢٧	٣٧	٩
اشمونين	٢١٩	١٠٨	٦٩	١٧	١٨	٧
اقلام متفرقة	٤٤٣	٢٦٣	٨٩	١٩	٦٧	٥
شرقية	٩٨٧	٥٧٦	١٢٧	٢١٢	٦٥	٧
منصورة ومنزلة	٧٥٧	٤٥١	١١٢	١٣٣	٥٧	٤
فارسكور	١٧	١٣	٢	—	١	١
قليوب	٢٩٥	١٥٧	٦٥	٥٤	١٧	٢
بحيرة	٥٨٣	٣٤٤	١٢٧	٩٧	١٢	٣
اطفيح	٢٣١	١٨٩	٢٥	١٢	٤	١
الجملة	٤٤٢٠	٢٦١٦	٨٦٠	٥٨٠	٣٠٧	٥٧

(١) ، (٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عيون من رقم ١-١٣ دفاتر الإلتزامات الخاصة بالوجهين البحرى والقبلى ، حيث قمت بإحصاء هَذِه الفئات ورتبتها فى هَذَيْنِ الجدولين .

مِنْ هَذَيْنِ الجدولين يمكن إستخلاص الحقائق التالية :

(أولاً) إنَّ الإلتزام فى بدء أمره كان قصراً على الفئات القادرة مِنَ الأمراء المماليك ورجال الأوجاقات ، ومشايخ العرب ، وقلة مِنَ العلماء والسادة الأشراف ، حيث لَمْ يسجل فى الدفتر الأول ، سوى إسم الشيخ يوسف الحنبلى[1] ومحمد عبد الرحمن البكرى الصديقى[2] ، واسم شيخ بلد واحد هو : شريف عيسى شيخ بلدة بردوم تابع الفيوم ، وقد كانت الفئات الغالبة على الإلتزامات ، كما هُوَ واضح مِنَ الجدول رقم (١) ، المماليك ورجال الأوجاقات[3] ، حيث إنَّ نسبتهم كانت تمثل (٩١,٠٧ ٪) مِنْ مجموع عدد الملتزمين .

(ثانيًا) يتضح مِنَ جدول رقم (١) كذلك أَنَّ حجم الالتزامات ، كان كبيراً إلى حد ما حيث إن عدد الملتزمين فى جميع البلاد لم يزد على (١٧١٤) ملتزمًا ، وَهَذَا بخلاف مَا حدث فى نهاية القرن القامن عشر ، حيث وصل عدد الملتزمين ، كَمَا هُوَ واضح مِنَ الجدول رقم (٢) ، (٤٤٢٠) ملتزمًا أَىْ ، وصل إلى مَا يقارب قدر مرتين ونصف مِنْ مجموع عدد الملتزمين عند بداية تطبيق النظام فى مصر ، مع التسلم بعدم دقة الإحصاء الثانى الخاص بنهاية القرن الثامن عشر ، لأن عددهم بالتأكيد فى واقع أمره كان أكثر مِنْ هذا ، حيث إن هناك عبارات ، فى كثير مِنْ دفاتر الإلتزام الخاصة بالقرن الثامن عشر ، توحى بِهَذَا الإعتقاد ، فمثلاً أمام كثير مِنَ الحصص ، كانت

---

(١) الحنبلى ، الشيخ يوسف : هو مرعى بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى : نسبة إلى طور كـرم بلـدة بالقرب من نابلس ، حضر إلى القاهرة ودرس على شيوخها ، ثم تصدر للتدريس بالأزهر ، ولَهُ كثير مِنَ المؤلفات أهمها «نزهة الناظرين فيمن ولِىَ مصر مِنَ الخلفاء والسلاطين» ، مخطوط بالمكتبة الوطنية فى ميونيخ تحت رقم Cod Arab 889 .
ثم أصبح ملتزمًا ، أنظر: محمد سيد كيلانى : «الأدب المصرى فى ظل الحكم التركى» ص ص ٢٨٠-٢٨١ .
- دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ٤٣٢ .

(٢) الصديقى ، محمد عبد الرحمن البكرى : هو أحد أبناء عبد الرحمن بن محمد بن أبى الحسين البكرى الصديقى، وكان عالمًا جليلاً ، وكان للناس فيه اعتقاد عظيم .
- البكرى ، محمد توفيق : «بيت الصديق» ، ص ١٩٧ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (١) ، دفتر التزام رقم (١) خاص بالفترة من (١٠٦٩-١٠٧١هـ/ ١٦٥٨-١٦٦٠م) .

تكتب عبارات «إلتزام أولاد عبد الرحمن أفندى» ، أوْ التزام حريم مير اللوَا محمد بيك الألفى» ، أوْ «حريم حسن أغا» وغيرهَا مِنَ العبارات المبهمة[1] ، ولَذَا فعند إنشاء هَذَا الإحصاء إضْطُرِرْتُ إلى إعتبار أصحاب هَذِهِ الحصة ، بعدد ملتزم واحد على أساس الحصة ، ومِمَّا يؤيد رأينا هذا فى أن عدد الملتزمين كان أكثر مِنَ العدد الوارد بالجدول رقم (٢). مَا ذكره دى شابرول De Chabrol أحد علماء الحملة الفرنسية مِنْ أنَّ عدد الملتزمين فى وقت الحملة كان حوالى (٦٠٠٠) ستة آلاف ملتزم[2] على كل فَإِنَّ هَذِهِ الكثرة فى عدد الملتزمين ، تضع أمامنا حقيقة هامة ، هِيَ صغر حجم الإلتزامات وتفتتها فى نهاية القرن الثامن عشر بصورة تسترعى الإنتباه ، وبخاصة فى ولايات البهنساوية، والشرقية، والقليوبية، كَمَا هُوَ واضح مِنْ مقارنة أرقام الجدولين.

(ثالثًا) بمقارنة الجدول رقم (٢) بالجدول رقم (١) يتضح أنَّ هناك فئات دخلت ميدان التزام الأراضى الزراعية فى القرن الثامن عشر ، ولَمْ تكن مِنْ بين الفئات التى شاركت فيهِ مُنْذُ بَدْءِ تطبيقه فى مصر ، وهَذِهِ الفئات هِيَ : التجار ، والنساء ، كَمَا يلاحظ مِنَ المقارنة زيادة عدد العلماء الذين أصبحوا يشاركون فى إلتزامات الأراضى ، وسوف ندرس الظروف ، التى أدت إلى مشاركة كل فئة فى حينهَا .

(رابعًا) يتضح مِنَ الجدول رقم (٢) أنَّ هناك ولايات لَمْ تشارك النساء فى إلتزاماتهَا مثل جرجا وفارسكور ، ورُبَّمَا كان مرجع ذلك أن التزامات هاتين الولايتين بقيت محافظة على تماسكها ، وكبر حجمها كَمَا هُوَ واضح مِنَ المقارنة ، حيث إنَّ ولاية جرجا ، كان عدد ملتزميها عند بدء تطبيق النظام فى مصر (١٥٩) ملتزمًا ، وفى نهاية القرن الثامن عشر ، وصل عدد ملتزميها إلى (٢٠٠) ملتزم أى أنه لم يزد بنفس النسبة التى زاد بها عدد ملتزمى الولايات الأخرى كَمَا هُوَ واضح مِنَ الجدولين . وكذلك فارسكور ، كان عدد ملتزميها عند بدء تطبيق النظام (١٢) ملتزمًا ، وفى نهاية القرن الثامن عشر ، وصل عدد ملتزميها إلى (١٧) ملتزمًا .

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) دفاتر الترابيع ١٦٠٥ ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(1) Chabrol M. Ce.,: Essai sur les Moeurs des habitents Modernes de L'Egypte Tome 2, pp. 360-367.

وفى ضوء هَذه الأمور ، يمكن مناقشة الظروف ، والمراحل التى بدأت الفئات الأخرى فيهَا تشارك فى ميدان التزام الأراضى الزراعية ، فقد وضح منَ الجدول الأول ، أنَّ الفئات ، التى استحوذت على الإلتزامات هى المماليك ، ورجال الأوجاقات أو المنتمون إليهَا ومشايخ العرب . وقلة من العلماء والأشراف . هَذَا بخلاف مَا ظهر منَ الجدول الثانى . حيث وضح أنَّ هناك فئات جديدة بدأت تدخل هَذَا الميدان ، مثل: التجار ، والنساء ، وبفحص دفاتر الإلتزام الخاصة بالوجهين البحرى والقبلى ، مُنْذُ بداية تطبيق نظام الالتزام فى مصر ١٠٦٩هـ/ ١٦٥٨م ، وحتى عام ١١٤١هـ/ ١٧٢٨م ، كانت فئات الجدول الأول هىَ التى تلتزم الأراضى الزراعية . وفى ١١٤١هـ/ ١٧٢٨م ، سجل الدفتر رقم (٢٩٣) الخاص بولايات الوجه البحرى، إسم أول تاجر يدخل ميدان الالتزام هو: محمد الدادة الشرايبى كبير تجار البن بالقاهرة كملتزم لقرية الدمناوية بكامل الحصة ، وذكرت هَذه الحقيقة كذلك وثائق المحكمة الشرعية ، وسجلات إسقاط القرى ، التى يحمل أول سجل منها هَذَا التاريخ (١١٤١هـ/ ١٧٢٨م)[1] ، كما سبقت الإشارة وبناء على هَذه المعلومات ، يمكن الحكم بأَنَّ أول فئة خلاف الفئات الأولى التى دخلت فى النظام مُنْذُ تطبيقه فى مصر، كانت هى : فئة التجار .

دخول التجار ميدان الالتزام:

يمكن التأريخ لدخول هَذه الفئة ، ميدان إلتزام الأراضى الزراعية ، فى ضوء المعلومات السابقة بعام ١١٤١هـ/ ١٧٢٨م ، وقد ثبت منْ وثائق المحكمة الشرعية ، وسجلات إسقاط القرى ، أنَّ فئة تجار البن بالذات ، هىَ التى كان لَهَا فرصة السبق ، فى هَذَا الميدان .

ويمكن الربط بين دخول هَذه الفئة ميدان الإلتزام ، والأحداث السياسية التى كانت مصر تمر بهَا فى ذلك الوقت ، فالصراعات السياسية والعسكرية التى شهدهَا

(١) دا المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، عين (٩) ، دفتر التزام رقم (٢٩٣) .

- أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى ، سجل (٣) ، ص ٨٧ .

القرن الثامن عشر ، بين البيوت المملوكية التى كانت تسيطر على معظم الإلتزامات ، وانقسام هَذِهِ البيوت فِيَما بينها ، إلى: فقارية ، وقاسمية ، وقازد غلية ، ثم فترة حكم على بك ، وصراعه مع الأمراء المماليك المعارضين لنفوذه وأعوانهم مِنْ شيوخ العرب، فى الوجهين البحرى والقبلى ، ثم فترة الحكم الثنائى بين إبراهيم بك ومراد بك (١٧٧٥-١٧٩٨) بعد صراع مرير بين الأمراء المماليك ، وانقسامهم إلى أمراء «قبليين» «وبحريين» على حد تعبير الجبرتى[١] ، كانت هَذِهِ الصراعات بأحداثهَا الدامية مِنْ أهم العوامل التى أفسحت المجال لفئة التجار لدخول ميدان التزام الأراضى الزراعية ، وباستمرار هذا الصراع استمر دخول التجار هَذَا الميدان ، وتعدى تجار البن إلى غيرهم من فئات التجار مثل تجار الأقمشة، والسلاح، وغيرهم[٢] ، وذلك لأنَّ كثيرًا مِنَ الأمراء لحاجتهم إلى الأموال لإنفاقها على التجاريد التى يعدونها ضد منافسيهم كانوا يجدون فى حصص التزاماتهم الضمان لحصولهم على هَذِهِ الأموال ، فلجأوا إلى إسقاطهَا واستئجارهَا فى نفس الوقت ، ولجأوا فى الحصول على هَذِهِ الأموال إلى فئة التجار ، التى توفر لديهَا رأس المال ، وقد وجدت هَذِهِ الفئة بالتالى فرصتها فى استثمار رأس مالهَا ، عن طريق حصولهَا على قيمة إيجار حصص الإلتزام، فوق رأس مالهَا ففى غالب الأحيان كان التجار يقومون بتأجير الحصص المسقطة لهم فى نفس الوقت ، وذلك لعدم معرفتهم بشئون الزراعة .

هَذَا أحد العوامل التى أفسحت مجال إلتزام الأراضى الزراعية أمام فئة التجار . عامل ثان ، تمثل فى رأس المال الضخم الذى أصبحت تحوزه هَذِهِ الفئة نتيجة لإشتغالها بتجارة البن ، التى أصبحت تمثل السلعة الرائجة ، نظرًا لإنتشار شراب القهوة فى كل الأوساط الاجتماعية المصرية فى ذلك العصر ، حتى أصبحت فئة التجار تمثل الرأسمالية المصرية الناشئة، وأوضح نموذج لهَذِهِ الفئة التجارية الرأسمالية الحاج محمد دادة الشرايبى الذى كثرت لَهُ عمليات إسقاط القرى مِنَ الأمراء المماليك

(١) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن: «عجائب الآثار» ، جـ ٢ (حوادث ١١٩٢هـ - ١٧٧٨م) ص ص ٢١، ٢٥.

* René et Georges Cattaul,: Mohamed-Aly et L'Europe, pp. 14-16.

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى ، سجل (٣) ص ص ٦٩ ، ٨٤ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٩ ، ١٠٥ ، ١٠٦ .

وأتباعهم ومرقوقيهم بصورة تسترعى الإنتباه ويكفى دلالة على مبلغ ثراء هَذَا التاجر أَنَّهُ عند وفاته ترك «ألف وأربعمائة وثمانون كيسًا خلاف خان الحمزاوى ، وغيره مِنَ الأملاك، وخلاف الرهن الذى تحت يده مِنَ البلاد وفائضها ستون كيسًا ، والبلاد المختصة به أربعون كيسًا ، وذلك خلال الجامكية والوكائل ، والحمامات ، وثلاث مراكب فى بحر القلزم وكل المال هَذَا كونه مِنْ عمله بتجارة البن ، حيث إِنَّهُ لَمْ يرث مِنْ أبيه عند وفاته (١١١١هـ ١٧٠٠م) سوى تسعين كيسًا»[١] .

وهكذا تمكنت هَذِهِ الفئة عن طريق عملها بالتجارة مِنْ تكوين رأس المال الضخم الذى مكنها بالتالى مِنْ دخول ميدان إِلتزام الأراضى الزراعية ، واستثمار رأس مالها فيه .

وقد سجلت وثائق المحكمة الشرعية ، وسجلات إسقاط القرى ، الكثير مِنْ حالات إسقاط القرى إلى الحاج محمد دادة الشرايبى ، ثُمَّ إِبنه الحاج قاسم مِنْ بعده، ولَمْ تكن هَذِهِ الحالات مقتصرة على منطقة معينة ، وَإِنَّمَا اتسعت لتشمل مناطق عديدة فى جميع أرجاء البلاد ، بَلْ إِنَّ الأمر لَمْ يقف بالحاج قاسم الشرايبى . كما اتضح مِنْ وثائق المحكمة الشرعية إلى حد المضاربة فى ميدان إِلتزام الأراضى الزراعية بإسمه، بَلْ تعداه إلى قيامه بالوكالة فى محكمة الباب العالى عن أشخاص آخرين فى شراء الالتزامات باسمهم[٢] ، وَرُبَّمَا كان ذلك تهربًا مِنْ عمليات مالية بحتة ، أضف إلى ذلك أَنَّ الحاج قاسم الشرايبى ، كَمَا سجلت وثائق المحكمة الشرعية ، وسجلات الديوان العالى ، أَنَّهُ كثيرًا مَا قام بالمضاربة فى شراء الإلتزامات المحلولة مِنَ المزاد العلنى بالديوان ، وقام فى الوقت نفسه بإسقاطها أو تأجيرها لآخرين ، مَادامت هَذِهِ العملية تحقق لَهُ ربحًا فوق رأس ماله الذى يدفعه فى المزاد[٣] ، وَهَذَا يَدُلُّ على أسلوب المضاربة التجارية الذى بدأت تتبعه هَذِهِ الفئة فى ميدان إِلتزام الأراضى

(١) الجبرتى ، عبد الرحمن : «عجائب الآثار» ، جـ ١ ، ص ٨٧ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى ، سجل (٣) ص ٦ ، ص ٨٧، سجل (٢) ص ١٠٩، ٩٥، ٩٦ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى ، سجل (٣) ، ص ٩٥ .

الزراعية . فهى لَمْ يكن يهمهَا فى المحل الأول سوى تحقيق الربح .

ولَمْ تكن أسرة الشرايبى هِىَ الأسرة الوحيدة التى دخلت هَذَا الميدان وَإِنَّمَا هناك الكثير مِنَ الأسماء التى ذكرت فى وثائق المحكمة الشرعية ، وسجلات إسقاط القرى ودفاتر الالتزامات بعد ١١٤١هـ / ١٧٢٨م ، ويكفى أن نذكر أبرز هَذِهِ الأسماء التى شاركت فى هَذَا المجال مثل: الخواجا أحمد حدق المغربى مِنْ أعيان تجار البن ، الخواجا الحاج محمد حماد الفيومى مِنْ أعيان تجار البن ، والخواجا الحاج أسعد مِنَ التجار بسوق السلاح ، والخواجا الحاج على حماد مِنَ التجار بمصر ، والخواجا الحاج على كمليان مِنْ أعيان التجار فى البن ، هَذِهِ بعض الأسماء على سبيل المثال لاَ الحصر، حيث إِنَّ هناك كثيراً مِنَ الأسماء التى تحويها الوثائق والسجلات[1] ، وقد وصل عدد هؤلاء التجار طبقًا للجدول رقم (٢) السابق الذكر (٥٧) ملتزمًا ، ووصلت نسبتهم (١,٣ ٪) تقريبًا مِنْ مجموع عدد الملتزمين ودخول هَذِهِ الفئة فى ميدان إِلتزام الأراضى الزراعية ومضاربتها فيه ، وَبِهَذِهِ الصورة يدل دلالة قاطعة نشوء رأسمالية تجارية فى مصر مُنْذُ بداية القرن الثامن عشر .

دخول العلماء ميدان الالتزام :

سبقت الإشارة أَنَّ العلماء دخلوا ميدان الالتزام منذ بدء تطبيق النظام فى مصر ، حقيقة أَنَّ عددهم كان مِنَ القلة كَمَا وضح مِنَ الدفاتر الأولى للإلتزامات بحيث إِنَّ عددهم لَمْ يكن يشكل نسبة تذكر فى داخل الإحصاء الأول الذى سبق ذكره ، أَمَّا فى الإحصاء الثانى والخاص بنهاية القرن الثامن عشر ، فقد إزداد عددهم بصورة كبيرة وأصبح يشكل نسبة لاَ بأس بِهَا ، حيث وصل إلى أكثر مِنْ ثلاثمائة ملتزم (٣٠٧) أىْ أَنَّ نسبتهم أصبحت (٦,٩ ٪) مِنَ النسبة الكلية للملتزمين ، بَلْ إِنَّ بعض العلماء فى نهاية القرن الثامن عشر أصبح يلتزم عدة قرى مثل: الشيخ عبد الله الشرقاوى[2] ،

(١) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى ، سجل (٣) ، ص ص ١٩، ٨٤، ٩٢، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٩ ، ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٢) عبد الله الشرقاوى : هو عبد الله بن حجارى بن إبراهيم الشرقاوى ، ولد ١١٥٠هـ – ١٧٣٧م بقرية الطويلة ، محافظة الشرقية ، تعلم بالأزهر الشريف، وتصدر للتدريس فيه، ثم تولى مشيخة الأزهر ١٢٠٨-١٢٢٧هـ ،=

والشيخ محمد شنن[1] ، وغيرهم ، وقد كان الجبرتى أحد الملتزمين كذلك .

ومِنْ أهم العوامل التى أدت إلى ازدياد عدد العلماء فى ميدان الإلتزام ما يلى :

(أولاً) إنَّ بعض العلماء انحدر مِنْ آباء كانوا فى الأصل ملتزمين ، فورثوا طبقًا لِمَا أصبح شائعًا فى هَذَا المجال إلتزاماتهم ، بَلْ ونموها عندما آلت إليهم مثل: الشيخ محمد الأمير حيث قال عن نسبه «محمد بن محمد الأمير سبب تلقيبنا بِهِ أَنَّ جدى الأقرب أحمد ووالده عبد القادر كانَا ذوى إمارة حكم فى بلاد الصعيد ، أخبرنى أهلى أَنَّ أصلهم مِنَ المغرب ، ونزلوا بمصر عند سيدى عبد الوهاب أبى التخصيص الوفائى ، ورأيت ذلك فى وثائق قديمة لَنَا ، وأخبرنى بنحوه شيخ السادات ، ثم إلتزموا ببلاد منها «سنبو» ، وبها ولدت يوم الأربعاء مِنْ ذى الحجة سنة أربع وخمسين ومائة والف (١١٥٤/ ١٧٤٢)[2] » وقد ثبت أَنَّهُ ورث بعض هَذِهِ الإلتزامات ، وأضاف إليها[3] .

(ثانيًا) دخل بعض العلماء مجال الإلتزام عن طريق إشرافهم على أراضى الوقف الذى أتاح لهم مجال الثراء إلى حد مَا ، وعندما تفتت الإلتزامات وكثرت عمليات إسقاطها وأصبح شأن الإلتزامات شأن أية سلعة تباع وتشترى بكثرة تقدم العلماء واقتحموا هَذَا الميدان لإستغلال رأس المال الذى توفر لدى بعضهم وشجعهم على ذلك أَنَّ كثيراً منهم من أصول ريفية ، وشراء حق الإنتفاع بالأرض يتيح لَهُم قدراً كبيراً مِنَ النفوذ والاحترام فى مناطقهم ، ويؤكد هَذِهِ الحقيقة أَنَّهُ بفحص دفاتر الإلتزام والوثائق التى ذكرت فيها إلتزامات العلماء ، إتضح أَنَّ حصص العلماء كانت

= / ١٧٩٣-١٨١٢م وله مواقفه السياسية الهامة فى أواخر القرن الثامن عشر ، عين رئيسًا للديوان الذى ألفه بونابرت، أنظر : الجبرتى : «عجائب الآثار» ، جـ ٢ ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

- الشناوى ، عبد العزيز محمد : «صور من دور الأزهر فى مقاومة الاحتلال الفرنسى فى أواخر القرن الثامن عشر» ، ص ٢٩ .

(١) محمد شنن : الشيخ محمد شنن المالكى ، يذكر عنه الجبرتى أَنَّهُ «كا مليئًا متمولاً ، اغنى أهل زمانه وكان للمترجم مماليك وعبيد وجوار ، توفى ١١٣٣هـ / ١٧٢١م .

(٢) محمد بن محمد الأمير المالكى : شرح المجموع ، جـ ١ ، ص ص ٦-٧ .

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٨) دفاتر التزامات الوجه القبلى دفتر رقم ٤٣ وما بعده .

دائمًا تقع فى الولايات التى ينتمون إليها[1] ، إنْ لَمْ تكن فى قراهم نفسهَا فعلى الأقل فى القرى المجاورة لقراهم الأصلية .

دخول النساء ميدان الالتزام :

بفحص دفاتر الإلتزام ، ووثائق المحكمة الشرعية ، اتضح أَنَّ النساء دخلن ميدان الالتزام لأول مرة ١١٤٤هـ / ١٧٣٢م ، حيث وردت أول إشارة لإسم أو ملتزمة بدفتر الإلتزام رقم (٢٩٢) الخاص بولايات الوجه البحرى ، وكانت هذه الملتزمة هى فابى المصانة معتوقة الأمير حسن بن عبد الله ، حيث إلتزمت بحق قيراطين بقرية زرقون[2] تابع ولاية الغربية ، كما نصت على ذلك سجلات إسقاط القرى[3] ، وبعد هَذَا التاريخ ازداد عدد الملتزمات بصورة تلفت النظر ، وقد اتضح مِنَ الإحصاء الثانى السابق الذكر أَنَّ عددهن فى نهاية القرن الثامن عشر ، وصل إلى (٥٨٠) ملتزمة ، وأنهن أصبحن يمثلن النسبة الثالثة مِنْ حيث العدد بين الملتزمين ، ووصلت نسبتهن إلى (١٣,٣ ٪) مِنَ النسبة الكلية[4] . وقد اتضح مِنَ البيانات المسجلة دفاتر الإلتزامات الأمور التالية :

(أولاً) إشتراك أكثر مِنْ ملتزمة فى إلتزام قرية واحدة ، حتى أصبحت نسبتهن الغالبة فى بعض القرى مثل قرية منية عامر تابع ولاية الشرقية ، حيث وصل عدد الملتزمين فيها إلى خمس ملتزمات مِنْ ثمان ملتزمين فى هَذِهِ القرية ، وقرية بردنى تابع ولاية الشرقية ، حيث وصل عدد الملتزمات إلى ثلاث ملتزمات مِنْ خمس ملتزمين فى هَذِهِ القرية .

---

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) عين (١٩) ، دفتر الترابيع ١٦٠٥ ، حيث وجد بفحص هَذَا الدفتر أَنَّ معظم إلتزامات الشيخ عبد الله الشرقاوى مثلاً ، كانت واقعة فى ولاية الشرقية ، وقد سبق التعريف به .

(٢) زرقون : حاليًا تبع مركز دمنهور ، محافظة البحيرة ، إسمها الأصلى منية زرقون ، ثم اختصر فى تاريخ ١٢٢٨هـ / ١٨١٣٦م ، إلى زرقون ، الإسم الذى لا تزال تعرف به للآن .
(القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، جـ ٢ ، ص ٢٨٦) .

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) عين (٩) دفتر التزام (٢٩٢) .
- أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى ، سجل (٢) ، ص ١٠٧ .

(٤) انظر الجدول السابق ، ص ٨٨ .

(ثانيًا) وجدت بعض القرى كل ملتزميها مِنَ النساء مثل قرية تلبانة شرقية .

(ثالثًا) فى كثير مِنَ القرى سيطر النساء على نسبة أكثر من النصف ، مِنْ قراريط الحصة ، وصلت فى بعض القرى إلى تسعة عشر قيراطًا ، كما فى قرية منية عامر شرقية .

(رابعًا) بعض الملتزمات شاركن فى إلتزام أكثر من قرية ، بل إنَّ متلزمة واحدة هى محبوبة معتوقة إبراهيم بك الكبير ، إلتزمت (٤٠) قيراطًا فى قرى مختلفة بولاية المنوفية[١] . تلك هِىَ أهم الأمور ، التى يمكن إستخلاصها مِنَ المعلومات ، التى وردت بدفاتر الإلتزامات ، فَمَا هِىَ الظروف التى أدت إلى دخول النساء ميدان التزام الأراضى الزراعية ؟؟ ارتبط دخول النساء فى هَذَا الميدان بالعوامل التالية :

(أولاً) إشتداد عمليات الصراع بين الأمراء المماليك ، وانقسامهم إلى بيوت متنافسة على السلطة وعدم استقرار كثير مِنَ الأمراء فى مراكز النفوذ ، أدت كل هَذِهِ العوامل ببعض الأمراء إلى كتابة التزاماتهم بأسماء زوجاتهم ومعتوقاتهم حتى يضمنوا بقاء هَذه الالتزامات فى حوزتهم وحوزة أسرهم إذَا مَا اضطربت أحوالهم وذلك بِمَا لهم مِنْ ولاية شرعية على هؤلاء الزوجات والمعتوقات ، ولَذَا فَإنَّ دفاتر الإلتزامات سجلت كثيراً مِنْ زوجات ومعتوقات كبار الأمراء كملتزمات مثل: حريم محمد بك الألفى، وزوجات يوسف كاشف ، وزوجات إسماعيل بك ، وحريم محمد كاشف سكندرانى ، ومعتوقات إبراهيم بك الكبير ، وغيرهن كثير[٢] ، وكل هؤلاء الأمراء السابقين كانوا أطرافًا فى هَذِهِ الصراعات العسكرية .

وقد حَذَا حَذْوَ الأمراء المماليك غيرهم مِنَ الملتزمين ، وقد ذكر الجبرتى مَا يؤيد هَذِهِ الحقيقة قائلاً : «وقعت حادثة لشخص مِنَ الأجناد يقال لَهُ إسماعيل كاشف أبو الشراميط ، ببيته بخط الخيمية قتله مماليكه ، وسبب ذلك على مَا سمعنَا ، تقصيره

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، محافظ الحجج الشرعية ، محفظة رقم (٨٢) ، مخزن (١٨) ، عين (١٩)، دفاتر الترابيع ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخـزن (١) تركى ، دفاتر التزام مِنْ دفتر رقم ٢٩٢ وما بعده ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر الترابيع ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

فى حقهم ، وفى تصرفه عدة حصص جارية فى إلتزامه ، فكتب تقسيطَها بتمامهَا بإسم زوجته ؛ ولَمْ يكتب لهم شيئًا مِنْ ذلك»[1] .

وقد سجلت وثائق المحكمة الشرعية أسماء كثير مِنَ الأمراء المماليك الذين أصبحوا يشترون الإلتزامات بأسماء زوجاتهم أو معتوقاتهم .

(ثانيًا) حق التوريث الذى اكتسبه الملتزمون ، على حصص إلتزاماتهم أتاح الفرصة أمام النساء أَنْ ترثن ، بعض الإلتزامات ، أو حصصًا مِنْ إلتزامات أزواجهن، أو أصحاب الولاية الشرعية عليهن .

(ثالثًا) الأعباء المالية الكثيرة ، التى أصبحت تفرض على الأراضى الزراعية ، باسم «الفِرَدْ» و «الكلُف» و «الضرائب البرانية» ، وتكرارها والمغالاة فيها جعل ، الكثير مِنَ القادرين يعرضون عن توظيف أموالهم ، فى إلتزام الأراضى الزراعية ، خوفاً على ضياع رأس مالهم بَلْ إنَّ كثيراً مِنَ الملتزمين فى نهاية القرن الثامن عشر ، بدأوا يهجرون إلتزاماتهم ويسقطونها بأرخص الأسعار فأتاحت هَذِهِ الظروف سبيلاً آخر للنساء وغيرهن لشراء بعض الإلتزامات أو قراريط مِنَ الإلتزامات وقد رصدت وثائق المحكمة الشرعية الخاصة بالنصف الثانى مِنَ القرن الثامن عشر العديد مِنْ هَذِهِ الحالات ، خاصة بعد أَنْ تفتت الإلتزامات وأصبح حجمها صغيراً وصل فى بعض الحالات إلى أجزاء مِنْ قيراط .

أرباب السجاجيد والأشراف :

شاركت هَذِهِ الفئة فى إلتزام الأراضى الزراعية ، منذ بدء تطبيق النظام فقد ثبت مِنَ الدفتر رقم (٢) (١٠٧١هـ/ ١٦٦٠م) ، أَنَّ محمد عبد الرحمن البكرى الصديقى كان ملتزمًا بحق ٤ قراريط فى قرية سلمون القماش تابع المنصورة[3] ، وبفحص

(١) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ٣ ، (حوادث صفر ١٢٠١ هـ/ نوفمبر ١٧٨٦م) ، ص ١٣٤ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، محافظ الحجج الشرعية ، محفظة (٨٢) .

- دار الوثائق القومية ، الوثائق الخاصة ، محفظة رقم (٥) ، حجة رقم (٢٠٦) .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (١) ، دفتر التزام الوجه البحرى رقم (٢) .

الدفاتر الأولى اتضح أَنَّ كثيراً مِنَ السادة الأشراف وأرباب السجاجيد شاركوا فى الإلتزامات فى مناطق متعددة ، بَلْ إِنَّ هناك أدلة تثبت مشاركة الإشراف فى إدارة الأراضى قبل تطبيق الإلتزام ، أى فى ظل نظام المقاطعات أو الأمانات ، فقد ذكر الشيخ محمد بن أبى السرور البكرى أَنَّهُ كان فى عهدته قرية بالمنوفية ، غالى الأجناد فى فرض الطلب عليها ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك[1] .

وقد أتاحت المكانة الدينية التى كانت تتمتع بِهَا هذه الفئة الفرصة أمامهَا للمشاركة فى إِلتزام الأراضى ، والإشراف على إدارة أراضى الوقف ، التى كان بعضه موقوفًا على هَذِهِ الفئة ، وقد أدرجت هَذِهِ الفئة فى الإحصاء الثانى السابق الذكر ضمن فئة العلماء ، نظراً لأَنَّ كثيراً مِنْ أسماء أفرادها التى وردت فى دفاتر الإلتزام كانت لَهَا مكانتها العلمية .

تلك هِىَ الفئات التى التزمت الأراضى الزراعية فى القرن الثامن عشر ، والظروف التى أفسحت السبيل أمام كل فئة مِنْهَا لوُلُوج باب هذا الميدان والمشاركة فيه، مع ملاحظة أَنَّهُ رغم دخول فئات كثيرة فى ميدان إِلتزام الأراضى الزراعية فى القرن الثامن عشر فَإِنْ الفئات التى ظلت غالبة ، هى فئات المماليك ، والأجناد ، فقد كان عددهم فى نهاية القرن الثامن عشر (٢٦١٦) ملتزمًا مِنَ المجموع الكلى (٤٤٢٠) ملتزمًا طبقًا لإحصاء الجدول رقم (٢) الذى سبق ذكره، وظلت نسبتهم تمثل النسبة الأولى (٥٩ ٪) مِنَ النسبة الكلية للملتزمين ، وكذلك فئة العربان حيث ظلوا يمثلون النسبة الثانية ، فقد وصل عدد الملتزمين مِنْ هَذِهِ الفئة فى نهاية القرن الثامن عشر . إلى (٨٦٠) ملتزمًا أَىْ بنسبة (١٩,٥ ٪) مِنَ النسبة الكلية، وَهِىَ الفئات التى شاركت فى نظام الإلتزام مُنْذُ تطبيقه فى مصر (١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م) ، وقد استتبع تطبيق نظام الإلتزام فى مصر كثير من الأعباء، التى أصبح الفلاح ينوء مِنْهَا ، والتى أصبحت فى واقع الأمر ضربًا من الخيال ولتوضيح هَذِهِ الحقيقة لأَبُدَّ مِنْ دراسة الأعباء المالية فى ظل نظام الإلتزام مِنْ واقع البيانات التى وردت فى دفاتر الإلتزامات ، ووثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة ، وهذه الدراسة هِىَ موضوع الفصل التالى .

(١) أنظر الفصل الثانى ، ص ص ٧٦ - ٧٧ ، هامش ٢ .

الفصل الرابع
الأعباء المالية فى ظل نظام الإلتزام

تمهيد :

أولاً : الأعباء الرسمية :

١ - الميرى . ٢ - المضاف . ٣ - الفائض . ٤ - البرانى . ٥ - الكشوفية .

ثانيا : الأعباء غير الرسمية :

١ - الفرد . ٢ - الكلف . ٣ - المغارم . ٤ - رفع المظالم .

ثالثا : أثر الأعباء المالية على أهل الريف والملتزمين .

رابعا : مراحل تطور نظام الإلتزام وتقويمه .

* * *

كان الهدف مِنْ تطبيق نظام الإلتزام فى مصر ، إلى جانب تأمين جباية الأموال المقررة على الأراضى ، حماية الفلاحين عن عبث موظفى نظام المقاطعات ، والمغالاة فى تقدير الضرائب المقررة على الفلاحين ، لِذَا فَإِنَّ الدفاتر الأولى للالتزام لَمْ تسجل مِنَ البيانات سوى الأموال الأميرية المقررة على كل قرية ، أو مقاطعة إجمالاً ، وتقسيمهَا على ثلاثة أقساط ، وكان يشترط على الملتزم فى التقسيط (سند الإلتزام) الذى يعطى لَهُ «حفظ البلد الذى تحت يده ومراعاة أهلهَا بالرحمة وعدم الظلم»[1] ، ولكن بعد مضى فترة من بدء تطبيق النظام فى مصر ، بدأت تظهر فى دفاتر الإلتزام ، ضرائب أخرى إلى جانب الميرى ، زاد مقدار بعضهَا عن مقدار المال الميرى ، ولِذَا يجب دراسة هَذِهِ الضرائب حسب ترتيب ظهورهَا فى دفاتر الإلتزام ، وأسباب فرضهَا

(١) الروزنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال الثانى ، ص ص ٣٨-٣٩ .

للوقوف على مدى ضخامة الأعباء المالية التى أصبح يتحملها الفلاح المصرى فى القرن الثامن عشر، نتيجة لتطبيق نظام الإلتزام فى إدارة الأراضى الزراعية وجباية أموالهَا ، وإيضاح كيف أنَّ هَذَا النظام أصبح فى القرن الثامن عشر - نتيجة لما استتبعه مِنْ أعباء مالية - يشكل عبئًا ثقيلاً على كاهل الفلاح المصرى ، وأهم هَذِه الضرائب هِىَ :

الميرى ... المضاف ... الفائض ... البرانى ... الكشوفية .

أولاً : الميرى :

كان المال الميرى يمثل الضريبة الرسمية التى قدرت على أرض الفلاحة ، وقد حددت الروزنامة مقدار المال الميرى المقرر على كل حصة تبعًا لمساحتها وجودة كل جزء مِنْ أرض هَذِه الحصة ، حيث قسمت أرض كل حصة حسب جودتها إلى « عال »، و «وسط»، و «دون» أَوْ إلى «عال»، و «وسط»، أو إلى «دون»، و «وسط» . وكان الملتزم عن طريق أجهزة الإدارة المحلية التى سبقت الإشارة إليها يجمع الأموال الأميرية المقررة على حصته ويسددها إلى ديوان الولاية على ثلاثة أقساط متساوية ، وقد ثبت مِنْ دفاتر الإلتزام أنَّ الملتزمين فى السنوات الأولى مِنْ تطبيق النظام كانوا يقومون بتسديد الأقساط فى مواعيدها ، وكان آخر قسط عادة يسدد قبل نهاية العام ، ولكن فى القرن الثامن عشر ، كَمَا هُوَ واضح مِنْ نظام التسجيل فى هَذِه الدفاتر، أصبح الملتزمون يماطلون فى تسديد الأقساط ولا يسددونها فى مواعيدهَا[1] . بَلْ كانت

(١) فمثلاً قرية منشأة الأمراء تابع البهناسوية در عهدة (فى عهدة إلتزام) محمد على جاويشان كان المال الميرى المقرر عليها (١٠٧١هـ / ١٦٦٠م) ٦٠٠٠ بارة

قسط أول : ٢٠٠٠ بارة

قسط ثان : ٢٠٠٠ بارة

قسط ثالث : ٢٠٠٠ بارة

٦٠٠٠ بارة

التسليمات : قسط أول : ٣٠٠٠ بارة (فى ٩ شعبان ١٠٧١هـ / ١٠ أبريل ١٦٦٠م)

قسط ثان : ١٥٠٠ بارة (فى ٧ صفر ١٠٧٢هـ / ٣ أكتوبر ١٦٦١م)

قسط ثالث : ١٥٠٠ بارة (فى ٨ صفر ١٠٧٣هـ / ٢٢ سبتمبر ١٦٦٢م)

وواضح مِنْ هَذَا النموذج أن الملتزم سدد كل المال المقرر على حصته ، ولكن ليس فى خلال سنة الالتزام ، وليست الأقساط متساوية كما حددتَها الروزنامة ، بل مختلفة ، أىْ أَنَّهُ أصبح مِنْ حق الملتزم أَنْ يزيد أَوْ ينقص مِنْ قيمة القسط حسب حالته ، أَوْ حسب مَا يريد - أنظر : دفتر الالتزام رقم (١) .

أحيانًا تمر بعض السنين دون أَنْ يسدد كثير مِنَ الملتزمين مَا على حصصهم مِنْ أموال أميرية ، وَلاَ شك أَنَّ ذلك أدى إلى كثير مِنَ الإِرتباك للروزنامة ، فد اتضح مِنْ دفاتر الإِلتزام أن خانة التسليمات الخاصة ببعض القرى كانت تظل فى بعض السنوات بيضاء دون أَنْ يسدد ملتزمو هَذِهِ القرى شيئًا مِمَّا عليهم . وفى أحيان أخرى سجلت فى خانة التسليمات أقساط سنوات سابقة ، وليست أقساط السنة التى خصص لَهَا الدفتر التى قيدت فيه هَذِهِ الأقساط ، وقد كانت الإضطرابات السياسية والصراعات العسكرية مسئولة إلى حد كَبِير عن حدوث هَذِهِ الظاهرة ، هَذَا بالإضافة إلى الأعباء المالية الأخرى التى أرهقت الفلاح وجعلته عَاجزًا عن تسديد المال الميرى فى بعض السنوات وقد تعلل كثير مِنَ الملتزمين فعلاً بسوء حالة الفلاح الإِقتصادية التى كانت سببًا فى عجزهم عن تسديد مَا على حصصهم مِنْ أموال أميرية .

وكان ديوان كل ولاية مِنْ ولايات مصر ، يقوم بتسديد مَا يتجمع لديه مِنَ الأموال الأميرية المقررة على القرى أو المقاطعات التابعة للولاية إلى الروزنامة على قسطين ، قسط شتوى ، وقسط صيفى ، بعد خصم النفقات الإدارية المرتبة لأجهزة الإدارة بالولاية ، وكانت الروزنامة بعد أَنْ يتجمع لديها المال الميرى المقرر على ولايات مصر كلهَا تقوم بخصم نفقات الإدارة المركزية ، ثُمَّ ترسل مال «الخزينة السلطانية» السنوية إلى السلطان بإِستانبول ، وكان ولاة مصر يهتمون بإرسال «الخزينة» إِهتمامًا كبيرًا لأَنَّهَا كانت تعتبر رمز الولاء للسلطان والدولة[1] .

وبتتبع دفاتر الإِلتزام مُنْذُ تطبيق النظام فى مصر وحتى نهاية القرن الثامن عشر، فَإن المال الميرى كان يزاد مِنْ فترة إلى أخرى لأسباب سنذكرهَا فِيَما بعد ، وذلك بعد رسم الجدول التالى للأموال الأميرية ، التى كانت مقررة على ولايات مصر فى عامين مختلفين من القرن الثامن عشر ، الأول يمثل بداية القرن ، والثانى بعد منتصف القرن (١١٧٤هـ / ١٧٦٠م) حيث زيد المال الميرى فى هَذَا العام بآخر مضاف ثابت ، وظل الحال على ذلك حتى وصول الحملة الفرنسية إلى مصر ، حيث أحدث الفرنسيون تغييرات مالية وإدارية لَمْ نستطيع إدراجها فى هَذَا الجدول ، نظرًا لتغير التقسيمات الإدارية التى سنذكرها فى حينهَا مِنْ هَذِهِ الدراسة .

(١) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى (١ ، ٢) ، حيث سجلت فى هَذَيْنِ السجلين تفاصيل هَذِهِ الخزينة التى أصبحت تعرف كذلك بإِسم «الصرة السلطانية» .

ولايات الوجه القبلى

اسم الولاية	جملة المال الميرى ١١١٨هـ/ ١٧٠٦م	جملة المال الميرى[١] ١١٧٤هـ/ ١٧٦٠م	ملاحظات
جرجـــــا	٤,٤٠٩,١٦٨	٤,٩٣٨,١٨١	الكيسة = ٢٥٠٠٠ بارة
فـــيوم	٢,٦٤٢,٥٨٧	٢,١٢٩,٥٨٦	
بهنساوية	٢,١٢٤,٧٦٣	٢,٦٤٣,٦٢٥	
أشمونين	٠,٤٠٠,٦٩٢	٠,٤٣١,٤٨٧	
أقلام متفرقـــة	٠,٣٤٤,٤٩٦	٠,٣١١,٠٢٩	
أراضى مستجدة	٠,١٠٨,٧١٦	٠,١٠٨,٧١٦	
مال حمايـــــة	٠,٠٠٤,٣٥٥	٠,٠٠٤,٣٥٥	
الجملة	١٠,٠٣٤,٧٧٧	١٠,٥٦٦,٩٧٩	
	كيسة بـــارة	٠,٤٢٢,٧٠٣	مضاف ١١٥٥ هـ/ ١٧٤٢ م
	٤٠١ ٩,٧٧	١٠,٩٨٩,٦٨٢	
		٠,٤٦١,١٢٦	مضاف ١١٧٤ هـ/ ١٧٦٠ م
		١١,٤٥٠,٨٠٨[٢٢]	
		كيسة بـــارة	
		٤٥٨ ٨٠٨	

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى عين (٣) دفتر التزام رقم (١٣٢) عين (٧) دفتر التزام (٤٦٩) .

(٢) أخطأ ستانفورد شو Stanford, J. Shaw فى نقله جملة الأموال المقررة على ولايات الوجه القبلى بعام ١١٧٤هـ/ ١٧٦٠م فذكرها على النحو التالى :

١ - جرجـــــا ٥,٣٤١,٩٠٧
٢ - فـــيوم ٠,٢٣٠,٣٣٦
٣ - بهنساوية ٠,٢٨٩,٣٤٨
٤ - أشمونين ٠,٤٦٦,٦٩٧
٥ - أقلام متفرقـــة ٠,٥٥٣,٢٥٥
٦ - أراضى مستجدة ٠,١١٧,٠٨٨
٧ - مال حمايـــــة ٠,٠٠٤,٧١٢

كيسة بـــارة
١١,٦٤٦,٣٤٣ بارة أىْ (٤٦٥ ٢١,٣٤٣) =

ولايات الوجه البحرى

اسم الولاية	جملة المال الميرى ١١١٨هـ / ١٧٠٦م	جملة المال الميرى ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م	ملاحظات
١ - الشرقيــة	٤,٧٩٢,٣٩١	٥,٤٤٢,٢٥٥	
٢ - المنصورة مع منزلة	٧,٤٨٧,٣٢٣	٨,٩٤٧,٣٠٠	
٣ - بحيرة مع طرانة	٩,٧٥٩,١٢٩	١١,٦٨٩,٨٩٧	
٤ - قليــوب	٣,٧٥٣,٩٤٩	٤,٢٨٦,٦٢٤	
٥ - اطفيــح	٠,٦١١,٨٠٥	٠,٨١٩,٨٥٢	
٦ - فارسكــور	٠,٨٥٥,٨٧٢	١,٠٢١,٣٧٧	
٧ - الواحــات	٠,٣٧٩,١٤٤	٠,٤٢٠,٥٨٣	
	٢٧,٦٣٩,٦١٣ كيسة بــارة ١١٠٥ ١٤,٦١٣	٣٢,٦٢٧,٨٨٨ كيسة بــارة ١٣٠٥ ٢,٨٨٨[(١)]	

وَمِنْ هَذَا الجدول يمكن استخلاص الأمور التالية :

(أولاً) إِنَّ المال الميرى لَمْ يكن ثابتًا كَمَا كان يجب ولكنه ظل فى زيادة مطردة، حتى أن المال الميرى الذى كان مقرراً على بعض الولايات ، عند بدء تطبيق النظام (١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م) ، قد زاد إلى أربعة أمثاله فى نهاية القرن الثامن عشر ، وَإِذَا أخذنا لذلك نموذجًا ولاية جرجا مثلاً ، فَإِنَّ المال الميرى الذى كان مقرراً عليها فى الدفتر الأول مِنْ دفاتر الإِلتزام (١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م)[(٢)] ، كان (١,٠٢٥,٠٠٠)

= والاختلاف واضح بين هذه الأرقام ، وأرقام الإحصاء الذى قمت بنقله مِنْ واقع الدفاتر التى رجع إليهَا Shaw ، وَرُبَّمَا السبب الذى أوقع Shaw فى هَذَا الخطأ أَنَّهُ كان يذكر المال الميرى المسجل فى نهاية الحساب ، ثُمَّ يضيف عليه المضاف ،مع أَنَّ الصحيح هو أَنَّ الحساب الإجمالى كان يشمل الميرى بعد زيادة المضاف ، وكَذَا فإن شو Shaw ، لَمْ يقع فى نفس الخطأ بالنسبة لولايات الوجه البحرى ، لأَنَّ حساب الإجمالى لِهذِهِ الولايات كان يذكر بعد إدماج المضاف فيه دون الإشارة إلى المضاف فى الحساب الختامى . أنظر :

* Shaw,: Op. Cit., pp. 69-70.

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٣) ، دفتر إِلتزام (١٨٣) ، عين (٧) دفتر إِلتزام رقم (٤٦٨).

(٢) كانت جملة الأموال المقررة على ولاية الوجه القبلى كما وردت بالدفتر رقم (١) (١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م) كما يلى: =

بارة استمر فى الزيادة حتى وصل ١١١٨هـ / ١٧٠٦م . (٤,٤٠٩,١٦٨) بارة ،

=

اسم الولاية	المال الميرى المقرر ١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م	ملاحظات
١ - جرجـــــا	١,٠٢٥,٠٠٠	لم نذكر هَذَا الإحصاء مع الجدول
٢ - أسيوط	٠,٢٢٥,٠٠٠	السابق نتيجة لتغير التقسيمات الإدارية
٣ - أبريم	٠,٤٢٥,٠٠٠	عما أصبحت عليه فى القرن الثامن عشر
٤ - فيوم	١,٣٩٣,٠٦٤	كَمَا هُوَ واضح مِنْ مقارنة الجدولين
٥ - بهنساوية	١,٦٤٧,٢١٧	
٦ - أشمونين	٠,٢٣٩,٤٥٣	
٧ - أقلام متفرقة	٠,٠١٧,٥٢٨	
٨ - أراضى مستجدة	٠,٠٩٣,٣٣٤	
		كيسة بـــارة
الجملة	٥,٠٦٥,٥٩٦	٢٠٢ ١٥,٥٩٦

وقد وزعت هذه الأموال الأميرية علىَ القسطين الشتوى والصيفى على النحو التالى :

مال شتوى — مال صيفى

م	اسم الولايـــة	المال الميرى الشتوى	م	اسم الولايـــة	المال الميرى الصيفى
١	فيوم	١,٢٩٧,٤١٤	١	جرجا	١,٠٢٥,٠٠٠
٢	بهنساوية	١,٦٤٧,٢١٧	٢	أسيوط	٠,٢٢٥,٠٠٠
٣	أشمونين	٠,٢٣٩,٤٥٣	٣	أبريم	٠,٤٢٥,٠٠٠
٤	أقلام متفرقة	٠,٠١٧,٥٢٨	٤	مال قرية قلشاية	٠,٠٩٥,٦٥٠
			٥	أراضى مستجدة	٠,٠٩٣,٣٣٤
		٣,٢٠١,٦١٢			١,٨٦٣,٩٨٤
		كيسة بـــارة			كيسة بـــارة
		١٢٨ ١,٦١٢			٧٤ ١٣,٩٨٤

وقد صرف مِنْ جملة هذه الأموال على الإدارة وصيانة الجسور السلطانية الموجودة بالوجه القبلى مبلغ ٧٨ كيسة ٢,٦٧٤ بارة ، وسدد للروزنامة باقى المال الميرى الإجمالى وقدره ١٢٤ كيسة ١٢,٩٢٢ بارة) ، ويلاحظ مِنْ هَذَا الإحصاء أنَّ بعض ولايات الوجه القبلى كانت تسدد مالها شتاء ، والبعض الآخر صيفًا . وربما كان ذلك راجع إلى طبيعة الزراعة فى كل مِنْ هَذِهِ الولايات .

=

وفى عام (١١٧٤هـ / ١٧٦٠م) وصل إلى ٤,٩٣٨,١٨١) بارة وظل على هَذه الحال حتى وصول الحملة الفرنسية حيث سجلت الدفاتر المال المقرر على هَذه الولاية عام (١٢١٣هـ / ١٧٩٨م) بمبلغ (٥,٤٤٣,٤٣٧) بارة . هذا مثال على الزيادة المطردة فى المال الميرى على طول القرن الثامن عشر[١] ، وبالنظر إلى الجدول يمكن

= أما عن الأموال الأميرية التى كانت مقررة على ولايات الوجه البحرى عند بدء تطبيق نظام الإلتزام، فلم نستطع القيام بعمل إحصاء لَهَا ، مماثل لجدول ولايات الوجه القبلى لأنَّ الجزء الأخير مِنَ الدفتر الخاص بولايات الوجه البحرى مفقود، والولايات التى استطعت إحصاء الأموال الأميرية المقررة عليها مِنَ الجزء الباقى مِنَ الدفتر هى :

م	اسم الولايـــة	جملة المال الميرى عند بدء النظام
١	الشرقية	٣,٢١٤,٢٠٢
٢	المنصورة	٥,٥٣١,٢٨١
٣	قليوب	٢,٦٨٦,٩٠٠
٤	بحيرة	٧,٠٦٥,٩٦٦

(١) سجل علماء الحملة الفرنسية الأقسام الإدارية المالية المصرية ، وجملة الأموال المقررة على كل منها على النحو التالى :

م	اسم الولايـــة	المال الميرى الشتوى	م	اسم الولايـــة	المال الميرى الصيفى
١	قنا	١,٠٤٩,١٢١	١١	قليوبية	٣,٨٣٨,٤٣٤
٢	إسنا	٠,٥١١,٦٠٠	١٢	شرقية	٥,٠١٢,٣٥٩
٣	جرجا	٥,٤٤٣,٤٣٧	١٣	بحيرة	١١,١٤٣,٣٢٩
٤	أسيوط	٢,١٩١,٠٥١	١٤	منصورة	٩,٤٩٩,١٤٢
٥	منفلوط	٠,٨٠٦,٨٧٠	١٥	غربية	١٥,٤٠٠,٥٣٥
٦	منيا	٠,٣٢٢,١٣٠	١٦	منوفية	١٢,٤٠٣,٩٠٨
٧	بنى سويف	٣,٣٤١,٠٠١			
٨	فيوم	٢,٢٩٣,٠٢١			٧٨,٣١١,٤٩١
٩	أطفيح	٠,٦٣٢,٧٨٠			كيسة بـــارة
١٠	جيزة	٤,٣٣١,٧٧٣			١١,٤٩١ ٣١٣٢

أنظر :

* Esteve,: Op. Cit., 307.

بسهولة إدراك مدى الزيادة التى طرأت على المال الميرى بالنسبة للولايات الأخرى، وبفحص دفاتر الإلتزام اتضح أنَّ هَذِهِ الزيادة فى المال الميرى المقرر على الولايات إنعكس أثرها على زيادة أموال بعض القرى دون الأخرى ، ولَمْ تكن نسبة الزيادة متساوية فى كل القرى، وَرُبَّمَا كان مرجع ذلك ، إختلاف جودة الأراضى من قرى إلى أخرى .

(ثانيًا) لاَ يمكن إرجاع أسباب هَذِهِ الزيادة إلى تغيير قيمة العملة مِنْ وقت إلى آخر فى القرن الثامن عشر ، حيث إنَّ الروزنامة كانت تحسب البارة هى البارة مهمَا تغيرت قيمتها ، فَلَمْ يحدث مثلاً فى حالة انخفاض قيمة البارة، أنْ حسبت البارة القديمة ببارة ونصف مِنَ العملة الجديدة المخفضة أو ببارة وكسر ، أىْ ما يساوى البارة القديمة ، ولم يحدث العكس فى حالة إرتفاع قيمة البارة ، وَإِنَّمَا ظلت الروزنامة تحسب البارة بالبارة مهمَا تغيرت قيمتهَا ، فتغيير العملة كان يحدث إرتباكًا فى السوق المحلية وليس فى الأموال المقررة ، وَلِذَا لاَ يمكن إعتبار هَذَا العامل سببًا مِنْ أسباب الزيادة التى حدثت فى المال الميرى ، وَإِنَّمَا لِهَذِهِ الزيادة أسبابها التى سنذكرها فى حينها ، عند دراسة الضرائب الأخرى .

هكذا يتضح مِنَ العرض السابق لضريبة المال الميرى ، التى كانت مقررة على أرض الفلاحة التى يقوم الفلاحون بزراعتهَا ، أَنَّهَا لم تكن ثابتة ، وَإِنَّما ظلت فى زيادة مستمرة ، وأصبحت تشكل عبئًا ثقيلاً على الفلاح الذى كانت هَذِه الضريبة تعرف عنده بإسم «مال السلطان» أَوْ «مال الديوان» وقد كان موعد سدادهَا ، مهولاً عنده ، نظرًا للقسوة التى كانت تتبع عند جمع الأموال الأميرية[1] .

(١) مِنَ الطريف هُنَا أنْ نذكر أنَّ الشاعر الشعبى أبو شادوف عبر عن خوف الفلاح مِنْ وقت سداد المال الميرى بقوله:

وَيَوْم يِجِى الديوان تَبْطُلَ مَفَاصِلِى وَأَهُرُّ عَلَى رُوحِى مِنَ التَّخْوِيـفِ

وذكر الشيخ الشربينى فى شرحه لِهَذَا البيت :

«وهو أن النصرانى إذَا حضر إلى القرية ، أو الكفر ، وفرد المال على الفلاحين حكم الحوالى والقوانين التى جرت بِهَا العادة ، وشرع فى أخذهَا فيكثر الخوف والحبس ، والضرب ، لمن لا يقدر على غلاق المال ، فَمِنَ الفلاحين من يقترض الدراهم بزيادة أو يأخذ على زرعه إل أوان طلوعه بناقص عن بيعه فى ذلك الزمن ، أو يبيع بهيمته التى تحلب على عياله أو يأخذ مصاغ زوجته يرهنه أو يتصرف فيه بالبيع ولو قهرًا عليهَا ، ويدفع الثمن للنصرانى ، أَوْ لِمَنْ هُوَ متولى قبض المال ، وَإِنْ لَمْ يجد شيئًا وَلاَ يرى مَنْ يعطيه، وخشى الملتزم، أو المشد مِنْ خرابه (هروبه) مِنَ البلد اخذ ولده رهينة عنه حتى يغلق المال، أو يأخذ اخاه، إنْ لَمْ يكن له ولد ، =

ثانيا : المضاف :

ضريبة أصبحت تشكل جزءًا مِنَ المال الميرى ، بَلْ إِنَّ جميع الزيادات التى حدثت فى المال الميرى ، والتى سبقت الإشارة إليها ، كانت تتم عن طريق فرض مضافات وقد سجلت دفاتر الإلتزام ، نوعين مِنَ المضافات ، مضاف مؤقت يفرض على المقاطعات فى بعض الأعوام لظروف عاجلة تستدعى فرضه ، ثُمَّ يلغى بإنتهاء هَذِهِ الظروف ، مثل مضاف (١٠٧٩هـ / ١٦٦٨م) ، والذى كان أول مضاف تسجله الدفاتر، ومضاف ثابت ويضاف إلى المال الميرى فى معظم المقاطعات ، ويصبح جزءًا مِنْ هَذَا المال ، وكان هَذَا النوع مِنَ المضافات هُوَ السبب الرئيسى فى الزيادات التى طرأت على المال الميرى ، وأشهر مضافين مِنَ المضافات الثابتة التى سجلتها دفاتر الالتزام فى القرن الثامن عشر ، هما مضاف (١١٥٥هـ / ١٧٤٢م) ، ومضاف (١١٧٤هـ / ١٧٦٠م) .

ودفاتر الإلتزام لاَ تشير مطلقًا إلى ظروف فرض هذه المضافات ، فمع أَنَّ تسجيل هذه المضافات واضح تمامًا فى الدفاتر ، إِلاَّ أَنَّ هَذِهِ الدفاتر تغفل ذكر أَىٍّ سبب لفرضها ، وَلِذَا فَإِنَّ الباحث عليه أَنْ ينقب فى المصادر المعاصرة محاولاً أَنْ يجد إشارات إلى أسباب فرض هَذِهِ المضافات وبالبحث فى المصادر المعاصرة هَذِهِ أمكننى العثور على بعض الإشارات إلى ظروف فرض هَذِهِ المضافات ، فقد ذكرت هَذِهِ المصادر أَنَّهُ فى بعض السنوات كان يحدث نتيجة للإضطرابات السياسية . وفساد الجهاز الإدارى عجز فى «الخزينة» ، أَىْ القدر المقرر للسلطان مِنَ المال الميرى ، فكانت أجهزة الروزنامة تعرض الأمر على الباشا الذى كان يحرص كل الحرص على

= أو أحدًا مِنْ أقاربه أو يوضع فى الحبس للضرب والعقوبة ، حتى تنفذ فيه أحكام الله تعالى ، ومنهم من ينجو بنفسه فيهرب تحت ليله ، فلا يعود إلى بلده قط ، ويترك أهله ووطنه من هم المال وضيق المعيشة ، فَلاَبُدَّ على كل حال مِنْ تغليق المال ، وَلَوْ حصل مِنْ ذلك الهم والنكال كما فى المثل الذى اشتهر وعم «مال السلطان يخرج مِنْ بين الظفر واللحم» ومادام على الفلاح شىء مِنَ المال ، فهو فى هم شديد ، ويوم السداد عند الفلاح عيد» .

هذه صورة واضحة رسمهَا لَنَا هَذَا المصدر المعاصر ، للقسوة التى كانت تتبع فى جمع المال المير . أنظر :

- الشربينى ، يوسف : «هز القحوف» ، جـ ٢ ، ص ص ١٢٥-١٢٦ .

إرسال «الخزينة» كاملة، ولَذَا فَإِنَّهُ كان يقوم بدوره بعرض الأمر على الديوان العالى ، الذى يستعرض كل الحلول الممكنة لإكمال هَذَا العجز ، وفى بعض الأحيان التى كان الديوان يرى فيهَا عدم قدرة أجهزة الروزنامة القائمة ، عن وضع حل لإكمال هَذَا العجز ، كان يشير إلى الإستعانة ببعض موظفى الروزنامة السابقين . بِمَا لَهُم مِنْ خبرة كبيرة بالشئون المالية لوضع الحل المناسب لإكمال العجز الذى حدث فى «الخزينة» ، وذلك كما حدث فى (١١٠٧هـ / ١٦٩٥م) ، حين قُلِّد حسن أفندى منصب الروزنامجى بناء على مشورة الديوان العالى للتغلب على العجز الذى حدث فى الخزينة فى هَذَا العام ، وكان أنْ اهتدى حسن أفندى هَذَا إلى فرض مضاف جديد مؤقت، «قدره ألف نصف فضة على كل كيس ، فكمَّل كسر الخزينة ، وزاد عن ذلك ثمانية عشر كيسًا بيَّن منها للباشا ستة أكياس ، وأخفى الروزنامجى إثنى عشر كيسًا تحت قلم سهو»[1] ، أىْ أَنَّهُ فى الواقع أخذها لنفسه ، هذا سبب من أسباب فرض المضافات ، وهو إكمال العجز الذى يحدث - للأسباب السابقة الإشارة إليهَا - فى المال المقرر للسلطان ، حتى عمَّ وشاع تعبير ذوى مغزى هو «مال السلطان يخرج مِنْ بين الظفر واللحم»[2] ، أىْ أَنَّهُ لابُدَّ مِنْ دفعه مهما كانت الأحوال .

عامل آخر يمكن إستخلاصه مِنْ المصادر المعاصرة ، هُوَ أَنَّهُ نتيجة للإضطرابات السياسية والصراعات العسكرية بين الأمراء المماليك ، كان كثير مِنْ هؤلاء يسوِّفون فى تسديد الأموال الأميرية المقررة على حصص إلتزاماتهم ، فكانت الروزنامة بناء على تعليمات الديوان ، وطبقًا لأسلوب التضامن الذى فرضته الإدارة على القرى فى تسديد الضرائب ، تقوم بفرض مضاف جديد على بعض القرى ، وليس على القرى كلهَا ، وذلك حتى تتحمل هَذِهِ القرى العجز الذى حدث فى القرى الأخرى ، ويؤيد هَذَا الرأى البيانات الواردة فى دفاتر الإلتزام حيث إنَّ بعض القرى لَمْ يسجل بين حساباتها فى سنوات فرض المضافات ، أىُّ شىء عن هَذِهِ المضافات فى حين سجلت هَذِهِ المضافات ضمن حسابات القرى الأخرى .

(١) الدمرداشى ، أحمد كتخدا عزبان ، «الدرة المصانة» ، جـ ١ ، ص ص ٣٧-٣٨ .

(٢) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٢٦ ، الدمرداشى ، أحمد كتخدا عزبان : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٣٠ .

عامل ثالث التجاريد التى كانت ترسلها مصر لمساعدة الدولة العثمانية فى حروبهَا الخارجية ضد أعدائهَا . كان إعداد هَذه التجاريد يتكلف كثيراً مِنَ الأموال ، وكان على الروزنامة أنْ تقوم بالإنفاق على هَذِهِ التجاريد ، ولِذَا فَإِنَّهَا اضطرت إلى فرض المضافات وزيادة المال الميرى لمواجهة هَذِهِ النفقات الطارئة .

وقد لوحظ مِنْ دفاتر الإلتزام أنَّ المضاف كان يقسم إلى ثلاثة أقساط تمامًا مثل المال الميرى، ويضاف كل قسط مِنَ المضاف إلى قسط المال الميرى ويصبح جزءاً منه[1] .

هَذِهِ أهم الظروف التى أمكن إستخلاصها مِنَ المصادر المعاصرة ، والدفاتر بخصوص فرض المضافات .

ثالثا : الفائض :

يمثل الفرق بين المال الميرى المقرر على الحصة ، والإيجار الفعلى الذى يفرضه الملتزم على الفلاحين ، وكان هَذَا الفرق يأخذه الملتزم لنفسه ، ولَمْ يكن الفائض فى بدء أمر تطبيق النظام يسجل فى دفاتر الإلتزام ، إلاَّ أَنَّهُ فى القرن الثامن عشر ، أصبح يسجل فى الدفاتر ، التى بفحصهَا إتضح أنَّ الفائض أصبح فى معظم الحالات يفوق

(١) مِنَ الطريف أنْ نذكر صورة لِهَذِهِ التسجيلات توضحيًا لِهَذَا الإستنتاج :

قرية المساعدة تابع الشرقية		قرية سفط أبو جرج تابع البهنساوية
المال الميرى	١٨٤٥ بارة	المال الميرى : ٢٢٥٠ بارة
المضاف	١٤٨ بارة	لم تسجل أىُّ مضافات عليهَا :
الجملة	١٩٩٣ بارة	بقسمة المال الميرى على ثلاثة أقساط فتكون قيمة
بقسمة كل مِنَ المال الميرى ، والمضاف على		القسط ٧٥٠ بارة
ثلاثة أقساط :		* * *
قسط الميرى	٦١٥ بارة	هذه نماذج وليس حصراً حيث إنَّ هناك كثير مِنَ القرى
قسط المضاف	٤٩ بارة	لَمْ تفرض عليها مضافات
	٦٦٤	

مع ملاحظة أنَّ المضاف فى حالة قرية المساعدة نقص بقدر بارة نتيجة لعملية القسمة على (٣) ، وفى بعض القرى كان المضاف يزيد بارة أو بارتين ، حتى تقبل القسمة على (٣) .

أضعاف المال الميرى ، وربما كان حرص الروزنامة على تسجيل قيمة فائض كل حصة ، أَنَّهَا أصبحت فى القرن الثامن عشر ، تقدر قيمة «حلوان» الحصة فى حالة إنحلالهَا بثلاثة أمثال الفائض ، وليس بمقدار قيمة المال الميرى عن سنة واحدة ، كَمَا كان الحال فى السنوات الأولى من تطبيق النظام .

وبمقارنة المعلومات التى وردت فى دفاتر الترابيع التى وضعها رجال الحملة الفرنسية ، والتى أخذت معلوماتهَا مِنْ دفاتر المعلمين الأقباط ، التى كان معمولاً بهَا قبل وصول الحملة إلى مصر بوثائق المحكمة الشرعية ، إتضح أَنَّ المال الميرى الذى كان مقرراً على الفدان الواحد تراوح بين (٦٦) بارة (١٤٠) بارة حسب جودة الأرض، فى حين تراوح إيجار الفدان تبعًا لوثائق المحكمة الشرعية ، بين (٣٦٩) بارة، (٦٠٠) بارة[1] ، فَإِذَا كان الفائض يمثل الفرق بين المال الميرى والإيجار ، فَإِنَّ ذلك يوضح مدى زيادة الفائض عن المال الميرى[2] ، كما ورد فى دفاتر الإلتزام ، وبالتالى يوضح مدى استغلال الملتزمين للفلاحين ، وكِذَا فَإِنَّ الفائض أصبح يمثل عبئًا ماليًا كبيراً على كاهل الفلاحين .

---

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) عين (١٩) دفاتر الترابيع ١٦٠٥، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

● أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الباب العالى ، سجل رقم ٣١٣ ، ص ٣٢٥ ، مادة ٧٢٩ ، بتاريخ ١٢٠٦هـ / ١٧٩١م .

(٢) مِنَ الطريف أَنْ نذكر بعض الأمثلة لِمَا سُجِّلَ على القرى مِنْ ضرائب لتوضيح كيف أَنَّ الفائض أصبح يفوق المال الميرى :

قرية إطسا فيوم			قرية الأخصاص أطفيحية		
الميرى :	٤٤,٢٤٧	بارة	الميرى :	٣٤,٦٦٦	بارة
الفائض :	٨٩,١٩٣	بارة	الفائض :	٨٢,١٠٦	بارة
البرانى :	٠٣,٠٠٠	بارة	البرانى :	٤,٨٧١	بارة
كشوفية :	٥,٧٠٦	بارة			
الجملة	١٤٢,١٤٦	بارة	الجملة	١٢١,٦٤٣	بارة

ويتضح مِنْ هَذِهِ النماذج تعدد الأعباء المالية ، التى أصبح الفلاح يتحملها .

● دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، عين (١٥) دفتر التزام رقم (٩٩٧)، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفتر رقم ١٦٠٨ .

رابعًا : البرانى :

هُوَ المال الذى كانت تقدر به العادات ، التى أصبحت القرى ملزمة بتقديمها إلى أجهزة الإدارة مِنْ : سمن ، وأغنام ، وعسل ، وجبن ، وحبوب، ودجاج، وغيرها، مِنْ منتجات الريف . فَإِنَّ أثمان هذه العادات أصبحت تقدر بالنقد، وتسجل فى دفاتر الإلتزام رسميًا ، بعد أَنْ أهملت الدفاتر الأولى ذكرها، وحقيقة فَإِنَّ هَذِه العادات لَمْ تكن مِنْ صنع العهد العثمانى ، وَإِنَّمَا هِىَ سابقة فى وجودهَا على دخول العثمانين مصر[1] ، ولكن رجال الإدارة فى العصر العثمانى بالغوا فى تقديرها حسب رغباتهم[2] وَإِذَا هرب الفلاح مِنْهَا لضيق ذات يده ، أُلْزِمَتْ زوجته وأولاده بِمَا هُوَ مطلوب منه . فتضطر فى كثير مِنَ الأحيان إلى بيع مَا لديها لشراء مَا يلزم مِنْ دجاج، ولحم، وخلافه، وتحرم أولادها مِنَ المأكولات حتى تكفى رجال الإدارة ، ولا تتعرض للعقاب[3] ، وَكذَا فَإِنَّ محمد باشا (١٠١٦- ١٠٢٠هـ - ١٦٠٧-١٦١١م) مبطل «الطلبة» وهى المغارم العينية التي كان يفرضها الجند على الفلاحين ، جعل هذه العوائد مالاً مقرراً «وكانت قبل ذلك ليس لَهَا قانون»[3] بل كانت أجهزة الإدارة،

---

(١) عاشور ، سعيد عبد الفتاح : «المجتمع المصرى» ، ص ٥٠ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) عين (١٩) ، دفاتر الترابيع رقم ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٣) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ص ١١٣-١١٥ ، حيث ذكر فى شرحه لبيت أبى شادوف عن الوجبة :

وَلاَ ضَرَّنِى إِلاَّ ابن عَمِّى محيلبة ... يَوم تَجِى الوَجْبَة علىَّ يحـــيفُ

ذكر أَنَّ «الوجبة ووقت مجيئها أو حضورها بمجرد طلوع المشد ، أو الملتزم، أو النصرانى، إلى الكفر، أو البلد، فتوزع على الفلاحين ، بحسب ما يخصهم فى الأرض مِنَ القراريط ، والفدن ، ونحو ذلك، فمنهم مَنْ يكون عليه فى الشهر يوم ، ومنهم مَنْ يفعلها فى كل جمعة مرة ، منهم مِنَ يجعلها فى كل ثلاثة أيام ، وهكذا بحسب كثيرة الفلاحين وقلتهم ، وحسب زيادة الأرض ونقصهَا ، فَلاَبُدَّ مِنْهَا فى كل يوم مدة الإقامة ، فيقوم الرجل بتكلفة المشد ، والنصرانى (الصراف) ، إِنْ كان حاضراً ، وجميع مَنْ يكون مِنْ طائفة الملتزم ، ويلتزم بأكلهم وشربهم وجميع مَا يحتاجون إليه من عليق دوابهم ، ومَا يتمنونه عليه مِنَ الأكل مِنَ اللحم، والدجاج، ولو كان فقيراً أَلزموه بذلك قهراً عليه ، وَإِلاَّ حبسه المشد ، وضربه ضربًا موجعًا ، وَرُبَّمَا هرب مِنْ قلة شيء يصنعه فيرسل المشد إلى أولاده وزوجته ، ويهددهم ويطلب منهم ذلك ، فَرُبَّمَا رهنت المرأة شيئًا مِنْ مصاغها أَوْ ملبوسها على دراهم ، وأخذت بِهَا الدجاج واللحم وأطعمتهم ، واحرمت أولادها من الأكل منه خوفًا على نفسهَا مِنْ أَنَّهُ لاَ يكفيهم مثلاً ، وقد يربى الفلاح الدجاج فَلاَ يأكل مِنْهُ شيئًا ، ويحرم نفسه وعياله ، مِنْ =

وبخاصة جند الأسباهية يتجاوزون الحدود فى تقديرهَا كما سبقت الإشارة ، ولذَا فَإِنَّ الروزنامة . أصبحت تقدر قيمة هَذِهِ العادات وتسجلها ضمن حسابات القرى .

وقد سجلت دفاتر الترابيع التى وضعها رجال الحملة الفرنسية ، هذه العادات وقيمة كل منْهَا المالية بالتفصيل ، وكذلك فعل Esteve حيث سجل العادات التى كانت مفروضة على القرى، وقيمة كل منْهَا ماليًا، وذلك فى مقاله فى كتاب وصف مصر . وقد بلغ عدد هَذِهِ العادات المقررة على بعض القرى أكثر منْ أربعين عادة . كَمَا فى قرية «ميت أبو غالب»[1] ، تابع ولاية الغربية، وقرية «ميت الأقرع» . وقد وصلت فى بعض القرى إلى سبعين عادة ، كما فى قرية كلشاة تابع ولاية الغربية[2] ولم تسجل دفاتر الإلتزام السابقة على وصول الحملة الفرنسية، تفصيلات هَذِهِ العادات كما

= خوفه منْ الضرب والحبس ، ومثل: الدجاج، السمن، والدقيق، فيبقيه لأجل هَذِهِ البلية، ويطبخ بالشريج «الزيت» ، ويأكل الخبز الشعير، ويصنع لهم القمح الزريع ويأكل الجبن القريش المالح ، ويتكلف شراء الجبن الطرى الحلو ويرسله فى الوجبة ، كل ذلك خوفًا على نفسه منْ هَذِهِ الأمور، وسميت وجبة لكونها صارت على الفلاحين حكم الأمر الواجب عليهم للملتزمين، فَلاَبُدَّ منْ فعلها للمشد بالقرية، أو النصرانى (الصراف)، أو الملتزم، إِذَا حضر كَمَا تقدم بيانه ، وَإِذَا أسقطها بعض الملتزمين جعل فى مقابلتها شيئًا معلومًا منَ الدراهم وأضافه إلى المال، ويلزمهم بدفعه إلى المشد، تؤخذ منهم كل عام ، فهى منْ أنواع الظلم، والأكل منها حرام»، هَذِهِ صورة واضحة لمدى مَا يتحمله الفلاح فى إحدى هَذِهِ العادات، وَهِىَ الوجبة، خلاف مَا كان يتحمله منْ عادات أخرى كثيرة ، والتى أصبح مجموعها يطلق عليه إِسم «البرانى» .

(1) الملوانى ، يوسف : «تحفة الأحباب»، ص ١٨١، بن عبد الغنى، أحمد شلبى: «أوضح الإشارات»، ص ٢١ .

(2) ميت أبو غالب : سبق التعريف بها أنظر الفصل الأول ، ص ٢٨ ، هامش ١ .

على سبيل المثال سجلت ضرائب قرية الدودتين غربية كالآتى :

ميرى :	٢٢,٨٣٣	بارة
فائض :	٢٦,٩٩٢	بارة
برانى :	٢٩,٤٠٤	بارة
الجملة	٧٩,٢٢٩	بارة

واضح أنَّ البرانى (ثمن العادات) ، أصبح يفوق مقدار كل منَ الميرى ، والفائض .

- دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) عين (١٩) دفتر ١٦٠٨ .
- الصالحية : حاليًا تبع مركز الصف : محافظة الجيزة ، وكانت فى القرن الثامن عشر منْ أعمال الأطفيحية ، القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، جـ ٣ ، ص ٣٠ .

فعلت دفاتر الترابيع، وَإِنَّمَا اكتفت بتسجيل قيمتهَا نقداً ضمن الضرائب المقررة على القرى تحت بند «برانى»، وبدراسة هَذِهِ الدفاتر إتضح أَنَّ قيمة البرانى «العادات»، زادت عن مقدار المال الميرى ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، فإن قرية الورنى تابع الفيوم كان المال الميرى ، فعلى سبيل المثال لاَ الحصر ، فَإِنَّ قرية الورنى تابع الفيوم ، كان المال الميرى ، المقرر عليها (٥٧٣٢) بارة ، بينمَا مقدار البرانى الذى أصبح مقرراً عليهَا هو (٢٩٢٥٢) بارة ، وَهَذَا يدل على كثرة العادات التى كانت مقررة على هَذِهِ القرية وأمثالهَا حتى أَنَّ تقدير أثمان العادات (البرانى)، أصبح يفوق مقدار الميرى[1] .

وَمِمَّا هُوَ جدير بالذكر أَنَّ دفاتر الالتزام لم تسجل ضمن حسابات بعض القرى ضريبة البرانى ، مثل قرى المنقورة فيوم ، وصرفة أطفيحية ، والصالحية[2] أطفيحية ، وَرُبَّمَا كان مرجع ذلك صغر زمام هَذِهِ القرى ، أو سوء حالة أهلهَا الإقتصادية، وَمِمَّا يدعم هَذَا الرأى أَنَّ الأموال الأميرية التى كانت مقررة عليها كانت بسيطة للغاية ، فالمنقورة كان المال الميرى المقرر عليها (٢٢٥) بارة . وصرفة (٥٥٦) بارة ، والصالحية (٣٧٨١) بارة ، فلم يكن مِنَ المنطق أَنَّ قرى وصل وضعها أَوْ حجمها الإقتصادى إلى هَذَا الحد ، وتفرض عليها عادات لأجهزة الإدارة[3] .

وَمِمَّا تجدر الإشارة إليه أَنَّ الفلاح فى نهاية القرن الثامن عشر ، أصبح يهجر قريته لسوء الأحوال الاقتصادية التى أصبح يعيش فيهَا ، وَلِذَا فَإِنَّ بعض الملتزمين بدأوا يغيِّرون مِنْ معاملتها للفلاحين حتى يحولوا دون تركهم لأرضهم ، فقدموا للفلاحين بعض الإغراءات على الاستمرار فى أرضهم ، تمثلت هَذِهِ الإغراءات فى إعفائهم مِنْ ضرائب البرانى، وغيرها، وأصبحوا لاَ يطلبون مِنَ الفلاحين سوى الإيجار الذى يشمل الميرى والفائض ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، وأصبح الملتزم كَمَا وضح مِنْ وثائق المحكمة الشرعية . يشترط على نفسه فى عقد الإيجار بِأَنَّهُ «رفع عن كاهل مشايخ وفلاحين الأربع حصص (الخاصة به) ، كامل السمن، والدجاج،

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (١٥) دفتر التزام رقم (٩٩٧) .

(٢) أنظر الملحق : رقم (٦) .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية : محافظ دشت ، محفظة (٢٩٢) ص ص ٣٠٥-٣٠٦ .

معتاد الشادية، وسمن الشادية ، وعوايد الصراف ، والنحرة ، والعونة، وتقادم الملتزم، وكامل مَا يتعلق بالملتزم مِنْ مصروف ، وغنم ، وضيافة ، وغير ذلك، الرفع الكلى، وأَنْ يكون جرف الجسور بأثوار الأوسية»[1] .

بَلْ إِنَّ بعض الملتزمين نظم علاقته مع فلاحى حصته على أساس أَنْ يقوم فلاحو الحصة بسداد نصف الإيجار عند التخضير ، والنصف الثانى عند وضع الزرع فى أجران الناحية، على أن يقوم هو بسداد «ما يترتب على الحصة المذكورة لجهة الكشوفية، وحق الطرق ، وخدم العسكر . والرزق والأوقاف، وجرف الجسور ، وجرف المساقى السلطانية، ومال الجهات ، والتقادم، وساير المصاريف الكلية والجزئية، وغير ذلك، الجارى به العادة فَإِنَّ ذلك جمعيه على مولانَا الملتزم المشار إليه أعلاه . وليس على المشايخ والفلاحين المزارعين المذكورين مِنْ ذلك سوى مبلغ الثلاثمائة والتسعة وستون نصف فضة، المرتبة على كل فدان مِنْ ذلك المعينة أعلاه»[2] .

وقد ذكر الجبرتى كذلك: أَنَّ إبراهيم بن محمد الغزالى بن محمد الدادة الشرايبى كان «لاَ يقبل مِنْ فلاحينه (فلاحيه) زيادة على المال المقرر ، ويعاون فقراءهم ، ويقرضهم التقاوى واحتياجات الزراعة، وغيرها، ويحسب لهم هداياهم مِنْ أصل المال»[3] .

ورغم محاولة بعض الملتزمين إغراء الفلاحين بالاستمرار فى زراعة الأرض، بإلغاء مَا عليهم مِنْ عادات ، فَإِنَّ الكثير منهم ظل مع مَا يتبعه مِنْ أجهزة إدارية يغالى فى فرضها ، حتى ساءت حال الفلاح الإقتصادية ، ولَمْ يكن هناك منقذ لَهُ مِنْ هَذِهِ العادات (البرانى) ، سوى إلغاء النظام بأثره ، وقد تم ذلك على يد محمد على .

* * *

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، مبايعات الباب العالى ، سجل ٣١٣ ، مادة ٧٢٩ ، ص ٣٢٥ .

(٢) أنظر الملاحق : ملحق رقم (١٦) .

(٣) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ٢ (حوادث ١٢٠٥ / ١٧٩٠) ، ص ٢١٣ .

خامسًا : الكشوفية :

هِىَ الضريبة المخصصة لسد نفقات الإدارة المحلية فى الأقاليم ، مثل مرتب الكاشف وترميم الجسور ، وشق الترع ، ومرتبات العسكر المحليين ، وَهَذِهِ الضريبة مثل غيرهَا مِنَ الضرائب لَمْ تسجل فى دفاتر الإلتزام فى السنوات الأولى مِنْ تطبيق النظام، ولكن بدأت تظهر فى الدفاتر ابتاء من ١٠٧٩هـ / ١٦٦٨م ، واتضح مِنْ تتبع دفاتر الالتزام أن بعض القرى لَمْ يكن عليهَا مال كشوفية ، واتضح مِنْ هَذِهِ الدفاتر أَنَّ كذلك هذه القرى المعفاة مِنَ الكشوفية هى فى الغالب نفس القرى التى كانت معفاة مِنَ البرانى (ثمن العادات) ، وهى قرى المنقورة ، صرفة ، والصالحية على سبيل المثال، يضاف إليهَا بعض القرى التى كانت تدفع مال برانى بسيطًا ، ولكنهَا معفاة مِنَ الكشوفية ، وَهَذَا يؤكد صحة التعليل الذى سبق ذكره مِنْ أَنَّ هَذِهِ القرى ، أعفيت مِنْ هَذِهِ الضرائب ، لصغر زمامهَا ، وسوء حالتهَا الإقتصادية ، وكَذَا أعفيت مِنَ البرانى والكشوفية أَوْ منهمَا معًا[1] .

واتضح كذلك مِنْ دفاتر الإلتزام أَنَّ بعض القرى كانت تدفع نوعين مِنَ الكشوفية كشوفية قديمة ، وكشوفية جديدة ، وتفسير ذلك أَنَّهَا كانت تدفع ضريبة الكشوفية التى كانت عليها منذ البداية ، ثم رأت الإدارة أن تزيد مقدار هَذِهِ الضريبة على هَذِهِ القرى، ففرضت عليها مبالغ أخرى تتناسب وحجم هَذِهِ القرى الإقتصادى ، وسجلت هَذِهِ المبالغ تحت بند «كشوفية جديدة» ، وقد سجل علماء الحملة الفرنسية

(١) سجلت ضرائب قرية صرفة أطفيحية كما يلى :

ميرى :	٠٠,٥٥٦	بارة
فائض :	٢٢,٩٨٠	بارة
الجملة	٢٣,٥٣٦	بارة

سجلت ضرائب قرية الدودتين كما يلى :

ميرى :	٢٢,٨٣٣	بارة
فائض :	٢٦,٩٩٢	بارة
برانى :	٢٩,٤٠٤	بارة
الجملة	٧٩,٢٢٩	بارة

واضح مِنْ هَذَيْنِ النموذجين أَنَّ بعض القرى كان يدفع ميرى، وفائض فقط ، ولاَ يدفع لاَ برانى ولاَ كشوفية ، وَأَنَّ البعض الآخر كان يدفع : ميرى، وفائض، وبرانى، ولاَ يدفع كشوفية .

- دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) عين (١٥) ، دفتر التزام (٩٩٧) ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفتر ١٦٠٨ .

هذين النوعين مِنْ ضريبة الكشوفية على بعض القرى فعلاً ، كَمَا نصت عليهَا عقود الإيجارات التى كانت تتم بين الملتزمين والفلاحين وكذلك حجج الإسقاطات ، وثبت مِنَ المصادر المعاصرة، أَنَّ الكشاف كانوا يتعسفون فى جمع هَذِهِ الضريبة مِنَ القرى المقررة عليها، وكثيراً ما كان يحصل للناس مِنَ الكاشف «وَمِنْ عسكره وأتباعه الضرر مِنْ نهب متاعهم وأذيَّتهم ، وتكلفهم فى المأكل والمشرب فوق طاقتهم»[1] وأصبحت نزلة الكشاف على القرى شيئًا يخشاه الفلاح ويرهبه ، حتى أصبح لسان حاله يلهج بقوله :

وَمِنْ نَزْلَةِ الكُشَّافَ شَابَتْ عَوَارِضِى وَصَارَ لِقَلْبِى لَوْعَـــةُ وَرَجِـــيفُ[2]

تلك هِيَ الضرائب التى أصبحت دفاتر الإلتزام تسلجها رسميًا فى حساباتهَا الخاصة بالقرى ، وَمِنَ العرض السابق لِهَذِهِ الضرائب يمكن أَنْ نخلص إلى الحقائق التالية:

(أولاً) : جميع قرى مصر كانت ملزمة بدفع ضريبتى المال الميرى - بِمَا فيه المضاف الذى ضم إليه وأصبح جزءاً منه - والفائض ، ولم تسجل دفاتر الإلتزام أَىَّ قرية معفاة مِنْ هاتين الضريبتين أَوْ أَىِّ منهمُا ، وتعليل ذلك واضح فالميرى خاص بالروزنامة، والفائض خاص بالملتزم . وَلِذَا لم يكن فى إمكان أحد مِنَ الفلاحين التهرب مِنْ هاتين الضريبتين، لأَنَّ ذلك معناه إبعاده من أرض «أثره» أو «مساحته»، وإحلال غيره محله، وكانت الروزنامة تشتد فى جمع المال الميرى حتى وصل الأمر ببعض الولاة فى سنوات الشراقى إلى إلزام «الملتزمين بدفع المال الميرى على كامله»، ولا شك أَنَّ الملتزمين بالتالى استعملوا كل الوسائل الممكنة فى جمع هذه الأموال مِنَ الفلاحين، وَهَذَا يوضح ضخامة العبء الذى يقع على الفلاحين فى مثل هَذِهِ الأحوال.

(ثانيًا) : إتضح مِنَ العرض السابق أَنَّ بعض القرى كان معفيًا مِنَ «البرانى» ،

(١) ذكر كل مِنْ : صاحب تحفة الأحباب ص ١٨١ ، بن عبد الغنى ، أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ٢ ، أن محمد باشا مبطل الطلبة (١٠١٦-١٠٢٠هـ / ١٦٠٧-١٦١١م) ، عمل على الحد مِنْ تعسف الكشاف مع الفلاحين وذلك بِأَنْ «جعل للكشاف قانونًا لاَ يتعدونه ، وجعل المشاق مالاً مقرراً» .

(٢) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٧٢ .

وبعضها كان معفيًا مِنَ «الكشوفية» ، والبعض الآخر كان معفيًا مِنَ الإثنين معًا ، وذلك لظروف سبقت الإشارة إليها[1] .

(ثالثًا) : ثبت مِنْ تتبع دفاتر الإلتزام أنَّ هَذِهِ الضرائب لَمْ تكن ثابتة ، وَإِنَّمَا كانت تزاد مِنْ فترة لأخرى لظروف سبق إيضاحها كذلك .

(رابعًا) : يلاحظ كذلك أنَّ هَذِهِ الضرائب جميعهَا أصبحت فى النصف الثانى مِنَ القرن الثامن عشر ، لاَ تمثل سوى الجانب الرسمى مِنَ الأعباء المالية التى كان على الفلاح المصرى أنْ يتحملها ، أمَّا الأعباء غير الرسمية، فسوف نعرض لَهَا بعد قليل ، ورغم ذلك فَإِنَّ هَذه الأعباء الرسمية أصبحت تفوق طاقة الفلاح هَذَا مِنْ ناحية ، وَمِنْ ناحية أخرى، فَإِنَّهَا أصبحت تمثل أحد عوامل إنهيار نظام الإلتزام وإفلاسه .

* * *

أَمَّا الأعباء المالية غير الرسمية التى خضع لَهَا الفلاح المصرى فى النصف الثانى مِنَ القرن الثامن عشر، فيمكن الوقوف عليها مِنَ المصادر المعاصرة ، ووثائق المحكمة الشرعية ، حيث إنَّ دفاتر الإلتزام لا تسجل بياناتها سوى الأعباء الرسمية التى سبق ذكرهَا . وقد أشارت المصادر المعاصرة ووثائق المحكمة الشرعية، إلى الأعباء غير الرسمية التى أصبح الفلاح يرزح تحتها ، وهى مَا عرفت « بالفرد » جمع « فردة » . و «الكلف» جمع «كلفة» و «مغارم» و «رفع المظالم» .

وقد ارتبط فرض هَذِهِ الضرائب غير الرسمية على القرى بالصراعات العسكرية المستمرة التى كانت تنشب بين البيوت المملوكية المتنازعة على السلطة ، وبخاصة فى النصف الثانى مِنَ القرن الثامن عشر ، حيث إزداد نفوذ الأمراء المماليك، وأصبح يفوق نفوذ الباشوات[2] ، وقد كان الريف ميدان هَذِهِ الصراعات العسكرية فى غالب الأحيان ، وتكفى الإشارة إلى مَا حدث بين إبراهيم بيك، ومراد بيك مِنْ جهة،

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (١٥) دفتر التزام (٩٩٧) .

(٢) زيدان ، جرجى : «تاريخ مصر الحديث» ، جـ ٢ ص ١٠٢ ، ١٠٩ ، ١١٤ .

* René et Georges Cattaul,: Mohamed-Aly et L'Europe, pp. 14-16.

وإسماعيل بيك الكبير، وحسن باشا الجزايرلى - قائدة الحملة التى أرسلها السلطان عبد الحميد (١٧٧٤م / ١٧٨٩م)[1] ، لتضع حداً للفوضــى التى كانت تمر بهَا البلاد مِنْ جهة أخرى . فقد دار صراع مرير بين الجبهتين - ، وقع العبء الأكبر فيه على بلاد الريف، وكثرت «الفرد»، و «الكلف» على القرى بصورة مزعجة ، فَكُلَّمَا وطىء أحد الفريقين منطقة مِنَ المناطق قرر «فردة جديدة» ، حتى أَنَّ بعض القرى مَا تكاد تخلص مِنْ تسديد فردة لأحد الفريقين، حتى تفاجىء برجال الفريق الأخر، يطلبون منْهَا فردة جديدة .

ويذكر الجبرتى فى أحداث (١٢٠١هـ / ١٧٨٦م) أَنَّ المظالم قررت على البلاد «وكان حسن باشا عندما قدم إلى مصر أبطلها ، وكتب برفعها فرمانات إلى البلاد، فَلَمَّا حضر إسماعيل بيك حسَّن لَهُ اعادتها فأعيدت وسموهَا التحرير ، وكتب بِهَا فرمانات، وعيِّنت بها المعيَّنون ، وتفرقوا فى الجهات والأقاليم بطلبها، مع مَا يتبعها من الكلف وحق الطرق وغيرها ، فدهى الفلاحون ، وأهل القرى بِهَذِهِ الداهية ثانيًا»، وازداد فرض هَذِهِ الفرد بصورة مزعجة حتى أَنَّ المعيَّنين لجمع «الفرد» الجديدة، كانوا يصادفون فى طريقهم «بعض المعيَّنين حاضرين بمبالغ الفرد السابقة»، وأدت كثرة الفرد هَذِهِ إلى ضجر كل مِنَ الفلاحين والملتزمين على السواء ، فيذكر الجبرتى ، أَنَّ الملتزمين ضجوا «وقالوا مِنْ أين لنا ما ندفعه ، وَمَا صَدَّقْنَا بخلاص المظالم والصيفى ، والفردة ، وَلَمْ يبق عندنَا وَلاَ عند الفلاحين شىء»[2] .

ورغم هَذِهِ الصيحات فَإِنَّ فرض «الفرد» استمر متلاحقًا ، وَمَنْ تأخر مِنَ المتزمين على سدادها عن فلاحى حصته ، ضبطوها منه ، «وأخذوها ، وأعطوها لِمَنْ يدفع مَا عليهَا مِنْ مياسير المماليك» ، وقد ثبت صحة هَذَا القول مِنْ واقع دفاتر الإلتزام ، فبالرجوع إلى الدفاتر الخاصة بِهَذِهِ الفترة ، وتتبع أسماء الملتزمين الواردة فى هَذِهِ

(١) الحصرى ، ساطع : «البلاد العربية والدولة العثمانية» ، ص ٢٨٠ .

(٢) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ٢ (حوادث صفر ، شعبان ، رمضان ١٢٠١ هـ / ديسمبر ، مايو ، يونيه ١٧٨٦م) ، ص ١٣٤ ، ١٥٣ ، ١٤٠ ، ١٤٤ .

* Vatiklotls, P. J.,: The Modern History of Egypt, p. 35.

الدفاتر سنة بعد أخرى ، اتضح أنَّ هناك تغييراً كبيراً حدث فى أسماء الملتزمين فى كثير مِنَ المناطق[1] .

وقد استغل الكشاف حكام الأقاليم حالة الفوضى هَذِه ، وفرضوا كثيراً مِنَ المظالم على أهل الريف ، حتى أنَّ الجبرتى يذكر أنَّ «مَا فَعله كشاف الأقاليم فى القرى القبلية والبحرية مِنَ المظالم والمغارم ، وأنواع الفرد ، والتساويف فشىء لاَ تدركه الأفهام ، وَلاَ تحيط بِهِ الأقلام ، وخصوصًا سليمان كاشف البواب بالمنوفية» ويعلق على ذلك بقوهل «فنسأل الله العفو والعافية وحسن العاقبة فى الدين والدنيا والأخرة»[2] .

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ الناس كانوا قد أَمِلُوا خيراً ، فى حسن باشا ساعة مجيئه ، وانتظروا منه ، أن يضع حداً لحالة الفوضى ، التى أصبحوا يعيشون فِيهَا ، ولكن حدث العكس فقد ازدادت حالتهم تدهوراً ، وعانت البلاد فى عهده كثيراً من المظالم ، والفرد ، فهو لَمْ يبطل بدعة ، وكَمْ يرفع مظلمة ، بَلْ تقررت بِهِ المظالم والحوادث ، وتعلق المصادر تعليقًا مريراً على خيبة أمل الناس فى حسن باشا[3] .

---

(١) الجبرتى، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار»، جـ ٣ (حوادث رجب ١٢١٨هـ / ١٨٠٣م) ص ٢٦٦ ، دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) عيون (١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣) دفاتر الإلتزام الخاصة بالوجهين القبلى والبحرى .

(٢) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار»، جـ ٣ (حوادث رمضان ١٢١٨هـ/ ديسمبر ١٨٠٣م) ، ص ٢٧١ .

(٣) يذكر كل مِنْ : عبد الرحمن الجبرتى فى: عجائب الآثار ، جـ ٢ (حوادث ذى الحجة ١٢٠١هـ - سبتمبر ١٧٨٧م) ص ١٤٦ ، ومصطفى القلعاوى فى مخطوطة : «صفوة الزمان فيمن تولى على مصر مِنْ أمير وسلطان» ، ص ٢١٨-٢١٩ ، تعليقًا يكاد يكون متطابقًا فى النص ، عن خيبة أمل البلاد فى حسن باشا ننقله مِنَ الجبرتى: «وكَمْ يحصل مِنْ مجيئه إلى مصر ، وذهابه إِلاَّ الضرر ، وكَمْ يبطل بدعه ، وكَمْ يرفع مظلمة ، بَلْ تقررت به المظالم والحوادث ، فإنهم كانوا يفعلونها قبل ذلك مثل السرقة ، ويخافون مِنْ اشاعتها وبلوغ خبرهَا إلى الدولة ، فينكرون عليهم ذلك ، وخابت فيه الآمال والظنون ، وهلك بقدومه البهائم ، التى عليها مدار نظام العالم ، وزاد فى المظالم التحرير ، لأَنَّهُ كان عندمَا قدم أبطل رفع مظالم ، ثم أعاده بإشارة إسماعيل بيك، وسماه التحرير فجعله مظلمة زائدة ، وبقى يقال «رفع المظالم والتحرير» ، فصار يقبض مِنَ البلاد ، خلاف أموال الخراج عدة أقلام منها: المضاف، والبرانى، وعوائد الكشوفية، والفرد، ورفع المظالم ، والتحرير، ومال الجهات، وغير ذلك» .

وتشير المصادر المعاصرة إلى أنَّ إسماعيل بيك ، اتبع طرقًا مختلفة فى فرض الفرد وانتزاع البلاد مِنْ ملتزميها وشرائها مِنْ قوائم المزاد ، وقد ثبتت صحة هذا القول فبالرجوع إلى دفاتر الإلتزام الخاصة بِهَذِهِ الفترة وجدنَا أن كثيرًا مِنْ الالتزامات سجلت باسمه وأسماء أتباعه ، ولَمْ يكتف إسماعيل بيك بهَذَا ، بَلْ وجه إلى القرى قباح الرسل لجمع الفرد المتتالية ، ولَمْ يجد الفلاحون مِنْ هؤلاء الرسل إلاَّ القسوة والفظاظة رغم ملاطفة الفلاحين لهم[١] .

تلك هِىَ أَهَمُّ الأعباء المالية غير الرسمية ، التى أصبح أهل الريف ، يقاسون مِنْهَا فى النصف الثانى مِنَ القرن الثامن عشر ، ولاَ شك أَنَّهُ بإضافة هَذِهِ الأعباء غير الرسمية إلى الأعباء الرسمية التى سجلتها دفاتر الإلتزام ، والتى سبقت دراستهَا يتضح مدى ضخامة العبء المالى الذى أصبح يفوق مقدرة الفلاح الإقتصادية ، فَإِذَا أضفنا إلى هَذِهِ الأعباء المالية الرسمية منها وغير الرسمية ، الأعباء الأخرى غير المالية التى كانت الفَلاح واقعًا تحتهَا مِثْلَ العُونَة ، «وَهِىَ العمل فى أرض الملتزم ، وحفر القنى وشيل الطين مِنَ الآبار ، وضم الزرع الخاص بالملتزم بدون أجر»[٢] ، والسخرة

(١) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ٢ (حوادث رمضان وشوال ١٢٠٣هـ / مايو ويونيه ١٧٨٩م) ، ص ١٧٩ ، يذكر الجبرتى عن أعمال هؤلاء المعينين ونوعيتهم مَا يلى : «ووجه (أَىْ إسماعيل بك) على الناس قباح الرسل ، والمعينين مِنَ السراجين، والدلاة، وعسكر القليونجية ، فيدهمون الإنسان ، ويدخلون عليه فى بيته مثل التجريدة ، الخمسة والعشرة ، بأيديهم البنادق والأسلحة ، بوجوه عابسة فيشاغلهم ويلاطفهم ويلين خواطرهم بالإكرام ، فَلاَ يزدادون إلاَّ قسوة وفظاظة فيعدهم على وقت آخر فيسمونه قبيح القول ، ويشتطون فى أجرة طريقهم ، ورُبَّمَا لم يجدوا صاحب الدار أو يكون مسافرًا، فيدخلون الدار، وليس فيها إلا النساء ، ويحصل منهم مَا لاَ خير فيه ، مِنَ الهجوم عليهن ، وربما نططن مِنَ الحيطان أو هربن إلى بيوت الجيران ، وسافر رضوان بك قرابة على بك الكبير إلى المنوفية ، وأنزل بهَا كل بلية وعسف بالقرى عسفًا عنيفًا ، قبيحًا ، بأخذ البلص ، والتساويف ، وطلب الكلف الخارجة عن المعقول ، إلى أن وصل إلى رشيد ، ثُمَّ رجع إلى مولد السيد البدوى بطندتا (طنطا) ، ثُمَّ عاد وفى كل مرة مِنْ مروره يستأنف العسف والجور ، وكذلك قاسم بك بالشرقية وعلى بك الحسنى بالغربية».

(٢) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٤٤ ، حيث ذكر فى شرحه لبيت أبو شادوف :

وَيَوْم تَجِى العُونَة عَلَى النَّاسِ فى البَلَد — تُخَبِّينِى فِى الفُرْنِ أَمّ وَطِيف

«إنَّ العونة إِنَّمَا تكون فى بلاد الملتزمين التى فيها الأوسية ، وبعض البلاد تكون العونة فيها على رجال معروفين بالبيوت، مثلاً: فيقولون يخرج مِنْ بيت فلان شخص واحد ، وَمِنْ بيت فلان شخصان ، بحسب ما تقرر =

وهى: العمل فى المرافق العامة الى كانت منوطة برجال الإدارة ، مثل جرف الجسور، السلطانية وغيرها ، إذَا أضفنا هَذِه الأعباء غير المالية إلى الأعباء المالية، لأدركنا مدى ضخامة الأعباء التى وقعت على كاهل الفلاح فى ظل نظام الإلتزام .

آثار الأعباء المالية على أهل الريف والملتزمين :

كان للأعباء المالية التى سبقت الإشارة إليها آثارهَا السيئة على كل مِنَ الفلاحين، والملتزمين على السواء . حيث إنَّ الفريقين كانا يمثلان عنصر المشاركة فى إدارة الأرض .

أمَّا آثار هَذِه الأعباء بالنسبة للفلاحين فقد تمثلت فى هجرهم لقراهم ، حتى أَنَّ كثيراً مِنَ القرى أصبحت خاوية على عروشها ، لَمْ يبق بِهَا أحد مِنْ سكانها بَلْ وصل الأمر بالفلاحين أَنَّ أهل عدة قرى كانوا يتجمعون فــى قرية واحدة ليبتعدوا عن الجند المكلفين ، بجمع الفرد وغيرهَا مِنَ الأعباء ، وَمَا يكاد هؤلاء الجند يؤمنُّون هَذِه القرى التى تجمع فيها الفلاحون حتى يلحقهَا الخراب ويتركها الفلاحون إلى غيرها .

وقد كان مِنْ نتائج هَذَا الأسلوب أَنَّ إقليمًا مثل إقليم المنوفية ، مثلاً لَمْ يبق بِهِ فى (١٢١٩هـ / ١٨٠٤م) ، إلاً خمس وعشرون قرية فِيهَا بعض سكان ، وباقى قراه أصبحت خرابًا ليس فِيهَا ديَّار وَلاَ نافخ نار على حد تعبير الجبرتى[١] .

ويذكر الجبرتى أَنَّ الأعباء التى أصبح الفلاح ملزمًا بِهَا «يكل القلم عن تسطيرهَا، ويستحى الإنسان مِنْ ذكرهَا ، ولا يمكن الوقوف على بعض جزئياتهَا حتى خربت القرى ، وأفتقر أهلهَا وجلوا عنها»[٢] .

= عليهم قديمًا وحديثًا ، فَلاَ ينفك مَنْ عليه العونة مِنْهَا وَإِنْ مات جعلوها على ولده ، وَهَكَذَا فهى داهية كبرى على الفلاحين ، ومصيبة عظمى على البطالين» .

● أنظر : الجبرتى : «عجائب الآثار» ، جـ ٤ (حوادث ١٢٢٩هـ / ١٨١٤م) ، ص ٢٠٧ .

(١) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ٣ (حوادث جمادى الأولى ١٢١٩هـ / اغسطس ١٨٠٤م) ، ص ٣٠٩ .

(٢) الجبرتى ، عبد الرحمن : المصدر السابق، جـ ٤ (حوادث جمادى الأولى ١٢٢٢هـ/ يوليو ١٨٠٧م) ص ٦٢ .

وقد ذكر أَنَّهُ «سمع مِنْ بعض مَنْ له خبرة بذلك ، أَنَّ المغارم التى قررت على القرى بلغت سبعين ألف كيس ، وذلك خلاف المصادرات الخارجة»[1] .

وقد كان خراب القرى نتيجة للأعباء السابقة ، أحد المشاكل التى واجهت محمد على عندما ولى أمر البلاد فحاول إعمار القرى الخربة ، فأمر رجاله بتتبع الفلاحين الهاربين مِنْ قراهم ، والعمل على إرجاعهم إليهَا وتعميرهَا ، واشتد رجاله فى تنفيذ ذلك الأمر فتتبعوا كل مَنْ لَهُ نسبة قديمة بالقرى مِنْ أرباب الصنائع والمتسببين، والتجار، حاولوا إرجاعهم إلى القرى التى لَهُم نسبة بها وإلزامهم بدفع الأموال القديمة المتبقية على هَذِهِ القرى ، وقد شكلت هَذِهِ العملية فى حينها مشكلة كبيرة لكلاَ الطرفين[2] .

وليس مِنْ شك أَنَّ آثار الأعباء المالية وغير المالية ، كانت سيئة بالنسبة للفلاح وأدت إلى سوء حاله الاقتصادية إلى درجة كبيرة ، وأصبحت عبارات ، «مال السلطان» ، و «العونة» ، و «الوجبة» ، و « نزلة الصراف » ، و «مجىء الديوان» ، و «نزلة الكشاف» ، و «الفردة» ، و «الكلفة» ، وهى المصطلحات التى كانت تدل على الأعباء المالية الملقاة على كاهل الفلاح فى القرن الثامن عشر ، أصبحت هَذِهِ المصطلحات مصدر إزعاج وخوف للفلاح ، فحلول إحداها معناه طلب المال ، والعوائد منه رغم ما أصبح يعيش فيه من سوء الحال .

* * *

أَمَّا بالنسبة للملتزمين فَإِنَّ آثار هَذِهِ الأعباء تمثلت فى أَنَّ كثيراً مِنْ حصص الإلتزامات أصابها البوار ، نتيجة لهجر الفلاحين لقراهم ،فتأثر بذلك حال الملتزمين، وبخاصة صغارهم الذين لَمْ يكن مِنْ مصلحتهم مطلقًا «أَنْ يتعرض إقتصاد القرية للإضطرابات ، مِنْ جراء كثرة التغييرفى توزيع الأراضى»[3] ، وكَذَا فَإِنَّ كثيراً مِنَ الملتزمين نتيجة لبوار حصصهم، عجزوا عن سداد الأموال الأميرية المقررة على

(١) نفسه : جـ ٤ (حوادث جمادى الأولى ١٢٢٢ هـ / يوليه ١٨٠٧م) .
(٢) الجبرتى ، عبد الرحمن : المصدر السابق ، جـ ٤ (حوادث رجب ١٢٢٣ هـ / أغسطس ١٨٠٨م)، ص ٨١ .
(٣) هاملتون جب ، وبوون : المرجع السابق ، ص ٩٨ .

حصصهم ، وبرزت هَذِهِ الظاهرة بوضوح فى دفاتر الإلتزامات ، حيث تركت خانة التسليمات ، أمام كثير مِنَ القرى بيضاء ، دون أنْ يكتب فيها شىء[1] .

وقد ذكر الجبرتى: أنَّهُ عندما طلب المال الميرى (١٢١٨هـ / ١٨٠٣م) . اغتمَّ الملتزمون لذلك لضيق الحال ، وتعطل الأسباب وعدم الأمن ، وتوالى طلب «الفرد» مِنَ البلاد فَلَوْ فضل للملتزم شىء لاَ يصله إِلاَّ بغاية المشقة[2] .

وقد حاول بعض الملتزمين إنقاذ حصصهم بمنع الفلاحين مِنَ الهروب ، بِأَنْ أصبحوا يتكلفون بسداد ما على حصصهم مِنْ مغارم ، بِأَىٍّ سبيل ، فقد كان الملتزم فى حالة فرض «مغارم جديدة» على الحصة يسارع إلى ديوان الكتبة ليكتب على نفسه المواثيق ، التى يتكفل فِيهَا بسداد هَذِهِ المغارم بعد أخذ مهلة بأجل معلوم ، ثُمَّ يقوم بجمعهَا مِنَ الفلاحين شيئًا فشيئًا ، حتى أَنَّ بعض الملتزمين كان يستدين هذه المبالغ بالربَا ، كى ينقذ حصته لأنَّ هروب الفلاحين سوف يعود عليه هُوَ بالضرر فى المحل الأول[3] .

ورغم كل هَذِهِ المحاولات فَإِنَّ كثيراً مِنَ الملتزمين . تأثروا بصورة ملموسة بسوء الحال التى عمت القرى ، حتى أن «أكثرهم أفلس ، وبَاقٍ عليهم بَوَاقٍ . لخراب البلاد ، وتتابع «الطلب»، و«التعايين»، و«الشكاوى»، و«التساويف»»[4] وأصبح الواحد منهم «لاَ يجد ملجأ وَلاَ خلاصًا ، إِلاَّ بأحد الشيئين ، إِمَّا الدفع بِأَىٍّ وجه كان، وَإِمَّا أَنْ ينزل عن حصته بالفراغ للديوان ، وَلاَ يبقى بيده مَا يتقوَّت بِهِ هُوَ وعياله ويصبح فقيراً ، لا يملك شيئًا إِنْ لَمْ يكن لَهُ إيراد مِنْ جهة أخرى»[5] ، وَكَذَا

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) عـيون (١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣) دفاتر الالتزام مِنْ رقم ٦٠٥ إلى ٨٠١ الخاصة بالوجهين البحرى والقبلى .

(٢) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ٣ (حوادث ذى الحجة ١٢١٨ هـ/ مارس ١٨٠٤م) ص ٢٨٧ .

(٣) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ٤ (حوادث صفر ١٢٢٥ هـ / مارس ١٨١٠م) ص ١٠٩ .

(٤) نفسه : جـ ٤ (حوادث شوال ١٢١٩هـ / يناير ١٨٠٥م) ص ٣١٦ .

(٥) نفسه : جـ ٤ (حوادث صفر ١٢٢٥ هـ / مارس ١٨١٠م ، ربيع أول ١٢٢٦هـ / مارس ١٨١١م) ص ص ١١٦ ، ١١٧ ، ١٤٢ .

فَإِنَّ بعض الملتزمين آثر التنازل عن حصص إِلتزامهم للحكومة نظير الضرائب المتراكمة عليهم ، وعجزهم عن دفعها[1].

وَهكَذا نرى مِنَ العرض السابق أَنَّ الملتزم ، أصبح تمامًا مثل فلاحيه - وبخاصة فى نهاية القرن الثامن عشر - ضحية لعملية الإِبتزاز ، بل وأصبح عرضة للطرد مِنْ حصته ، وضاعت كل هيبة كانت للملتزمين في نظر الإدارة ، حتى غدا نظام الإِلتزام فى نهاية القرن أَنَّهُ أصبح بكل تأكيد يمر بمرحلة إِنهياره .

* * *

مِنَ العرض السابق لنظام الإِلتزام وجوانبه المختلفة ، يمكن إجمال المراحل التى مَرَّ بِهَا النظام وتقويمه فيما يلى :

(أولا) : المرحلة الأولى : (١٠٦٩-١١٤١هـ / ١٦٥٨-١٧٢٨م) :

أثبت نظام الإِلتزام فى هَذِهِ المرحلة نجاحه - كنظام إدارى مالى - إلى حد كبير وذلك راجع إلى دقة تطبيق قواعده فى هَذِهِ المرحلة وإحكامها ، والشخصية القوية التى تمتع بها بعض الولاة ، وحكام الولايات فى هذه المرحلة ، ولِذَا فَإِنَّ النظام فى هَذِهِ المرحلة ضمن للدولة السيطرة على إِلتزامات الأراضى الزراعية ، بصورة ناجحة، ونجحت أجهزة الإدارة فى جمع الأموال المقررة على الأراضى فى مواعيدهَا وبتمامهَا وكمالهَا . وكانت فئات الملتزمين فى هذه المرحلة محدودة تتمثل فى الأمراء المماليك ورجال الأوجاقات ومشايخ العرب ، وقلة مِنَ العلماء ، وكانت مساحات الإِلتزامات كبيرة ، وتشمل حصصًا متعددة ، فى مناطق مختلفة ، مِمَّا أعطى للنظام سمات شبيهة ببعض سمات الإِقطاع فى هَذِهِ المرحلة .

* * *

(ثانيًا) : المرحلة الثانية : بدأت هذه المرحلة ١١٤١هـ / ١٧٢٨م ، واستمرت إلى نهاية النظام فى ربيع أول ١٢٢٩هـ / فبراير ١٨١٤م ، حين صدر أمر محمد

(١) الحتة ، أحمد أحمد : «تاريخ الزراعة» ، ص ٣٥ .

على الذى ينــص علــى ضبط جميع الالتزام لطرف الباشا ، ورفع أيدى الملتزمين عن التصرف[1] ، وَهِيَ مرحلة يمكن وصفهَا بِأَنَّهَا مرحلة المضاربة بالتزامات الأراضى الزراعية والمتاجرة فيها ، وقد سبق التأْريخ لهذه المرحلة بدخول فئة التجار ميدان الإلتزام ، على يد الخواجا الحاج محمد دادة الشرايبى ، وغيره مِنَ التجار الذين سبقت الإشارة إليهم ، مستغلين رأس المال الضخم الذى تجمع فى أيديهم ، ومحاولة إستثماره عن طريق المضاربة في شراء، واستئجار، ورهن حصص إلتزامات الأراضى الزراعية ، دون أَنْ يذهبوا لإستغلالِهَا بأنفسهم .

فقد استغلت الرأسمالية المصرية الناشئة التى تمثلت فى فئة التجار رأس مالهَا فى إلتزامات الأراضى الزراعية ، بقصد تحقيق أرباح مِنْ وراء صفقاتهَا فى هَذَا الميدان ، فروح التجارة مسيطرة عليهَا ، حتى ولَوْ دخلت ميدان الإلتزام . وقد حظى تجار البن بالمرتبة الأولى ، يليهم تجار الأقمشة ، ثم بقية فئات التجار ، وقد ساعدهم على ولُوجِ هَذَا الميدان عوامل سبق ذكرهَا .

(ثالثًا) : المرحلة الثالثة : مرحلة تدهور النظام وإفلاسه :

وَهَذِهِ المرحلة تداخلت فى مسيرتها مع المرحلة السابقة ، وَهِيَ مرحلة لا يمكن تحديد بدايتها بنسة معينة ، وَإِنَّمَا يمكن الحكم بِأَنَّ سماتها البارزة بدأت تظهر فى النصف الثانى مِنَ القرن الثامن عشر ، فَمِنْ تتبع دفاتر الإلتزام أمكن ملاحظة عدة أمور تبرز هذه السمات ، فحجم الالتزامات بدأ يصغر بصورة تسترعى الإنتباه ، حتى وصل الأمر إلى أن هذه الدفاتر ، فى النصف الثانى مِنَ القرن الثامن عشر ، أصبحت نسجل أكثر من عشرين ملتزمًا وملتزمة مشتركين فى التزام حصة واحدة ، وقد هَانَ شأن الإلتزامات حتى أصبحت النساء ملتزمات بكثير مِنَ الحصص ، بالإضافة إلى كثرة الأعباء المالية التى أصبحت تفرض على الإلتزامات حتى هجر الفلاحون قراهم ، وعجز الملتزمون عن تسديد ما عليهم مِنْ أموال ، وتنازلوا عن حصصهم لغيرهم ،

(١) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ٤ (حوادث ربيع أول ١٢٢٩ هـ / فبراير ١٨١٤م) ص ٢١٧ .

وبحث بعضهم عن وسائل أخرى لمعاشهم ، وسجلت سجلات إسقاط القرى حالات كثيرة تنازل فيهَا الملتزمون عن حصص التزاماتهم نظير أثمان بخسة ، ومَا ذلك إلاَّ لإدراكهم ، عدم جدوى استمرارهم فى إلتزام هَذِه الحصص ، التى أصبح فائضهَا لاَ يتعادل مع مَا عليهَا مِنْ أعباء مالية[1] .

خلاصة القول إنَّ كل الشواهد فى نهاية القرن الثامن عشر ، أصبحت تنذر بإفلاس نظام الإلتزام ، وأَنَّهُ لَمْ يعد النظام الأمثل لإدارة الأراضى المصرية ، وأَنَّهُ لاَ مندوحة مِنَ البحث عن نظام بديل يصلح لإدارة الأراضى الزراعية ، وكان أَنْ اهتدى محمد على فى ١٢٢٩هـ / ١٨١٤م ، بعد عدة خطوات تمهيدية إلى إلغاء نظام الإلتزام وإحلال نظام جديدة محله هُوَ نظام الاحتكار[2] .

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، عيون (٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣) ، دفاتر الإلتزام مِنْ رقم ٥٥١ وما بعده حتى ٨٠١ ، مخزن (١٨) عين (١٩) دفاتر الترابيع ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

- أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى رقم ١ ، ٢ ، ٣ .

(٢) أنظر : حنين ، جرجس : «الأطيان والضرائب فى مصر» ، ص ص ١١٣ ، ١١٤ .

الباب الثالث

التركيب الإجتماعى لسكان الريف

الفصل الخامس : الفلاحـــون

الفصل السادس : العربـــان

الفصل الخامس

الفلاحـــــون

تمهيد:

١ - صعوبة الدراسة - ضوابطها .　　　٢ - الفلاحون .

٣ - تقويم هذه الطبقة ودورهـا .　　　٤ - عوامل هجر الفلاحين لقراهم .

* * *

قبل البدء فى دراسة الفلاحين كطبقة مِنْ طبقات المجتمع الريفى ، ودورهم فى الحياة الاجتماعية ، لاَبُدَّ مِنْ إلقاء نظرة سريعة على الصعوبات التى تواجه هَذه الدراسة ، والضوابط التى يجب أَنْ تقوم على أساسهَا فعند دراسة سكان الريفَ المصرى ، وحياتهم الاجتماعية فى القرن الثامن عشر ، لاَبُدَّ أَنْ توضع فى الاعتبار ، العوامل التالية ، التى تجعل دراسة هَذَا الموضوع صعبة إلى حد مَا .

(أولاً) : عدم وجود إحصاءات علمية ، أو يقينية ، تبين الحجم العددى ، لكل طبقة مِنْ طبقات السكان ، فى الريف ، أو حتى فى المدينة فى ذلك الوقت ، والإِحصاءات التقريبية التى ذكرتهَا بعض المصادر ، عن سكان مصر فى النصف الثانى مِنَ القرن الثامن عشر ، جاءت خاصة بسكان مصر عامة ، دون تمييز بين سكان الريف والمدينة ، فسافارى Savary قدر سكان مصر ١٢٠١هـ / ١٧٨٦م ، بحوالى ٤ مليون نسمة[١] ، بينما فولنى Volney قدر عدد السكان بحوالى ٢,٣٠٠,٠٠٠ نسمة[٢] ، أما علماء الحملة الفرنسية ، فقد قدروا عدد سكان مصر فى نهاية القرن الثامن عشر بـ ٢,٤٤٩,٠٠٠ نسمة[٣] ، ولكن كلوت بك بعد ذلك طعن فى هَذَا

(١) Savary, J.,: Lettres sur L'Egypte, 1786, Tome III p. 19, 40.

(٢) Volney,: Op. Cit., Tome I, p. 215.

(٣) Jomard,: Memoire Sur la population comparée de L'Egypte Ancienne et Moderne Tome 2 p. 96.

التقدير ، ورأى أنَّ عدد سكان مصر ، أثناء الحملة الفرنسية لَمْ يكن يزيد عن ٢ مليون نسمة[١] ، أمَّا إدوارد وليم ، فى منتصف العشرينات مِنَ القرن التاسع عشر ، فقد قدر عدد سكان مصر ، بِمَا يقرب مِنَ المليونين ، ووضع الإحصاء التالى لسكان مصر وفئاتهم :

١ - المسلمون مِنَ الفلاحين وأهل المدن	١,٧٥٠,٠٠٠
٢ - الأقباط	١٥٠,٠٠٠
٣ - الأتراك	١٠,٠٠٠
٤ - السوريون	٥,٠٠٠
٥ - اليونان	٥,٠٠٠
٦ - الأرمن	٢,٠٠٠
٧ - اليهود	٥,٠٠٠
الجملة	١,٩٢٧,٠٠٠[١]

ورغم ذكر هَذِهِ الإحصاءات ، فَإِنَّهُ يجب أَنْ نضعها ، موضع الشك ، فَهِيَ لاَ تقوم على عمل إحصائى البتة ، وَإِنَّمَا هِيَ عمليات ، تقدير جزافية تناست ، كما هو واضح بعض فئات السكان ، مِنْ قبائل العربان ، المتنقلة مِنْهَا ، والمستقرة ، وسكان الواحات فَإِذَا أضفنا إلى ذلك ، عدم وجود عمليات تسجيل المواليد والوفيات فى ذلك الوقت ، لاتضح عدم دقة هَذِه التقديرات ، ويجب أَنْ ينظر إليهَا على أَنَّهَا عمليات تخمينية ، لا يمكن الإعتماد عليهَا فى دراسة علمية للسكان .

(ثانيًا) : وَمِمَّا يزيد مِنْ صعوبة بحث هَذَا الموضوع عدم وجود ، أية دراسة عن سكان مصر فى القرن الثامن عشر ، والفترة السابقة عليه ، تتناول السكان مِنْ حيث أوضاعهم الاجتماعية ، وطبقات المجتمع ، ورصد أحوال هَذه الطبقات ، والعلاقات التى كانت قائمة بينهَا ، وإِنَّمَا نجد معظم المصادر المعاصرة ، إِنْ لَمْ تكن كُلَّهَا ركزت

(١) Clot Bey,: Apereu Général Sur L'Egypte. 1880, Tome I, p. 166.

(٢) Edward,: W. Lane, Op. Cit., p. 24.

موضوعاتها على الصراعات السياسية ، والعسكرية ، بين الأمراء المماليك بعضهم بعضًا ، أو بينهم وبين بعض الباشوات ، ورجال الأوجاقات العسكرية ، وابتعدت تمامًا عن سكان الريف[1] وإنْ جاء ذكر للريف وأهله ، ففى صورة ما حل بهم مِنْ «مغارم» ، أو مَا هو مطلوب منهم مِنْ أموال ، ويكاد يكون المصدر الوحيد ، الذى ركز موضوعه على الفلاحين ، وتحدث عنهم مِنْ وجهة نظر معينة ، كان مؤلفه مأمورًا بكتابتهَا ، هُوَ كتاب «هز القحوف فى شرح قصيد أبى شادوف» وهو المصدر الوحيد ، الذى تناول أحوال الفلاحين ، فى نهاية القرن السابع عشر[2] .

وللصعوبات السابقة ، فَإنَّ دراسة التركيب الاجتماعى لسكان الريف المصرى ، فى القرن الثامن عشر ، يجب أَنْ تتم ، فى ضوء الإعتبارات التالية :

(١) مِنَ الجدير بالذكر أنَّ الدراسات الحديثة ، وخاصة فى أقسام الاجتماع ، بكليات الآداب ، بدأت تركز دراستها حول دراسة سكان الريف ومشاكلهم وأنماط الأسر القروية ، وغير ذلك مِنَ الدراسات ، التى تتناول حياة المجتمع الريفى ، وَمِنْ هذه الدراسات ، والدراسات الرائدة التى سبقتهَا نذكر :

(أ) Ammar H.,: Growing up in an Egyptian village : Silwa, Province of Aswan, London 2nd (ed), 1996.

(ب) نحاس ، يوسف : «الفلاح حالته الإقتصادية والاجتماعية» ، القاهرة ١٩٢٦ .

(جـ) اليسوعى ، هنرى عيروط : «الفلاح» ، ترجمة دكتور محمد غلاب . القاهرة بدون تاريخ .

(د) غيث ، محمد عاطف : «القرية المتغيرة (القيطون ، محافظة الدقهلية)» . القاهرة ١٩٦٤ .

(هـ) غيث ، محمد عاطف : «علم الاجتماع القروى» . القاهرة ١٩٦٧ .

(و) أحمد ، على فؤاد : «علم الإجتماعى الريفى» . القاهرة ١٩٩٦ .

(ز) عودة ، محمود : «القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع» ، القاهرة ١٩٧٢ .

(ح) عامر ، إبراهيم : «الأرض والفلاح ، المسألة الزراعية فى مصر» . القاهرة بدون تاريخ .

هَذِه نماذج للدراسات الحديثة ، التى بدأت تتناول حياة أهل الريف ، وليس حصرًا لكل الدراسات التى بدأت تركز موضوعاتهَا على دراسة الريف وسكانه .

(٢) قمت بإعداد دراسة وافية عن هَذَا المصدر ، وأهميته التاريخية ، وأجيزت ونشرت بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد الشعرون ، سنة ١٩٧٣م ، كما قمت بترجمة هَذِه الدراسة تحت عنوان :

Hazz Al-Quhuf : A new source for the study of the Fallahin of Egypt in The seventeenth and Eighteenth centuries.

وقد شاركت بِهَذِه الدراسة ودراسة أخرى عن «الأعباء المالية على الفلاح المصرى فى ظل نظام الإلتزام» فى مؤتمر «التاريخ الإقتصادى والاجتماعى للشرق الأوسط» ، الذى عقد بجامعة برنستون بالولايات المتحدة ، وستنشران ضمن الأبحاث التى قدمت فى المؤتمر فى كتاب يضم هَذِه الأبحاث .

(أولاً) : إتخاذ المحك الأساسى ، للتفرقة بين طبقات المجتمع الريفى ، بعضهَا عن بعض ، موقع كل مِنْهَا مِنْ وسيلة الإنتاج الرئيسية ، وَهِىَ الأرض الزراعية وحيازتهَا، حيث إنَّ الشكل الذى اتخذه تطور حق المنفعة بالأرض الزراعية وحيازتهَا، هُوَ الذى لعب الدور الحاسم ، فى صياغة الطبقات الاجتماعية ، وحدد مكانة كل منها ، وأوجد ظاهرة التباين الاجتماعى لدى سكان الريف[1] ، وأدى إلى تكتلات اجتماعية[2] ، فى داخل المجتمع القروى ، مع ملاحظة أَنَّهُ عند اتخاذ هَذَا المحك - موقع الطبقات مِنْ وسيلة الإنتاج وَهِىَ الأرض الزراعية - أساسًا ، للتفرقة بين طبقات المجتمع الريفى ، يجب أَنْ يوضع فى الإعتبار ، أَنَّ الأرض فى ذلك الوقت ، كانت تعد مِنَ الناحية القانونية ، ملكًا للسلطان ، وَأَنَّ أصحاب الحيازة ليس لهم سوى حق الإنتفاع بِهَا نظير ، مَا يؤدونه عنهَا مِنْ ضرائب ، سبقت دراستهَا[3] .

وقد أدى نظام الحيازة ، الذى كان سائدًا فى القرن الثامن عشر ، وَهُوَ نظام الإلتزام ، إلى خلق طبقة اجتماعية ، متميزة ، هِىَ طبقة الملتزمين بفئاتهَا ، التى سبقت دراستها[4] .

(ثانيًا) : إِنَّ مجتمع القرية المصرية ، فى القرن الثامن عشر ، كان متأثرًا إلى حد كبير بعوامل داخلية نابعة مِنْ واقع المجتمع القروى نفسه ، والتى كانت قائمة على عاداته وتقاليده[5] ، والتى كانت لَهَا قوتهَا وتأثيرهَا الكبير ، على طبقات هَذَا المجتمع ، والتى لَمْ يتطرأ إليها التحلل نظرًا لظروف المجتمع المحافظة فى ذلك الوقت ، وقد أوجدت هَذِهِ العوامل تمايزًا بين سكان القرية الواحدة ، وبين القرية والقرى المجاورة لَهَا[6] .

---

(١) عودة ، محمود : «القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع» ، ص ١٣٥ - ١٣٧ .

(٢) عيسى ، محمد طلعت : «دراسات فى علم الاجتماع الريفى» ، ص ٧ - ٩ .

(٣) أنظر : الفصل الرابع ، ص ص ١٠٠ - ١١٩ .

(٤) أنظر ، الفصل الثالث ، ص ص ٨٧ - ٩١ .

(٥) بيرك ، جاك : «العرب تاريخ ومستقبل» ، ترجمة : خيرى حماد ، ص ٢١١ - ٢١٢ .

- الهلالى ، عبد الرزاق : «المجتمع الريفى العربى والإصلاح الزراعى» ، ص ١٧ - ١٨

(٦) غيث ، محمد عاطف : «القرية المتغيرة» ، ص ٢٣ - ٢٤ .

هَذَا بالإضافة إلى العوامل الطارئة ، التى كانت تؤثر ، فى هَذَا المجتمع ، مثل الهجرات البدوية ، التى ظلت تتوافد ، على الريف حتى القرن الثامن عشر ، والعمليات العسكرية بين البيوت المملوكية ، التى شغلت معظم هَذَا القرن ، لاَ شك فى أَنَّ هَذِهِ العوامل تركت بصماتهَا ، على التركيب الاجتماعى لسكان الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، وَمِنْ هُنَا كانت الحركة ، التى وجدت فى داخل المجتمع الريفى ، وانتقال بعض الأفراد ، بإنتماءاتهم الطبقية ، مِنْ طبقة إلى أخرى ، نتيجة لعمليات المصاهرة والإندماج ، التى تمت بين أفراد الطبقات ، التى وجدت داخل هَذَا المجتمع .

(ثالثًا) : دور كل طبقة من طبقات هذا المجتمع الريفى ، سواء كان هَذَا الدور ، إيجابيًا أو سلبيًا على الحياة العامة فى الريف ، وعلى إقتصاد الريف ، والدور الذى لعبته كل طبقة فى تطوير هَذَا المجتمع ، أو انغلاقه .

(رابعًا) : نظرًا لغيبة الإحصاءات الإقتصادية ، التى تحدد مقدار ثروات الشرائح التى تكون كل طبقة مِنْ طبقات هَذَا المجتمع ، تبعًا لثراء كل منهَا ، لِذَا فَإِنَّ الحجم الإقتصادى ، سوف لاَ نعتبره مِنْ بين العوامل الأساسية لتقدير حجم هَذِهِ الطبقات ، التى سندرسها تبعًا لحجمهَا العددى ، بناء على ما يمليه المنطق ، وما يشعره به الباحث مِنْ استقراء المصادر المعاصرة .

واعتمادًا على مَا لدينا مِنْ مصادر معاصرة ، وعلى وثائق المحكمة الشرعية ، وأرشيف دار المحفوظات العمومية ، اتضح أَنَّ فئات السكان ، التى كانت تقطن الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، تكون طبقاته الاجتماعية بالمعنى الواسع للكلمة هِىَ :

(١) الفلاحون المسلمون منهم والأقباط :

(٢) القبائل العربية ، سواء المستقرة مِنْهَا ، أو المتجولة فى داخل الريف ، أو على أطرافه .

هَذا بالإضافة إلى فئة قليلة مِنَ المماليك والأتراك ، اقتضت ظروف الإدارة ونظام

حيازة الأرض وجودهَا فى الريف ، وكانت هَذِه الفئة تتمثل فى الجند المنوط بِهِم حفظ الأمن وتنفيذ أوامر الإدارة ، هَذَا إلى جانب حكام الولايات والكاشفيات ، والجهاز الإدارى التابع لهم ، وقضاة النواحى ، بالإضافة إلى الملتزمين الذين كانوا ينتمون إلى هَذِه الفئة ، وعاشوا فى مناطق حصص إلتزاماتهم .

وقد قدر عدد المنتمين إلى الأتراك والمماليك ، فى كل قرية ، فى منتصف العشرينات مِنَ القرن التاسع عشر «بإثنين أو ثلاثة عادة»(١) . وَهَذَا يبين ضآلة حجم هَذِه الفئة فى التركيب الاجتماعى لسكان الريف .

فئة أخرى صغيرة العدد عاشت فى بعض قرى الريف ، هِىَ فئة السادة أو الأشراف ، ورغم انتماءاتهَا العربية ، إلاَّ أَنْهَا عاشت فى القرى التى وجدت فِيهَا ، بعيدة عَمَّا كان يرتكبه العربان مِنْ أعمال السلب والنهب ، محافظة على نسبتها إلى البيت النبوى الشريف ، وقد عاشت هَذِه الفئة فى رغد مِنَ العيش ، نظرًا لكثرة أراضى الرِّزق التى كانت موقوفة بإسمها مِنْ قبل بعض السلاطين والأمراء منذ أزمان بعيدة ، وقد سجلت دفاتر الرِّزق الأحباسية ، كثيرًا مِنَ الرِّزق بأسماء أسر مِنْ هَذِه الفئة ، كَمَا أَنَّ بعض أفرادهَا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر أصبحوا مِنَ الملتزمين .

وَمِمَّا يلاحظ أَنَّ هَذِه الفئة ، كانت على علاقات طيبة ، بكل قطاعات المجتمع الريفى ، وتحفظى بالإحترام مِنْ كل فئاته ، وَمِنْ أجهزة الإدارة كذلك ، نظرًا لنسبتهَا إلى البيت النبوى الشريف .

الفلاحون :

عاش الفلاحون ، فى القرن الثامن عشر ، فى قراهم ، عيشة غاية فى البساطة،

---

(١) Edward, W. Lane,: Op. Cit., pp. 22-23.

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) دفاتر أحباســى ، أرقام ١٦١٧ ، ١٦١٩ ، ١٦٢٤ ، ١٦٢٦ .

- دفاتر الإلتزام : دفتر رقم (٢) ، حيث ذكر فيه «محمد عبد الرحمن البكرى الصديقى» كأحد الملتزمين .

فمنازل معظمهم ، مبنية مِنَ الطوب النيء (غير المحروق) ، مكونة فى معظمهَا مِنْ طابق ، حسب قدرة الفلاح وحالته الإقتصادية .

وكانت ماشية الفلاح - ولازالت حتى الآن - تشاركه مسكنه ، الذى لَمْ يكن صحيًا على حد وصف المصادر المعاصرة له[1] .

أما حياة الفلاح المعيشية ، فقد كانت كَمَا يستفاد مِنْ إشارات المصادر المعاصرة ، حياة بائسة ، فأكله الدائم الشعير ، والجبن القريش ، والبصل ، والكشك ، والفول المدمس ، والعدس ، والبيسار «والويكة ، والملوخية»[2] ، أمَّا اللحوم والطيور ، فأكلها عنده يعد عيدًا . وكانت ملابسه ، كذلك بسيطة ، معظمهَا مِنْ صنع يده ، أو مِنْ صنع المناسج المحلية التى كانت منتشرة فى كثير مِنَ القوى ، والتى كانت تنسج الملابس للفلاحـين مِنَ القطن أو الصوف ، بعد غزلهما ، وكان الفلاح يعد نفسه سعيدًا إذَا حاز شيئًا مِنْ صنع المدينة .

وقد صور صاحب هز القحوف حياة الفلاح هَذِهِ ، فى كثير مِنَ المواضع ، فى شرحه لقصيد الشاعر الشعبى «أبو شادوف»[3] .

وقد كان الفلاحون - رغم هَذَا - يشكلون الطبقة المنتجة فى الريف ، وإِنْ شاركهَا بعض العربان . كما سنرى ذلك فى حينه ، ورغم أَنَّ أفراد هَذِه الطبقة ظلوا هُم الأدوات المنتجة ، التى يعتمد عليها إقتصاد مصر فى ذلك الوقت ، فَإِنَّهُم حرموا مِنْ ثمرة إنتاجهم[4] . ولَمْ يعد لهم مِنْ خيرات أرضهم . إلا القليل ، وذلك نتيجة

(١) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٥ - ٦ .

(٢) نفسه : حيث ذكر هذا المصدر ، جـ ٢ ، ص ١٤٩ ، قصة فيهَا شيء من الطرافة ، وعلى مَا فِيهَا مِنْ مبالغة إلاَّ أننا نذكرهَا ، لأَنَّهَا توضح جانبًا مِنْ حياة الفلاح المعيشية قال «أتى رجل مِنْ أهل الصعيد ، مِنْ نواحى قنا قوص ، إلى مصر ليشترى لَهُ جارية للخدمة ، فرأى جارية تباع بأغلى ثمن ، لمعرفتهَا بأنواع الطعام ، فوقف عليهَا وسألهَا ، هل تحسنى الطعام مثل مَا يقولون ، فنظرت إليه ، وقالت لَهُ مِنْ أىِّ البلاد أنت قال : مِنَ الصعيد، فقالت : أنت لاَ تحتاج إلى طعام فاخر ، فَإِنَّ مأكول أهل الصعيد ، فى كل سنة ، ستة أشهر ، ويكة لا يحتاجون إلى طعام فاخر غير هَذَا ، قال : فتركها ومضى متعجبًا» .

(٣) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٤٦ - ١٧٥ .

(٤) الفندى ، محمد ثابت : «الطبقة الاجتماعية» ، ص ٨١ - ٨٢ .

للنظم الإدارية والإقتصادية التى كانت سائدة ، فى ذلك الحين ، فقد وقع أفراد هَذِهِ الطبقة ، تحت ضغط مِنْ أجهزة الإدارة جعلهم يعيشون فى حالة سيئة صورهَا أحد المعاصرين بقوله «فهم دائمًا فى انقباض ، وطرد ، وجرى ، وكرٍّ وَفرٍّ ، وحبس وضرب، ولعن، وسب، وهوان، وشجار وشيل تراب، وحفر أبار ، وخروج للعونة على جهة السخرة ، وتعب شديد بِلاَ أجرة ، وَإِذَا كان ذُو فضل ضاع فضله ، أو ذو عقل ذهب عقله ، أَوْ ذو مال أغروا عليه الحكام ، أو ذو تجارة نهبوه فى الظلام»[١] .

ومما ضاعف مِنْ سوء حال هَذِهِ الطبقة فى القرن الثامن عشر ، الأعباء المالية الضخمة التى كانت مفروضة عليهَا ، والتى سبقت دراستهَا ، هَذَا بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية التى كانت تحل بالريف مِنْ حين لآخر ، وانتشار كثير مِنَ الأوبئة ، نتيجة لغياب العناية الصحية حتى خربت بعض القرى لموت كثير مِنَ الفلاحين ، وتشرد بعضهم فى البلاد[٢] . واضطر مساتير هَذِهِ الطبقة على حد وصف الجبرتى «لبيع أمتعتهم ودورهم ، ومواشيهم بسبب ذلك»[٣] .

وَممَّا يلاحظ أَنَّهُ وجد فى داخل هَذِهِ الطبقة - رغم سوء حالهَا مِنَ النواحى الإقتصادية والاجتماعية والصحية - شرائح تفاوتت فى ثرائهَا النسبى ، الذى لاَ يمكن تقديره بصورة يقينية ، نظرًا لغيبة الإحصاءات ، ولكن الباحث يشعر بِهِ مِنْ معايشته للمصادر المعاصرة ، فقد استطاع بعض أفراد هَذِهِ الطبقة ، عن طريق اتصالهم بأجهزة الإدارة ، ومشاركتهم فى الإدارة المحلية داخل القرية نفسهَا ، مِنْ تكوين شريحة متميزة داخل هَذِهِ الطبقة ، وتمثلت هَذِهِ الشريحة فى مشايخ القرى ، الذين استغلوا نفوذهم فى القرية ، وتعالوا على أبناء طبقتهم ، بَلْ إِنَّ ظلمهم لإخوانهم الفلاحين ،

(١) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٦ .

(٢) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ١ ، أنظر على سبيل المثال (حوادث ١١٠٦هـ/ ١٦٩٤م) ص ٢٦، (حوادث ١١١٦هـ/ ١٧٠٤م) ص ٣٠ ، (حوادث ١١٢٤هـ/ ١٧١٢م) ص٥٠ .

- الدمرداشى ، أحمد كتخدا عزبان : «الدرة المصانة» ، جـ ١ ، ص ٣٨-٣٩ .
- الملوانى ، يوسف : «تحفة الأحباب» ، ص ٢١١-٢٢٧ .

(٣) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ٢ (حوادث ذى الحجة ١١٩٨هـ/ أكتوبر ١٧٨٤م) ص ٨٣ .

كان أشد وأقسى مِنْ ظلم غيرهم كَمَا سبقت الإشارة إلى ذلك[1] .

وقد أدى هذا الثراء النسبى بين أفراد هَذِهِ الطبقة ، إلى أَنَّ بعض الفلاحين كان يعمل أجيراً عند البعض الاخر ، وقد أرجع لانكريه Lancret هَذِهِ الظاهرة إلى قدرة الملتزمين على طرد الفلاحين الذين يعجزون عن دفع مَا عليهم مِنْ أموال مقررة ، فَإِذَا لَمْ يهاجر الفلاح الذى جُرِّد مِنْ أرض أثره أَوْ مساحته إلى قرية أخرى ، كان عليه أَنْ يعمل أجيراً لدى فلاح آخر ليكسب عيشه ، وكان بعض الفلاحين ، حين يقصر الفيضان عن رَىِّ أراضيهم ، يتجهون إلى قرى يتيسر العمل لهم فِيهَا لدى فلاحين آخرين[2] .

ورغم هذا التفاوت النسبى بين شرائح هَذِهِ الطبقة ، فَإِنَّ ذلك لاَ ينفى البتة الظلم الذى كانت هَذِهِ الطبقة واقعة تحته ، واعتماداً على إشارات المصادر المعاصرة ، المتعلقة بِهَذِهِ الطَبقة وعلى وثائق المحكمة الشرعية ، يمكن تقويم هَذِهِ الطبقة ، ودورهَا ، فى ضوء الأسس السابقة على النحو التالى .

(أولاً) : فى ضوء نظام الحيازة الذى وضعه العثمانيون ، وفى إطار الضوابط ، التى وضعهَا قانون نامة ء سليمان ، أصبح الملتزم هُوَ المتحكم الفعلى ، فى منطقة إِلتزامه ، وتطور هَذَا التحكم إلى تحكم كامل فى الفلاحين ، والأرض ، وبخاصة في المراحل الأولى مِنْ تطبيق هَذَا النظام كما رأينا ، وَمِنْ هُنَا أصبح الفلاح مرتبطًا بالأرض ، لاَ يمكنه مغادرتهَا ، خاصة وَأَنَّ قانون نامة ء سليمان ، ألقى مسئولية بقاء قطعة مِنَ الأرض المرِّوية غير مزروعة على كاهل الكشَّاف ، والملتزمين ، والمشايخ ، وأعطاهم سلطة منع الفلاحين مِنْ هجر قراهم ، والعمل على إسكانهم فى القرى الخربة والخاوية ، ومنحهم سلطة معاقبة مِنْ عصى وتمرد على سلطتهم . بَلْ إِنَّهُ حمَّلْ الشيخ فى حالة فرار الفلاح مِنْ أرضه وتركها بدون زرع ، القيام بسداد الأموال

(١) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٦ .

● أنظر الفصل الأول : ص ص ٨١-٢٣ .

(٢) ريفلين ، هيلين آن : المرجع السابق ، ص ٤٥ .

* Lancret,: Op. Cit., p. 244.

الأميرية المقررة على أرض هَذَا الفلاح[1] :

وَكذَا فَإِنَّ الملتزم وَمَنْ يشاركونه حق الإشراف على إدارة الأرض مِنْ أجهزة الإدارة أصبحوا ، صوتًا مسلطًا على الفلاح ، إِذَا حاول الهروب ، أَوْ تأخر فى دفع مَا عليه مِنْ ضرائب فأقل جزاء يلقاه فى هَذِهِ الحالة ، إلقاءه على الأرض ، وضربه بالنبابيت ، وسحبه مِنْ شنبه فيزداد بذلك ذلاً ومقتًا وإهانة[2] .

وأجير هَذَا الأسلوب الفلاح - بالإضافة إلى ميله المعهود ، إلى ملازمة الأرض، التى وُلِدَ عليهَا - على الإرتباط بأرض فلاحته ، إرتباطًا كليًا ، حتى استحق الفلاح نتيجة لِهَذِهِ السمة التى غلبت على سلوكه ، إزاء الأرض إطلاق لفظ «قرارى» عليه[3]، لإستقراره على أرضه وتمسكه بهَا رغم مَا كان يقع عليه فى ذلك الوقت مِنْ أعباء جسام ، فَهُو لاَ يترك أرضه إِلاًّ مضطراً ، نتيجة لعوامل لاَ يرى مفراً مِنْ تفاديهَا، سوى ترك أرضه لفترة قد تطول وقد تقصر يعود بَعْدَهَا ، إِنْ طوعًا أو كرهًا على يد رجال الإدارة ، أَوْ يستقر على قطعة أخرى مِنَ الأرض ويربط حياته بِهَا ، لأَنَّهُ يؤمن بالإرتباط الدائم بين حياته والأرض ، غير راغب فى هجرهَا فأرضه شديدة

---

(١) قانون نامة ءِ سليمان ، النسخة السابقة ، ص ١٦-١٧ حيث نَصَّ على أَنَّهُ «إِنْ لاَذَ أهل قرية بالفرار ، وبقيت أطيانهم لغيبتهم بوراً ، فليستقصى شيخ العرب ، والكشاف أخبارهم مِنْ جيرتهم ، وليجدون فى طلبهم ، ويضغطون عليهم ليعودوا لزرع أطيانهم ، وليسعوا جهدهم ، لأَنْ لاَ يبقى مِنَ الأراضى السلطانية شبراً بغير زرع وليحكمون سياسة مَنْ عصى وتمرد ، فَإِنْ تعسر العثور على الهاربين مِنْ قريتهم ، بعد صرف الجهد الجهيد ، والجد فى طلبهم ، فيلروا هل فى أهل القرية موسر ، يسعه تخضير أطيان الغائب ، فيكلفوه بهَا ، ويأخذون منه خراجهَا ، فَإِنْ تعسر ذلك أيضًا ، فليخضرهَا شيخ العرب ، أو الكاشف ، أو العامل على حسابه ، ويقوم بلوازمهَا ، ويؤدون الأموال السلطانية عنها» ، وأنظر كذلك :

* V. Lutsky,: Modern History of the Atab Countries p. 17.

(٢) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار ، جـ ٤ (حوادث ١٢٢٩هـ / ١٨١٤م) ص ٢٠٧ . حيث ذكر مَا كان يلقاه الفلاح فى هَذَا الصدد بقوله «وكان إِذَا تأخر الفلاح ، فى دفع الضريبة جروه مِنْ شنبه وبطحوه ، وضربوه بالنبابيت رجال الملتزم ، هَذَا عَدَا مَا كان يراه مِنْ عسف الصراف النصرانى مِنْ مماطلة فى استخراج ورقة الخلاص ، وكذلك الشاهد والشاويش ، الذين كانوا يسيمونه أنواع العذاب» .

(٣) نحاس ، يوسف : «الفلاح» ، ص ١٧ .

* Edward, W. Lane,: Op. Cit., pp. 133-135.

الثراء إذَا ما قورنت بالمناطق المجاورة لَهَا[1] ، التى لاَ يوجد فيهَا مَا يغريه على ترك أرضه .

كذلك كان مِنْ آثار نظام الحيازة الذى كان قائمًا فى القرن الثامن عشر ، أَنْ أوقع طبقة الفلاحين تحت نظام ضرائبى غير محدود ، فَلَمْ يعد الفلاح يستطيع أَنْ يحصى مَا يطلب مِنْهُ من ضرائب مباشرة ، وغير مباشرة ، وأصبح نصيبه مِنْ عمله يتمثل فى المجاعة ، والعمل الشاق والسخرة ، وكثيراً مَا كان يضطر مِنْ أجل الحصول على ضروريات الحياة ، أَنْ يسرق محصول أرضه[2] .

وقد ترك هَذَا النظام - نظام الحيازة - للفلاح حق التصرف الجزئى فى أرض أثره، فقد أصبح للفلاح حق رهن أرض أثره أَوْ مساحته أَوْ تأجيرها ، إذا عجز عن زراعتها بنفسه ، أَوْ اضطرته ظروفه لذلك ، إِلاَّ أَنَّ هذين الحقين اللذين اكتسبهمَا الفلاح على أرض أثره أو مساحته لاَ ينهضان دليلاً على توفر العنصرين المادى ، والمعنوى لنظام الحيازة بمعناهَا المفهوم قانونًا[3] ، وكَذَا فَإِنَّ حرية تصرف الفلاح فى أرض أثره أَوْ مساحته ، لَمْ تكن كاملة ، فقد كان عليه أَنْ يأخذ ترخيصًا بذلك مِنَ الملتزم ، قبل قيامه بِأَىِّ تصرف فى أرضه ، وبالتالى فَإِنَّ حرية حركته أصبحت محدودة بدورها .

ونخلص فى نهاية مناقشة هَذَا الجانب ، أَنَّهُ لَمْ يعد فى وسع أبناء هَذِهِ الطبقة تبعًا لنظام حيازة الأرض الذى كان متبعًا فى القرن الثامن عشر ، الهروب مِنَ الأعباء المالية

(١) حمدان ، جمال : «شخصية مصر» ، ص ٢٣٥ .

(٢) نحاس ، يوسف : المرجع السابق ، ص ١٧ .

* Edward, W. Lane,: Op. Cit., pp. 134-135.

وقد ذكر صاحب هز القحوف ، مواليًا على لسان الفلاح يعبر به عن عمله الدائب مِنْ أجل حصوله على قوت يومه ، وأَنَّ حياته أصبحت صورة مكررة لاَ جديد فيهَا قائلاً :

يَادِنيَّة الشُّوم طُول عُمْرِى وأَنَا اشْتَدُّ — فِى هَمِّ دِى البَطْن اللِّى مَا تْرِيح حَدْ
اَضَالْ اَبْنِى وَاَجِى بَعْدَ العِشَا اَتْمَــدْ — اَقُوم فِى الصُّبْحِ اَلْقَى مَا بَنَيْتُو اتْــهَدْ

● هز القحوف ، جـ ٢ ، ص ١٥٠ .

(٣) الصده ، عبد المنعم فرج : «حق الملكية» ، ص ٥٣٦-٥٤٠ .

● حمزة ، سعد ماهر : «علم الاقتصاد» ، ص ٩٣-١٠٣ .

وغير المالية التى وضعهم هَذَا النظام تحت طائلهَا ، فالفلاح لاَ يهرب مِنْ سخرة إلاَّ إلى سخرة أخرى ، «فآنا تناط بِهِ تقوية الجسور ، وتطهير الترع ، واحتفارها ، وآنا يحرث أرض الأوسية التى يستغلهَا الملتزم لحسابه»[1] ، وقد وصل الضيق بِهَذِهِ الطبقة المنتجة بِمَا ألقى عليهَا مِنْ أعباء أَنْ أصبحت كارهة لمهنة الفلاحة ، التى لاَ تجد سبيلاً إلى الفرار مِنْهَا ، وأصبح لسان حالهَا يلهج على لسان شاعرهَا الشعبى بِهَذَا القول :

هَمُّ الفِلاَحَةِ حَيَّرَنِــــى   وَكُلُّ سَاعَةٍ فِى نُقْصَــانِ

مَا انْفَكْ مِنْ هَمِّ الوَجْبَةِ   لَمَّا يِجِى مَـالُ السُلْطَانِ[2]

* * *

(ثانيًا) : جانب آخر مِنْ جوانب تقويم هذه الطبقة ودورهَا يتركز حول مشاركتهَا ، فيمَا كانت تمر بِهِ البلاد مِنْ أحداث سياسية وصراعات عسكرية بين البيوت المملوكية ، وَمِنْ انقسام بين القبائل العربية ، فالواضح مِنَ إشارات المصادر المعاصرة ، أَنَّهُ رغم ضخامة الأعباء المالية وغير المالية التى كانت ملقاة على كاهل هَذِهِ الطبقة ، فَإِنَّهَا لَمْ تقف بمعزل عَمَّا كانت تموج بِهِ البلاد مِنْ هَذِهِ التيارات المتضاربة خاصة ، وَأَنَّ هَذِهِ الصراعات العسكرية بالذات اتخذت ميدانها الفسيح بلاد الأرياف على حد تعبير هَذِهِ المصادر .

وهناك إشارة فى أحد المصادر المعاصرة هَذِهِ ، ذات مغزى كبير ، فقد ذكر صاحب تحفة الأحباب ، أَنَّ إبراهيم باشا (شوال ١٠٧١-شوال ١٠٧٤هـ/ يونيو ١٦٦١ - مايو ١٦٦٤م) اضطر للحد مِنَ الإنقسامات المسلحة بين بلاد الأرياف إلى إرسال الرسل مأمورين بجمع الأسلحة مِنَ القرى ، فجمعوا مِنْ ذلك الشيء الكثير[3] وفى هَذَا دلالة واضحة على استعداد أفراد هَذِهِ الطبقة ، للقيام بعمل مسلح إلى

(١) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ١٧ .

(٢) نفسه : جـ ١ ، ص ١٧ .

(٣) الملوانى ، يوسف : المصدر السابق ، ص ٢٠٤ .

- بن عبد الغنى ، أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ٤٢ .

جانب الفريق الذى يؤيدونه ، خاصة وأنَّهُ نتيجة للصراعات المستمرة بين الأمراء المماليك - طول القرن الثامن عشر - منْ جانب ، وأفراد الأوجاقات مِنْ جانب آخر أصبح الملاذ الوحيد للفريق المنسحب هُوَ بلاد الأرياف ، أَوْ مَا أصبح يعرف ببلادهم أَوْ قراهم، أَىْ البلاد التى لَهُم فِيهَا حصص إلتزامات، كَمَا سبقت الإشارة إلى ذلك .

وقد تأثر أبناء هَذِهِ الطبقة تأثرًا قويًا ، بالإنقسامات القبلية ، التى سادت بين القبائل العربية التى كانت تقطن ريف مصر ، ويبدو أَنَّ هَذَا الإنقسام ، كان مبكرًا ، وبخاصة الإنقسام الشهير ، الذى تمثل فى سعد وحرام[٢] فى ريف الوجه البحرى ، فقد ذكر الشيخ الشربينى يصف تأثير هَذَا الإنقسام على الفلاحين قائلاً :

وَيقتُلُونَ النَّفْسَ عِــنْد كَلِــمَة	إنْ قَــالَ شَخْصٌ بِالضِــدِّ الذمه
شَخْصٌ يِمَيلُ مِنْهُــم لِسَــعْدِ	لِلْشَرِّ يَدْعُوهُــم وكُــل كَـيْد
وَلِحَــرَامِ آخَـــرُ يِمَيــلَ	يَصِيحُ فِــى إِغْرائِهـــم يَقُول
خُذُوْه مِنْ قَبْلِ تَــرَونَ بَأْسَــهُ	ثُمَّ أقتُلُوهُ وَأَخْمِدُوا أَنْفَاسَــــه
فَـذَا يَصِــيحُ يَالِ سَعْد أَسْعِدُوا	وَآخَـر يَالِ حَــرَام أَنْجِــدُوا
فَذَانِــكَ اللَّفْــظَانِ دُونَ لَبْــسِ	عِنْدَهُــم أَمْــر بِقَتْلِ النَّفْــس
فَيُخْرِبُــونَ الأرضَ بالغَــارَاتِ	وَيَرْصُدُونَ القَتْلَ فِى الطُّرقَاتِ[٣]

وَإِذَا كان إنقسام سعد ، وحرام ، قد ساد ريف الوجه البحرى ، فَإِنَّ إنقسامًا

(١) سعد وحرام ، مِنَ القبائل العربية ، التى استقرت فى مناطق متفرقة فى ريف الدلتا ، وحدث بينهما تنافس طال مداه ، فتأثر بِهِ أهل القرى ، وأصبح لكل فريق أنصاره الذين يؤيدونه وقد ذكر المقريزى ، أَنَّ عربان حرام أصبح منهم مشايخ بلاد وخولة ، وقضاة ، وفقهاء . أنظر :

- المقريزى : «البيان والأعراب عما بأرض مصر من الأعراب» ، ص ١١ ، ٥٨ .
- عابدين ، عبد المجيد : «البيان والإعراب ، مــع دراســات فى تاريخ العروبة فــى وادى النيـل» ، ص ١٣ ، ٦٣ .
- خورشيد ، عبد الله : «القبائل العربية فى مصر» ، ص ٦١ .

(٢) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٨٤ .

مماثلاً ساد ريف الوجه القبلى ، وبخاصة ريف الصعيد الأعلى ، وَهُوَ الإنقسام الذى عرف، بصوامعة ، ووناتنة .

وقد لعب مشايخ القرى دوراً بارزاً فى ازدياد حدة هَذِهِ الإنقسامات بين سكان الريف ، فقد كانوا ينتحلون - كَمَا هُوَ واضح مِنَ المصادر المعاصرة - كل الأعذار لتسليح الفلاحين إستعداداً لمساندة عرب عصبيتهم ، وللقيام بالغارات التخريبية على قرى العصبية الأخرى ، وإلحاق الضرر بِهَا ، حتى أصبح هَذَا الأسلوب ظاهرة تميز الحياة العامة فى الريف فى ذلك الوقت ، ولَمْ تتمكن المثل الدينية الإسلامية ، ولاَ المثل الإنسانية ، ولاَ الأضرار التى لحقت الناس مِنْ جراء هَذِهِ الإنقسامات ، مِنْ إيقافها أَوْ الحد مِنْهَا .

وَهَكَذَا أصبحت هَذِهِ الطبقة تلعب دوراً هامًا فى المشاركة فى الصراعات ، والإنقسامات التى كانت تموج بِهَا البلاد فى القرن الثامن عشر ، ولاَ شك أَنَّ هَذِهِ الطبقة فى مشاركتهَا ، فى هَذِهِ الصراعات كانت مدفوعة بعوامل كثيرة ، اضطرتهَا إلَى إقحام نفسهَا فى هَذَا الميدان .

(ثالثًا) : وجد فى داخل بنية هَذِهِ الطبقة المسلم والمسيحى ، جنبًا إلى جنب ، وقد قدر أحد الرحالة الانجليز فى منتصف عشرينات القرن التاسع عشر عدد الأقباط الذين يقطنون ريف مصر ، بحوالى (١٥٠) ألف نسمة ، أَىْ ما يعادل $\frac{١}{١٣}$ مِنْ مجموع السكان ، طبقًا لتقديره لعدد السكان فى ذلك الحين ، وذكر كذلك ، أَنَّ معظمهم

(١) مبارك : على : «الخطط التوفيقية» ، جـ ٩ ، ص ٨٤ .
حيث إنفرد هَذَا المصدر بذكر هذا الانقسام الذى لَمْ نعثر لَهُ على ذكر فى المصادر الأخرى وقد ذكر على مبارك هَذَا الانقسام فى معرض حديثه عن قرية (بنجا) ، تابع مركز طهطا ، محافظة سوهاج ، حيث قال : إنَّ «تلك الجهة كانت فرقتين ، على طرفى نقيض صوامعة ووناتنة ، كما كانت سعد وحرام فى الجهات البحرية ، وكانت لا تنقطع شرورهم وحراباتهم ، وتخريبهم للبلاد بالسلب والقتل ، وكانت تلك البلدة (بنجا) متوسطة بين بلاد الصوامعة مع أَنَّهَا مِنْ حزب الوناتنة فكانت تتحصن بِهَذَا السور مِنْ هجرهم عليهَا ، وكان يقع ذلك كثيراً . . . ثُمَّ إنَّ أهالى أربعة عشر بلدًا جاءوا لإحراقها ونهبهَا ، وقتل اهلهَا ليستريحوا مِنْهَا حيث إِنَّهَا معترضة بلادهم» . ولَمْ نجد ذكرًا للصوامعة ولاَ الوناتنة ، ضمن القبائل العربية التى ذكرتهَا المصادر المتخصصة ، ورُبَّمَا كان هَذَا الإنقسام ، إنقسامًا فلاحيًا بين أهل القرى المتجاورة ، وليس أكثر مِنْ ذلك .

يعيش فى قرى الفيوم ، وأنَّ هناك قرى كل سكانهَا مِنَ الأقباط[1] .

واعتماداً على مَا ذكرته سجلات المحكمة الشرعية ، وأرشيف دار المحفوظات ، والمصادر المعاصرة ، فَإِنَّهُ يمكن القول بِأَنَ معظم الأقباط الذين قطنوا الريف فى ذلك الوقت اشتغلوا بالأعمال الحسابية والمالية ، ولعبوا دوراً بارزاً ، فى إدارة القرية المصرية عن طريق سيطرتهم على هَذِهِ الأعمال . فقد عهد إليهم البكوات المماليك ، والكشاف ، بتحصيل الضرائب وتقديرهَا ، بَلْ وتوزيعهَا على الأطيان والحاصلات[2] ، وقد كان المباشر القبطى الذى يعد وكيل الملتزم لَهُ سلطة واسعة يستمدهَا مِنْ اتساع أعمال وظيفته وتفرعهَا فى الأقاليم . وقد كان هؤلاء المباشرون وَمَنْ يتبعونهم مِنَ الصيارفة والكتبة والمسَّاحين ، يعرفون طبقًا للدفاتر التى كانت تحت أيديهم ، المتزرع والبور مِنْ أراضى النواحى ، وعندهم بيان كامل بأسماء مَنْ سدد ، وَمَنْ لَمْ يسدد الأموال الأميرية مِنَ الفلاحين ، وأصبح مَا يسجلونه فى هَذِهِ الدفاتر ، حتى وَإِنْ شابه التزوير ، كَمَا سبقت الإشارة حجة لاَ جدال فيها[3] ، وقد أشارت المصادر المعاصرة ، والوثائق ، إلى الصراف فى القرية بإسم «النصرانى»[4] . وقد أدرك علماء الحملة الفرنسية ، أهمية الدفاتر التى كانت بأيدى هؤلاء الأقباط ، فأخذوا معلومات دفاتر الترابيع التى وضعوهَا لأراضى مصر ، والضرائب المربوطة عليهَا مِنْ واقع بيانات دفاتر هؤلاء الأقباط ، وذكر على أغلفة هَذِهِ الدفاتر التى وضعت فى عهد الحملة الفرنسية أنَّ معلوماتهَا «أخذت مِنْ دفاتر المعلمينَ الأقباط»[5] .

وقد أخذ علماء الحملة الفرنسية فى هَذَا العمل بوصية تاليران التى وردت فى

(1) Edward, W. Lane,: Op. Cit., pp. 22-23.

(2) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٧) ، دفاتر الترابيع رقم ١٦٠٥ ، ١٦٧٠ .
- أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم (٣) ، ص ٣٠ .
- الرافعى : عبد الرحمن : «تاريخ الحركة القومية» ، جـ ١ ، ص ٤٩ .

(3) أنظر : الفصل الأول ، ص ص ٢٥-٢٨ .

(4) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار ، جـ ٤ (حوادث جمادى الأولى ١٢٢٩هـ/ مايو ١٨١٤م) ، ص ٢٠٧ .
- الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٢ ، جـ ٢ ، ص ١١٦ .

(5) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٧) ، دفاتر الترابيع رقم ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

تقريره الذى قدمه للحكومة الفرنسية ، ونَبَّهَ فِيهِ إلى أهمية إستمالة الرؤساء القبط إلى جانبهم لمعرفتهم التامة بالأمور السابقة[1] .

والأقباط الذين لَمْ يشتغلوا بالأعمال المالية ، عملوا فى الإشراف على بعض الصناعات ، التى كانت منتشرة فى الريف ، وبخاصة صناعة التفريخ ، فالإشراف على إدارة معامل التفريخ كان فى معظم الأحيان فى أيدى فئة مِنَ الأقباط ، وكذلك كان بأيديهم الإشراف على أنوال نسج الصوف ، والإشراف على خلايَا النحل[2] .

ورغم اشتغال معظم الأقباط بالأعمال السابقة ، فَإِنَّ وثائق المحكمة الشرعية سجلت كثيراً من القضايا التى مثل طرفًا فِيهَا فلاحين مِنَ الأقباط[3] ، أَىْ أَنَّ هناك فئة مِنْهُم كانت تمارس الزراعة كمهنة لكسب عيشهَا .

وقد كان اشتغال الأقباط بالأعمال السابقة ، هُوَ الأساس الذى قامت عليه ثروات بعض بيوتهم مِنْذُ نهاية القرن الثامن عشر ، واستمرت بعد ذلك تلعب دورهَا فى تاريخ مصر فى الفترات التالية للقرن الثامن عشر[4] .

* * *

(رابعًا) : أعطت النظم الإدارية التى كانت سائدة فى القرن الثامن عشر ، إِمتيازات واسعة لبعض الفئات أصبح الفلاح يشعر بِهَا ، وأوجدت هَذه الإمتيازات لدى بعض الفلاحين تطلعات إلى الإنتقال والإنتماء إلى طبقة أخرى ، ولَوْ بسبيل غير

(١) شكرى ، محمد فؤاد : «عبد الله جاك مينو» ، ص ٤ .

(٢) مبارك ، على : «الخطط» ، جـ ٩ ، ص ٨٥ .

(٣) دار المحفوظات العمومية : مضابط محكمة المنصورة ، مضبطة (١) ، ص ص ١٦ تاريخ (١ رجب ١١٣٠هـ - ٣١ مايو ١٧١٨م) .

- أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات القسمة العربية رقم (١٧) ، مادة ٢٣٣ ، ص ١٣٨ سجل (١) مادة ٧٨٣ ، ص ٤٣٢ .

(٤) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ٤ ، (حوادث ١٧ رمضان ١٢٢٥هـ / ١٦ أكتوبر ١٨١٠م) ، ص ١٢٢ .

حيث ذكر أَنَّ محمد على ، حين قبض على أعيان المباشرين الأقباط ، وجدوا عند المعلم غالى نيفًا وستين جارية بيضاء ، وسوداء ، وحبشية وسعت الساعون فى المصالحة على غالى ورفقائه إلى أَنْ تَمَّ الأمر عل أربعة وعشرين ألف كيس ، ونزل لَهُ فرمان الرضَا والخلع والبشائر .

مشروع ، فَهنَا إشارات عديدة فى بعض المصادر إلى رغبة الفلاح وأمنيته إلى الإنتماء إلى سلك الجندية[1] ، والجندية التى يعرفها الفلاح فى ذلك الوقت ، هِىَ العمل فى أوجاقات السباهية ، التى كان منوطًا بِهَا حفظ الأمن فى الريف ، ومساعدة أجهزة الإدارة فى جمع الأموال المقررة ، وقد تمتع أفراد هذه الأوجاقات بامتيازات ضخمة ، كان الفلاح نفسه ضحية لها ، لذا تمنى الفلاح الإنتماء إلى هَذِهِ الجندية كَىْ يتمتع بإمتيازاتها . ووصل الأمر بالفلاح إلى التطلع إلى أَنْ يكون أحد مشايخ القرية ، الذين أصبح لَهَم نفوذ كبير على أبناء طبقتهم ، حتى أصبح الجلوس معهم مِنَ الأمنيات التى تراود الفلاح العادى[2] .

وقد ذكر الجبرتى أَنَّ أحد أبناء الفلاحين وهو صالح الفلاح ، تمكن عن طريق عمله بالخدمة فى بيت الملتزم ، إلى أَنْ يصبح أميرًا مشهورًا لَهُ مماليكه الذين عرفوا بجماعة الفلاح ، ويعلق على هَذه الحالة الشاذة بقوله «فكان مِنْ نوادر الزمن»[3] . أَىْ أَنَّهُ كان مِنْ نوادر الزمن لأَنَّهُ تمكن مِنَ الخروج عن دائرة طبقته ، ودخل دائرة طبقة الأمراء .

* * *

(١) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٢٤ .

(٢) نفسه : جـ ١ ، ص ٢٠ .

(٣) الجبرتى، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ١ (وفيات ١١٦٧هـ/١٧٥٤م) ، ص ١٩٠، ١٩١ .
حيث ذكر عن صالح هَذَا : «وأصله غلام يتيم فلاح مِنْ قرية مِنْ قرى المنوفية يقال لَهَا الراهب ، وكان خادمًا لبعض أولاد شيخ البلد ، فانكسر عليه المال ، فرهنه والده عند الملتزم ، وَهُوَ على كتخدا الجلفى ، ومعه صالح، هَذَا ، وَهُمَا غلامان صغيران ، فأقامَا ببيت على كتخدا ، حتى غلق أبوه مَا عليه مِنَ المال ، واستلم ابنه ليرجع بِهِ إلى بلده ، فامتنع صالح ، وقال أَنَا لاَ أرجع إلى البلد ، وألف المقام ببيت الملتزم وأستمر به يخدم مع صبيان الحريم ، وكان نبيهًا خفيف الروح والحركة ، وَلَمْ يزل يتنقل فى الأطوار ، حتى صار مِنْ أرباب الأموال ، واشترى المماليك والعبيد والجوارى ، ويزوجهم مِنْ بعضهم ، ويشترى لَهُم الدور والإيراد ، ويدخلهم فى الوجاقات والبلكات بالمصانعات ، والرشوات لأرباب الحل والعقد ، والمتكلمين وتنقلوا ، حتى تلبسوا بالمناصب الجليلة ، كتخدآت ، واختيارية ، وأمراء طبلخانات وجاويشية ، وأوده باشية ، وغير ذلك ، حتى صار مِنْ مماليكه ، ومماليكهم مَنْ يركب فى العذرات فقط نحو المائة ، وصار لهم بيوت وأتباع ومماليك وشهرة عظيمة بمصر ، وكلمة نافذة ، وعزوة كبيرة» .
وانظر :

- الخشاب ، إسماعيل : «تاريخ حوادث وقعت بمصر ١١٢٠هـ إلى دخول الفرنسيين» ، مخطوطة ، ٣٩ .

(خامسًا) : مِنَ السمات البارزة التى ميزت حياة هَذِهِ الطبقة بخاصة فى النصف الثانى مِنَ القرن الثامن عشر ، سوء حالتهَا الإقتصادية نتيجة للمظالم والأعباء ، التى تعرضت لَهَا ، وبخاصة مِنْ أجهزة الإدارة ، وكثرة مطالبهَا ، وإحداثهَا كثيراً مِنَ المظالم ، التى أهلكت الفلاحين الذين «ضاق ذرعهم ، واشتد كربهم ، وطفشوا من بلادهم» على حد تعبير الجبرتى[1] .

هَذَا بالإضافة إلى بعض الكوارث الطبيعية التى كانت تنزل بِهِمْ مَا بين حين وآخر، التى أدت بِهِمْ فى كثير مِنَ الحالات إلى هجر قراهم كما سنرى فى حينه .

على كل فَإِنَّ هَذِهِ الطبقة ، وقعت تحت طائلة إستغلال فئات كثيرة ، نتيجة لروح الخضوع والإذعان التى مكنتها رهبة الإدارة مِنْ نفوس أفراد هَذِهِ الطبقة . حتى لَمْ يعد أمر إستغلالهَا قصراً على رجال الإدارة والملتزمين ، بَلْ تعداه إلى فئة التجار التى تشير المصادر إلى أَنَّهُم أصبحوا يوظفون أموالهم فى الريف ، مستغلين جهل هَذِهِ الطبقة ، وذلك بتقديم بعض المواد الخام إليهَا ، لتصنيعهَا بأيدى الفلاحين والفلاحات ، تبعًا لمواصفات معينة يضعونهَا لَهُمْ ، ولَمْ يكن الأجر الذى يدفعونه لَهُم يتناسب والجهد المبذول فى تصنيع هَذِهِ المواد[2] .

وكان التجار يقومون كذلك بشراء حاصلات الفلاحين مِنْهُم قبل أوَانِ نضجهَا بسعر أرخص ، إستغلالاً لسوء حالتهم الإقتصادية .

* * *

ورغم أَنَّ هَذِهِ الطبقة كانت تشكل السواد الأعظم مِنَ الشعب المصرى ، وكانت

(١) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ٢ ، (حوادث ذى الحجة ١١٩٨ هـ/ أكتوبر ١٧٨٤م) ، ص ٨٣ .

(٢) هاملتون جب ، وهارولدبوون : المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ٩٦ ، ١٠٢ .

- ريفلين ، هيلين آن : المرجع السابق ، ص ٤٥ .
- أوبريان ، باتريك : «ثورة النظام الاقتصادى فى مصر» ، تعريب : خيرى حماد ، ص ١٨ .
- رمضان ، محمد رفعت : «على بك الكبير» ، ص ٨٢ .
- س. جيرار : «كتاب الأحوال الزراعية فى القطر المصرى أثناء حملة نابليون بونابرت» ، تعريب : يوسف نحاس، خليل مطران ، ص ١٢-١٣ .

فى حقيقة الأمر هى المنتج الوحيد الذى يعتمد عليه إقتصاد البلاد فى ذلك الوقت ، فَإِنَّهَا حُرِمَت ثمرة إنتاجهَا وعاشت فى بؤس شديد ، وحالة مهينة ، ولَمْ تجد مِنْ جهاز الحكومة أدنى عناية بِهَا ، بَلْ فى حقيقة الأمر ، أصبح التنكر لَهَا ، والاستهانة بِهَا ، والابتعاد عنهَا ، وإحاقة الظلم بِهَا مِنَ العوامل التى تفاخر بِهَا الطبقات الأخرى ، وقد عبر شاعر معاصر عن ذلك قائلاً :

لاَ تَصْحَب الفَلاَّح لَوْ أَنَّـهُ ... نَافِجَةٌ أَرْيَاحُهَا صَاعِــدَة

ثِيرَانُهُم قَدْ أَخبَرَتْ عَنْهُـم ... بِأَنَّهُم مِنْ طِينَةٍ وَاحِــدَة

وقال كذلك :

أَهْلُ الفِلاَحَـةِ لاَ تُكْرِمَهُـم أَبَــدًا ... فَإِنَّ إِكْرَامَهُـــم فِــى عَقِــبِهِ النَّدَمُ

يُبْدُو الصِّيَاحَ بَلا ضَــرْبٍ وَلاَ أَلَــمٍ ... سُودُ الوُجُوهِ إِذَا لَمْ يُظْلَمُوا ظَلَمُوا[1]

ولَمْ يقف الأمر بالشاعر عند هَذَا الحد ، وَإِنَّمَا حَذَّرَ مَنْ يريد العَلا مِنَ المعيشة فى الريف ، قائلاً :

لاَ تَسْكُنِ الأَرْيَافَ إِنْ رُمْــتَ العُلاَ ... إِنَّ المَذَلَّــةَ فِــى القُرَى مِيَراثٌ

تَسْبِيُحُهُم هَاتِ العَلَفْ حُطُّ الكُلَفْ ... عَلِّــق لِثَوْرِكَ جَــاءَكَ المِحْــرَاثُ

فالساكن فى الريف معدوم اللذات ، على حد تعبير هذا المصدر[2] .

وقد قَسَى الشيخ حسن الحجازى على الفلاحين ، حين إِعتبر أجهزة الإدارة من المصائب التى حلت بهم نتيجة لِمَا حووه مِنْ قبيح الفعال وزاد على ذلك قوله :

وَفَقَــرُهُم مَــا بَيْنَ عَيْنَيْــهِم ... مَعَ اسْوِدَادِ الوَجْهِ هَذَا النَّكَالْ[3]

(١) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٥-٦ .

(٢) نفسه : ص ٦ .

(٣) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ٤ ، (حـوادث جمالى الأولى ١٢٢٩هـ/ أبريل ١٨١٤م) ، ص ٢٠٨ .

وقد ذَكَرْتُ هَذِهِ الأقوال ، لتوضيح موقف الفئات الأخرى مِنْ هَذِهِ الطبقة المنتجة، ولكننا لاَ نعتقدهَا ، وَلاَ نأخذ بها ، أَمَّا مَا نعتقده ونأخذ به نتيجة للإشارات التى وردت فى المصادر المعاصرة ، والأعباء المالية التى سجلتها الوثائق ، أَنَّ هذه الطبقة وقعت تحت متاعب شديدة ، وفرض عليهَا كثير مِنَ المظالم ، مِمَّا اضطر بعض أبنائها فى كثير من الأحيان إلى هجر قراهم ، والبحث عن أماكن أخرى للحصول على مَا يكفى معاشهم ، رغم ما سبق ذكره مِنْ أَنَّ الفلاح مُحِبٌّ لأرضه غير راغب فى هَجْرِهَا ، ولكن وقوعه فى القرن الثامن عشر ، تحت ضغوط وظروف معينة . جعله يهجر قريته إلى قرية أخرى أو إلى المدينة ، التى لَمْ يكن فِيهَا آنذاك مَا يغريه على الهجرة إليَها ، وَإِنَّمَا يفعل ذلك للحصول على قوت عيشه ، ولتوضيح صورة هَذِهِ الطبقة كاملة يجب أَنْ نشير إلى عوامل هجر الفلاحين لقراهم ، ووضعهَا الإجتماعى والإقتصادى ، وأثر ذلك على حياة الريف بخاصة والبلاد بعامة .

* * *

عوامل هجر الفلاحين لقراهم:

أشار قانون نامة ءِ سليمان ، إلى هجر الفلاحين لقراهم ، نتيجة للمظالم التى يتعرضون لَهَا مِنْ رجال الإدارة ووضع ضوابط لإيقاف أسباب هَذَا الهجر ، ووضع زواجر لمخالفى هَذِهِ الضوابط[1] ، وَهَذَا يوضح لَنَا أَنَّ الفلاح نتيجة لقسوة معاملة

(١) قانون نامة ءِ سليمان ، النسخة السابقة ، ص ١٧-١٨ .

حيث نص : «وَإِنْ ثبت وجود قرى خاوية على عروشها وقت المساحة ، فليستقصى المساح اخبارهَا فَإِنْ كان خرابها مِنْ جراء ظلم عامل ، أو تعدى كاشف ، أو جور شيخ عرب ، فليعرض الحال على «ناظر الأموال» فيعرفهم مَا حل بالخزينة مِنْ خسار ، وَإِنْ كان خرابها مِنْ شر عصاة العرب ، أَوْ ظهر مِنْ فتن كان الكاشف ، أو شيخ العرب يستطيع إخماد نارها وَلَمْ يفعل ، فليجزى بِمَا يصدر بِهِ الأمر العالى جزاءه .

ولينبه الكاشف والعمال مِنْ حول القرية التى جلَى اهلها عنها مِنْ أهل القرى أَنْ لاَ يؤون الهاربين ، بَلْ يعيدونهم لقريتهم ، ويخبرون الكاشف بِمَنْ أبى العودة ، فيخرجه مِنْ جيرتهم ويسكنه فى مقره ، وليحكم سياسة مَنْ لَمْ يمتثل بِهَذَا الأمر مِنْ مشايخ البلاد .

وينشروا أهل بعض القرى ويتفرقون وقت جمع الخراج كما لاَ يؤدون خراجًا فليدع «مشايخ البلاد» «الكاشف» و «شيوخ العرب» ليمنعوهم مِنَ الهرب ، وليصلبون شريرًا أو شريرين منهم إِنْ لَمْ يرعو وشيخ البلد بالسياسة أحق منهم ، إِنْ لَمْ ينبه الكاشف وشيخ العرب «أَنْ يمنعهم مِنْ الهرب» .
=

رجال الإدارة لَهُ ، كان يضطر فى بعض الأحيان إلى هجر قريته وأرضه ، إلى مكان آخر إنْ قريبًا ، أَوْ بعيدًا لعله يجد وسيلة لعيشه فِيه ، ويبدو أَنَّ نصوص قانون نامة ء سليمان لَمْ تحترم الإحترام الكامل ، فقد ظل الفلاح يهجر قريته بين حين وآخر ، وازداد هجر الفلاح لقريته بصورة ليس لَهَا مثيل فى القرن الثامن عشر ، حتى أصبح عدد كبير مِنَ القرى خاويًا على عروشه ، وذلك راجع إلى العوامل التالية :

(أولاً) : إنخفاض منسوب مياه النيل فى بعض السنوات ، كان يؤدى ، إلى بقاء أراضى كثير مِنَ القرى «شراقى» دون رى ، فيترتب على ذلك هلاك الزرع ، وخراب القرى ، ووقوع كثير مِنَ الإضطرابات الجسيمة بين الفلاحين ، والقرى المتجاورة ، نتيجة لمحاولة بعض القرى الإستحواذ على القليل مِنَ المياه الذى كان مخصصًا لغيرهَا ، وإزاء هَذِهِ الظروف اضطر كثير مِنَ الفلاحين إلى هجر قراهم ورحلوا بأولادهم ، إمَّا إلى القاهَرة ، وَإِمَّا إلى مناطق أخرى مِنَ الريف حيث يستطيعون الحصول على مَا يكفى عيشهم ، ويصور صاحب تحفة الأحباب إحدى هَذِهِ الأزمات التى ترتبت على إنخفاض منسوب مياه النيل ، وكيف أَنَّ أهل الريف هجروا بلادهم «وجاءوا مِنْ بلادهم وأتوا مصر (القاهرة) ، وامتلأت حارات مصر (القاهرة) وأزقتهَا . . وهلك أهل القرى ، حتى صار المسافر يمر بالقرية ، فَلاَ يجد فِيهَا مِنْ أهلها إِلاَّ القليل»[1] .

وصور الجبرتى فى نهاية القرن الثامن عشر ، إحدى هَذِهِ الأزمات ، التى كانت تحل بالفلاحين - نتيجة لإنخفاض منسوب مياه النيل ، وعدم وصول المياه إلى الأراضى - وتضطرهم إلى هجر قراهم بقوله : «وجلت الفلاحون مِنْ بلادهم مِنَ

= ومن عاد مِنَ الفلاحين بعد أن جلَى عن داره وزرع ماله مِنْ أطيان ، فَلاَ يؤدى خراجًا وَلاَ رسومًا هَذَا العام الأول ، ويؤدى خراجهَا ورسومهَا فى العام التالى ، وليرفقوا بِهِ ، وَلاَ يطالبوه بالكل مرة واحدة لِكَىْ لاَ يهرب ثانيًا ، وَإِنْ أظهر عجزًا وَلَم يزرع إِلاَّ قسمًا مِنْ أطيانه وَبَانَ لدى «القاضى» ، و «الأمين» ، و «ناظر الأموال» ، صحة قوله ، وعدم اقتداره فهم فِيمَا تقضيه العدالة مخيرون .

وَإِنْ اتوا يسوقون الهاربين ليسكنوهم فى قراهم الأصلية وأدعى هؤلاء أَنَّهُ طال عليهم السكن فى هَذَا المكان وَأَنْ جلوا مِنْ أكثر مِنْ عشر سنين فليستخبروا عنهم ، فَإِنَّ صح أَنَّهُم قد توطنوا هناك قبل الفتح الخاقانى (أَىْ قبل فتح مصر) فليخلوا سبيلهم ، وَمَنْ لَمْ يصح عنه ذلك أبر للعودة لمسكنه القديم» .

(١) الملوانى ، يوسف : «تحفة الأحباب» ، ص ١٣١ .

الشراقى والظلم ، وانتشروا فى المدينة بنسائهم وأولادهم يصيحون مِنَ الجوع ويأكلون ما يتساقط فى الطريق مِنْ قشور البطيخ وغيره ، وَلاَ يجد الزبال شيئًا يكنسه واشتد بهم الحال حتى أكلوا الميت مِنَ الخيل والحمير ، فَإِذَا خرج حمار ميت تزاحموا عليه وقطعوه وأخذوه ، ومنهم مَنْ يأكله نيئًا مِنْ شدة الجوع ، ومات كثير مِنَ الفقراء بالجوع . هَذَا والغلاء مستمر والأسعار فى الشدة وَعَزَّ الدرهم والدينار مِنْ أيدى الناس ، وقل التعامل إِلاَّ فيمَا يؤكل ، وصار سمر الناس وحديثهم فى المجالس ذكر المأكل ، والقمح ، والسمن ، ونحو ذلك لاَ غير» .

وقد ذكر الجبرتى فى تاريخه كثيراً مِنْ هَذه الحالات[1] ، وسجلت وثائق المحكمة الشرعية ، وسجلات دار المحفوظات ، أَنَّ كثيرًا مِنَ القرى قد لحقها الخراب ، وأصابها الدمار ، منذ فترة طويلة نتيجة مَا حل بِهَا مِنَ «الشراقى» وطمس جسورهَا ، وعدم وصول الماء إليهَا ، وَأَنَّ إعمارها أصبح يحتاج إلى جهود ذاتية ضخمة مِنْ جانب الفلاحين لإصلاح جسورهَا وتعميرهَا ، وبعد أَنْ ألقت الحكومة على عاتقهم القيام بمثل هَذِهِ الأعباء فى القرن الثامن عشر . وَهَذَا يوضح إلى أَىٍّ مدى أهملت الحكومة واجباتها الأساسية مثل إصلاح الجسور ، والقيام بالإصلاحات التى تساعد على النهوض بالزراعة ، التى هِىَ عماد ثروة البلاد فى ذلك الوقت . وقد سجلت هَذِهِ الوثائق النداءات العديدة مِنْ جانب الفلاحين للحكومة يطالبونهَا بإصلاح الخرب مِنْ جسور بلادهم وتطهير ترعهم ، وأوضحوا فى نداءاتهم ، مَا يترتب على هَذَه الإصلاحات مِنْ زيادة إنتاج بلادهم ، وبالتالى زيادة خراجهَا ، لكن كما اتضح مِنْ هَذِهِ الوثائق ، أَنَّ نداءات الفلاحين ذهبت أدراج الرياح ، وَأَنَّ الحكومة لَمْ تعر هَذِهِ النداءات أذنًا صاغية ، وَلَمْ تجب عليهَا ، بَلْ إِنَّهَا أوكلت القيام بِهَذِهِ الأعمال إلى بعض الملتزمين أَوْ ألزمت فى أوامرهَا الرسمية الفلاحين القيام بِهَذِهِ الإصلاحات على حسابهم[2] .

(1) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ٢ (حوادث ذى الحجة ١١٩٨ هـ/ أكتوبر ١٧٨٤م) ، ص ٨٣ - ٨٤ .

(2) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى ، سجل رقم (٢) ، ص ٧٥ ، مادة (١٠٩) .

- دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) عين (١٧) ، دفتر رقم (١٣٥٦) .

ورغم سوء حال الفلاحين الإقتصادية ، فَإِنَّنَا نقرأ فى الوثائق ، أَنَّ بعض سكان القرى ، التى أصابهَا الخراب قاموا فى بعض الأحوال بمحاولة إصلاح مَا طمس مِنْ ترع قراهم ، وإصلاح جسورهَا بجهودهم الذاتية ، ونودى فى المناطق المجاورة على الأهـالى الذين تركوا ديارهـم بالعـودة إليهَا وإعمارهَا ، وقـد كانت هَذِهِ الحلات جـد نـادرة ، ولَمْ تكن تشكل ظاهـرة عامة[1] ، وَإِنَّمَا الذى شكل ظاهرة عامـة هُوَ عجز الفلاحين عن القيام بِهَذِهِ الإصلاحات، واضطرارهم إلى هجر قراهم والبحث عـن مناطق أخرى ، يجدون فيهَا وسيلة لكسب عيشهم ، حتـى وصـل الأمر بالفلاحـين نتيجة لِهَذَا العامل والعوامل الأخرى التى سندرسهَا فِيَما بعد إلى الهجرة إلى بلاد الشام[2] .

(ثانيًا) : سبقت الإشارة إلى أَنَّ القرن الثامن عشر ، شهد صراعًا عسكريًا متصلاً بين البيوت المملوكية المتعاقبة ، ومحاولة كل مِنْهَا ، الإستحواذ على مقاليد الأمور فى البلاد ، بخاصة وأَنَّ هَذَا القرن يعدٌّ بحق ، فترة ازدياد النفوذ المملوكى ، على كل سلطة عثمانية فى البلاد ، حيث أصبحت السلطة الفعلية فى يد الأمراء الأقوياء مِنَ المماليك .

وكان مِنْ تأثير انقسام هؤلاء الأمراء إلى أحزاب متصارعة ، وما استتبع ذلك مِنْ عمليات عسكرية فِيَما بينهم ، ثُمَّ عملياتهم العسكرية ضد العربان ، واتخاذ الريف ميدانًا لكل هَذِهِ العمليات ، أَنْ تعرَّض كثير مِنَ القرى للخراب نتيجة لعاملين ، **أولهما** : كثرة مَا كان يفرضه هؤلاء الأمراء المتحاربين، على أهل الريف مِنَ «مغارم» ، و «فرد» ، و «كلف» ، حتى عجز الفلاحون عن القيام بِهَذِهِ الأعباء ، وتركوا قراهم هربًا مِنْهَا وخوفًا مِنْ تعسف المكلّفين بجمعهَا . **وثانيهما** : أَنَّ سكان بعض القرى ، اضطروا إلى ترك بلادهم نظرًا لتحصن بعض المتحاربين بِهَا ، واتخاذهَا ميدانًا

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) دفاتر الترابيع رقم ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، عين (١٧) ، دفتر رقم (١٤٥٦) .

(٢) الرافعى ، عبد الرحمن : «تاريخ الحركة القومية» ، جـ ٣ ، ص ٢٣٥ .

لعملياتهم الحربية ، وفى نفس الوقت تعرَّض هَذِهِ القرى للسلب والنهب مِنْ جانب الجند[1] .

وَلَمْ يقف الفلاحون فى كل هَذِهِ الحالات ، التى كانت تنزل بهم موقف المستسلم، بَلْ إننا نقرأ فى المصادر أَنَهُم قاموا فى بعض الأحيان بقتل المعيّنين لجمع المغارم ، والكلف ، والفرد منهم ، وَلَمْ يرضخوا لِهَذِهِ المظالم ، وَإِنْ كانت هَذِهِ الحالات كذلك ، لَمْ تكن تشكل ظاهرة عامة ، وَإِنَّمَا على كل حال لَهَا مغزاها الذى يدل على أَنَّ الفلاح مَهْمَا هجر قريته فَهُوَ مطارد بِهِذِهِ المظالم مِنْ جانب أصحاب النفوذ ، وَلِذَا فَإِنَّ فضّل فى بعض الأحيان إرتكاب جريمة القتل ليفرج عن مكونون ذات صدره ، وتعبيراً عن عدم رضاه عن الأساليب غير الإنسانية التى كانت تتبع فى معاملته .

هكَذَا كان حال طبقة الفلاحين ، التى كانت - وَلاَ تزال - تمثل السواد الأعظم مِنَ السكان ، والمنتج الوحيد لمعظم ثروات البلاد ، طبقة حُرِمَت التمتع بثمرة إنتاجهَا، ووقع عليهَا كثير مِنَ الظلم ، والأعباء ، سواء مِنْ أجهزة الإدارة ، أَوْ مِنَ العربان ، فى بعض المناطق ، كما سنرى ، وكذلك مِنْ بعض أفرادهَا مِمَّنْ أصبح لَهُم صلة بالإدارة مثل مشايخ القرى ، مِمَّا اضطر الكثير مِنْ أفرادهَا فى بعض الأحيان إلى هجر قراهم .

(1) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ٣ (حوادث صفر ، شعبان ١٢١٩هـ/ مايو ، نوفمبر ١٨٠٤م) ، ص ٢٩٥ ، ٣١٤ .

يذكر الجبرتى الكثير مِنْ هَذِهِ الحوادث يكفى أَنْ نشير إلى أمثلة منها ، فقد وقعت : «حرب بين العسكر والمصرلية والعربان ... عند «الخصوص» و «بهتيم» ، وَجَلاَ أهل تلك القرى ، وخرجوا مِنْهَا ، وحضروا إلى مصر بأولادهم، وقصاعهم ، فَلَمْ يجدوا لَهُم مأوى ، ونزل الكثير مِنْهُم بالرميلة» . ويذكر كذلك : أَنَّ أهالى «قرية شابور» ، جلوا عنها نتيجة للعمليات الحربية التى دارت بالقرب مِنْهَا» وخرجوا على وجوههم مِمَّا نزل بهم مِنَ النهب وطلب الكلف» .

الفصل السادس

العربـــان

تمهيد :

١ - توزيع القبائل العربية فى مصر فى القرن الثامن عشر .

٢ - دور العربان فى المجتمع الريفى .

(أولاً) : الجانب الإيجابى لدور العربان .

(ثانيًا) : الجانب السلبى لدور العربان .

٣ - تقويم دور العربان .

* * *

عند دراسة العربان ، كقطاع مِنَ القطاعات ، التى كونت المجتمع الريفى فى مصر، فى القرن الثامن عشر ، لأبُدَّ أَنْ توضع فى الإعتبار عدة أمور ، كانت تحكم ظروف هَذَا القطاع ، ونعنى بِهَذِهِ الأمور السلوك القبلى ، سواء كان عامًا ، أو خاصًا[1] . ومَا استتبع ذلك مِنْ تقارب أو تنافر بين القبائل العربية التى كانت تقطن ريف مصر ، أَوْ تتجول فى داخله أو على أطرافه[2] .

وقد كان حجم الدور الذى لعبته القبائل العربية فى حياة الريف المصرى كبيراً ، وكان لهذه الدور تأثير ضخم على الحياة الإقتصادية والاجتماعية ، وقد بلغ مِنْ تأثير هَذَا الـدور على الحياة العامة فى الريف ، أَنْ انقسم السكان مِنَ الفلاحين إلى عصبيات ، تبعًا لعصبيات هَذِهِ القبائل ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .

(١) السلوك القبلى : العام هو الذى يجعل من القبيلة وحدة واحدة ، وأهم مظاهره ، الحلف ، الجوار ، الولاء ، العد ، والسلوك القبلى الخاص ، ويعنى العصبية الجماعية ، وما يستتبعها من تقارب أو تنافر أو تعاون أو تشاحن ، ثم العصبية الفردية ، أى ما يبديه الفرد نحو قبيلته من عصبية .

(٢) البرى ، عبد الله خورشيد : «القبائل العربية فى مصر» ، ص ٢٣٤-٢٤٠ .

(٣) أنظر : الفصل الخامس ، ص ١٣٧-١٣٩ .

وقد أدرك الكتاب والمؤرخون ، دور هَذِهِ القبائل على حياة السكان فى مصر منذ فترة مبكرة فأولوهَا عناية خاصة فى كتاباتهم ، بعكس مَا حدث للفلاحين ، فقد كتب المقريزى رسالة عنوانها : «البيان والإعراب عَمَّا بأرض مصر مِنَ الأعراب»[1] . رصد فيها سجلاً كاملاً عن القبائل العربية ، التى دخلت مصر مع الفتح العربى ، وأماكن استقرار هذه القبائل ، وكذلك فَإِنَّ الإهتمام بالعربان وأمرائهم هُوَ الذى دفع السيد محمد مرتضى الزبيدى فى القرن الثامن عشر ، إلى تأليف رسالة خاصة بنسب الهوارة وأمرائهم ، وربما كان الشيخ مرتضى الزبيدى متأثرًا فى ذلك بإكرام الشيخ همام الهوارى له عند زيارته لفرشوط[2] ، وقد أسمى الشيخ الزبيدى رسالته هذه «رفع الستارة عن نسب الهوارة»[3] ، وَهَذِهِ الرسالة مفقودة ، ولاَ شك كَمَا هُوَ واضح مِنْ عنوانهَا أَنَّها تزيح كثيراً مِنَ الغموض الذى يحيط بنسب الهوارة ، واضطراب المصادر إزاء هَذَا النسب[4] .

ويستفاد مِنَ المصادر المعاصرة لفترة الحكم العثمانى فى مصر ، أَنَّ القبائل العربية، توزعت فى أرجاء البلاد عاليهَا وسافلهَا ، وأَنَّ الأرض المصرية بِمَا لَهَا مِنْ قدرة على إذابة السكان وارتباطهم بها ، اضطرت الكثير مِنْ هَذِهِ القبائل على الاستقرار بَهِا والاشتغال بالزراعة ، وَمَا يرتبط بِهَا مِنْ أعمال ، فتشير هَذِهِ المصادر إلى أَنَّ بعض العربان ببلاد الريف : «صار أكثرهم صاحب معايش ، وأهل زرع وفلاحة وماشية وضرع» ، وأصبحوا مشايخ هَذِهِ البلاد وخفرائهَا ، وأصبحت لهم المزارع الواسعة ، بَلْ وأصبح مِنْهُم : خولة ، وقضاة نواحى ، وفقهاء[5] ، واتضح مِنْ دراسة دفاتر الالتزام ، أنْ عدداً ليس بالقليل من مشايخ العرب شارك فى إلتزامات الأراضى الزراعية ، مِنْذُ بَدْءِ تطبيق نظام الإلتزام كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، بل وسيطر بعضهم على مناطق شاسعة مِنَ الريف فى القرن الثامن عشر ، مثل : شيخ

١) المقريزى، تقى الدين أحمد بن على: «البيان والإعراب عما حل بأرض مصر مِنَ الإعراب»، طبع القاهرة، ١٩١٦ .

٢) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن: «عجائب الآثار» ، جـ ٢ (حوادث ١٢٠٥هـ/ ١٧٩١م) ، ص ١٩٦-٢١٠ .

٣) الزبيدى ، محمد مرتضى : «تاج العروس من جواهر القاموس» ، جـ ٣ ، ص ٦٣٤ .

٤) المقريزى : المصدر السابق ، ص ص ٥١-٥٤ .

٥) نفسه : ص ص ٣٦ ، ٥٨ .

العرب همام ، زعيم قبيلة الهوارة ، كما سنرى ذلك فى حينه[1] .

ونظراً لأهمية الدور الذى لعبته القبائل العربية ، فى حياة الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، فَإِنَّهُ يجب أَنْ نرسم صورة لتوزيع هَذِهِ القبائل فى مصر فى ذلك القرن ، حتى يمكن تقويم هَذَا الدور على أساس سليم .

توزيع القبائل العربية فى مصر فى القرن الثامن عشر :

وضع هَذَا التوزيع ، تبعًا للإشارات التى وردت بشأن القبائل العربية المختلفة ، فى المصادر المعاصرة ، ووثائق المحكمة الشرعية ، وأرشيف دار المحفوظات ، وكتاب وصف مصر ، وَلِذَا فَإِنَّ هَذَا التوزيع جاء مطابقًا للتقسيم الإدارى المالى ، الذى كان سائدًا فى مصر فى القرن الثامن عشر ، وقد كان على النحو التالى :

١ - جرجا : الهوارة ، العبابدة ، زناتى ، هنادى .

٢ - أسيوط : عرب عايد ، هوارة .

٣ - منفلوط : عرب العطايات . عربان ابن وافى المغربى .

٤ - ملوى : عرب أبو كرايم .

٥ - بنى سويف : الفوايد . العدايدة . السحارات . عرب المحارب . بنى واصل . عرب العزايزى . عرب ضعفا .

٦ - المنيا : عرب بنى وايل .

٧ - أطفيحية : عرب بنى حرام .

٨ - بهنسا : عرب بنى خويلد . نجما . عربان ابن وافى المغربى .

---

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (١) ، دفاتر الالتزام ، رقم ١ ، ٢ ، ٣ حيث نجد بين أسماء الملتزمين عددًا ليس بالقليل مِنْ مشايخ العرب ، منذ بداية تطبيق النظام فى مصر (١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م) وأنظر كذلك :

- رزقانة : أحمد إبراهيم : «القبائل العربية فى مصر عند المقريزى» ، ص ص ٨٣-٨٥ .
- أنظر الفصل الثالث : ص ٨٠ .

٩ - جيزة : غزالة أو خبيرى . عرب زيدية . بلى .

١٠- البحيرة : عرب الجويلى . الهنادى . غزالة . عرب الطارة . هوارة .

١١- المنوفية : عرب ابن بغداد .

١٢- الشرقية : العبابدة . حرام . وائل . بنو عطية .

١٣- قليوبية : الحبابية . بنو بدر . بنو مازن .

١٤- النطرون : عرب الحوايث . عرب سمالو . مسنيد . أولاد على . مطيريد.

يتضح مِنْ هَذَا التوزيع الخاص بالقبائل العربية المستقرة ، أَنَّ توزيعها شمل كل أرجاء البلاد ، هَذَا بالإضافة إلى القبائل العربية الأخرى غير المستقرة ، التى كان تتجول فى داخل الريف ، أو على أطرافه ، ويستفاد مِنْ إشارات المصادر المعاصرة ، وَمِنْ وثائق المحكمة الشرعية ، أَنَّ هَذِهِ القبائل العربية ، سواء المستقرة مِنْهَا ، أَوْ المتجولة ، قد لعبت فى تاريخ مصر عامة ، والريف بخاصة دوراً بارزاً ، ذَا جانبين ، جانب إيجابى ، وآخر سلبى ، وكان هَذَا الدور بجانبيه ، يتناسب ، وحجمها الذى أصبحت تشكله فى بناء المجتمع المصرى فى ذلك القرن .

واعتماداً على المصادر التى سبقت الإشارة إليهَا يمكن معالجة كل من الجانبين على النحو التالى :

---

(١) استعنت فى رسم هذا التوزيع بالمصادر التالية :

- الدمرداش ، أحمد كتخدا عزبان : «الدرة المصانة» ، ص ص ٥٩ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١٢٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩ ، ٣٤٢ ، ٣٥٨ ، ٤٨٤ ، ٤٩٣ .
- الملوانى ، يوسف : «تحفة الأحباب» ، ص ص ٢٣٠ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٧٥ ، ٣٢٦، ٤٧٢ ، ٤٧٣ .
- ابن عبد الغنى ، أحمد شلبى ، أوضح الإشارات ، ص ص ٧٥ ، ٧٦ .
- الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ١ (أحـــداث ١٠٩٩ ، ١٠٦ جـ ، ١١٢٣ ، ١١٢٥ ، ١١٤٧هـ / الموافق ١٦٧٨ ، ١٦٩٤ ، ١٧١١ ، ١٧١٣ ، ١٧٢٤م) ، ومواضع متفرقة فى جميع السنوات التى أرخ لها .

=

(اولا) : الجانب الإيجابى لدور العربان فى المجتمع الريفى :

احترف الكثير من القبائل العربية المستقرة الزراعة، وأصبح مِنْهُم مشايخ للقرى ، وخفراء[1] . وخولة ، وتمكن الكثير مِنْ مشايخ هَذِهِ القبائل مِنَ السيطرة على الإلتزامات الواسعة فى مناطق إستقرارهم، والمناطق المجاورة، فقد ثبت مِنْ واقع دفاتر الإلتزام، أَنَّ نسبة ليست بالقليلة، مِنْ مشايخ العرب ، قد أصبحوا ملتزمين[2] ، وَمِنْ هُنَا كان دور مشايخ القبائل العربية المستقرة فعالاً وإيجابيًا ، فى حماية المناطق التى تقع فِيَها إلتزاماتهم ، ضد غارات القبائل العربية الأخرى غير المستقرة ، وخير مثال لِهَذَا النوع مِنَ العربان ، عربان الهوارة بالصعيد ، فَمُنْذُ استقرارهم فى مناطق الصعيد الأعلى (٧٨٢هـ / ١٣٨٠م)، وبسط نفوذهم على المنطقة الممتدة من البهنسا شمالاً إلى قوص جنوبًا ، وأذعن لَهُم سائر العربان بالوجه القبلى ، وصارت القبائل العربية فى هَذِهِ المنطقة ، طوع قيادهم[3] ، وَمُنْذُ ذلك الحين ، وهم يحترفون الزراعة ويلعبون دوراً إيجابيًا فى تاريخ هَذِهِ المنطقة، ورغم احتفاظهم لأنفسهم بمركز إجتماعى متميز على الفلاحين أهل البلاد الأصليين ، فَإِنَّهُم احتفظوا لأنفسهم كذلك بعلاقات طيبة ، مع هؤلاء الفلاحين ، وأصبحت لَهُم الإمارة على منطقة جِرْجَا ، واعترفت الإدارة لَهُم بِهِذِهِ الإمارة فلقب أمير يذكر أمام الكثير مِنْ أسماء الهوارة الذين أصبحوا ملتزمين ، عندما طبق هذا النظام فى مصر ، فنجد مثلاً «أمير عبد الله وأمير موسى مِنْ أولاد عمر أمير عربان هوارة»[4] ، «وأمير داود بن أحمد الناصر بن إسماعيل بن أمير عمر أمير عربان هوارة»[5] ، وتذكر إحدى الحجج الشرعية ، دولار الهوارى

= ● دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى، عين (٦١) ، دفاتر أحباسى رقم ١٦١٧ ، ١٦١٩ ، ١٦٢٤ .

● أرشيف المحكمة الشرعية : سجل مبايعات الباب العالى ، رقم ١٦٩ ، المادة ٢٧٤ ، ص ٨٣ .

(١) المقريزى : المصدر السابق ، ص ٥٨ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (١) دفاتر الالتزام الخاصة بالوجهين القبلى والبحرى .

(٣) بن إياس ، محمد بن أحمد : «بدائع الزهور» ، جـ ٣ ، ص ١٢ ، ابن تغرى بردى ، «النجوم الزاهـرة» ، جـ ١٢ ، ص ١٥٦.

● القلقشندى : «صبح الأعشى» ، جـ ٢ ، ص ٦٩ .

(٤) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٤) ، دفتر ٢٢٤ .

(٥) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦) ، دفتر ٤٠٧ .

بالصيغة التالية «افتخار السادة الأمرا الكرام ، عمدة الكبراء الفخام ، ذو القدر والمجد والاحتشام ، أمير اللواء الشريف السلطانى ، ومعهد العز المنيف الخاقانى ، الأمير دولار بك حاكم ولاية الدجرجية (جرجا) ، وأمير عربان هوارة بالصعيد الأعلى ، وَمَا مع ذلك أبَّد سعده أمين»[1] .

وقد أقرَّ العثمانيون ، إمارة الهوارة على الصعيد ، نظير تعهدهم بجمع المال والغلال ، المقررة للدولة وظل الأمر على هَذَا الحال حتى (٩٨٣هـ / ١٥٧٦م) ، حين صدر مرسوم بإقصاء الهوارة عن إمارة الصعيد ، وعهد بالحكم فى منطقتهم إلى أحد البكوات المماليك ، وكان أول مَنْ تولى منصب حكم جرجا هُوَ الأمير سليمان جنبلاط[2] ، وذكر المرسوم أنَّ سبب إقصاء الهوارة عن الإمارة فى منطقتهم ، راجع إلى مَا رأته الدولة مِنْ تقصيرهم فى جمع الخراج ، وظلم الأهالى ، ونهب أموالهم وحيواناتهم ، وعدم إِهتمامهم بعمارة الجسور ، وشئون الزراعة[3] . ورغم ذلك فَإِنَّ الهوارة استطاعوا إِستعادة مكانتهم وسيطرتهم ، فى القرن الثامن عشر ، وعمل الملتزمون مِنْهُم على حماية الفلاحين فى مناطق الصعيد الأعلى ، والأوسط ، مِنْ هجمات القبائل العربية الأخرى ، وتوجد إشارات فى المصادر المعاصرة ، تؤكد هذا الجانب الإيجابى مِنْ دور عربان الهوارة فى حماية الصعيد ، ومطاردة العربان الذين أمُّوا مناطق نفوذهم بقصد السلب والنهب[4] ، وَلِذَا فَإِنَّ فلاحى هَذِهِ المناطق توفر لهم الأمن والاطمئنان تحت نفوذ الهوارة ، الذين تغلب نفوذهم علَى مختلف القبائل القاطنة فى الصعيد . وبخاصة فى عهد شيخ العرب همام الذى امتد نفوذه ، مِنْ أسوان إلى المنيا ، وتغنى الفلاحون فى هَذِهِ المناطق بعدله ، نظراً لِمَا كانوا يلقونه مِنْ عدل وتسامح فى حالة تقصيرهم فى تسديد مَا عليهم مِنْ خراج ، وَرُبَّمَا كان هَذَا

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٧١) ، دفتر مرتبات خدمة الديوان عربى ، رقم ٥٢٤٩ ، ص ١٠٥ (صور حجج شرعية بنهاية الدفتر) .

(٢) Vansleb : The present state of Egypt, p. 91.

(٣) مبارك ، على : «الخطط» ، جـ ١٠ ، ص ص ٥٣–٥٥ .

(٤) الملوانى ، يوسف : «المصدر السابق» ، ص ٢٣١ .

● ابن عبد الغنى : أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ص ٤٢ ، ٤٥ ، ١٧٤ ، ٣٨٠ ، ٥٢٠ .

الأسلوب أحد الأسباب التى ساعدته على بسط نفوذه على مناطق واسعة مِنَ الصعيد، وقد وصف بِأَنَّهُ «عظيم بلاد الصعيد ، وَمَنْ كان خيره وبره يعم القريب والبعيد ، وقد جمع فِيهِ مِنْ الكمال ، مَا ليس فِيهِ لغيره مثال ، تنزل بحرم سعادته قوافل الأسفار ، وتلقى عنده عَصَا التسيار»[1] ، وقد ذكر جيرار ، «أَنَّ مصر العليا كانت سعيدة فى حكمه ، وجميع الأهلين ، مِنْ فقير وغنى ، ومسلم ومسيحى ، قد حفظوا لَهُ أكرم الذكرى ، وَمَا منهم أحد لاَ يبدى أسفه على النظام الذى كان قد وضعه للأمن ، والعناية التى كان يبذلها لصيانة الترع والجسور ، ودرجة الإزدهار التى أبلغ الزراعة إليها»[2] . وقد وصل عن طريق علاقاته الحسنة بأهالى المنطقة وتعاونه معهم ، وتوفيره الأمن لَهُم ، إلى درجة مِنَ الثراء تفوق الوصف .

وفى المناطق الأخرى مِنَ البلاد لعب العربان دوراً إيجابيًا ، تفاوت فى درجته مِنْ منطقة إلى أخرى ، رغم أَنَّ المصادر تؤكد أَنَّ الفلاحين فى الوجه البحرى ، عانوا كثيراً مِنْ هجمات العربان عليهم ، ونهب غلالهم وأخذ أموالهم ، مِمَّا اضطر السلطات الحاكمة ، إلى وضع بعض القرى فى حماية العربان المستفلحين لحمايتهَا مِنْ هجمات العربان المتنقلين[3] رغم ذلك فَإِنَّ اشتغال بعض العربان بالخفارة ، أَىَّ الحراسة ضد الغارات التى كانت تقوم بِهَا القبائل العربية الأخرى المتنقلة ، كان لَهُ تأثيره على حماية هَذِهِ المناطق ، وقد أطلقت وثائق المحكمة الشرعية على العربان الذين اشتغلوا بالخفارة اسم «العرب المدركين» ، أَىْ الذين عليهم حماية الأدراك ، أو المناطق الواقعة تحت نفوذهم ، وقد كان لَهُم نظير قيامهم بِهَذَا العمل أجر معين على كل فدان ، مِنْ مساحة المنطقة ، وقد قُدِّر هذا الأجر طبقًا لِمَا ورد بِهَذِهِ الوثائق بخمسة أنصاف عن كل فدان[4] ، كَمَا أَنَّ دفاتر الترابيع سجلت بين عادات البرانى الخاصة ببعض القرى ،

---

(١) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ١ ، (حوادث ١١٨٣هـ / الموافق ١٧٦٩م) ، ص ٣٤٣-٣٤٤ .

(٢) ب. س. جيرار : المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٣) عاشور ، سعيد عبد الفتاح : «المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك» ، ص ٥٤ .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات مبايعات الباب العالى ، سجل ٣١٣ ، مادة ٧٢٩ .

- سجل إسقاط القرى : رقم (٢) ، ص ٩٨ .

عادة للعربان ، وَهَذَا يوضح أَنَّهُم فرضوا لأنفسهم مثل بقية أجهزة الإدارة ، عادة على الفلاحين ، زيادة عن الأجر المقرر لَهُم[١] .

وقد أدرك قانون نامة ء سليمان دور العربان المستقرين فى حماية مناطقهم ، فنص فى أكثر مِنْ موضع على مسئولية مشايخ العربان عن حماية الأمن فى مناطقهم ، وأشركهم فى مسئولية ترك الفلاحين قراهم ، والهروب إلى مناطق أخرى ، وَحَمَّلَهم مسئولية إرجاع الفلاحين الهاربين إلى قراهم ، وَإِلاَّ تحمّلواْ خراج مَا يترك مِنْ بور مِنَ الأراضى السلطانية ، وَمِنْ هُنَا كان تعاون بعض مشايخ العربان المستقرِّين ، مع أجهزة الإدارة ، إلى حد مَا للقيام بِهَذَا العمل[٢] .

وخير مثال لهؤلاء العربان الذين علموا بالخفارة عربان الحبابية بالقليوبية ، الذين أصبح لهم فى عهد سالم بن حبيب خفارة البرين الشرقى والغربى مِنْ بولاق إلى رشيد ، ودمياط ، وقد بلغ مِنْ نفوذ سالم هَذَا أَنْ : «لاَ يقدر ملتزم على تنفيذ أمر مع فلاحيه ، إِلاَّ بإشارته ، أو بإشارة ، مِنَ البلد ، فى حمايته مِنْ أقاربه ، وكذلك مشايخ البلاد مع أستاذيهم» ، وقد امتدت حمايته ، وحماية أقاربه على غالب بلاد القليوبية والشرقية[٣] .

ويستفاد مِنْ وثائق المحكمة الشرعية ، أَنَّ كثيراً مِنْ العربان وبخاصة فى الوجه البحرى احترفوا نظام الخفارة ، الذى ضمن لَهُم مورداً ثابتًا مِنَ الرزق والنفوذ فى آنٍ واحد ومكنَهم مِنَ القيام بدور إيجابى فى حياة الريف ، تمثل فى ضمان الأمن والإِطمئنان للفلاحين ، إلى حد مَا ، فى بعض المناطق ، ويمكن أَنْ يضاف إلى هَذَا الجانب الإيجابى مِنْ دور العربان ، دورهم فى مقاومة الحملة الفرنسية ، فى المناطق المختلفة مِنَ البلاد فَمَا كادت الحملة تنزل ثغر رشيد فى (محرم ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م)، حتى انضم العربان ، إلى أهل الثغر لمقاومتهَا ، وفى الفيوم اشترك العربان فى هَذِهِ المنطقة فى مطاردة الفرنسيين ، وقد أدرك الفرنسيون خطورة العربان على وجودهم فى

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) عين (١٧) ، دفاتر الترابيع ، ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٢) قانون نامة ء سليمان : النسخة السابقة ، ص ص ١٨-٢٥ .

(٣) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن ، «عجائب الآثار» ، جـ ١ (حوادث ١١٨٣هـ / ١٧٦٩م) ، ص ٣٤٥ .

مصر ، فاستعملوا ضدهم كل وسائل العنف ، وقتلوا بعض مشايخ العربان ، مثل : شيخ العرب سليمان الشواربى شيخ قليوب، وثلاث مِنْ مشايخ العربان فى الشرقية، بحجة أَنَّهُم اطلعوا على كتابات لَهُم ، لأهل سرياقوس ، فِيَها تحريض عليهم ، كَمَا وجدوا كثيراً مِنَ الأسلحة والمتعة ، التى نهبت مِنْهُم لدى عرب العبابدة فى الخانقاة .

وقد ظهر تعاون العربان مع المماليك جليًا فى مقاومة الحملة ، وأوى العربان الأمراء المماليك فى المناطق المختلفة ، وقدموا لَهُم الكلف والمؤن ، مؤازرة مِنْهُم فى مقاومة الحملة التى دهمت البلاد ، وذلك فى الوقت الذى امتنع فِيِه بعض هؤلاء العربان ، وبخاصة عربان بنى عدى فى الصعيد عن تقديم الكلف، والضرائب للفرنسيين، مِمَّا اضطر هؤلاء إلى الإسراف فى قتل هؤلاء العربان، وقصفهم بالمدافع .

وقد ذكر بونابرت فى منشور أذاعه عقب عودته مِنْ فلسطين: «أَنَّ مِنْ أسباب عودته رغبته فى تأديب العربان مِنْ : بلى ، والعبابدة ، وغيرهم ، الذين يناصرون المماليك، ويحركون الفتن فى الأقاليم فى غيابه، ويعيثون فى البلاد فساداً ونهبًا»[1] .

مِنَ العرض السابق ، لِهَذَا الجانب الإيجابى ، مِنْ دور العربان فى مجتمع الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، يتضح أَنَّ بعض العربان ، وبخاصة المستقرين مِنْهُم ،

(١) الجبرى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ٣ (حوادث محرم ١٢١٤هـ/ يونيه ١٧٩٩م) ، ص ص ٧١-٧٢ .

- الجبرتى ، عبد الرحمن : «مظهر التقديس» ، جـ ١ ، ص ص ٢٠٩-٢١٠ .
- نص ما جاد فى الفرمان الصادر مِنَ الديوان الخصوصى، المعنون «صورة فرمان مِنْ بتوع الفرنسوية مِنْ محفل الديوان الخصوص بمحروسة مصر خطابًا لأقاليم مصر: الشرقية، والغربية، والمنوفية، والقليوبية، والجيزة، والبحيرة، «ثم توجه (بونابرت) راجعًا إلى مصر المحروسة لأجل سببين، الأول: أَنَّه وعدنًا برجوعه إلينا ، بعد أربعة أشهر ،م والوعد عند الحرد دين ، والسبب الثانى: أَنَّه بُلغه أَنَّ بعض المفسدين مِنَ الغز والعربان ، يحركون فى غيابه الفتن والشرور فى بعض الأقاليم والبلدان ، فَلَمَّا حضر سكنت الفتنة ، وزالت الأشرار، مثل زوال الغيم عند شروق الشمس ، وسط النهار . . . والغز والعربان يطمعوكم ويغروكم ، لأجل أَنْ يضرو كم فينهبوكم ، وَإِذَا كانوا فى بلد ، وقدمت عليهم الفرنسيين ، فروا هاربين مِنْهُم كأنهم جنود إبليس».

صورة فرمان صادر من الديوان الخصوصى ضمن مجموعة «أوامر وفرمانات أمراء الفرنساوية» مخطوطة على ميكروفلم . معهد المخطوطات ، جامعة الدول العربية ، تحت رقم ١٠٠ تاريخ .

- حصلت على نسخة مِنْ هَذِه الأوامر فى حوزتى .

أصبح لَهُم تأثيرهم الفعَّال فى المجتمع الريفى ، وفى التركيب الاجتماعى لسكان الريف. وقد لعب العربان إلى جانب دورهم الإيجابى هَذَا ، دوراً سلبيًا ، كان لَهُ أثره الكبير على الحياة الاجتماعية فى الريف ، وليس مِنَ المبالغة ، أَنَّ نؤكد أَنَّ هَذَا الدور السلبى كان أكثر وضوحًا وأبعد أثرًا فى المجتمع الريفى ، مِمَّا كان عليه دورهم الإيجابى ، ولتوضيح هَذَا الرأى يمكن معالجة الجانب السلبى مِنْ دور العربان على النحو التالى .

(ثانيا) : الجانب السلبى لدور العربان فى المجتمع الريفى :

إِنَّ لِهَذَا الجانب مِنْ دور العربان فى حياة مجتمع الريف ، جذوره الضاربة ، التى تسبق الفتح العثمانى لمصر بفترات طويلة ، فَقَدْ فعلوا بالفلاحين فى بعض المناطق «مَا لاَ تفعله الخوارج وَلاَ الكفرة»[1] ، على حد تعبير أبو المحاسن المؤرخ المعاصر لفترة العصر المملوكى ، وقد قام العربان فى البحيرة ، والشرقية ، والفيوم ، والمنيا ، بكثير مِنْ عمليات السلب، والنهب، وقطع الطرق، والإخلال بالأمن ، وهناك إشارات عديدة فى بدائع الزهور لإبن إياس فى حوادث (٨٧٢هـ / ١٤٦٧م) ، (٨٧٥هـ / ١٤٧٠م) ، (٨٧٩هـ / ١٤٧٤م) ، (٨٨٢هـ / ١٤٧٧م) ، (٩٠٢هـ / ١٤٩٦م) ، (٩٠٤هـ / ١٤٩٨م)، يشير فِيهَا إلى عمليات التمرُّد والعصيان التى كان يقوم بِهَا العربان فى المناطق المختلفة، والتى يصاحبهَا السلب والنهب وقطع الطرق ، والإمتناع عن دفع الخراج[2] ، وتشير بعض المصادر إلى أَنَّ المحرك الأساسى للعربان مِنْ وراء عملياتهم هَذِهِ اعتقادهم أَنَّهُم أحق بالحكم مِنَ المماليك ، الذين لاَ تزال آثار الرِّق عالقة بِهِم[3] ، على حد اعتقاد هؤلاء العربان ، الذين كانوا يرون أَنَّ المماليك «عبيد خوارج»، ويذكر المقريزى أَنَّ العربان اجتمعوا وأقاموا مِنْ بينهم حاكمًا وقالوا : «نحن

(١) إبن تغرى بردى، أبو المحاسن : «منتخبات من حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور» ، جـ ٣ ، ص ٦٥٤ .

(٢) إبن إياس ، محمد بن أحمد : «بدائع الزهـور ، جـ ٣ ، ص ص ٧١ ، ١٠٥ ، ١٢٠ ، ١٢٦ ، ٣٦١ ، ٣٦٥ ، ٤٠٥ ، جـ ٥ ، ص ص ٢٢ ، ٣١ ، ١٣٣ .

- دروزة ، محمد عزة : «عروبة مصر» ، ص ١٤٣ .

(٣) إبن إياس ، محمد بن أحمد : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٣٨٦ .

(٤) المقريزى : «السلوك» ، جـ ١ ، ص ٣٨٦ .

أصحاب البلاد ، ونحن أحق بالحكم مِنَ المماليك ، وكفى أنَّنَا خدمنَا بنى أيوب وهم خوارج خرجوا على البلاد»[٤] ، وَمِنْ هَذَا المنطلق أصبح العربان مصدر إزعاج للسلطات المملوكية[١] التى ظلت فى صراع دائم مَعَ العربان فى مختلف المناطق ، وبخاصة عربان الشرقية ، وقد كانت عمليات العربان هَذِه مصدر إزعاج للريف وأهله فى كثير مِنَ المناطق ، وقد عبر ابن إياس عما حل بالبلاد مِنْ جرَّاء هَذِهِ العمليات فى (٩٠٩هـ / ١٥٠٣م) قبل الفتح العثمانى بقوله :

وَقَدْ كَفَــى فِـى عَامِنَا مَا جَرَى مِنْ قِلَّةِ الأَمْنِ وَقَطْعِ الطَّرِيقِ[٢]

وظل عدم الارتياح بين المماليك والعربان سائدًا ، حتى همَّ السلطان الغورى بالخروج لملاقاة السلطان سليم ، فأراد أَنْ يشرك معه فى جيشه عددًا ، مِنْ خيّالة العربان فى الشرقية ، والغربية ، والصعيد ، ولكنه سرعان مَا صرف نظره عَنْ هَذَا الأمر ، بناء على نصيحة أمراء الجند الذين خشوا مغبّة إشراك هؤلاء العربان فى الجيش المملوكى[٣] .

وقد أيَّدت الحوادث صدق حدس هؤلاء الأمراء الذين أَثْنُوا الغورى عن إشتراك العربان فى جيشه ، فَمَا كادت أنباء هزيمته تصل أذان هؤلاء العربان ، حتى انتقصوا مِنْ شأن السلطات المملوكية ، وقاموا فى أماكن متعددة مِنَ الريف بقطع الطرقات ، وامتنعوا عن إرسال التقاسيط التى عليهم ، فتعطّلت بذلك الجوامك[٤] .

(١) عاشور ، سعيد عبد الفتاح : «المجتمع المصرى» ، ص ٥٢ .

(٢) إبن إياس ، محمد بن أحمد : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ١٤ .

(٣) إبن إياس ، محمد بن أحمد : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ١٣٦ .

يذكر : «أشيع أنَّ السلطان رسم لطوائف العربان الذين حضروا بِأَنْ يرجعوا إلى بلادهم ، وقد أشار بعض الأمراء على السلطان، أنَّ العربان ليس بِهِم فائدة فى خروجهم مع التجريدة ، فرسم لَهُم العودة إلى بلادهم» .

(٤) نفسه : جـ ٥ ، ص ١٣٥ .

يذكر فى هَذَا الصدد أنَّهُ : «فى يوم الإثنين خامس عشرة (١٥ ذى الحجة ٩٢٢هـ/٨ يناير ١٥١٧م)، طلع العسكر ليقبض الجامكية فقالوا لَهُم الطواشية : يَا أغوات مَا فِيهَا اليوم جامكية ، البلاد خراب، والعرب مفتنة فى الطرقات، ومشايخ العربان، والمدركين، مَا أرسلوا مِنَ التقاسيط التى عليهم شيئًا ، فَإِنْ حصل شىء على يوم الإثنين فينفقوا علكيم . فنزل العسكر مِنَ القلعة وهو فى غاية النكد ، فَإِنَّ لَهُم ستة أشهر لَمْ يصرف لَهُم السلطان ثمن اللحم المنكسر ، وقد تعطلت الجوامك أيضًا» .

وقد ساءت حالة الخزينة فِى هَذَا الوقت الحرج ، نتيجة لتصرفات العربان ، فى كثير مِنَ المناطق ونهبهم السابلة والضياع ، وعدم إرسالهم الأموال الأميرية المقررة عليهم[1] .

ويضاف إلى هَذَا الجانب العدائى الذى أظهرته القبائل العربية ضد السلطات المملوكية قيام حسن بن مرعى وابن أخيه شكر بتسليم السلطان طومان باى للسلطان سليم لمحاكمته ، رغم مَا كان بينهم مِنْ صداقة[2] .

والواقع أَنَّ الريف المصرى تأثر كثيراً بِهَذَا الجانب العدائى ، فكثيراً مَا تعطلت طرقاته ، وانقطعت سبل الاتصال بين القرى ، وكسدت الأحوال ، وعمَّ الخراب والدمار بعض المناطق ، فى كثير من الأحيان .

* * *

أَمَّا عن موقف العربان تحت الحكم العثمانى ، فَلَمْ يختلف كثيراً عَمَّا كان عليه الحال فى العصر المملوكى بَلْ فى حقيقة الأمر ، كان امتداداً لَهُ ، فمع أَنَّ السلطات العثمانية عملت مُنْذُ بداية حكمهَا على استمالة العربان إلى جانب الطرق الودية ، كَمَا أَنَّ قانون نامة ءِ سليمان أشار فى كثير مِنَ المواضع إلى السلطات التى منحهَا لمشايخ العربان فى مناطقهم[3] ، اتقاء لشرهم ، وتفاديًا لتمرُّداتهم ، لكن يبدو أَنَّ الموقف العدائى إزاء السلطات الحاكمة ، كان قد تأصّل فى نفوس هؤلاء العربان ، فَمَعَ بداية الحكم العثمانى، أعلن عبد الدايم بن بقر شيخ عربان الشرقية (٩٢٤هـ / ١٥١٨م) تمرده على السلطة وامتناعه عن دفع الخراج ، وإزداد خطبه ، حتى أَنَّ المصادر المعاصرة، تذكر أَنَّ خاير بك أول نائب للسلطان العثمانى على مصر ، أخذ «فى أسباب تحصين القلعة تحسبًا مِنَ النتائج»[4] .

(١) نفسه : جـ ٥ ، ص ١٣٣ .
(٢) نفسه : جـ ٥ ، ص ١٣٥ .
(٣) قانون نامة ءِ سليمان : النسخة السابقة ، ص ص ١٠-١٨ .
(٤) إبن إياس ، محمد بن أحمد : المصدر السابق ، ص ص ٢٤٠-٢٤١ .
● دروزة ، محمد عزة : المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

ورغم ذلك فَإِنَّ السلطات العثمانية ، ظلت مستمرة فى تجريب أسلوب استمالة العربان إلى جانبهَا بالطرق الودِّية ، لَعَلَّ ذلك يجدى نفعًا على المدى القريب ، فتذكر المصادر أَنَّ السلطان العثمانى سليمان القانونى ، أرسل فى (٩٣٧هـ / ١٥٢٠م) خُلَعًا لمشايخ العربان فى الصعيد، والوجه البحرى، البارزين مِنْهُم والثانويين ، وأقرَّ بعضهم فى مشيخة بعض الجهات، وبخاصة فى الصعيد(١) ، إِلاَّ أَنَّ هَذَا الأسلوب لَمْ يجد مَعَ العربان فتيلاً ، فيذكر ابن إياس أَنَّهُ فى ذات الوقت «قدمت الأخبار بأن الأمير فرحات الذى قرر فى نيابة طرابلس ، لما وصل إلى الصالحية، وجد العربان هناك مفتنة ، فأرسل يطلب مِنْ ملك الأمراء نجدة فَإِنَّ العربان قد ثاروا عليه فى الطريق، فأرسل إليه جماعة الكمولية، والأصبهانية، سرعة على الفور حتى أدركوه ، واستمروا معه إلى طرابلس ، وكانت العربان فى هَذِهِ الأيام فى غاية الفساد»(٢) .

ويبدو أَنَّ الدولة العثمانية ، قد أصبحت تضيق ذرعًا بكثرة تمردات العربان ، وبقيامهم بعمليات السلب والنهب فى كثير من مناطق الريف بصورة متوالية ، مِمَّا أدى إلى تعطل الأسفار، والاتصال بين البلدان ، فى كثير مِنَ الجهات ، وكثرت شكاوى الفلاحين ، ضد العربان ، ومَا يرتكبونه مِنْ أعمال السلب والنهب ، وكَذَا فَإِنَّنَا نقرأ فى المصادر المعاصرة، إشارات إلى توالى الخطوط الشريفة مِنَ السلاطين العثمانيين إلى ولاتهم فى مصر ، يحثونهم فيهَا بالعمل على القضاء على هؤلاء العربان، وبخاصة المتجولّين مِنْهُم ، وأَسْرِهم وإجلائهم عن أرض مصر .

ورغم محاولات الولاة العديدة ، العمل على كسر شوكة هؤلاء العربان ، فَإِنَّ العربان لَمْ ترهبهم هَذِهِ المحاولات العسكرية ضدهم . واستمروا فى ممارسة أعمالهم

(١) بن إياس ، محمد بن أحمد : المصدر السابق ، ص ص ٣٩٢-٣٩٤ .

- حيث ذكر : «وكان السلطان سليمان أرسل إلى الأمير على بن عمر خلعة الاستمرار على حاله بمشيخة جهات الصعيد ، وقد رأى الأمير على بن عمر فى دولة بنى عثمان مَا لاَ رآه أحد من أجداده ولاَ أقاربه مِنْ العزّ والعظمة والمال العظيم» .

وذكر كذلك : أَنَّ أمير الأمراء «أخلع على الأمير واصل بن الأحدب شيخ جهات الصعيد، وقرره على عادته فى مشيخته على العادة» .

(٢) نفسه : جـ ٥ ، ص ٣٩٤ .

سالفة الذكر ، وأضير الريف مِنْ جرائها كثيراً ، بَل إنَّ آثار عمليات العربان لَمْ تقتصر على الفلاحين دون سواهم ، بَلْ تعدتهم إلى الملتزمين حيث سطَا العربان عَلَى حصص إلتزاماتهم ، فيذكر صاحب تحفة الأحباب أنَّ : «وردت جماعة مِنَ الملتزمين بالصعيد ، وفلاحين ، يشكون ويتظلمون مِنَ العربان فجمع حسين باشا السناجق والأغوات وطالبهم بِمَا وعدوه على العربان» ، وكان قد سبق لَهُ بناء على خط شريف مِنْ الدولة العثمانية فى أوائل (محرم ١١١٠هـ / يوليو ١٦٩٨م) أنَّ طلب مِنْهُم القضاء على هؤلاء العربان ، بعد أَنْ كثرت شكاوى الأهالى ضدهم ، وبخاصة عربان عبد الله بن وافى المغربى ، فتعللوا لَهُ مِنْ قبل بأمور قد انتهت[1] .

وفعلاً أرسلت التجاريد ضد عربان الصعيد ، بقيادة عوض بك، وخمسة سناجق آخرين[2] ، وأغوات السباهية الثلاثة ، وأتباعهم وأنفارهم ، وتمكنت هَذِه التجاريد مِنَ الانتصار على عربان ابن وافى الذين ولَّوا هاربين إلى الوجه البحرى ، وَمِنْهُ إلى الواحات ، ولكن حين ألجأتهم الضرورة «هبطوا فى صعيد مصر بمحل يعرف بحاجر الجعافرة ، قريبًا مِنْ إسنا وبصحبتهم على أبو شاهين شيخ عربان النجمة»[3] .

وَهُنَا لعب عربان الهوارة المستقرون دوراً بارزاً فى حماية مناطقهم مِنْ غارات هؤلاء العربان فاحتاطوا بِهِم ، بناء على تحريض مِنْ عبد الرحمن بك ، أحد الأمراء المماليك الذى كان على رأس تجريدة لمطاردة هؤلاء العربان «فاحتاطوا بِهِم ونهبوهم ، وأخذوا مِنْهُم جملة كبيرة مِنَ الجمال بأحمالها وغيرهَا فعوَّلوا على الفرار ، فتبعهم

(١) الملوانى ، يوسف : المصدر السابق ، ص ٢٣٩ .

ذكر أنه فى «أوائل محرم الحرام (١١١٠هـ / يوليه ١٦٩٨م) حضر أغَا مِنَ البلاد الرومية ، بيده خط شريف خطابًا لحسين باشا أنَّكَ تركب أنت والسناجق والأغوات على عربان عبد الله بن وافى المغربى ، المتغلبين على الصعيد ، وتستمر خلفهم تقتل فيهم ، وتأسر منهم ، إلى أنْ تجليهم عن أرض مصر، فَلَمَّا قرئ الأمر بالديوان على العسكر ، أجابوا بالإمتثال لكنهم سوَّفوا بِهِ وقالوا لاَ يمكن السفر ، إلاَّ بعد دخول الحاج وتسلم المحمل ، ولَمَّا قدم المحمل تعللوا بالنيل ، وقالوا لاَ يمكن سفر ، مَا لَمْ يهبط النيل وتسلك الطرقات» .

(٢) كان هؤلاء السناجق هُم : أيوب بك أمير الحاج ، وإسماعيل بك دفتر دار ، إبراهيم بك أبو شنب ، سليمان بك تابع قيطاس بك ، أحمد بك ياقوت زاده .

● نفسه : ص ٢٤١ .

(٣) الملوانى ، يوسف : المصدر السابق ، ص ٢٤١ .

خيل هوارة ، إلى أنْ وصلوا حاجر منفلوط» ، وَمَازلوا كُلَمَّا نزلوا أرضًا قاتلهم أهلهَا «وقاتلهم كل مِنْ عوض بك ، وعبد الرحمن بك» الذى أذاقهم «أضعاف مَا أذاقهم عوض بك مِنَ الذل والهوان» ، ويعلِّق صاحب تحفة الأحباب على مَا نزل بهؤلاء العربان مِنْ نكال بقوله «وأوقعهم الله تعالى فى النكال والخسران بِمَا فعلوه فى سالف الأزمان ، وكَمَا قيل فى الأمثال ، كَمَا تدين تدان»[1] .

وَفِى هَذَا التعليق نلمس ضيق وسخط الأهالى ، وعدم رضائهم على تصرفات العربان السلبية التى أثَّرت فى حياة المجتمع الريفى بخاصة ، والمجتمع المصرى عامة .

وَمَا كادت السلطة الفعلية تنتقل إلى أيدى الأمراء المماليك ، فى القرن الثامن عشر ، ويتغلب نفوذهم على نفوذ الباشوات العثمانين ، حتى عمل هؤلاء الأمراء كَمَا يبدو مِنْ إشارات المصادر المعاصرة ، على إشراك العربان فىَ الفتن السياسية والصرعات العسكرية ، التى كانت تثور بين البيوت المملوكية ، واستغل العربان هَذِهِ الاضطربات لصالحهم ، وَهَدَّدُوا كثيراً مِنَ المناطق ، وكثرت عمليات سلبهم للقرى ، ووصل الأمر بِهِم إلى حد تهديد القاهرة نفسها ، واغلاق السبل دونهَا ، كَمَا حدث فى فتنة إفرنج أحمد ، كَمَا سبقت الإشارة ، وكذلك مشاركة كل مِنْ عربان الهوارة ، والزيدية ، وعربان نصف حرام ، لمحمد بك جركس فى صراعه ضد منافسيه (١١٣٧هـ / ١٧٢٤م)[2] . وقد تأثرت القرى كثيراً بِهَذِهِ العمليات ، حتى أَنَّ الجبرتى يذكر أَنَّ عرب الضعفا فى (١١٢٥هـ / ١٧١٣م) ، أخربوا الوادى ، وقطعوا دروب الفيوم[3] .

وقد استغل العربان كذلك فرصة مناصرتهم لبعض البيوت المملوكية ، ولبعض الأوجاقات، وادَّعى بعضهم الإنتماء إلى هَذِهِ الأوجاقات ، كَىْ يتمتعوا بِؤمتيازاتهَا

(١) الملوانى ، يوسف : المصدر السابق ، ص ص ٢٤١-٢٤٢ .

(٢) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ١ ، ص ص ٣٢-٥٦ .

- الفرا ، الشيخ على بن محمد الشاذلى ، «ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة القاهرة» ، تحقيق ، دكتور عبد القادر أحمد طليمات ، ص ص ٣٥٨-٣٥٩ .

(٣) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» جـ (حوادث ١١٢٥ هـ / ١٧١٣م) ، ص ٥٢ .

المادية، وامتنعوا عن تسديد المال الميرى المقرر عليهم ، وَلَوْلا إعلان الأوجاقات المختلفة تنكرهَا لنسبة العربان إليهَا . لَمَا تمكنت السلطات مِنْ أخذ الأموال الأميرية مِنْ هؤلاء العربان[1] .

وتشير بعض المصادر إلى أَنَّ إرتكاب العربان لعمليات السلب وقطع الطرق ، كانت تتم بموافقة أمراء المماليك ، فهناك إشارة إلى أَنَّ شيخ العرب حبيب كان : «يقطع الطريق براً وبحراً بموالسة أمراء مصر وصناجقهَا ، وينهب أموال الناس ، وطلعت التجاريد عليه مراراً ، ونزل لَهُ حمزة باشا فى ١٨ رجب ١٠٩٨هـ / ٢٢ مايو ١٦٨٦م، بالصناجق والأمراء والعساكر ، فَلَمْ يظفروا بِهِ ، لموالسة أرباب الأمور معه»[2] .

وَرُبَّمَا كان الأمراء المماليك يقومون بِهَذَا العمل فعلاً نكاية بالولاة العثمانيين ، وإظهارهم بمظهر الضعف ، وعجزهم عن السيطرة على مقاليد الأمور فى البلاد ، وأَنَّ السيطرة الفعلية قد أصبحت فى أيديهم هُمْ دون هؤلاء الولاة .

وحقيقة فَإِنَّ العربان فى القرن الثامن عشر، كانوا يقفون إلى جانب بعض البيوت المملوكية ويساندونهَا ، وقد ظهر ذلك واضحًا جليًا فى تأييد عربان الهوارة، بزعامة شيخ العرب همام، وعربان الحبابية بزعامة سويلم بن حبيب ، للبيوت المملوكية ،

(١) ذكر كل مِنْ ، بن عبد الغنى ، أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ٧٥-٧٦ ، الملوانى ، يوسف : المصدر السابق، ص ٢٣٧ ، مَا يؤكد ذلك، ويكاد النص الوارد فى المصدرين يكون متطابقًا ، وَلِذَا فَإِنَّنَا آثرنَا أَنْ نذكر نص أحمد شلبى بن عبد الغنى ، إكتفاء بالإشارة إلى مصدر يوسف الملوانى :

- ذكر بن عبد الغنى ، أحمد شلبى : أَنَّهُ : «ورد عرض مِنْ جرجه ، من عند عبد الرحمن بك ، أَنَّ عرب هوارة امتنعوا عن دفع المال والغلال ، والأمر أمركم ، فأرسل الوزير (حسين باشا) جمع جميع الصناجق والأمرا والأغوات ، وإختيارية الوجاقات السبعة، وقرأ العرض عليهم ، ومضمون العرض أَنْ كُلَّمَا أرسلت لَهُم أحد ، يطلب الغلال والمال مِنْهُم يقولون نحن عرب ، والبعض يقولون إِنَّا مستحفظان ، ثُمَّ إِنَّ الباشا قال لهم ، إيش تقولون تقعدون بِمَا على العرب مِنْ مال ، وغلال ، وأكتب عليكم حجة ، وإلاَّ تخرجوهم مِنْ عندكم ، فقال الجميع ، لَيْسُوا مِنَّا ، والعرب لَمْ يكونوا عسكر ، فعند ذلك كتب عليهم ثلاث حجج شرعية، بِأَنَّهُم لَمْ يكونوا عسكرية ، واحدة وضعهَا فى نوبة خانة الجاويشية ، والثانية فى باب مستحفظان ، والثالثة أرسلها إلى عبد الرحمن بك حاكم جرجة» .

(٢) الملوانى ، يوسف : المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

التى عارضت على بك الكبير ونازعته على الحكم ، ولِذَا فَإِنَّ على بك أدرك خطورة هؤلاء العربان على مركزه، خاصة وأَنَّ اتساع نفوذ كل مِنْ هذين الشيخين أصبح يمثل دولة داخل الدولة ، فعمل فى القضاء على هؤلاء العربان، وتمكن مِنْ كسر شوكتهم فى نهاية المطاف[1] .

ورغم كل ذلك فَإِنَّ العربان فى المناطق المختلفة ، استمروا فى مواصلة الجانب السلبى مِنْ دورهم وهددوا الطرق ، وقوافل التجارة ، ومحمل الحاج ، ووصل الأمر بعربان العبابدة فى ١٢٠٢هـ / ١٧٨٨م، أَنْ نهبوا قافلة التجار والحجاج ، الواصلة مِنَ السويس ، وفيهَا شيء كثير ، كان محملاً على ستة آلاف جمل[2] . ويشير الجبرتى فى مواضع كثيرة مِنْ تاريخه ، فى الفترة الخاصة بالنصف الثانى مِنَ القرن الثامن عشر، إلى تمردات العربان، وقيامهم بعمليات السلب والنهب فى بلاد الأرياف، ويصف أعمالهم هَذِهِ بالعربدة ، فيقول فى مواضع كثيرة، «وعـربدت العربان ، وقطعوا الطرق وعملوا خياناتهم»[3] ، وقد أضير أهل الريف حقيقة مِنْ جراء تصرفات العربان السلبية ، واستغلالهم لغيبة الإدارة القوية ، فى النصف الثانى مِنَ القرن الثامن عشر، وتأييداً لِهَذَا الرأى نترك الجبرتى يصف لَنَا مَا كان يحل بأهل الريف فى بعض السنوات نتيجة لتصرفات العربان، فذكر فى أحداث رمضان ١٢١٤هـ / يناير ١٨٠٠م ، «وَمِنْهَا وقوف العرب وقطاع الطريق بجميع الجهات القبلية، والبحرية ، والشرقية، والغربية، والمنوفية ، والقليوبية ، والدقهلية ، وسائر النواحى ، فمنعوا السبيل ، ولَوْ بالخفارة ، وقطعوا طريق السفّار ، ونهبوا المارين مِنْ أبناء السبيل والتجار، وتسلطوا على القرى، والفلاحين، وأهالى البلاد، والحرف، بالعرى،

---

(١) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ١ (حوادث ١١٨٣هـ / ١٧٦٩م) ، ص ٣٤٥ .
- الدمرداش ، أحمد كتخدا عزبان : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ص ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ .
- رمضان ، محمد رفعت : «على بك الكبير» ، ص ص ٤٣-٥٢ .

ويخصوص الصراع بين البيوت المملوكية ومراحله أنظر :

عثمان ، حسن : المصدر السابق ، ص ص ٢٧٨-٢٨٤ .

Holt P. M., The Pattern of Egyptian Political History From 1517-1798, pp. 86-90.

(٢) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ٢ (حوادث رمضان ١٢٠٢هـ/ يونيه ١٧٨٨م) ، ص ١٦١ .

(٣) نفسه : جـ ٣ (حوادث ذى الحجة ١٢١٧هـ / مارس ١٨٠٣م) ، ص ٢٣٧ .

والخطف للمتاع، والمواشى من : البقر، والغنم، والجمال، والحمير ، وافساد المزارع ورعيهَا حتى كان أهل البلاد ، لاَ يمكنهم الخروج ببهائمهم إلى خارج القرية للرعى أو للسقى لترصد العرب لذلك ، ووثب أهل القرى على بعضهم بالعرب فد اخلوهم وتطاولوا عليهم ، وضربُوا عليهم الضرائب ، وتلبسوا بأنواع الشرور، واستعان بعضهم على بعض ، وقوى القوى على الضعيف ، وطمعت العرب فى أهل البلاد ، وطالبوهم بالثارات والعوائد القديمة الكاذبة ، وآن وقت الحصاد فاضطروا لمسالمتهم لقلة الضم ، فلما انقضت حروب الفرنسيس ، نزلوا البلاد ، واحتجوا عليهم ، بمصادقتهم العرب فضربوهم وسبوهم ، وطالبوهم بالمغارم، والكلف الشاقة ، فإذا انقضوا وانتقلوا عنهم رجعت العرب على أثرهم ، وَهكَذَا كان حالهم . . . وَمَا كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلهَا مصلحون»[١] .

وقد ذكر جيرار الكثير عن مظالم العربان للفلاحين واستحواذهم عنوة على أجود الأراضى، واستيلائهم على مياه الرى فى الوقت الملائم لهم ، دون أنْ يعبئوا بمصالح جيرانهم الذين كثيراً ما ألزموا بدفع الضرائب المقررة على هؤلاء العربان نظراً لأَنَّهُ «يتعذر إلزامهم أداء الضرائب المقررة على الأراضى الزراعية التى فى حوزتهم لأَنهم قادرون على التخلص مِنْهُا بِمَا لَهُم مِنْ قوة» ، وذكر أَنَّ العربان كانوا يسلبون حاصلات القرى المجاورة لَهُم مِنْ غير مبالاة، وأَنَّهُ إِذَا كانت قرية واقعة بين قبيلتين متخاصمتين تصبح نهبًا للواحدة مِنْهُمَا آنا والأخرى آنا ، ويعلق على ذلك بقوله : «إِذَا كان جوار أولئك العرب المستفلحين فى هَذِهِ الدرجة مِنَ الخطر على الفلاحين ، فناهيك بِمَا يعرضون لَهَ من ضيم العرب العائشين تحت الخيام الذين يتنقلون تبعًا لفصول السنة بين جهة وغيرها، وهم متأهبون فى كل آن للاستيلاء على مَا يطيب لَهُم ، والفرار بقطعانهم حين يستطاع قتالهم بقوة تفوق قوتهم»[٢] ، واستمرت حال العرب هَذِهِ حتى نهاية القرن الثامن عشر ، أمـا دورهـم بعـد ذلك فليس هُنَا مجال بحثه .

(١) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ٣ (حوادث رمضان ١٢١٤هـ / يناير ١٨٠٠م) ، ص ١١١ .

(٢) ب. س. جيرار : المصدر السابق ، ص ٣١ .

هكذا نرى مِنَ العرض السابق لدور العربان بشقيه الإيجابى والسلبى ، أَنَّهُم لعبوا دوراً بارزاً فى حياة الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، إيجابًا أو سلبًا ، وَرُبَّمَا كان انتشارهم الواسع فى أرجاء البلاد ، هُوَ الذى ساعدهم على قيامهم بِهَذَا الدور بشقيه، مَعَ ملاحظة أَنَّهُم أصبحوا يشكِّلون طبقة ذات أهمية كبيرة فى بنية المجتمع الريفى ، لَهَا تأثيرهَا على النواحى: الاجتماعية، والاقتصادية، بل والإدارية .

غَدَا العربان كَمَا يتضح مِنَ العرض السابق ، قوة مسلحة أقدر على مقاومة السلطة مِنْ غيرهَا مِنْ أبناء المجتمع الريفى ، وأدرك الأمراء المماليك هَذِه الحقيقة فى فترات نزاعهم ، كَمَا سبقت الإشارة ، فاستعانوا بالأقوياء مِنْ مشايخ العربان وقبائلهم فى صراعاتهم العسكرية ، وقد أتاح هَذَا الأسلوب للعربان فرصة مشاركتهم فى الأحداث السياسية التى كانت تمر بِهَا البلاد ، كَمَا أتاح لهم فرصة قيامهم بأعمال السلب، والنهب، دون تعرض لَهُم مِنْ جانب أجهزة الإدارة ، التى يمكن أَنْ نقول عنهَا إِنَّهَا كانت فى غيبة تامة .

* * *

ورغم إِنتشار هؤلاء العربان الواسع ، وقيامهم بدورهم إيجابًا أو سلبًا ، ورغم أنهم أصبحوا يمثلون الطبقة الثانية فى بنية المجتمع الريفى ، فَإِنَّهُم عاشوا حياتهم الخاصة بِهِم ، التى تحكمها ضوابط معينة ، تجعلهم يشعرون بِأَنَّهُ أرفع درجة مِنْ أهل الفلاحة ، رغم اشتغال بعضهم بالفلاحة ، لكن ذلك لاَ يمنع مِنْ إِعتدادهم بأنفسهم ، وَبِأَنَّهُم أصحاب الحماية على كثير من القرى ، وقد تمكن بعض العربان من تكوين ثروات ضخمة ، واقتناء الكثير مِنَ الجوارى والأتباع بصورة تفوق الوصف ، ويكفى ما يذكره الجبرتى فى هذا المجال مِنْ أَنَّ شيخ العرب همام كان: «يطلب فى كل سنة دفتر الأرقَّاء ، ويسأل عن مقدار مَنْ مات منهم، فَإِنْ وجده خمسمائة أو أربعمائة استبشر وانشرح، وَإِنْ وجده ثلثمائة أَوْ أقل أَوْ نحو ذلك اغتم وانقبض خاطره»، وكذلك أعطى العربان لأنفسهم حق الزواج مِنْ بنات الفلاحين ، ولَمْ يكن فى قدرة فلاح أَنْ يمنع ابنته عمن يطلبهَا مِنَ العربان ، وَإِذَا فعل ذلك فمصيره القتل على حد تعبير إدوارد وليم لين[1] ، وعلى العكس لَمْ يسمح أعرابى لفلاح بالزواج مِنْ ابنته .

(١) Edward, W. Lane,: Op. Cit., p. 195.

أَمَّا عن علاقات العربان فِيمَا بينهم داخل حياتهم الخاصة فى المجتمع الريفى ، فقد كانت مزيج مِنَ التنازع والتضامن ، فكثير مِنَ القبائل العربية التى تقطن الريف كانت متعادية ومتنازعة فِيمَا بينهَا ، وكانت النزعات فِيمَا بينهَا تبعث فى القلوب رعبًا يفضى إلى ترك الفلاحين كل شىء حين تدنو مِنْهُم هَذِهِ القبائل[١] . أَمَّا التضامن فقد ظهر بين كبار الملتزمين مِنْهُم وبخاصة بين عربان الصعيد ، فقد كان همام يقوم فى كثير مِنَ الأحيان بتسديد الأموال الأميرية عن بعض العربان فى حالة عجزهم عن سدادهَا، كَمَا حدث مع محمد أحمد عايد شيخ عربان عايد[٢] ، وكذلك فى تضامنهم فى كثير مِنَ الأحداث والصراعات ضد السلطة

* * *

هَذَا هُوَ حال العربان ودرهم فى تاريخ الريف المصرى بخاصة ، وتاريخ مصر عامة فى القرن الثامن عشر ، فَهُم عبارة عن طبقة قامت بدور متناقض هُوَ مزيج مِنَ الحماية ، والسلب والنهب ، وفرض الحقوق غير المشروعة على الفلاحين ، مزيج مِنَ الانعزالية والاختلاط ، مزيج مِنَ التنازع والتضامن ، دور متناقض فى كل مراحله ، يصعب على الباحث أَنْ يسير فيه فى إتجاه واحد ، فَهُوَ يجد فى دور العربان كل شىء ونقيضه فى نفس الوقت ممتزجين ، فالسمات الإيجابية والسلبية تسير جنبًا إلى جنب فى هَذَا الدور ، حتى يصعب فصل إحداهمَا عن الأخرى .

(١) ب. س. جيرار : المصدر السابق ، ص ٣٢ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية : مبايعات الباب العالى ، سجل رقم ٢٨٣ ، ص ٢٣٠ .

الباب الرابع

إقتصاديات الريف

الفصل السابع : الثـروة الزراعيــة

الفصل الثامـن : الصناعات الريفية

الفصل السابع
الثروة الصناعية

تمهيد :

أولاً : الزراعة :

١ - الرى ومشكلاته ، ٢ - المواسم الزراعية ، ٣ - الآلات الزراعية ،
٤ - المحصولات الزراعية ، ٥ - تنظيم إنتاج المحصولات الزراعية ،
٦ - تقويم المحصولات الزراعية .

ثانياً : الثروة الحيوانية :

١ - الحيوانات ، ٢ - أهمية الثروة الحيوانية للفلاح .

تقويم إقتصاديات الريف :

* * *

تمهيد :

المقصود بدراسة إِقتصاديات الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، دراسة العناصر التالية :

(١) الثروة الزراعية ، وتشمل كل عمل متصل بالزراعة ، والإنتاج الزراعى ، بشقيه النباتى والحيوانى ، وأهمية هذا الإنتاج فى إِقتصاديات الريف بخاصة ، والبلاد عامة .

(٢) الحرف التى وجدت فى الريف آنذاك ، والأهمية الإِقتصادية التى لعبتها فى حياة الناس .

(٣) التجارة الداخلية ، وطرقها ، ودورها فى إِقتصاد الريف .

وقد خصصت للعنصرين الثانى والثالث ، الفصل الثامن ، وفى ضوء دراسة هَذِهِ العناصر ، يمكن وضع تقويم لإِقتصاديات الريف فى القرن الثامن عشر ، وأثرها علىَ إِقتصاديات البلاد عامة .

* * *

كانت الزراعة فى مصر في القرن الثامن عشر ، تشكل المصدر الأساسى لإِقتصاد البلاد فالزراعة حقيقة هى بذرة مصر ونواتها . بكل مَا تعنى الكلمة إِقتصاديًا وحضاريًا[1] ، ورغم توفر عوامل إنتاج الزراعة حينذاك ، مِنْ أرض قابلة للزراعة ، وعمل رخيص ، ورأس مال فَإِنَّ الزراعة أصابها التأخر ، وزحفت البرارى على الأرض الزراعية ، وأصاب الخراب كثيراً مِنَ القرى ، نتيجة لهجر السكان لَهَا لعوامل سبق بيانهَا واقتصر إنتاج الزراعة فى غالب الأحيان على محاصيل موسم واحد ، هو الموسم الشتوى ، وتعذَّر زراعة الأرض فى معظم الأحوال ، زراعة صيفية ، وظلت المحصولات الصيفية وأهمها الأرز والقطن وقصب السكر ثانوية الأهمية ، حيث اقتصرات زراعتها على الأماكن القريبة مِنَ النيل أَوْ مِنَ الترع والقنوات المتفرعة عنه ، أَوْ حيث كان مِنَ المستطاع حفر الآبار[2] ، وكان هَـذَا التأخر الذى أصاب الزراعة راجعًا لعوامل تتعلق بطبيعة نظام الرى الذى كان سائداً فى ذلك الوقت ، وإهمال الحكومة لوسائل الإنتاج الزراعى ، وكَذَا فَإِنَّهُ يجب دراسة هَذِهِ العوامل التى أدت إلى تأخر الزراعة حتى يمكن فى ضوئهَا تقويم الإنتاج الزراعى ، ودوره فى إِقتصاديات البلاد.

* * *

كان النظام السائد فى الرى فى مصر فى القرن الثامن عشر ، هُوَ نظام الرى الحوضى ، حيث كانت الأرض الزراعية ، تقسم إلى حياض متجاورة يتلو بعضها بعضًا ، مِنَ الجنوب إلى الشمال ، تبعًا لإِنحدار الوادى ، وكان يفصلهَا عن بعضهَا

(١) حمدان ، جمال : «شخصية مصر» ، ص ٢٨٨ .

(٢) خلاف ، حسين : «التجديد فى الإِقتصاد المصرى الحديث» ، ص ١٣٤ .

البعض جسور عرضية ، تمتد مِنَ الجسر الطولى ، المحاذى للنيل ، إلى التلال أو إلى جسر طولى آخر لحوض مجاور ، وكان لكل مجموعة مِنَ الحياض ، شبكة واسعة مِنَ الترع لتوصيل المياه إليها ، وقت الفيضان ، وغمرهَا بهَا مدة معينة ، تصرف بعدهَا عن طريق شبكة أخرى مِنَ الترع الخاصة بعمليات الصرف .

وَقَدْ كان لِهَٰذَا النظام عيوب كثيرة ، فقد كان رى الأراضى يتوقف على منسوب مياه الفيضان، فَإِذَا كان المنسوب عاديًا أمكن رى الأراضى وزراعتها على الوجه الأكمل، أَمَّا إِذَا كان المنسوب منخفضًا عن المستوى العادى ، فَإِنَّهُ فى هَٰذِهِ الحالة ، يتعذَّر وصول المياه إلى كل الأراضى ، ويشرق جزء كبير منها ، ويتعرض إنتاج البلاد مِنَ الغلات الزراعية لهزات عنيفة ، يصحبهَا فى غالب الأحيان الوباء ونقص الخراج ، وبالمثل فَإِنَّ البلاد كانت تتعرض لمثل هَٰذِهِ الهزات ، فى حالة الفيضان العالى ، فقد كان ذلك يؤدى إلى إغراق الأراضى ، وإتلاف الزرع ، وتعرض إقتصاد الريف بخاصة والبلاد عامة لضرر بالغ[1] ، ومرجع ذلك كله كما تشير إليه سجلات دار المحفوظات،

---

(١) البراوى ، راشد ؛ عليش ، محمد حمزة : «التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث» ، ص ١٤ .

الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ٤ (حوادث ١٢٢٣هـ / ١٨١٨م) ، ٣١٣ ، حيث سجل لنا صورة عما يصيب البلاد فى حالة الفيضانات العالية بقوله : «زيادة النيل فى هَٰذَا العام الزيادة المفرطة ، التي لَمْ نسمع وَلَمْ نر مثلهَا حتى غرق الزروع الصيفية مثل: الذرة، والنيلة، والسمسم، والقصب، والأرز، وأكثر الجناثن، بحيث صار البحر-(النيل) وسواحله والملق لجة ماء ، وانهدم بسببه قرى كثيرة ، وغرق الكثير مِنَ الناس والحيوان ، حتى كان الماء ينبع بين الناس مِنْ وسط الدور ، واختلط بحر الجيزة ببحر مصر العتيقة حتى كانت المراكب تمشى فوق جزيرة الروضة ، وكثر عويل الفلاحين وصراخهم على مَا غرق لَهُم مِنَ المزارع وخصوصًا الذرة الذى هو معظم قوتهم ، وكثير مِنْ أهل البلاد ندبوا بالدفوف» .

- وَمِنْ قبل كان ابن إياس: قد وصف أخطار هَٰذِهِ الفيضانات العالية ورأى أَنَّها : «من الوقائع الغريبة التى لَمْ يقع بمثلها فيمَا مضى مِنَ الزمان ، وَلَمْ يحصل بِهَٰذِهِ الزيادة تقع للناس بَلْ أغرقت الزروع التى زرعت على الشطوط والأمقتة ، وكان هَٰذَا مِنْ جملة عجائب صنع الله تعالى ، فكان كَمَا يقال فى المعنى :

النيلُ أفرطَ فيضًا	بفَيْضِه المتتابعُ
فَصَارَ ممَّا دهَانَا	حَديثًا بالأصابع
نِيلُ مصرَ قَدْ وَفَا فِى	تُوتَ مَا عَمَّ البلادَا
واستَمرَّ النقصُ فِيهِ	ثُمَّ فِى هَاتُور زَادَا
لَمْ نر للماء نفعًا	لاَ وَلا للزَّرعِ فَادَا

- بن إياس ، محمد بن أحمد : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ص ٣٦٩-٣٧٠ .

ووثائق المحكمة الشرعية ، عدم وجود نظام دقيق لضبط مياه الفيضان ، وتنظيم الإستفادة مِنْهَا بالقدر الكافى ، وعدم العناية بالجسور ، والترع التى عليها يتوقف ضبط هَذَا النظام مِنْ نظم الرى .

فقد كان هناك فى ذلك الحين نوعان مِنَ الجسور التى وجدت على جانبى النيل ، وبين الحياض هُمَا : الجسور السلطانية ، التي كان على الحكومة صيانتهَا والإشراف على جرفهَا والعناية بِهَا ، والجسور البلدية ، التى كان الأهالى منوطين بصيانتهَا وجرفهَا على جهودهم الذاتية .

وقد ثبت لَنَا مِنْ دراسة المصادر السابقة أَنَّ الحكومة أهملت صيانة الجسور بنوعيهَا والترع والقناطر ، ولَمْ تشرف عليهَا الإشراف الكافى ، وتركت حماية هَذِهِ الجسور وصيانتهَا لجهود الأهالى الذاتية ، ولَمْ تكن هَذِهِ الجهود بكافية للقيام بِهَذِهِ العمليات ، لسوء حال الفلاح آنذاك ، وكَذَا فَإِنَّ كثيرًا مِنَ القرى أصابهَا الخراب[1] ، نتيجة لإهمال الإدارة ، وترك هَذَا العمل الذى هُوَ مِنْ صميم واجبات الحكومة إلى الأهالى .

ومع أَنَّ الحكومة حرصت حرصًا تامًا على رصد جميع الجسور الموجودة فى جميع أنحاد البلاد جسرًا جسرًا ، طول كل مِنْهَا وارتفاعه ، وعدد الفتحات التى بِهِ ، وطولهَا وعرضهَا ، ودونت كل ذلك فى سجلات خاصة أطلق عليها إِسم «دفاتر الجسور» نفسهَا ، ومع كل ذلك فَإِنَّ الحكومة لَمْ تحاول أَنْ تقوم بِأَىٍّ عمل إيجابى لتنظيم مياهِ الرى وصيانة وسائله .

(١) دا المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٧) ، دفتر الجسور ١٣٦٥ .

- مخزن (٤٦) : مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، رقم ١ ، ٢ ، ٣ .

(٢) هَذِهِ الدفاتر عبارة عن سجلات ، خصصت لقيد الجسور الموجودة فى جميع أنحاء البلاد ، السلطانية مِنْهَا والبلدية ، جسرًا جسرًا ، طول كل جسر وارتفاعه ومنطقة وجوده ، وعدد فتحاته ، وعمق كل فتحة ، وكيفية جرف هَذِهِ الفتحات وقت الفيضان ، والجهة المسئولة عن هَذِهِ العملية، وسجلت كذلك أسماء الخولاً ، ومشايخ القرى المسئولين عن أدراك هَذِهِ الجسور ، وفى آخرهَا توجد صور الحجج الشرعية الخاصة بأية تعديلات جرت فى هَذِهِ الجسور، والفرمانات، والأوامر الشريفة، الصادرة بشأن ذلك، وبداية إنشاء هَذِهِ السجلات، هو عام (١٠٧٩هـ / ١٦٦٧م) ، أَىْ بعد تطبيق نظام الإلتزام فى مصر .

وقد اتضح كذلك مِنْ مضابط محاكم الأقاليم ، بصورة قاطعة أنَّ الأهالى ، فى القرن الثامن عشر ، كانوا هُمْ الذين يقومون بالعبء الأكبر ، فى صيانة الجسور بنويعها السلطانية والبلدية[1] ، وَإذَا مَا تراخوا فى صيانتهَا ، فالنتيجة الأخيرة تعود عليهم ، هُم دون غيرهم ، ممثلة فى حلول الخراب ، والدمار بقراهم وزراعاتهم .

وقد سجلت وثائق محاكم الأقاليم ، الأعباء التى فرضتها الحكومة على الفلاحين لصيانة كل مِنَ الجسور البلدية والسلطانية على السواء ولإيضاح هَذِهِ الحقيقة ، لأَبُدَّ مِنْ ذكر نماذج مِنْ واقع مَا سجلته الوثائق نفسهَا :

(١) ناحية ميت البندرة[2] :

مشايخهَا على بن على بن الحاج حسن عرف بإبن حجاج ، وشهاب الدين بن محمد بن الفقيه أحمد عرف بإبن الفقيه ، كامل الناحية أوقاف ، بِهَا جسر ، أشهدوا على نفسيهمَا أنْ عليهمَا وعلى فلاحين الناحية جرف ذلك الجسر على أدوارهم بالسوية الجرف الصالح .

(٢) ناحية بار الحمام[2] :

شيخها مبارك بن إسماعيل بن حسين عرف بابن الصغير ، بِهَا جسر بلدى دائر (ضعيف) ، يعجر الفلاحون عن جرفه ، والناحية غير محتاجة إلى جسور ، لأَنَّهَا ضامنة الرى . مِنَ الجسر الصاوى ، وَمِنْ قنطرة بِرَمْا وَمِنْ جسر القطين ، وعليهم

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، ١ ، ٣ ، ٥ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٧) ، دفتر الجسور ١٣٥٦ .

- ميت البندرة : حاليًا تبع مركز السنطة . محافظة الغربية ، وردت فى المصادر القديمة باسم منية البندرا . وفى تربيع ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م، وردت باسم منية البندرة وهو الاسم الذى تعرف به حتى الآن .
- القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، جـ ٢ ، ص ١٠ .

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٧) ، دفتر الجسور ١٣٥٦ .

- بار الحمام : حاليًا تبع مركز إيتاى البارود ، تكونت فى تربيع سنة ٩٣٣ هـ باسم برك الحمام . وفى ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م باسم بركة حمام ، وفى سنة ١٢٧٣ باسم أبراك الحمام، ولا تزال تعرف بالاسم الأخير حتى الآن .
- القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، جـ ٢ ، ص ٢٥٣ .

إخراج رجال الدماسة[1] للجسر السلطانى ، أربعة أنفار ، وعليهم علوفة أثوار الجرافة ستة عشر أردب فول، وستة عشر حمل تبن أبيض .

وقد كان على مشايخ القرى ، طبقًا لِمَا تذكره وثائق المحكمة الشرعية ، ووثائق محاكم الأقاليم ، أَنْ يقوموا بعد إتمام مَا أسند إليهم هُم وفلاحو قراهم مِنْ أعباء خاصة بصيانة الجسور ، بالذهاب إلى قاضى الشرع بالناحية ، ويشهدوا على أنفسهم أمامه ، بِأَنَّهُم قاموا بعملهم هَذَا على خير وجه ، وأَنَّ أَىَّ عيب أو خلل يحدث فى هَذِه الجسور ، فى خلال عام ، يكون مقابل بأرواحهم ، وكان هَذَا التعهد أمام القاضى يتكرر منهم دوريًا كل عام ، فمثلاً نذكر الصيغة التالية مِنْ مضابط محاكم الأقاليم، كنموذج لِمَا كان يحدث مِنَ المشايخ أمام القاضى .

«حضر سلامة بن هكيل ، وصحبته شاهين بن أحمد سليم ، ورفيقه حجازى طه بن الحاج شبانة طه، شيخا ناحية منية غراب، وأشهدوا على أنفسهم أَنَّ الجسر السلطانى المقابل لناحية بلدهم، جرف على الجرافة السلطانية، وبهايمها وأَنَّهُ إِذَا حصل فيه أدنى خلل كان ذلك مقابل بأرواحهم»[2] .

* * *

وكانت صيغة التسجيل واحدة تتكرر مع مشايخ كل قرية، بَلْ إِنَّ وثائق المحكمة الشرعية ، تثبت مَا هُوَ أكثر مِنْ ذلك ، فَإِنَّ حجج إسقاط الإلتزامات واستئجارهَا فى القرن الثامن عشر ، أصبحت تنص صراحة ، على تحمل الفلاحين أعباء صيانة الجسور ، فقد أصبح يذكر فى نهاية كل حجة استئجار النص التالى .

(١) رجال الدماسة : مصطلح كان يطلق على الرجال الذين يقومون بعمليات الجرف الجسور السلطانية سواء كانوا تابعين للإدارة ، أَمْ مِنْ بين الأهالى أنفسهم ، فهو مصطلح يطلق على كل مَنْ يقوم بِهَذَا العمل .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، مضبطة (٢) ، ص ١٢ ربيع أول سنة ١١٥٥ .

- ميت غراب : حاليًا تبع مركز السنهلاوين ، محافظة الدقهلية ، إِسمها الأصلى : منية غراب ، ثم حرف إِسمها ميت غرب ، فوردت به منذ تاريخ ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م وهو إِسمها الحالى .
- القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، جـ ١ ، ص ١٩٥ .

«خارج ذلك عَنْمَا يقوم بِهِ المستأجر ، عَنْمَا على الحصة المذكورة مِنَ المال لجانب الديوان العالى وتوابعه ، والكشوفية ، والخدم ، والرزق ، والأوقاف ، وجرف الجسور ، وساير المصاريف الكلية ، والجزوية ، لواجب السنة المذكورة ، وليس على المؤجر المذكور ، شىء مِنْ ذلك»[1] .

وأكد علماء الحملة الفرنسية هَذِهِ الحقيقة كذلك . فقد ذكر جيرار عند حديثه عن الجسور أَنَّهُ قد أصبح «على الأهالى صيانتَها ، وكَمَّا كانت مبنية مِنَ الطين ، معرضة للقطوع فَإِنَّ الأهالى ، اضطروا إلى إكسائهَا ، بطبقة مِنَ الحصر ، مثبتة بقوائم رأسية»[2] .

ويمكن أَنْ يستخرج مِنَ النصوص السابقة ، مَا يؤكد أَنَّ السنة الرئيسية للحكومة فى القرن الثامن عشر ، أصبحت مقتصرة على التسجيل والتدوين ، وتركت عبء التنفيذ على عاتق الأهالى ، دون أَنْ تحّمل نفسها عبء الإهتمام بعوامل الإنتاج الزراعى ، الذى هو مصدر ثروة البلاد ، مِمَّا أدى إلى تأخر الزراعة ، وتدهورهَا فى القرن الثامن عشر .

وَإِذَا أضيف إلى إهمال الحكومة لعوامل الإنتاج الزراعى ، أَنَّ نظام الرى ، نفسه الذى كان سائدًا فى القرن الثامن عشر ، وَهُوَ رى الحياض أدى إلى تعطيل معظم الأراضى جزءًا مِنَ السنة ، وذلك لما تقتضيه طبيعة الإعتماد فى الفيضان السنوى ، الذى لَمْ يكن يسمح إِلاَّ بزارعة محصول واحد فى السنة مِنَ المحاصيل الرئسية ، لاتضح مدى التأخر الذى حل بالزراعة عماد الثروة حينذاك .

كذلك ترتب على نظام الرى الذى كان قائمًا ، وعدم تنظيم الإِستفادة مِنَ المياه ، قيام كثير مِنَ المشاحنات والمشاجرات وسفك الدماء ، فى نفس القرية ، أو بين القرى المتجاورة، بحيث إِنَّ قرى متجاورة ، هِيَ مُنْذُ أحقاب لاَ تحصى فى عداء لاَ مهادنة فِيهِ

(١) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى سجل (٣) ، ص ٦٨ ، بتاريخ ١٥ شوال سنة ١١٤٥هـ - ١٧٣٢م .

(٢) ب. س. جيرار : المصدر السابق ، ١٢ .

ولا صلح ، وذلك بسبب النزاع على الإستحواذ على مياه الرى ، ويذكر جيرار: أنَّ عمليات سرقة المياه هَذِهِ كانت «تحدث أحيانًا بين الزرَّاع إضطرابات جسيمة ، قد يترتب عليها هجر قرى بأسرهَا ، لأنَّ جيرانهَا الأقوياء يكونون ، قد استحوذوا بالقوة على المياه التى كانت مخصصة لَهَا» .

وذكر كذلك أنَّ العربان كانوا يستغلون سطوتهم فى كثير مِنَ الأحيان «ويحولون مياه الرى، ويقطعون الجسور فى الوقت الملائم لهم ، غير عابئين بمصالح جيرانهم، إذا أنسوا منهم العجز عن مقاومتهم»[1] ، أىْ أنَّهُ كان مِنْ نتائج إهمال الحكومة لواجباتهَا، وعدم إشرافهَا على تنظيم مياه الرى ، وعدم رعايتها لمصالح الفلاحين ، خلق جوًا مِنَ الشحناء والتنازع بين القرى المتجاورة ، وفى القرية الواحدة نفسها أحيانًا.

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ الحكومة فى القرن الثامن عشر . قد حرصت - وحتى لا تتحمل طبعًا نتيجة إهمالها لعوامل الإنتاج الزراعى ، وكَىْ تتفادى مَا نص عليه كذلك قانون نامة ء سليمان إعتماداً على قواعد الشريعة الإسلامية ، مِنْ أنَّ الخراج لاَ يجبى إلا على الأراضى التى يصيبهَا الماء ، وتزرع فعلاً ، لِكَىْ تتفادى كل هَذَا - حرصت طبقًا لما سجلته وثائق المحكمة الشرعية، على فتح الخليج فى مواعيده ، مَهْمَا كانت درجة إنخفاض منسوب مياه الفيضان ، وكان يحضر حفل الإفتتاح هَذَا ، الوالى وكبار رجال الإدارة والملتزمين ، إِشعاراً لَهُم بِأنَّ الأراضى ستروى وأنَّهُم أصبحوا

(1) ب. س. جيرار : المصدر السابق ، ص ص ١٢ ، ٣٠ .

ويبدو أنَّ ظاهرة السطو على مياه الرى هَذِهِ استمرت ، ملازمة لنظام رى الحياض ، فى القرن التاسع عشر، فقد نص قانون الفلاحة سنة ١٢٤٥هـ / ١٨٣٠م فى المادة (٢٩) أَنَّهُ «إذَا اعتدى أهل بلدة على بلدة أخرى ، فى أوان الرى ، وأرادوا أنْ يأخذوا الماء مِنّها لبلدتهم سواء أكان الأخذ ليلاً أو نهاراً ، ووقع القتال بينهم، وقتل فِيهِ أحد، فيجرى فيه الحكم بِمَا هُوَ مذكور فى القتل، بالمادة المحررة أعلاه (المادة ٢٦) ، وإِذَا حصل الاعتداء ولَمْ يكن فِيهِ قتل ، وكان التعدى فى أخذ الماء بغير أمر الحاكم، فيضرب كل مِنَ القايمقام ومشايخ الناحية خمسماية كرباج».

- وفى هَذَا دليل عل ملازمة سرقة الماء لنظام الرى الحوضى .
- زغلول ، أحمد فتحى : المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

ملزمين بتسديد الخراج[1] ، ويعلق استيف Estéve على هَذِه العملية بقوله «فنشأ عن هَذِه الطريقة أَنْ كانت الأراضى ، لا تعفى من الضريبة أبدًا حتى فى السنين الرديئة الفيضان ، وكان الباب العالى لا يسمح مطلقًا بحدوث أىٍّ تخفيض فى الأموال الأميرية مطلقًا»[2] .

ويتضح مِنَ العرض السابق ، أَنَّهُ كانت هناك فى القرن الثامن عشر عوامل كثيرة تضافرت جميعها، وأدت متضامنة إلى تأخر الزراعة ، وتحويل مساحات واسعة فى بعض المناطق ، وعلى الأخص فى ولاية البحيرة - نتيجة لسوء سياسة توزيع مياه الرى ، التى كانت تشوبها الفوضى والإِرتجالية واعتمادها على نفوذ الأقوى ، إلى مَا يشبه الصحراء (برارى)[3] .

وقد ترتب على نظام الرى هَذَا ، أَنْ أصبحت مصر تمتاز بالزراعة الشتوية فى المحل الأول . وظل هَذَا حالهَا حتى القرن التاسع عشر ، حين أقدم محمد على ، على إدخال نظام الرى الصيفى فى الدلتا ، وبذلك غيَّر مِنْ وجه الصورة الزراعية بعض الشىء .

وَلَابُدَّ هُنَا مِنَ الإشارة إلى المواسم الزراعية ، التى كانت سائدة فى مصر فى القرن الثامن عشر . فقد انقسمت السنة الزراعية . طبقًا لطبيعة نظام الرى الذى كان سائدًا آنذاك إلى مواسم زراعية ثلاثة لكل مِنْهَا مدتهَا، وَهِىَ فى الغالب أربعة شهور وهى :

(١) أرشيف المحكمة الشريعة : سجلات الديوان العالى ، سجل (٢) . ص ٧٠ مادة (١٠٢) .
حيث كتب فى حجة الاحتفال بوفاء النيل الصيغة التالية التي كانت تتكرر كل عام «فيقتضى بلوغ ماء النيل المذكور الستة عشر ذراعًا المذكورة، حل على الملتزمين بقرى مصر المحروسة ، الخزينة العامرة ، لحضرة مولانا السلطان الأعظم ، نصره الله تعالى ، والمال الميرى لجهة الديوان العالى ، وغلال العنبر الشريف ، وغلال الحرمين الشريفين، شرفهما الله تعالى وعظمهما إلى يوم الدين، عن واجب سنة تسع وسبعين ومابة وألف الخراجية (١١٧٩هـ/ ١٧٦٥م) حكم مَا جرى بِهِ القانون المصرى مِنْ قديم الزمان وإلى الآن» ، أنظر الملحق رقم ٢١ .

(٢) Estéve,; Op. Cit., p. 331.

(٣) لهيطة ، محمد فهمى : المرجع السابق ، ص ٥٩ .

أولاً : موسم الزراعة الشتوية :

يبدأ فى ديسمبر ، ويمتد حتى مارس ويشمل نوعين مِنَ المحاصيل :

١ - **البياضى** : وَهِىَ المحاصيل التى تزرع فى الأرض التى استفادت إلى الحد الأقصى مِنْ ماءِ الفيضان ، ولَمْ تعد فى حاجة إلى الصناعى حتى موعد الحصاد ، وقد كانت هَذِه المحاصيل تسود معظم أراضى مصر العليا والوسطى مع استثناء الفيوم، وكانت هَذِهِ المَحاصيل قليلة فى الوجه البحرى ، وأهم هَذِهِ المحاصيل ، القمح ، الشعير، الفول ، العدس ، الحمص، والبازلاء ، والقرطم ، الترمس .

٢ - **الشتوى** : وَهِىَ المحاصيل التى تنمو فى الأراضى التى يغمرها الماء غمراً كاملاً، أو لم يغمرها مطلقًا ، وكان لأبد مِنَ الإلتجاء فى هَذِه الحالة ، إلى الرى الصناعى بحفر الآبار ، ورغم أنَّ تكاليف هَذَا النوع مِنَ الحاصلات كانت أكثر ، إلاَّ أنَّ الربح الناتج مِنْهَا كان أكبر مِمَّا تدره محاصيل النوع الأول . وأهم حاصلات هَذَا النوع الدخان ، الكتان ، الفول ، البصل ، الخس[١] .

ثانيا : موسم الزراعة الصيفية :

ويمتد مِنْ أبريل إلى أواخر يوليو ، ويطلق عليه «قيظى أو صيفى» وكانت محاصيل هَذَا الموسم تعتمد فى ريِّها على الوسائل الصناعية ، وأهم حاصلات هَذَا الموسم القطن ، النيلة ، الأرز ، القصب ، والذرة الصيفية[٢] .

ثالثا : موسم الزراعية الدميرية أو النبارى :

ويمتد مِنْ أغسطس حتى نوفمبر ، ويأتى بعد موسم الزراعة الصيفية عند بدء ارتفاع مياه النيل زمن الفيضان ، فَإِذَا كانت الأرض التى تزرع منخفضة عرفت الزراعة بإسم الدميرية ، وَإِذَا كانت الأرض مرتفعة وتحتاج إلى رفع الماء إليهَا بالوسائل الصناعية عرفت بإسم «النبارى» ، وأهم حاصلات هَذَا الموسم النيلة ، الذرة ،

(١) ب. س. جيرار : المصدر السابق ، ص ص ٥٤-٥٦ .
- البراوى ، راشد : المرجع السابق ، ص ١٤ .

* A. E. Crouchley,: Op. Cit., pp. 18-19.

(٢) ب. س. جيرار : المصدر السابق ، ص ص ٧٠-٧٩ .

البطيخ[1] .

وقد كانت المحصولات الشتوية عمومًا أهم المحصولات الزراعية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، أمَّا الزراعات الصيفية والدميرية أو النبارية ، فَلَمْ تكن على نفس الأهمية، وكانت قليلة نظرًا لاعتمادهَا فى الرى على الطرق الصناعية، ولَذَا فَإنَّهَا لَمْ تكن تزرع فى كل المناطق بَلْ اقتصرت زراعتها ، على المناطق الواقعة بمحاذاة النيل نظرًا لجفاف الترع ، ولَذَا فَإنَّ الأهالى كانوا يرفعون الماء اللازم للرى مِنَ النيل بالسواقى والقواديس . وغير ذلك مِنْ وسائل الرى الصناعية . وفى الأماكن البعيدة عن النيل كان بعض أغنياء الزرَّاع مِمَّنَ يرغبون فى زراعة المحصولات الصيفية، أو الدميرية، يقومون بحفر الآبار، لاستغلالها فى رى هَذه المحصولات .

* * *

أما آلات الرى ، التى كانت تستخدم فى رفع الماء للرى عندما ينخفض ماء النيل بعد الفيضان فهى :

(١) **الساقية** : آلة قديمة عرفهَا الفلاح المصرى منذُ وقت مبكر ، وتتكون مِنْ دولاب يحيط بِهِ حبل ، تربط بِهِ أوَانٍ من الفخار أوْ الخشب المغلف بالصفيح ، تسمى القواديس ، ويتحرك الدولاب بعجلة مسننة تدور حول محور تحركه الأبقار، أوْ الجواميس، فى بعض المناطق، وكان الفلاح يشغِّل ساقيته لرفع المياه مِنَ الترع القريبة ، أو الآبار التى يحفرَها ، وينصب جهاز الساقية فوقها ليرفع الماء مِنْهَا عن طريق القواديس، التى تصب مَا بِهَا مِنْ ماء فى قناة صغيرة ، تحمله إلى الحقل لرى مَا بِهِ مِنْ زراعات . وكان استعمال السواقى أكثر شيوعًا واستعمالاً فى المناطق البعيدة عن النيل، وكان متوسط ما ترفعه الواحدة يعدل خمسة أمثال مَا يرفعه الشادوف ، ومساحة مَا ترويه فى اليوم والليلة ثلاثة أرباع فدان ، إِذَا كانت ترفع الماء مِنَ الترع مباشرة ، ونصف فدان إِذَا كانت ترفع الماء مِنْ بئر[2] .

---

(١) نفسه : ص ص ١٢-١٤ ، ٥٥ .

(٢) ب. س. جيرار : المصدر السابق ، ص ص ٧٠-٧٩ .

- الحتة ، أحمد : «تاريخ مصر الاقتصادى» ، ص ٢٣ .
- القونى ، مصطفى : المرجع السابق ، ص ٧ .

(٢) التابوت : يشبه الساقية ، ولكن استعيض فِيهِ عن القواديس المستعملة فى الساقية بتجاويف فى جسم إسطوانة التابوت ، وكان أكثر إستعمالاً فى الوجه البحرى. ومصر الوسطى ، وكانت كمية المياه التى يرفعهَا التابوت أكثر مِنَ الكمية التى ترفعها الساقية ، وتتراوح المساحة التى يمكن ريِّها بالتابوت فى اليوم والليلة مَا بين فدان وفدان ونصف .

(٣) الشادوف : كان أكثر آلات الرى إنتشاراً ، رغم أَنَّهُ يعتمد فى تشغيله على الجهد الإنسانى ، ويكثر بصفة خاصة فى الوجه القبلى . حيث ارتفاع شواطىء النيل ، أكثر مِنْهَا فى الوجه البحرى ، ورغم قلة الماء الذى يرفعه الشادوف إِذَا قيس بماء الساقية ، وعدم تناسبه مع الجهد الإنسانى المبذول ، فَإِنَّ انتشاره يعود إلى ميزة لاَ تتوفر، لاَ فى الساقية ، ولاَ فى التابوت ، وهى بساطة صنعه وقلة تكاليفه ، ونظراً لكثرة شيوع هَذِهِ الآلة بين الفلاحين ، أصبح الفلاح يلقب «بأبى شادوف» . وقد كان بعض فقراء الفلاحين، يؤجرون أنفسهم للعمل على هَذِهِ الآلة وسقى الزرع بِهَا[١] .

تلك هِىَ أهم آلات الرى التى كان يستعملها الفلاح المصرى فى القرن الثامن عشر، وَهِىَ آلات بسيطة كانت تستخدم فى مصر مُنْذُ زمن قديم ، وَهِىَ تعتمد فى إدارتهَا، إِمَّا على الجهد الإنسانى أو الحيوانى ، وقد ذكر جيرار عنها : «أَنَّهَا أصلح مَا يمكن استخدامه فى بلد أجر اليد العاملة فِيهِ زهيداً جداً»[٢]. ولَمْ تكن الآلات الأخرى

(١) ذكر صاحب هز القحوف وصف الشادوف الذى كان مستعملاً فى عصره ، والذى لَمْ تتغير صورته فى الواقع على النحو التالى «آلة يعملوها أهل الريف تسمى أبو شادوف وصورة فعلها أنهم يحضروا ناطورين مِنْ طن على جانب البحر (النيل) ، ويحفروا بينهما نقرة ، مثل الحوض الصغير، ويضعوا فوق الناطورين خشبة صغيرة، ويعلقوا فِيِّها خشبة أيضًا بالعرض حكم قصبة الميزان ، ويضعوا فى طرفهَا الذى مِنْ جهة البر شيئًا ثقيلاً ، والذى مِنْ جهة البحر الدلو ، أو القطوة ، التى ينضحوا بِهَا الماء ، ثُمَّ إِنَّ الرجل يقف إلى جهة البحر ، ويتكىء على طرف تلك القصبة فيقع الدلو أو القطورة فى البحر ، ويغرف ثم يتركه ، فيثقل طرفها الثانى ، ويصعد الدلو ، ويفرغ فى النقرة ، مع مساعدة الرجل لَهُ ، ويجرى الماء إلى الزرع ، وَهَكَذَا حكم مَا شاهدناه مراراً عديد ، ويسموا مجموع الآلة الناطورين أبو شادوف ، وهو مشتق من الشدف ، وهو الغرف» .

- أنظر : هز القحوف ، جـ ٢ ، ص ١٠١ .

(٢) ب. س. جيرار : المصدر السابق ، ص ص ١٦-١٧ .

التى تستعمل فى العمليات الزراعية ، وعمليات الحصاد ، والدراس ، مثل المحراث والنورج ، وغيرهَا مِنَ الآلات الزراعية بأحسن حالاً مِنْ آلات الرى ، بَلْ إنَّهَا كانت تماثلها فى البدائية ، والإعتماد على الجهد الإنسانى ، والحيوانى ، فى إدارتها ، حتى قيل عنها إنها «أبسط مَا يمكن تصوره»[1] .

* * *

أما أهم المحصولات الزراعية فى مصر فى القرن الثامن عشر فهى :

(١) **القمح** : كان يمثل المحصول الرئيسى للبلاد . ويزرع فى الوجهين القبلى والبحرى ، وكان متوسط إنتاج الفدان مِنَ القمح حوالى سبعة أرادب ، وكانت كمية إنتاج البلاد مِنَ القمح زيادة ونقصًا تتوقف على نسبة إرتفاع أو إنخفاض، مياه الفيضان ، وكان محصول القمح إلى جانب الإستهلاك المحلى يستعمل فى تسديد الضرائب ، والتصدير إلى الخارج ، وأجود أنواع القمح مَا كان ينتج فى الوجه القبلى[2] .

(٢) **الذرة** : كانت الذرة الشامية تنتج فى الوجه البحرى ، والذرة الرفيعة تنتج فى الوجه القبلى ، وكان إنتاج الفدان يتراوح مَا بين ستة أو عشرة أرادب ، وكانت الذرة تعتبر الغذاء الرئيسى لمعظم السكان ، ولَمْ تكن الذرة مِنَ المحصولات ، التى تقبل فى دفع الضرائب عينًا ، وفى السنوات التى يقل فيها إنتاج محصول الذرة نتيجة لكارثة طبيعية أو غيرها ، فَإِنَّ ذلك كان يهدد البلاد بمجاعة كبيرة[3] .

(٣) **الشعير** : من المحصولات الشتوية ، وكان بزرع فى كل أنحاء البلاء مِنْ أسوان جنوبًا حتى البحيرات المالية شمالاً ، وكان إنتاج الفدان يتراوح مَا بين خمسة وعشر أرادب فى مصر العليا ، وبين ثلاثة وخمسة أرادب فى الدلتا ، وَإِنْ تراوح

(١) نفسه : ص ٤٢ .

(٢) البراوى ، راشد : المرجع السابق ، ص ص ١٣-١٤ .

● الحتة ، أحمد : «تاريخ مصر الاقتصادى» ، ص ١١ .

* Crouchley, A. E.,: Op. Cit., p. 19.

(٣) ب. س. جيرار : المصدر السابق ، ص ٢٨ .

● القونى ، مصطفى : المرجع السابق ، ص ١١ .

الإنتاج عند بلطيم مَا بين أردب وأربعة أرادب ، وكان الشعير يقبل فى تأدية الضرائب عينًا ، وكان الشعير الذى يتجمع لدى لحكومة يخزن فى شون القاهرة للبيع ، أو نقله للموانى للتصدير[١] .

(٤) **الأرز** : أحد المحاصيل الصيفية ، وكان يزرع فى المنطقة المحيطة برشيد ، فى خط يصل مَا بين الرحمانية وسمنود ، وكان إنتاج الفدان يتراوح مَا بين سبعة وثمانية أرادب ، وكانت صناعة ضرب الأرز وتبييضه تتركز فى رشيد ، وكان معظم محصول الأرز يصدر للخارج .

(٥) **الكتان** : محصول شتوى ، وكان يزرع فى بعض مناطق الوجه القبلى ، وبخاصة فى أسيوط، والمنيا، والفيوم، ووسط الدلتا ، وكان الفدان ينتج حوالى ٤٣٢ حزمة مِنَ الألياف ، وحوالى ٣,٥ أردب مِنَ البذور ، وكان محصول الكتان لَهُ فائدة مزدوجة ، فَإلى جانب استعمال أليافه فى صناعة المنسوجات التيلية ، كان الزيت يستخرج مِنْ بذوره ، وكان جزء كبير مِنَ الكتان المنتج يستغل فى صناعة المنسوجات محليًا ، ويصدر الجزء الباقى إلى الخارج .

(٦) **القطن** : محصول صيفى ، وكان يزرع فى الوجه القبلى والبحرى ، ولَمْ يكن يزرع على نطاق واسع فى القرن الثامن عشر ، وكانت أشجار القطن فى الوجه القبلى تمكث فى الأرض نحو عشر سنوات ، وكان إنتاج الفدان يصل أحيانًا حوالى ثلاثمائة رطل ، وكان فى الغالب نوع القطن بعد إنتاج السنين الأولى تقل جودته ، وكان الإنتاج يستخدم محليًا فى صناعة المنسوجات ، بَلْ إنَّهُ فى بعض السنوات كان لاَ يكفى حاجة المناسج المحلية ، فكان يستورد بعض القطن الخام مِنْ بلاد الشام[٢] .

(٧) **قصب السكر** : كانت زراعة قصب السكر مزدهرة فى القرن الثامن عشر فى جرجَا ، وبخاصة فى منطقتى فرشوط، وأخميم ، ولِذَا فَإنَّ بعض الأمراء المماليك

(١) الحتة ، أحمد أحمد : المرجع السابق ، ص ١٧٧ .
- ب. س. جيرار : المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٢) Crouchley, A. E.: Op. Cit., p. 20.
- ب. س. جيرار : المصدر السابق ، ص ص ٢٨ - ٣٢ - ٧٠ - ٧٣ .

أقاموا مصانع للسكر فى الوجه القبلى ، وكذلك اهتم الهوارة بزراعة هَذَا المحصول وكان إنتاج الفدان ، يصل إلى ١٥ قنطاراً مِنَ السكر .

ولم يكن قصب السكر يزرع فى الدلتا بقصد إِستخراج السكر مِنْهُ . وإِنَّمَا كان يزرع فى مساحات صغيرة لإِستعماله كفاكهة للمص[١] .

(٨) **البقول** : الفول، والعدس، والبازلاء، مِنَ المحاصيل الشتوية ، التى كانت تزرع فى مناطق مختلفة مِنَ البلاد ، وكان إنتاج الفدان مِنَ البقول يتراوح ، مَا بين ثلاثة وسبعة أرادب ، وكانت البقول تزرع بمساحات واسعة بقصد الإِستهلاك المحلى أولاً ، أَوْ فى تسديد الضرائب، وكان الفائض مِنْ إنتاج البقول ، يخزن فى شون القاهرة ، ثُمَّ ينقل للموانى للتصدير إلى الخارج[٢] .

(٩) **البصل** : محصول شتوى ، ويزرع فى الوجهين القبلى والبحرى ، وتجود زراعته فى الوجه القبلى ، ويستهلك بكميات كبيرة فى داخل البلاد . والكميات التى كانت تصدر مِنْهُ كان معظمهَا يصدر إلى شبه جزيرة العرب[٣] .

(١٠) **القرطم** : مِنَ المحاصيل الشتوية ، وتجود زراعته فى المنطقة الممتدة مِنْ إسنا جنوبًا ، وإلى القاهرة شمالاً ، والقرطم مِنَ المحصولات المربحة ، حيث تستخرج مِن زهوره صبغة صفراء ، كانت تصدر للخارج كلها .

(١١) **النيلة** : محصول صيفى ، كانت تجود زراعته فى المناطق الجنوبية مِنْ مصر العليا ، وبكميات أقل فى المنطقة الممتدة مِنْ بنى سويف، والجيزة ، وكانت زراعة النيلة تحتاج إلى نفقات كثيرة ، لِذَاَ فَإِنَّ زراعة النيلة اقتصرت على مزارع الأمراء المماليك وغيرهم مِنَ الزراع الموسرين ، وكانت هَذِهِ الزراعة ذات ربح وفير ، نظراً لأَنَّ مادة الصباغة الزرقاء التى توجد فى أوراق هَذَا النبات والتى تجمع أربع مرات فى السنة - كانت تصدر للخارج، وتدر أرباحًا طائلة[٤] .

---

(١) الحتة ، أحمد : المرجع السابق ، ص ص ٢٠٤-٢١١ .

* Crouchley, A. E., Op. Cit., p. 20.

(٢) ب. س. جيرار : المصدر السابق ، ص ص ٥٠-٥٦ .

(٣) القونى ، مصطفى : المصدر السابق ، ص ١١ .

(٤) ب. س. جيرار : المصدر السابق ، ص ص ٧٤-٧٧ .

(١٢) **الدخان** : محصول شتوى ، كانت زراعته تجود فى الوجه القبلى ، ولَمْ يكن الدخان الذى يزرع فى مصر مِنْ نوع جيد ، وكان الناتج يستهلك جميعه فى داخل البلاد .

(١٣) **الحلبة** : مِنَ المحاصيل الشتوية ، وكان الفدان ينتج مِنْ أردبين إلى خمسة أرادب ، وكان الأهالى يستعملون الإنتاج فى غذائهم ، وكانت الحلبة تستعمل وهى خضراء غذاء للماشية .

(١٤) **البرسيم** : يزرع فى جميع أنحاء البلاد، عَدَا المنطقة الواقعة جنوب قوص ، ويستعمل غذاء للماشية ، وكانت مساحة الأراضى المزروعة برسيمًا فى الوجه القبلى تبلغ سدس مساحة الأراضى الزراعية ، وتبلغ ربع مساحة الأراضى الزراعية فى الوجه البحرى .

(١٥) **الأشجار** : أهم الأشجار التى كان الفلاح يقوم بزراعتهَا ، النخيل، وكان الفلاح يعتبر مالكًا لأشجار النخيل وغيرها مِنَ الأشجار التى يزرعهَا ، حتى ولَوْ كانت مزروعة فى أرض غير أرض أثره أو مساحته ، كذلك كانت تزرع أشجار الفاكهة فى جهات مختلفة مِنَ البلاد، وأهم أشجار الفواكه التى كانت تزرع: التين، الكروم، الجميز ، وكانت أشجار الفواكه هَذِه تزرع فى الحدائق ، بالقرب مِنَ القرى .

فكيف كان يتم تنظيم إنتاج هَذِه المحصولات حينذاك ؟

* * *

كان يتبع فى إنتاج هَذِه المحصولات ثلاث طرق :

(١) الزراعة على ذمة صاحب حق الإنتفاع .

(٢) المزارعة أو المشاركة .

(٣) التأجير .

---

(١) Crouchley, A. E.: Op. Cit., p. 21.

(٢) Ibid: p. 22.

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية : محافظ دشت ، محفظة رقم ٢٩٢ ، ص ص ٤٤٦-٤٤٧ .

أما الطريقة الأولى : فكان صاحب حق الإنتفاع فيهَا يعتبر منتجًا مستقلاً ، يقوم بالعمليات الزراعية مِنْ : حرث ، ورى، وعزق، وحصاد، ودرس، لحسابه الخاص ، وكان يقوم بهذِهِ العمليات هُوَ نفسه بمساعدة أفراد أسرته ، إذَا كانوا يستطيعون ذلك ، أَوْ يستعين ببعض الفلاحين الآخرين ، الذين يعملون أجراء عند الغير نظير أجر بسيط ، كان يختلف مِنْ منطقة إلى أخرى قدَّره جيرار ما بين (٥ ، ٨) بارات فى الصعيد (٨ إلى ١٩) بارة فى بقية أجزاء القطر . وكان الزارع فى هَذِهِ الحالة ، يعتبر هُوَ المسئول الأول عن إنتاجه[١] .

أما الطريقة الثانية : ونعنى بِهَا المزارعة أو المشاركة فقد كان هَذَا الأسلوب متبعًا فى مصر فى القرن الثامن عشر ، فكان بعض الملتزمين يزارعون أَىْ يشاركون الفلاحين فى زراعة أطيان الأوسية الخاصة بِهِم ، وذلك بإعطائهم الأطيان ، وتقديم البذور لَهُم، ويقوم الفلاحون بالعمل . وَمَا تتطلبه الزراعة حتى إنتهاء المحصول ، وحينئذ يأخذ الملتزم مِنَ المحصول ، مَا قدمه مِنْ بذور ، ثُمَّ يقتسم مَا تبقى مع الفلاح فيترك له الثلث وأحيانًا الربع - حسب الإتفاق الذى كان يتم بينهمَا - ويأخذ الباقى لنفسه .

وكذلك كان بعض الفلاحين ، يزارعون غيرهم مِنَ الفلاحين فيعطونهم أطيان أثرهم لزراعتها ، والقيام بنفقات الإنتاج ، نظير حصولهم على نصف المحصول ، وتأدية نصف ضرائب الأطيان، وإِنْ كان فى بعض الأحيان صاحب الأثر هُوَ الذى يتحمل وحده تلك الضرائب[٢] .

أما الطريقة الثالثة : مِنْ طرق تنظيم إنتاج المحصولات الزراعية فى القرن الثامن عشر ، فكانت طريقة التأجير ، فقد سبقت الإشارة ، إلى أَنَّهُ أصبح مِنْ حق الفلاح على أرض أثره أو مساحته ، أَنْ يؤجرهَا لغيره ، لمدة سنة أو أكثر بالتراضى فِيمَا

(١) ب. س. جيرار : المصدر السابق ، ص ٢٤ .

(٢) Sacy: Op. Cit., p. 15.

- الحتة ، أحمد أحمد : المرجع السابق ، ص ص ٥٩-٦٠ .
- أرشيف المحكمة الشرعية : محافظ دشت ، محفظة رقم ٢٩٢ ، ص ص ٤٤٦-٤٤٨ .
- غنام ، عبد الغنى : «الاقتصاد الزراعى وإدارة العزب» ، ص ص ١١-١٧ .

بينهمَا، وكان المستأجر فى هَذِهِ الحالة ينظم إنتاج المحصولات التى يزرعهَا فى أرض أثر غيره التى استأجرها، نظير مبلغ معين كانا يتفقان عليه وقت التعاقد . وكذلك لجأ بعض الملتزمين كما سبقت الإشارة إلى تأجير أراضى الأوسية، نظير مبالغ تدفع لَهُم ، وكانت أراضى الرزق تؤجر إلى الفلاحين، وكان تأجيرهَا ذَا فائدة كبيرة للمستأجرين ، نظرًا لبساطة إيجارها ولاستمرارها فى كثير مِنَ الأحيان فى حوزة المستأجرين ، ويذكر الجبرتى هَذِهِ الحقيقة بقوله «المزارع مِنَ الفلاحين إذَا كان تحت يده تآجر رزقة أَوْ رزقتين فَإِنَّهُ مغبوطًا ومحسودًا مِنْ أهل بلده ، ويدفع لصاحب الأصل ، القدر النزر ، والمزارع يتلقى ذلك سلفًا عن خلف ، ولا يقدر صاحب الأصل أَنْ يزيد عليه زيادة وخصوصًا إِذَا كانت تحت يد بعض مشايخ البلاد فَلاَ يقدر أحد أَنْ يتعدى عليه مِنَ الفلاحين ، ويستأجرها مِنْ صاحبها وَإِنْ فعل لاَ يقدر على حمايتهَا»[1] .

وقد كانت حجج الإستئجار دائمًا تنص على أَنَّ المستأجر لَهُ حق الإِنتفاع بالأرض المدة المتفق عليها كيف شاء الإنتفاع بالزرع والمزارعة ، وتحدد ما يتحمله كل من الطرفين من الأعباء المالية التى كانت تفرض على الأرض آنذاك[2] .

* * *

مِنَ العرض السابق للمحصولات الزراعية ، التى كانت تنتج فى مصر فى القرن الثامن عشر ، وطرق إنتاجها فى ظل الظروف السابق إيضاحهَا يمكن تقويم أهميتهَا الإقتصادية عل النحول التالى :

(أولاً) : كان بعض هَذِهِ المحصولات ، يحل مقام العملة ، فى تسديد الضرائب ، المقررة على الأراضى الزراعية ، كَمَا سجلت ذلك وثائق المحكمة الشرعية ، وسجلات دار المحفوظات العمومية، وبخاصة فى الوجه القبلى، حَيْثُ كان الفلاحون يزرعون القمح، والشعير، ليسددوا مِنَ المحصول الضرائب ، المقررة عليهم ،

(١) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ٤ (حوادث جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ/ أبريل ١٨١٤م) ، ص ٢٠٩ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات مبايعات الباب العالى ، سجل رقم ١٦٩ ، مادة ٢٧٤ ، ص ٨٤ ، سجل ١٢٠ ، مادة ١٧٨ ، ص ٩٢ .

ويبيعون الفائض فى الأسواق الحرة ، ليحصلوا بعائده على آلاتهم الزراعية ، وبقية مستلزمات حياتهم، حَيْثُ كانت الذرة هِيَ الغذاء الرئيسى لَهُم .

والجدير بالذكر أَنَّهُ فى سنوات الشراقى ، كان محصول القمح ، ينخفض بدرجة كبيرة ، فكان ذلك - كَمَا هُوَ واضح مِنْ إشارات المصادر المعاصرة - يؤثر تأثيراً سيئًا على حالة أهل الريف الإقتصادية ، التى تؤثر بدورهَا على الحالة الغذائية والإقتصادية فى القاهرة ذاتها ، وكذلك فى حالات الإضطراب السياسى، والصراعات العسكرية ، والتى كانت تحـدث بين البيوت المملوكـية ، كانت محصـولات الصعـيد مِنَ القمـح ، والشعير ، تنقطع عن القاهرة . فكان ذلك يؤثر تأثيراً سيئًا على الحالة العامة فِيهَا ويصاب الناس بالذعر ، وتبذل أجهزة الإدارة كل جهدهَا للتغلب على هَذِهِ المشكلة[1].

(ثانيًا) : كان إنتاج بعض هَذه المحصولات ، يعد بالدرجة الأولى للتصدير ، مثل الأرز ، والكتان ، والعصفر ، ولَمْ يكن يستهلك مِنْ هَذِهِ المحصولات ، محليًا ، إلا جزءًا قليلاً، وكذلك لعب بعض هَذِهِ المحصولات دوراً مزدوجًا ، فى إقتصاد الريف ، فكان يستخرج مِنْهُ الزيت ، وتستعمل أليافه فى صناعة المنسوجات ، مِثْلَ الكتان الذى كانت أليافه تستعمل فى صناعة المنسوجات التيلية ، والقطن الذى كان إنتاجه فى بعض السنوات لاَ يفى بحاجة المناسج المحلية ، وفى هَذِهِ الأحوال كان يستورد بعض القطن مِنْ بلاد الشام .

---

(١) غربال : محمد شفيق : «محمد على الكبير» ، ص ص ١٠٠-١٠١ .

- البراوى ، راشد : المرجع السابق ، ص ١٧ .
- يذكر الجبرتى فى تاريخه كثيراً مِنْ هَذِهِ الأحوال ، فقد ذكر فى (حوادث ١١٩٧هـ / ١٧٨٣م) جـ ٢ ، ص ص ٧٤-٧٥ .

«قصر مد النيل وانهبط قبل الصليب بسرعة ، فشرقت الأراضى القبلية ، والبحرية ، وعزت الغلال ، بسبب ذلك ، وبسبب نهب الأمراء ، وانقطاع الوارد مِنْ الجهة القبلية وشطح سعر القمح إلى عشرة ريال الأردب ، واشتد جوع الفقراء ، ووصل مراد بيك إلى بنى سويف ، وأقام هناك ، وقطع الطريق على المسافرين ، ونهبوا كل مَا مَرَّ بهم فى المراكب الصاعدة والهابطة» .

(٢) الحتة ، أحمد أحمد : «تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر» ، ١٩ .

* Crouchley, A. E.: Op. Cit., p. 20.

وقد لعب كثير مِنْ هَذِهِ المحصولات على ضعفها دوراً كبيراً فى تجارة مصر الخارجية فى القرن الثامن عشر .

(ثالثًا) : كانت هَذِهِ المحصولات ، فى بعض السنوات ، تعجز عن سد حاجات أهل الريف نتيجة لوقوع بعض الكوارث الطبيعية ، فيسود القحط والبلاء ، ويهجر السكان قراهم[1] ، وكان يزيد مِنْ وقع هَذِهِ الكوارث على أهل الريف ، إعتداء الفرق العسكرية المتصارعة ، على القليل مِنَ المحصولات إنَ كان هناك محصولات ، ويأخذون ماشيته دون أَنْ يستطيع لذلك دفعًا ، فعاش الفلاح نتيجة لذلك فى حال سيئة وأصبح الجمود مِنْ مميزات زراعاته ، ولَمْ يحاول البتة أَنْ يجدد فى أساليب إنتاجه ، لِمَاذَا يجدد وَهُوَ مدرك عدم استفادته مِنْ ثمرة جهده هَذَا ، لِذَا فَإِنَّ جميع الدلائل فى نهاية القرن الثامن عشر ، كانت تشير إلى أَنَّهُ لاَبُدَّ مِنْ تغيير يصيب الزراعة، ويقضى على القيود ، والأعباء التى أصبح الفلاح مكبلاً بِهَا . فكان لاَبُدَّ مِنْ إزالة الضرائب الإضافية ، والرسوم المحلية الكثيرة التى كانت تمتص دخل الفلاح.

(١) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ٢ (حوادث محرم ١٢٠٧هـ / الموافق أغسطس ١٧٩٢م) ، ص ٢٣٩ ، يذكر أَنَّهُ «لَمَّا انكشف الماء وزرع الناس البرسيم ، ونبت أكلته الدودة ، وكذلك الغلة فقلب أصحاب المقدرة الأرض وحرثوها بالمآء مِنَ السواقى، والنطالات، والشواديف، واشتروا لَهَا التقاوى بأقصى القيم ، وزرعوها فأكله الدود أيضًا ، ولَمْ ينزل مِنَ السماء قطرة ، ولا أندية ، ولا صقيع ، بل كان فى أوائل كيهك شرودات وأهوية حارة ثقيلة ، ولَمْ يبق بالأرياف إِلاَّ القليل مِنَ الفلاحين ، وعمهم الموت والجلاء» .
ويذكر فى موضع آخر «وانقضى شهر كيهك ولَمْ ينزل مِنَ السماء قطرة ماء، فحرثوا المزروع ببعض الأراضى التى طثها الماء ، وتولدت فيها الدودة ، وكثرت الفيران جدًا حتى أكلت الثمار مِنْ أعلى الأشجار ، والذى سلم مِنَ الدودة فى الزرع أكله الفار ، ولَمْ يحصل فى هَذِهِ السنة ربيع للبهائم ، إلا فى النادر جدًا ، ورضى الناس بالتعليق ، فلم يجدوا التبن ، وبلغ حمل الحمار فى فصل التبن الأصفر الشبيه بالكناسة الذى يساوى خمسة أنصاف قبل ذلك مائة نصف ، وانقطع مرور الفلاحين بالكلية ، بسبب خطف السواس ، واتباع الأجناد ، فصار يباع عند الفلاحين مِنْ خلف الضبة كل حفان بنصفين إلى غير ذلك» .
- نفسه : جـ ٢ (حوادث جمادى الأولى ١٢٠٦ هـ / الموافق مايو ١٧٩١م) ، ص ٢٢٦ .

كذلك كان لأبُدَّ مِنْ إعادة النظر فى نظام حيازة الأرض ككل ، وأسلوب الإنتاج والعلاقات الإنتاجية التى كانت سائدة آنذاك ، ولكن القرن الثامن عشر ، مضى دون حدوث أىِّ مِنْ هَذهِ الإصلاحات ، التى بدأت تجد طريقهَا فى القرن التاسع عشر .

* * *

الثروة الحيوانية :

أما عن الثروة الحيوانية كجزء مِنَ مكونَّات الثروة الزراعية ، فيمكن الحكم بِأَنَّ إِهتمام الفلاح بِهَذَا الجانب كان منصبًا على تربية الحيوانات التى تعينه فى عمله الزراعى ، أَوْ التى تزوده بقدر مِنَ المواد الغذائية كاللبن، والزبد، والجبن ، حيث إِنَّ ظروف الفلاح فى القرن الثامن عشر ، لَمْ تكن تسمح لَهُ بِأَنْ يهتم بتربية مواشى غير التى تلزمه فى خدمة الأرض، أَوْ التى توفر لَهُ وَلأُسْرَتِه جانبًا مِنَ القوت، أو الكساء، وكَذَا فَإِنَّ هناك أنواعًا مِنَ الحيوانات لَمْ تكن توجد فى القرى إِلاَّ بقدر محدود مثل : الثيران ، والماعز ، والخراف .

والحيوان الذى حظى بالمكانة الأولى عند الفلاح هُوَ الجاموس ، وبخاصة فى مصر العليا ، والفيوم ، حيث استخدم لإدارة الآلات ، كَمَا أَنَّ سكان القرى الواقعة على الأطراف إِهتموا بِهِ لِيصنعوا مِنْ ألبانه الجبن ، والسمن ، أَوْ يربونه بقصد الحصول على اللحوم ، التى كانت توجد بكثرة عند جزارى القرى[1] .

أما حيوانات النقل ، التى كان الفلاح يهتم بها ويوليها عناية خاصة ، فَهِىَ : الحمير ، والجمال وكان يستغل الجمال ، فى نقل الحاصلات ، التى لاَ يمكنه نقلهَا عن طريق النيل أو الترع ، وكانت تربية الجمال أهم مَا تشتغل به القبائل العربية المستقرة فى وادى النيل ، وكان العربان هُم الذين يجلبون الجمال مِنْ سنار، ودارفور بالسودان، إلى الأسواق المحلية فى مختلف الأقاليم .

(١) ب. س. جيرار : المصدر السابق ، ص ٨٩ .

* Crouchley, A. E.: Op. Cit., p. 22.

وقد ثبت مِنْ وثائق المحكمة الشرعية ، أَنَّ بعض الفلاحين ، كان يمتلك عدداً مِنَ الجمال ، وكان يقوم فى مواسم الحصاد ، وجمع المحاصيل بتأجيرها للفلاحين الآخرين لنقل محصولاتهم عليهَا إلى الأماكن التى يرغبون فِيَها . نظير أجر معين ، يتفق عليه الطرفان يختلف حسب طول المسافة وقصرهَا ، ونوع المحصول ، وكان الاتفاق عادة يتم على أساس نقل محصول الفدان الواحد . وفى حالة تعدى بعض الأشخاص على حيوانات النقل التى فى حوزة فلاح آخر وأخذهَا مِنْهُ دون اتفاق على الأجر ، كان قاضى الشرع ، ومشايخ القرية ، يقوم بأخذ حقه لَهُ مِنَ المعتدى[1] .

أما الحيوان الثانى الذى كان يعتمد عليه الفلاح فى نقل محصولاته وتنقلاته ، فَهُو الحمير ، فقد كانت الحمير أكثر دواب الحمل استعمالاً فى القرى ، وقل أَنْ يوجد فلاح ليس لديه حمار ، وَممَّا شجع الفلاح على إِقتناء هَذَا الحيوان ، صبره وقناعته فى الأكل ، ونفعه الكبير لَهُ فى عمله[2] .

إلى جانب حيوانات النقل هَذِهِ ، وجدت الخيول . التى كانت تستخدم لركوب الأشخاص ذوى المكانة فى المجتمع الريفى ، وكان العربان الذين استفلحوا أو الذين لاَ يزالون يعيشون فى الخيام على مشارف الصحراء هُم الذين يقومون بتربية الخيول وترويضهَا وبيعهَا ، وكان هَذَا العمل يعتبر أساس ثروتهم .

كذلك كان الفلاح المصرى يقوم بتربية الدجاج، والحمام بكثرة ، وقد كان عائد هَذِهِ الدواجن على الفلاح تافهًا ، بَلْ إِنَّهُ فى كثير من الأحيان يربيهَا ليقدمها هدايَا

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٢) ، عين (٥٦) ، مضابط محكمة الإسكندرية الشرعية : مضبطة رقم (١٢) ، ص ١٦١ ، مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصــورة الشرعية : رقم (١٧) ، ص ٤٥ ، ويبدو أَنَّ حالات التعدى على حيوانات الغير هَذِهِ استمرت ، بعد القرن الثامن عشر ، حيث نصت المادة (٣) مِنْ قانون الفلاحة سنة ١٢٤٥ هـ / ١٨٢٩م ، بأن «الذين يأخذون بهايم بعضهم يشغلونها فى الطاحون ، أو المحراث ، بغير إذن اصحابهَا ، أَوْ يأخذونهَا بغير رضى منهم ، ويشغلونها فى أشغالهم ، فَإِذَا بلغ قايمقام البلدة ، أو شيخ الحصة، أَنَّ أحدًا فعل ذلك ، يستخلص منه أجر البهيمة ، وتعطى لصاحبهَا مع بهيمته ، ويضرب الذى أخذ البهيمة بغير إذن صاحبهَا ، أو بغير رضاه خمسة وعشرين كرباجًا» .

● زغلول ، أحمد فتحى : المحاماة» ، ملحق رقم (١٨) ، ص ١٠٠ .

(٢) ب. س. جيرار : المصدر السابق ، ص ٢٠ .

لرجال الإدارة ، ويغذيهم بِهَا ، وقت حلول الوجبة وطلوع الديوان ، ونزلة الكشاف على القرى[1] . وكذلك انتشرت خلاليَا النحل فى مختلف مناطق الريف ، وإِنْ كثر وجودهَا فى قرى أسيوط، حيث أتقن أقباط هَذِهِ القرى الاشتغال بِهَذَا العمل[2] .

تلك هِيَ أهم الحيوانات والدواجن التى كان الفلاح المصرى يهتم بتربيتهَا واقتنائهَا فى القرن الثامن عشر ، وكان حاله يتأثر كثيراً بمَا يصيبها مِنْ وباء فى بعض السنوات ويكثر بكاؤه وعويله عليها لمعرفته بقدر نعمتها عليه ونفعهَا لَهُ ، ويعتبر هَذَا الوباء مِنَ المصائب التى تحل بِهِ حيث إِنَّ هَذِهِ الحيوانات فى نظره عليهَا مدار عمار العالم على حد تعبير الجبرتى[3] .

* * *

هكَذَا مِنَ العرض السابق لجانبى الثروة الزراعية ، يتضح أَنَّ اقتصاديات الزراعة لعبت دورهَا فى حياة الفلاح المصرى فى القرن الثامن عشر ، فَهُوَ فى سنوات الرخاء يكفى حاجياته الغذائية مِنَ المحصولات التى ينتجها ، ويدفع مِنْهُا مَا عليه مِنْ ضرائب، حيث استعماله للنقود المعدنية كان محدوداً جداً وبخاصة فى الوجه القبلى، التى لَمْ تكن النقود المعدنية معروفة فى بعض أجزائه حتى وصول الحملة الفرنسية[4] . وَمِنَ الحيوانات يستخرج جزءاً مِنْ غذائه وينسج مِنْ صوفها أو أوبارها ملابسه فى المناسج المنتشرة فى كثير مِنْ القرى .

بالإضافة إلى تصديره جزءاً كبيراً مِنْ هَذِهِ المنتجات إلى القاهرة، حيث كانت تلعب دورها فى إقتصاديات البلاد، سواء عــن طريــق التصدير، أو المتاجرة فيها ، فى داخل البلاد .

---

(١) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١١٥ ، ١٢٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ .

(٢) مبارك ، على : «الخطط» ، جـ ٨ ، ص ١٨ .

(٣) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ٢ (حوادث جمادى الأولى ١٢٠١ هـ / فبراير ١٧٨٧م) ، ص ٣٩ .

(٤) Crouchley, A. E.: Op. Cit., p. 23.

الفصل الثامن

الصناعات الريفية والتبادل التجارى

تمهيد :

أولاً : الصناعات :

١ - العوامل التى ارتبطت بها هذه الصناعات ، ٢ - صناعة الغزل والنسيج ،

٣ - صناعة السكر ، ٤ - صناعة الأوانى الفخارية ، ٥ - صناعة الحصر ،

٦ - صناعة تقطير ماء الورد . ٧ - صناعة التفريخ .

٨ - صناعة مواد البناء . ٩ - صناعات أخرى .

١٠ - طرق إنتاج هذه الصناعات . ١١- تقويم هذه الصناعات .

ثانياً : التبادل التجارى :

١ - أنواع الأسواق . ٢ - عوامل إِضطراب الأسواق وتذبذب الأسعار .

٣ - حركة لتبادل التجارى بين المدينة والريف ، وعوامل ضعفها .

٤ - تقويم عام .

* * *

تمهيد :

نتناول فى هَذَا الفصل دراسة الصناعات الريفية ، وأهميتهَا بالنسبة لإِقتصاديات الريف بخاصة ، والبلاد بعامة ، وكذلك حركة التبادل التجارى فى الريف ، وطرقهَا، والعوامل المؤثرة فى هَذَيْنِ العنصرين مِنْ عناصر إِقتصاديات الريف .

أولاً: الصناعات الريفية[1] :

أمَّا عن جانب الثروة الصناعية وإقتصادياتهَا ، وأثر ذلك على حياة سكان الريف، فَإنَّهُ يمكن دراسة هَذَا الجانب فى ضوء عوامل معينة ارتبطت بِهَا هَذه الصناعات وَهِيَ:

(أولاً) : إرتباط هَذه الصناعات بالزراعة والمحصولات الزراعية ، فحينمَا ضعفت الزراعة وأهملت شئونهَا ، أدى ذلك إلى ضعف بعض الصناعات الريفية ، وانقراض بعضها الآخر .

(ثانيًا) : القدرة الشرائية لدى السكان ، ففى سنوات الرخاء يزداد الإقبال على الصناعات لدى السكان ، وتروج هَذه الصناعات ، أمَّا فى سنوات الكساد ، فكانت القدرة الشرائية للسكان تضعف ، ويكسد بالتالى حال هَذه الصناعات . ويقل الإقبال عليهَا سواء مِنْ سكان الريف أو المدن على السواء .

وَلاَ شك أنَّ القدرة الشرائية للسكان قد تأثرت كثيرًا ، فى النصف الثانى مِنَ القرن الثامن عشر ، نظرًا لكثرة الأعباء المالية ، التى أصبحت ترهق الفلاح فى هَذه الفترة مِنْ : فرد ، ومغارم ، وكلف . كما سبقت الإشارة إلى ذلك فى موضعه .

(ثالثًا) : إرتبط توزيع هَذه الصناعات وانتشار أماكن قيامهَا بوجود المواد الأولية سواء أكانت هَذه المواد معدنية أم زراعية ، وَمِنْ هُنَا جاءت شهرة بعض المناطق بصناعات ، معينة نظرًا لتوفر المواد الخام اللازمة لقيام هَذه الصناعات فِيهَا .

(رابعًا) : تأثر الصناعات الريفية فى ذلك الوقت ببطء المواصلات حَيْثُ أدى ذلك إلى إقتصار تسويقها على سوق القرية التى تقوم بِهَا الصناعات ، أو أسواق القرى المجاورة[2] .

---

(١) لم أشأ أن أتعرض لنظام طوائف الحرف ، حيث إن هذه الصناعات كانت تتم فى الريف دون أن تكون خاضعة لنظام طوائف الحرف الذى وجد فى المدينة ، وكان له تنظيمه الخاص .

(٢) أنظر : بخصوص هَذه الصناعات والحرف فى مصر العثمانية .

- ابن إياس ، محمد بن أحمد : «بدائع الزهور» ، جـ ٥ ، ص ١٨٨ ، ١٩٩ .
- الجبرتى، عبد الرحمن بن حسن: «عجائب الآثار»، جـ٢ (حوادث ١٢٠١هـ/ ١٧٨٦م)، ص ١٣١ . =

لا شك أنَّ كُلاً مِنْ هَذِهِ العوامل شارك بنصيب متفاوت فى ازدهار الصناعات الريفية ، أو إضعافها فى ذلك الوقت ، وأهم الصناعات التى كانت منتشرة فى ريف مصر فى القرن الثامن عشر هِىَ :

١ - **صناعة الغزل والنسيج** : فقد انتشرت المغازل والمناسج اليدوية . فى جميع أنحاء البلاد، وقد كان الرجال والنساء فى الريف ، يشتغلون فى وقت فراغهم بغزل القطن ، أو صوف الأغنام ، لإنتاج الأقمشة اللازمة لإستهلاكهم ، وكان إنتاج الصناعات القطنية منتشراً فى الصعيد ، وقد اشتهرت مراكز معينة بإنتاج المنسوجات القطنية مثل: إسنا ، وقوص ، وأخميم ، وبنى سويف . أمَّا صناعة المنسوجات الكتانية ، فقد انتشرت فى قرى الفيوم ، وبعض قرى الوجه البحرى ، مثل : أجا وغيرها مِنَ القرى ، وقرى الوجه القبلى مثل : قرية أبنوب ، وقرية درنكة .

أمَّا صناعة المنسوجات الحريرية فقد انتشرت فى المناطق الشمالية مِنَ الوجه البحرى ، نظراً لسهولة إستيراد الحرير مِنْ سوريا ، وللملاءمة تلك المناطق للتصدير إلى أسواق الأقطار المجاورة ، وقد أصبح لبعض القرى ، شهرة واسعة بالصناعات مثل قرى منوف ، محلة مرحوم ، وبرية ، وأبيار ، وبيسون ، وسمنود، ورشيد ، ودمياط ، وأنشاص .

وقد كان بعض تجار العاصمة يموّلون بعض الصناعات الريفية ، وينتجونها لحسابهم الخاص ، فقد كانوا يستوردون القطن الخام مِنْ سوريا ويوزعونه على النساء الغزالات فى القرى ، لغزله فى منازلهن فى أوقات الفراغ ، ثُمَّ ترسل خيوط الغزل والنساجين، أو المناسج تحت إشراف هؤلاء التجار .

= ● الجريتلى ، على : «تاريخ الصناعة» ، ص ٢٣ .

* Gabriel Baer,: Egyptian Guilds in Modern times p. 4.

* P. J. Vatlkiatls,: Op. Cit., p. 36.

● ذكر صاحب هز القحوف على لسان بعض جهلة الريف مواليًا :

رَأَيْتُ أَمْ رَغَابَة فِـى المعَارِيـــل   تَطْحَنُ وَتَعجُن وَتَغزِلُ بالمغَارِيـــلِ
وَحَوْلَهَا شَفَتُ سَرِية مِنْ عَجَاجِيلِ   وَهُمَ يَنْطُوا وَهِيِ تَلَّعَبُ حَنَاجِـيلِ

أىْ أَنَّه رآها وَهِيَ فى معزل مِنَ المعارل ، تقوم فِيهِ بعمليات الطحن ، والعجن ، والغزل ، وَحَوْلَهَا العجول تلعب ، أىَ أَنَّهَا كلما وجدت وقت فراغ شغلته بالغزل : هز القحوف : جـ ١ ، ص ٢٩ .

وكذلك اعتاد تجار دمياط إستيراد الحرير الخام وتمويل المشتغلين بغزله ونسجه لحسابهم الخاص ، وقد كانت بعض قرى الوجه البحرى تخصص فى إنتاج أنواع معينة منَ الأقمشة[1] مثل تنيس التى اشتهرت بإنتاج الأقمشة الحريرية .

وقد لعبت صناعة الغزل والنسيج ، دوراً هامًا فى حياة أهل الريف ، فقد كان العمال يشتغلون بالغزل والنسيج فى أوقات الفراغ ، حين يقل الطلب على العمل فى الزراعة . وكان الدخل مِنْ احتراف هَذِهِ الصناعات اليدوية التى كانت تمارسها النساء والأطفال فى غالب الأحيان، يؤلف جزءًا لا بأس بِهِ مِنْ دخل الأسرة . وقد كانت طرق إنتاج هَذِهِ الصناعات فى جملتها عتيقة وبالية لَمْ تتغير عَمَّا كانت عليه مُنْذُ عهود بعيدة .

٢ - **صناعة السكر** : تركزت هَذِهِ الصناعة فى الوجه القبلى ، حيث كانت منتشرة فى الوجه القبلى قبل العصر العثمانى ، وكانت مزدهرة فى مناطق إستقرار الهوارة ، وبصفة خاصة فى فرشوط ، وأخميم، وكذلك إنتشرت فى المناطق القريبة من القاهرة ، وقد انتشرت مصانع السكر فى هَذِهِ المناطق ، وتفاوتت هَذِهِ المصانع فى حجمهَا تبعًا لمساحة الأراضى المزروعة بالقصب . وكان القصب ينقل إلى هذه المصانع على ظهور الجمال أو بالمراكب الشراعية . وقد استغل بعض الأمراء المماليك عدة مصانع للسكر فى إقليم جرجَا لحسابهم الخاص ، فَهُم الذين يقومون بإنشاء المبانى وصيانتهَا ، ويشترون المواشى التى تدير الآلات ، ويتحملون تكليف علفها ، ثُمَّ كانوا يتقاسمون الإنتاج مناصفة مع المستصنع الذى كان عليه تقديم الأيدى العاملة .

وكان العمل فى مصانع السكر ، ينقسم إلى عدة عمليات فرعية ، ويتوفر على كل مِنْهَا عدد مِنَ العمال ، وَهِيَ عمليات نقل القصب ، وتنظيف السيقان مِنَ الورق،

(١) أنظر بهذا الخصوص :

- مبارك ، على : «الخطط» ، جـ ٨ ، ص ص ١٨ ، ٢٣ ، ٩٥ .
- الجريتلى ، على : المرجع السابق ، ص ص ١٧ ، ١٨ ، ٢١ .

* Crouchley, A. E.: Op. Cit., p. 25.

ثُمَّ عصر القصب ، ثُمَّ عملية غلى العصير ، والتنقية ، وعمل القوالب ، ومراقبة الثيران التى تجر الآلات البدائية التى كانت تستعمل فى هَذِهِ الصناعة ، ولَمْ تشر المصادر المعاصرة ، ولاَ الوثائق ، إلى مَا يدل على إنتشار هَذِهِ الصناعة فى الوجه البحرى، حيث تشير هَذِهِ المصادر إلى أنَّ القصب، كان يستعمل كفاكهة فى المصر(١) .

٣ - **صناعة الأوانى الفخارية** : إنتشرت هَذِهِ الصناعة بصفة خاصة فى الصعيد الأعلى ، فى القرى التى حول قنَا ، مثل قرية البلاص ، وقرية بنود ، فقد وجد أنَّ الطمى فى هَذِهِ القرى، أصلح مِنْ غيره بكثير لصناعة الأدوات المنزلية الفخارية مثل : البرام ، والأزيار ، والقدور ، والأوانى الخاصة بتعبئة النيلة ، والعسل ، وكذلك القلل ، لتبريد المياه ، وقد ساعد على إنتشار هَذِهِ الصناعة فى هَذِهِ القرى ، توفر الأيدى العاملة ، والوقود الرخيص ، حيث كان صاحب العمل (المصنع)، يشغل العمال لحسابه الخاص فى كل مرحلة مِنْ مراحل الإنتاج ، مثل : تجهيز الطمى ، ومزجه بالهشيم ، ومباشرة الأفران ، ونقل المنتجات(٢) .

وقد كان الطلب على منتجات قنا وقراهَا مِنَ الأوانى الفخارية فى ذلك الوقت ، عظيمًا ، وكانت أسعارها فى أسواق القاهرة مرتفعة ، ولَذَا فَإِنَّ تجار القاهرة كانوا يساهمون فى تمويل هَذِهِ الصناعة بشراء القلل وتخزينها ، أو يعهدون إلى أصحاب السفن بشراء كميات كبيرة مِنْهَا لحسابهم . ونقلهَا إلى القاهرة، حيث يقومون بتسويقها، رغم إرتفاع مصاريف النقل التى كانت تفوق فى كثير مِنَ الأحيان ثمن شراء هَذِهِ الأوانى مِنَ المنتجين(٣) .

٤ - **صناعة الحصر** : كانت هَذِهِ الصناعة منتشرة فى كثير مِنَ القرى ، نظرًا لتوفر مادة صناعتها الخام، وهى نبات الحلفا، وسعف النخيل ، ورغم أنَّ هَذِهِ الصناعة

(١) الحتة ، أحمد : «تاريخ مصر الاقتصادى» ، ص ١٣ .

* Edward, W. Lne, Op.: Cit., p. 152.

* Crouchley, A. E.: Op. Cit., p. 21.

(٢) مبارك ،على : «الخطط» ، جـ ٩ ، ص ص ٨٢ ، ٩٠ .

(٣) الجريتلى ، على : المرجع السابق ، ص ١٧

* Crouchley, A. E.: Op. Cit., p. 26.

كانت منتشرة فى جميع أنحاء البلاد ، إلاَّ أنَّ هناك بعض القرى كانت متخصصة فى هَذه الصناعة ، وأصبحت شهرتها بصناعتها تفوق غيرهَا ، مثل: المعصرة . سنورس ، طمية ، منوف ، وقد استثمر بعض تجار القاهرة رأس مالهم فى تمويل هَذه الصناعة فى قرى الريف ، وبخاصة فى المواسم التى تقل فيها حاجة الزراعة إلى العمال[1] ، وقد شجع التجار على سلوك هَذَا السبيل ، أنَّ الحصر كانت مِنَ المفروشات الشعبية الواسعة الإنتشار بين طبقات المجتمع المختلفة .

٥ - **صناعة تقطير ماء الورد** : انتشرت هَذه الصناعة ، فى قرى الفيوم ، فقد وجد عدد مِنْ مصانع التقطير فى هَذه المنطقة ، تستعمل الزهور التى تنتج فى هَذه القرى ، وقد كانت منتجات هَذه المصانع ترسل إلى أسواق القاهرة لتباع فِيهَا[2] .

٦ - **صناعة تفريخ الدجاج** : كانت هَذه الصناعة منتشرة بصورة واسعة فى معظم القرى وبعض المدن كذلك ، وكانت ملكية بعض المصانع التى تقوم بعملية التفريخ فى يد بعض حكام الأقاليم مِنَ السناجق والكشاف ، أمَّا إدارة هَذه المصانع التى كانت تسمى المعامل ، فكانت بيد أشخاص مِنَ الأقباط ، الذين يديرونهَا إمَّا نظير أجر معين، أوْ لحسابهم ، بعد إستجارها مِنْ أصحابها ، وكان يطلق على هَذه المعامل فى الوجه البحرى «معمل الفراخ» وفى الوجه القبلى «معمل الفروج» .

وكانت الطريقة المتبعة فى التفريخ ، أنْ يرسل الفلاحون البيض إلى معامل التفريخ ، وكان المعمل ، يستبقى لنفسه نسبة تتراوح بين ٢٥ ، ٣٠ ٪ . وفى بعض الأحيان كانت النسبة تصل إلى ٥٠ كتكوتًا مِنْ كل مائة كتكوت كأجر على إجراء عملية التفريخ ، ويسلم الباقى لأصحابه بعد تفريخه[3] .

---

(١) مبارك ، على : «الخطط» ، جـ ٨ ، ص ٩٥ .

● الجريتلى ، على : المرجع السابق ، ص ٢١ .

* Crouchley, A. E., Op. Cit, p. 26.

(٢) ب. س. جيرار : المصدر السابق ، ص ٨٠ .

(٣) أنظر : مبارك ، على : «الخطط» ، جـ ٩ ، ص ص ٤-٧ .

حيث ذكر عند حديثه عن قرية «بيلاو» ، مركز ملوي ، محافظة المنيا حاليًا ، وصفًا مطولاً لأنواع معامل التفريخ، وطرق التفريخ والنسبة التى تؤخذ كأجر على عملية التفريخ ، وذكر أنَّ بعض أقباط هَذه البلدة =

وقد ذكر أحد الرحالة الأوربيين ، الذين زاروا مصر فى عشرينات القرن التاسع عشر الإحصاء التالى عن معامل التفريخ ، والتى لَمْ يصبهَا كبير تغيير عَمَّا كان عليه الأمر فى القرن الثامن عشر :

	الوجه البحرى	الوجه القبلى
عدد معامل التفريخ	١٠٥	٥٩
عدد البيض المستخدم	١٩,٣٢٥,٦٠٠	٦,٨٧٨,٩٠٠
عدد البيض الفاسد	٦,٢٥٥,٨٦٧	٢,٥٢٩,٦٦٠
عدد البيض المفقس	١٣,٠٦٩,٧٣٣	٤,٣٤٩,٢٤٠

وكانت صناعة التفريخ مِنَ الصناعات الرائجة فى ريف مصر فى القرن الثامن عشر بصورة واسعة[١] ، نظراً لأَنَّ الدواجن كانت تكون جزءاً مِنْ ثروة الفلاح .

٧ - **صناعة مواد البناء** : كانت هَذِه الصناعة منتشرة فى جميع القرى تقريبًا ، نظراً لأَنَّ مواد هَذِه الصناعة بسيطة ، ومتوفرة فى كل القرى فَلَمْ تكن هَذِه الصناعة تتطلب سوى خلط الطين بالقش ، ثُمَّ تجفيفه بفعل حرارة الشمس ، وكان سكان الريف يبنون مساكنهم مِنْ هَذَا النوع مِنَ الطوب ، وَهُوَ اللبن المجفف ، أما عن صناعة الجير فكانت منتشرة أيضًا فى كل القرى ، وكان معمل حرق الحجر ، وتحويله إلى جير يسمى «القمين»[٢] .

= مختصون بمزاولة معامل الدجاج واستخراجه ، فيسرحون لذلك فى البلاد التى فيها المعامل ، مِنْ ناحية وردان الغربية القديمة ، مِنَ القناطر الخيرية ، إلى أقصى بلاد الصعيد ، فيتفرقون فى البلاد ، ويجمعون البيض ، بعضه بالثمن ، وبعضه فى نظير فراخ يأخذها أرباب البيض بعد تمام العمل ، ثم يرجعون إلى بيلاو وَهَكَذَا كل سنة .

وذكر هَذِه الحقيقة كذلك عند حديثه عن قرية بنجا تبع مركز طهطا . محافظة سوهاج حاليًا حيث ذكر أَنَّ العمال الذين يعملون فى معمل الدجاج بِهَا مِنْ أقباط قرية أدفا ، الواقعة غربى سوهاج .

الخط : جـ ٩ ، ص ٨٥ .

(١) Edward, W. Lne: Op. Cit., p. 317-318, 319.

* Crouchley, A. E.: Op. Cit., p. 28.

(٢) الشربينى ، يوسف : «هز القحوف» ، جـ ٢ ، ص ١١٧ .

وبالإضافة إلى هَذِه الصناعات انتشرت فى القرى صناعات أخرى ، وجدت فى الغالب ، فى كل القرى ، حيث إنَّهَا كانت مِنْ ضروريات الحياة بالنسبة للسكان ، كصناعة البسط ، وصناعة الأوانى النحاسية ، وتبييضهَا ، والنجارة ، والحدادة ، والصباغة ، فقلما توجد قرية لاَ يوجد بِهَا : حداد ، ونجار ، ونحاس ، وصائغ . ووجدت فى بعض القرى صناعة البارود ، وصناعة قلوع المراكب[1] .

أما طرق إنتاج هَذِه الصناعات جميعهَا . كَمَا يستفاد مِنْ كتابات الرحالة والمعاصرين فكانت بدائية إلى أبعد الحدود ، فالآلات التى تستعمل فى إنتاجهَا تعتمد فى وقودهَا على قش الذرة، والأرز ، وورث الماشية ، ومعظمهَا كان يعتمد على قوة عضلات الإنسان ، واستعمال المواشى فى إدارتهَا ، وكان إنتاج هَذِه الصناعات يستغرق وقتًا طويلاً لاَ يتناسب وكمية الإنتاج[2] .

وَممَّا يلاحظ أَنَّ إنتاج هَذِه السلع ، كانت يتم حسب الطلب ، وكان العملاء فى غالب الأحيان يزودون الصناع بالمواد الأولية ، وينتجون لَهُم سلعهم حسب مواصفاتهم ، وقد استغل بعض كبار تجار المدن هَذَا النظام ، وبدأوا يوظفون أموالهم ويستثمرونهَا عن طريق تشغيلها ، فى بعض هَذِه الصناعات الريفية ، فكانوا يمولون بعض الصناع فى الريف ، ويشغلونهم لحسابهم الخاص ، مع تزويدهم بالمواد الأولية والأدوات اللازمة للصناعات المطلوبة ، وكان هؤلاء الصناع ينتجون السلع وفق المواصفات التى يضعها لَهُم أولئك التجار ، ثُمَّ يوردونهَا لَهُم[3] .

وقد سبقت الإشارة إلى استثمار تجار المدن لأموالهم فى ميدان إلتزام الأراضى الزراعية ، ووصل بِهِم الأمر إلى حد المضاربة فى هَذَا الميدان ، وَهُنَا نراهم يوظفون أموالهم فى استثمار الصناعات الريفية ، مما يدل على ظهور رأسمالية مصرية متمثلة

(١) لهيطة ، محمد فهمى : المرجع السابق ، ص ٣١ .
- البراوى ، راشد : المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٢) الجرتيلى ، على : المرجع السابق ، ص ٢٢ .

(٣) القونى ، مصطفى : المرجع السابق ، ص ١٦ .
- الحتة ، أحمد أحمد : « تاريخ مصر الاقتصادى » ، ص ١٨ .

فى فئة التجار ، وبدء الإرتباط بين المدينة والقرية عن طريق إستثمار رؤوس الأموال وتوظيفهَا فى ميادين الاستثمار الريفية .

وقد قبل أهل الريف ذلك النظام ، لأَنَّهُم رأوا فِيهِ إستغلالاً لوقت فراغهم وتنمية لمواردهم ، وتصريفًا لمنتجاتهم فمثلاً عملية مثل صناعة الغزل ، كانت تتم بالمغازل اليدوية، وتقوم بها النساء فى منازلهن ، أَوْ يقوم بِهَا الرجال فى أثناء ملاحظتهم قطعانهم ، أَوْ فى وقت فراغهم ، فَهِىَ مصدر كسب لَهُم على أية حال مَهْمَا تضاءل عائدهَا .

* * *

وَهَكَذَا يمكن مِنَ العرض السابق للصناعات الريفية ، التى كانت منتشرة فى القرن الثامن عشر ، فى ريف مصر ، يمكن تقويمها وإيضاح أهميتهَا الاقتصادية فى حياة الريف فيما يلى :

(أولاً) : لَمْ تكن هَذِهِ الصناعات على مستوى فنى مناسب ، لإنعدام الإشراف الفنى عليها ، واشتغال كثير مِنْ غير أبناء هَذه الحرف بِهَا ، مع عدم صلاحيتهم للقيام بأعباء الحرف التى يدخلون زمرتهَا ، وَمِنْ هُنَا أصحاب معظم هذه الصناعات الريفية التأخر والتدهور والانحلال . ورغم ذلك فَإِنَّ أصحاب هَذِهِ الحرف أَوْ الصناعات استمروا فى الاشتغال بِهَا ، لأَنَّهَا تشكل المصدر الأول لرزقهم . وَإِنْ وجد كثير مِنَ الإشارات فى المصادر المعاصرة ، عن ترك بعض أصحاب هَذِهِ الصناعات لحرفهم نتيجة لكثرة الضرائب التى أصبحت تفرض عليهم وترهق كاهلهم ، مثل زملائهم أصحاب الفلاحة[1] .

(ثانيًا) : عامل آخر حد مِنْ ازدهار هَذِهِ الصناعات ، هُوَ ضيق عمليات التبادل التجارى بين القرى ، وبينهَا وبين المدن ، باستثناء الصناعات التى كان يموّلهَا تجار المدن لحسابهم الخاص ، كما سبقت الإشارة ، فِيمَا عَدَا هَذَا كانت حركة التبادل تتم فى

(١) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن: «عجائب الآثار» ، جـ ٢ (حوادث صفر ١٢٠٢هـ/ نوفمبر ١٧٨٧م) ، ص ١٥٣ .

● القونى ، مصطفى : المرجع السابق ، ص ١٦ .

أضيق الحدود[1] ، وقد حد منهَا فى النصف الثانى منَ القرن الثامن عشر ، المنازعات العسكرية ، بين البيوت المملوكية ، التى كان ميدانهَا فى الغالب الريف ، إلى جانب مَا استتبع هَذهِ العمليات العسكرية منْ كثرة الفرد ، والكلف . كل ذلك حد منْ عمليات التبادل بين القرى وبينهَا وبين المدن ، وعاق تطور الصناعات الريفية . وامتنع أهل الريف عن دخول المدينة لتسويق منتجاتهم ، وقد أدى كل ذلك إلى تأخر هَذهِ الصناعات إلى حد مَا .

(ثالثًا) : رغم تأخر الكثير من الصناعات الريفية وتدهورهَا ، فَإِنَّ هناك بعض هَذهِ الصناعات ، مثل : الحدادة ، والنجارة ، كانت تشكل مورد الرزق الوحيد للمشتغلين بهَا ، ولِذَا فَإِنَّهم ظلوا على اشتغالهم بهَا مع سوء حالتهم ، أَمَّا الصناعات الأخرى فمع أَنَّ المشتغلين بهَا هجروهَا ، إِلاَّ أَنَّ المتبقى منهَا كان يشكل جزءًا هامًا منْ إقتصاد الريف فى ذلك العهد ، خاصة وأَنَّ الذين كانوا يمّولون هَذَا الجزء تجار المدن كَمَا سبقت الإشارة ، وكَذَا فَإِنَّ ذلك يمثل جزءًا هامًا منْ دخل بعض الأسر الريفية ، التى كانت مطالب الحياة لديهَا بسيطة ، لاَ تحتاج إلى دخل كبير .

وقد ظلت الصناعات الريفية على حالهَا هَذهِ حتى جاء محمد على ، فعمل فى أوائل حكمه على استغلال هَذهِ الصناعات الريفية والنهوض بهَا واحتكارهَا فعين فى كل قرية أحد مشايخها مشرفًا على مَا بهَا منْ صناعات ، وتشغيل المتعطل منهَا على حساب الميرى ، كما استولى على بعض الصناعات الريفية ، وأمر بتشغيلها لحساب الحكومة حتى صار الإشراف على غزل القطن والكتان على يد الفلاحات حتى فى القرى النائية ، يتم عن طريق الحكومة ، فَهِىَ التى توزع عليهن المواد الأولية ، وتشترى الغزل بثمن محدد ، ثم ترسله إلى النساجين فى المدن ، كذلك منع محمد على الفلاحين منْ صناعة الحصر لحسابهم الخاص ، وأصبحت الحكومة هِىَ التى تتولى إدارة هَذهِ الصناعات الواسعة الإِنتشار(*) . عمل محمد على ، على تطور

(1) عبد الكريم ، أحمد عزت وآخرون : «دراسات تاريخية فى النهضة العربية» ، ص ٥٣١ .

(*) يذكر الجبرتى هَذهِ الحقيقة جـ ٤ (حوادث ١٢٣٢هـ/ ١٨١٧م) ص ص ٢٨٢-٢٨٣ ، قائلاً : «وانقضت السنة مع استمرار مَا تجدد فيهَا منَ الحوادث، التى منهَا ، مَا حدث فى آخر السنة منَ الحجر، وضبط لنوال الحياكة ، وكل مَا يصنع بالمكوك ، ومَا ينسج على نول ، أوْ نحوه منْ جميع الأصناف منْ أبريم ، أو حريـــــر ، =

الصناعات الريفية التى كانت سائدة ، فى ريف مصر فى القرن الثامن عشر ، عن طريق الإشراف المنظم ، الذى فرضه على هَذِه الصناعات ، حتى الموجودة منْهَا فى القرى النائية ، ويعد الإقتصاديون هَذَا العمل خطوة أولى نحو الصناعات الحديثة[1] .

ثانيا) التجارة «التبادل التجارى فى الريف» :

تمهيد :

لعب التبادل التجارى فى الريف ، فى القرن الثامن عشر ، دوراً هامًا ، فى تنظيم حياة السكان الإقتصادية كذلك كان إرتباط التجارة الخارجية لمصر ، فى ذلك القرن ، بالتجارة الداخلية ، والتبادل التجارى فى الريف ، إرتباطًا شديداً ، فقد

= أو كتان ، إلى الخيش ، والفل ، والحصير ، فى سائر الاقليم المصرى ، طولاً وعرضًا ، قبلى ، وبحرى مِنْ الأسكندرية ودمياط ، إلى أقصى بلاد الصعيد والفيوم ، وكل ناحية تحت حكم هذا المتولى ، وانتظمت لِهَذَا الباب دواوين ببيت محمود بك الخازندار ، وأيامًا ببيت السيد محمد المحروقى ، وبحضرة مَنْ ذكر ، والمعلم غالى ، ومتولى كبر ذلك ، والمفتتح لأبوابه المعلم يوسف كنعان الشامى ، والمعلم منصور أبو سريمون القبطى ، ورتبوا لضبط ذلك كتابًا ومباشرين ، يتقررون بالنواحى والبلدان والقرى ، وَمَا يلزم لَهُم مِنَ المصاريف ، والمعالم والمشاهدات، مَا يكفيهم ، فى نظير تقيدهم وخدمتهم فيمضى لمتعينون لذلك ، فيحصون ما يكون موجوداً على الأنوال بالناحية مِنَ القماش ، والبز ، والأكسنة الصوف المعروفة بالزعابيط ، والدفافى ، ويكتبون عدده على ذمة الصانع ، ويكون ملزومًا بِهِ حتى إِذَا تم نسجه دفعوا لصاحبه ثمنه بالفرض الذى يفرضونه ، إنْ أرادها صاحبها أخذهَا مِنَ الموكلين بالثمن الذى يقدرونه بعد الختم عليها مِنْ طرفيها بعلامة الميرى ، فَإِنْ ظهر عند شخص شىء مِّنْ غير علامة الميرى ، أخذت مِنْهُ ، بَلْ وعوقب وغرم تأديبًا على اختلاسه ، وتحذيراً لغيره شأن هَذَا الحاصل الموجود عند الناجين ، واستئناف العمل المجدد ، فَإِنَّ الموكل بالناحية ومباشريهَا يستدعون مِنْ كل قرية شخصًا معروفًا مِنْ مشايخها فيقيمونه وكيلاً ، ويعطونه مبلغًا مِنَ الدراهم ويزمرونه بإحصاء الأنوال والشغالين والبطالين منهم فى دفتر ، فيأمرون البطالين بالنسيج على الأنوال التى ليس لَهَا صناع بأجرتهم كغيرهم على طرف الميرى ، ويدفع المتوكل لشخصين أو ثلاثة ، دراهم يطوفون بِهَا على النساء اللاتى يغزلن الكتان بالنواحى ، ويجعلنه أذرعًا فيشترون ذلك منهن بالثمن المفروض ، ويأتون بِهِ إلى النساجين ، ثم تجمع أصناف الأقمشة فى أماكن البيع بالثامن الزائد» .

(١) أنظر بِهَذَا الخصوص المصادر التالى :

* Mengin: Histoire de L'Egypte sous Mohammed Ali pp. 375-377.

- الجريتلى ، على : المرجع السابق ، ص ص ٧٠-٧٣ .
- عبد الملك ، حليم : «السياسة الإقتصادية فى عصر محمد على الكبير» ، ص ٤٢ .

كانت التجارة الخارجية مع البلاد التابعة للدولة العثمانية ، تقوم أساسًا على التعامل فى المحصولات الزراعية ، وبعض الصناعات الريفية ، وقد سبقت الإشارة عند دراسة، النشاطين الزراعى ، والصناعى إلاً أنَّ بعض المنتجات الريفيّة كانت مخصصة للتصدير ، وأنَّ بعض تجار القاهرة والمدن الأخرى ، أصبحوا يستثمرون ، بعض المنتجات الريفية لحسابهم الخاص ، بقصد تصديرهَا . وَمَعَ هَذَا فَإِنَّ الدراسة سوف تقتصر على دراسة التبادل التجارى فى الريف ، والإِرتباط التجارى فى الريف ، والمدينة دون التعرض لتجارة مصر الخارجية ، حتى لاَ تخرج عن نطاق البحث .

* * *

كان التبادل التجارى فى الريف ، يتم فى الأسواق ، التى كانت تعقد محليًا فى الريف ذاتهَا لتبادل المنتجات المحلية ، التى تتطلبهَا حياة الفلاحين فى ذلك الوقت ، التى كانت غاية مِنَ البساطة ، وقد كانت هَذِهِ الأسواق نوعين :

١ - أسواق سنوية موسمية ، لعبت العقيدة الدينية فيهَا دورًا كبيرًا .

٢ - أسواق أسبوعية ، حيث تعقد كل قرية سوقهَا فى يوم معين مرة كل أسبوع[1] .

كانت أسواق النوع الأول تعقد بالقرب مِنْ أضرحة الأولياء والصالحين ، فى موالدهم ، حَيْثُ يتجمع أهالى القرى القريبة ، والبعيدة على السواء ، فى هَذِهِ المناسبات التى أصبحت تمثل عندهم جزءًا مِنْ عقيدتهم الدينية ، وكانت أجهزة الإدارة فى غالب الأحيان تولى هَذِهِ الإحتفالات قدرًا مِنْ إشرافها ، وَلِذَا فَإِنَّهُ كان يتوفر لأهل القرى فى هَذِهِ المناسبات الأمن ، واجتماع أعداد كبيرة ، مِنْ أهالى القرى المجاورة ، وَلِهَذَا فَإِنَّ التجّار أو المتسببين على حد تعبير الجبرتى ، كانوا يجدون فى هَذِهِ الموالد ، فرصة طيبة ، لتوسيق سلعهم على نطاق واسع ، فكان كل تاجر يتخذ لَهُ مكانًا فى السوق التى يعقد بِهَذِهِ المناسبة ، يعرض فِيهِ بِضاعته ، وكان انعقاد مِثْلَ هَذِهِ الأسواق

(١) لهيطة ، محمد فهمى : المرجع السابق ، ص ص ٣٥-٣٦ .

* Crouchley, A. E.: Op. Cit., p. 28, 29.

على مقربة مِنْ مكان له مكانته الدينية فى نفوس الأهالى ، لَهُ أثره على نفوس المشترين أنفسهم ، حيث يعتقدون أنَّ مشترواتهم تحفها بركة هَذَا الولى أَوْ ذاك الصالح تبعًا لإِعتقادهم فِيهِ .

وَمِنْ أمثلة هَذِهِ الأسواق «الدينية» ، سوق مولد السيد أحمد البدوى بطنطا ، وسوق مولد سيدى إبراهيم الدسوقى بدسوق ، وسوق السيد أحمد الفرغلى بأبى تيج، وسوق عبد الرحيم القنائى بقنا ، وسوق مولد سيدى إبراهيم الشلقامى العمرانى، بقرية شلقام فى البهنساوية الذى يأتى لَهُ الناس مِنْ كل جهة «حتى مِنَ المحروسة للزيارة، والتجارة ، فيباع فِيهِ كل شىء مِمَّا فى القطر مِنْ :حيوانات ، وبز، وحرير، وغير ذلك» .

وسوق مولد القديسة دميانة بالقرب مِنْ بلقاس ، فَهذِهِ الموالد إلى جانب أَنَّهَا كانت إِجتماعات دينية صارت أسواقًا تجارية ، يؤمهَا التجار مِنْ كل الجهات ، وقد كان يتم فى هَذِهِ الأسواق بيع وشراء جميع المنتجات الريفية مِنْ زراعية وصناعية ، إلى جانب منتجات المدن التى يقبل الفلاحون على شرائها مِنْ هَذِهِ الأسواق الموسمية ، حيث إِنَّهَا لَمْ تكن متوفرة لَهُم فى أسواقهم المحلية[1] .

* * *

أَمَّا عن النوع الثانى مِنَ الأسواق المحلية ، التى كان يتم فيها التبادل التجارى بين أهل القرى ، فقد كانت هَذِهِ الأسواق أسبوعية تعقد فى القرى ذاتهَا ، فلكل قرية سوقها المحلية التى تسوّق فِيهِ منتجاتهَا ، وقد كانت كل قرية تعقد سوقهَا فى يوم معين، فقرية تعقد سوقها يوم السبت ، وأخرى تعقد سوقها يوم الأحد ، وهكذا على مدار الأسبوع تعقد الأسواق فى القرى . ولَمْ يكن سوق القرية يقتصر على سكانها

(١) مبارك ، على : «الخطط» ، جـ ٨ ، ص ٢ .
- لهيطة ، محمد فهمى : المرجع السابق ، ص ٣٥ .
- آبة : حاليًا تبع مركز مغاغة ، محافظة المنيا ، وكانت فى العصر العثمانى تبع البهنساوية ، وكانت تعرف باسم «آبا الوقف» لأنَّ أراضيها كانت وقفًا فى ذلك الوقت .
- القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، جـ ٣ ، ص ٢٤٣ .

فقط ، بَلْ كان يشارك فيه سكان القرى المجاورة، الذين يرغبون فى تسويق منتجاتهم، بل فى كثير مِنَ الأحيان ، كانت كل مجموعة مِنَ القرى تتخذ لَهَا سوقًا واحدة تعقد فى إحداهَا ، ويكون مركزًا لتسويق منتجات هَذِهِ القرى ، فى تلك السوق .

وَمِمَّا تجدر الإشارة إليه أَنَّ سكان بعض القرى تخصصوا فى التجارة فى بعض المنتجات مثل أهل قرية «آبة»[1] تابع البهنساوية الذين تخصصوا فى تجارة الأغنام ، وكانوا يذهبون إلى معظم أسواق القرى فى الصعيد لكى يشتروا مِنْهَا الأغنام، ثُمَّ يعلفونهَا بالفول وغيره مِنَ الحبوب حتى تسمن ، فيسافرون بِهَا إلى أسواق القاهرة حيث يبيعونهَا للجزارين فى هَذِهِ الأسواق ، وكذلك كان يفعل أهل «سنبو» . كَمَا تخصص كذلك أهل قرية «أنشاص» فى تجارة المواشى ، وكان سوق هَذِهِ القرية مشهورًا بِهَذِهِ التجارة[2] .

وكانت هَذِهِ الأسواق فرصة يلتقى فِيهَا التجار بالفلاحين ، وكان التجار يتنقلون مِنْ سوق قرية إلى سوق قرية أخرى حتى إِذَا انتهى الأسبوع أتموا دورتهم التجارية ، ثُمَّ يبدأونهَا مِنْ جديد فى الأسبوع التالى بنفس النظام وفى نفس المواعيد .

وقد كان سوق القرية - وَمَازال - ينقسم إلى أقسام حسب السلع التى تباع فيه فقسم للحبوب ، وآخر للحوم ، وثالث للمواشى ، وهكذا .

وكان كل مَنْ يبيع سلعة عليه أَنْ يدفع ضريبة تسمى «ضريبة السوق» . وكانت هَذِهِ الضريبة تختلف مِنْ سوق إلى آخر ، فمثلاً فى سوق الفيوم ، كان على البائع أَنْ يدفع عشر بارات عن أردب القمح المباع ، وكان النظام المتبع فى جباية هذه الرسوم المقررة على هَذِهِ الأسواق ، هو نظام «الإلتزام» فكان لكل سوق ملتزمها الذى يقوم بتحصيل الضرائب على السلع المباعة . بِمَا يحقق لَهُ الربح الذى يريده[3] .

(١) مبارك ، على : «الخطط» ، جـ ٨ ، ص ٢ .

(٢) نفسه : جـ ٨ ، ص ٩٥ .

● لهيطة ، محمد فهمى : المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(٣) لهيطة ، محمد فهمى : المرجع السابق ، ص ٣٦ .

* Crouchley, A. E.: Op. Cit., p. 29.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الأسواق المحلية كانت دائمًا عرضة للاضطراب وتذبذب الأسعار نتيجة لعاملين هامين لأبَّد منَ الإشارة إليهمَا :

(أولاً) : إختلال نظام النقد . وعدم ثبات قيمة العملة ، فكَمَا هُوَ واضح مِنْ كتابات المعاصرين ، والوثائق ، أنَّهُ لا يكاد يمر عام دون حدوث ، تغيير فى قيمة العملة ، أوْ إلغاء عملة ، وسبك عملة أخرى ، ممَّا يضاعف ، مِنْ صعوبة بحث الأسعار ، وقيمة النقود فى ذلك العهد . كَمَا أنَّ بعَض أجزاء البلاد ، وبخاصة فى الصعيد ، ظلت لاَ تستعمل فى مبادلاتهَا العملة ، وَإنَمَا سارت أمورها بنظام المبادلة (المقايضة) حتى مجىء الحملة الفرنسية[1] .

هَذَا بالإضافة إلى اختلاف قيمة العملة ، والتغيرات التى تطرأ عليهَا مِنْ وقت إلى آخر حيث توجد إشارات كثيرة فى كتابات المعاصرين ، عن اختلاف المكاييل والموازين، والمقاييس مِنْ منطقة إلى أخرى ، وأَنَّ بعض التجار ، أو «المتسببين» على حد تعبير الجبرتى[2] كان يستعمل نوعين مِنَ المكاييل ، نوع صغير ونوع كبير ، فحين بشترى مِنَ الفلاحين يستعمل المكاييل الكبيرة ، وحين يبيع ما اشتراه يستعمل المكاييل الصغيرة ، وكذلك اتبع هذا الأسلوب فى الموازين ، والمقاييس ، وقد سبقت الإشارة إلى أنَّ هَذَا الأسلوب قد اتبعه الصيارفة مِنَ الأقباط ، حيث كانوا يستعملون عند تسلمهم الضرائب العينية من الفلاحين على شكل غلال ، كانوا يستعملون مكاييل كبيرة ، تفوق مكاييل الشون الأميرية التى يوردون لَهَا هَذِه الغلال ، وبذلك كانوا يوفرون لأنفسهم قدرًا كبيرًا من الغلال وصل إلى ثلث مقدار الضرائب طبقا لإعترافات فئة كبيرة مِنْهُم لجيرار أحد علماء الحملة الفرنسية[3] .

وَلاَ شك أنَّ أساليب الغش هَذِه أدت إلى الإضرار بمصالح الفلاحين ، وضياع الفائدة التى كانوا يرجونهَا مِنْ وراء عمليات البيع والشراء ، وساعدت بالتالى على سوء حالتهم الإقتصادية ، وبخاصة فى النصف الثانى مِنَ القرن الثامن عشر .

(١) ب. س. جيرار : المصدر السابق ، ص ١٣٢ .

(٢) الجبرتى، عبد الرحمن بن حسن: «عجائب الآثار»، جـ٢ (حوادث صفر ١٢٠٥هـ/ أكتوبر ١٧٩٠م)، ص١٩٠ .

(٣) ب. س. جيرار : المصدر السابق ، ص ١٣٤ .

(ثانيًا) : لعبت الاضطرابات السياسية، والمنازعات العسكرية، التى كانت تمر بهَا مصر فى النصف الثانى منَ القرن الثامن عشر ، والتى سبقت الإشارة إليها فى كثير من المواضع ، لعبت دورًا بارزًا ، فى إضعاف السوق المحلية فى القرى ، وتدهور القيمة الشرائية فيَها ، فأدى ذلك إلى كساد كثير منَ السلع ، نتيجة لقطع طرق التجارة وتعطل المواصلات بين كثير منْ أجزاء البلاد ، نظرًا لتجول الفرق المتصارعة فى هَذه المناطق حتى أصبح الفائض منْ حبوب الوجه القبلى مثلاً ، لاَ يجد طريقه إلى القاهرة، وبقية أجزاء البلاد .

كذلك تعرضت أسواق الفلاحين إلى عمليات السلب، والنهب ، منْ جانب أفراد هَذه التجاريد ، ويذكر الجبرتى ضمن أحداث أواخر صفر ١٢٠٥ هـ / أكتوبر ١٧٩٠م ، أنَّ أحمد بيك كاشف الدقهلية وأتباعه ، أصبحوا «يخطفون دواب الناس منَ الأسواق ، وخيــول الطواحين ، ولَمَّا سرحوا فى البلاد حصل منهم مَا لاَ خير فيه ، منْ ظلم الفلاحين ، ممَّا هو معلوم منْ أفعالهم»[1] .

وقد أدى هذا العامل بالذات فى كثير منَ الأحيان ، إلى شل حركة التبادل التجارى بين الريف والمدينة ، فى بعض الأحيان ، وحيث إنَّ اعتماد المدينة وبخاصة القاهرة - حيث مقر السلطة وكبار أعيان البلاد فى ذلك الوقت ، وأكثر جهات القطر سكانًا - فى سد الحاجات الغذائية ، كان يعتمد على الريف ، لذَا فَإنَّ حالة المدينة كانت تصاب بالشلل، وتهدد بالمجاعة، إذَا انقطعت طرق التبادل التجارى بينها وبين الريف ، وقد أدرك المتصارعون هَذه الحقيقة ، وكانوا يستغلونهَا لتهديد أعدائهم الموجودين بالقاهرة ، فيذكر الجبرتى أنَّهُ نتيجة لحجز الأمراء القبليين «المراكب ومنعهم السفار ، حتى تعطلت الأسباب ، وامتنع حضور الغلال ، منَ الجهة القبلية ، وخلت عرضات الغلة ، والسواحل ، منَ الغلال مع كثرتها فى بلاد الصعيد»[2] .

---

(١) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجـائب الآثـار» ، جـ ٢ (حوادث صفر ١٢٠٥هـ / أكتوبر ١٧٩٠م) ، ص ١٩٠ .

(٢) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : المرجـــع السابـــق ، جـ ٣ (حوادث ١٢١٧هـ / الموافق ١٨٠٢م) ، ص ص ٢٣٨-٢٣٩ .

هَـٰذا إلــى جانب تهديدهـم للأسـواق التى يؤمهَا الفلاحون لتسويق منتجاتهم ، وبيعهَا لأهــل المدينة حتى ضاق ذرع الفلاحين ، وامتنعوا عن ذلك إلاَّ فى القليل النادر[1] ، كذلك كان هناك عامل آخر أضعف إلى حد مَا مِنْ عملية التبادل التجارى بين المدينة والريف ، وهو كثرة الرسوم التى كانت تفرض على المتاجر كالدخولية ، والعوائد النهرية ، ورسوم دخول المدن ، والخروج منْهَا . ممَّا كان يجعل العائد مِنْ عملية التبادل التجارى مع المدينة ضئيلاً ، وَلِذَا فإِنَّ الفلاح ، قصر إلى حد كبير ، عملية تسويق منتجاته فى حدود إقليمه .

لاَ شك أَنَّ هَذِهِ الإِضطرابات السياسية ، وَمَا صاحبهَا مِنْ عمليات عسكرية حدَّت كثيراً مِنْ حركة التبادل التجارى بين المدينة والريف ، فقد أدت إلى خوف الفلاح على سلعه ، وحدّت مِنْ ذهابه ليس فقط إلى المدينة ، بَلْ وَمِنَ الذهاب إلى أسواق القرى الأخرى ، لإِنعدام الأمن وانتشار اللصوص ، وقطاع الطرق ، سواء مِنَ العربان ، أَوْ بعض الفلاحين ، أَوْ الجند ، وَلِذَا فإِنَّ الفلاح آثر أَنْ يكون تبادل سلعه فى داخل قريته بقدر الإمكان ، وهَذَا أدى وَلاَ ريب إلى إضعاف عملية التبادل التجارى بصورة كبيرة .



(١) نفسه : جـ ٣ (حوادث ١٢١٨هـ / الموافق ١٨٠٣م) ، ص ص ٢٧٠-٢٧١ .

ذكر مَا كان يقع في هَذِهِ الأسواق بقوله : «ويترصدون لِمنْ يذهب ، إلى الأسواق ، مِثْلَ سوق أنبابه ، فى يوم السبت لشراء الجبن ، والزبد ، والأغنام ، والأبقار ، فيأخذون مَا معهم مِنَ الدراهم ، ثُمَّ يذهبون إلى السوق ، وينهبون ، مَا يجلبه الفلاحون مِنْ ذلك للبيع ، فامتنع الفلاحون عن ذلك ، إلاَّ فى النادر خفية ، وقل وجوده ، وغلا السمن ، حتى وصل إلى ثلثمائة وخمسين نصف فضة العشرة أرطال قبانى ، وَأَمَّا التبن ، فصار أعز مِنَ التبر ، وبيع قنطاره بألف نصف فضة إنْ وجد ، وعز وجود الحطب الرومي ، حتي بلغ سعر الحمل ثلثمائة فضة ، وَكَذَا غلا باقى الأحطاب ، وباقى الأمور المعدة للوقود مثل : البقمة ، وجلة البهائم ، وحطب الذرة ، ووقفت الأنؤود لخطف ذلك مِنَ الفلاحين ، فكانوا يأتون بذلك فى أواخر الليل وقت الغفلة ، ويبيعونه بأغلى الأثمان ، وعلم الأرنؤود ذلك ، فرصدوهم وخطفوهم ، ووقع منهم القتل فى كثير مِنَ الناس ، حتى فى بعضهم البعض ، وغالبهم لم يصم رمضان ، وَلَمْ يعرف لهم دين يتدينون به ، وَلاَ مذهب وَلاَ طريقة يمشون عليه ، إباحية أسهل مَا عليهم قتل النفس ، وأخذ مال الغير ، وعدم الطاعة لكبيرهم وأميرهم ، وهم أخبث منهم ، فقطع الله دابر الجميع» .

منَ العرض السابق لجوانب إقتصاديات الريف المصرى ، فى القرن الثامن عشر ، الزراعية ، والصناعية ، والتجارية يمكن أنْ نخلص إلى أنَّ هذه الإقتصاديات أحيطت بظروف صعبة إلى درجة كبيرة، فأحاط الإهمال بوسائل إنتاجها وأحاط الظلم والأعباء الجسام بمنتجها حتى اضطر فى بعض الأحيان إلى الهروب منَ الميدان ، ولاَ شك أنَّ اقتصاديات تكون هذه حال وسائل إنتاجها ومنتجها ، فى أنها اقتصاديات ضعيفة نتيجة لهذه الظروف السيئة التى أحاطت بهَا . مع ذلك فَإنَّنَا لا نقلل إطلاقًا منْ أهمية هَذه الإقتصاديات على ضعفها ، فقد ثبت لَنَا أَنَّهَا مع هَذَا الضعف كانت تقوم بدورهَا فى سد حاجات أهل الريف والمدينة على السواء ، اللَّهم إلاَّ فى حالات الكوارث الطبيعية، وفِى هَذه الأحوال تظهر أهمية هَذه الإقتصاديات ، حيث كانت البلاد تهدد بالمجاعة ويعم البلاء . وخلاصة القول إن هذه الاقتصاديات ، لعبت دوراً هامًا فى حياة الريف خاصة ، والبلاد بعامة ، وأَنَّهَا كانت فى حاجة إلى تطوير ضخم ، ولكن القرن الثامن عشر مضى دون حدوث أىّ تطوير فى هَذَا المجال .

* * *

الباب الخامس

الحياة الدينية والثقافية

الفصل التاسع
الحياة الدينية

تمهيد : ارتباط النشاط الدينى بالأوضاع الاجتماعى والاقتصادية .

مظاهر الحياة الدينية فى الريف :

١ - الشكل الظاهرى للتدين . ٢- الطرق الصوفية . ٣- النذور . ٤- الموالد .
٥- الأعياد والمواسم الدينية . ٦- تقويم الحياة الدينية .

* * *

تمهيد :

شهدت مصر فى العصر العثمانى ، وبخاصة فى القرن الثامن عشر نشاطاً دينياً كبيراً ، وقد كان هَذَا النشاط فى حقيقة أمره مرتبطًا بالأوضاع الاجتماعية والإقتصادية التى كانت سائدة فى مصر فى ذلك العصر ، ويمكن معالجة هَذَا الارتباط بين النشاط الدينى ، وَهَذِهِ الأوضاع فيمايلى :

(أولاً) عند دراسة التركيب الاجتماعى للسكان ، وعلاقاتهم الاجتماعية ، أشرت إلى أَنَّهُ مِنْ بين الفئات ، التى كانت تكوّن المجتمع فى ذلك الوقت ، المماليك والأتراك، وسبقت الإشارة كذلك إلى أنَّ المماليك ، فى القرن الثامن عشر ، غَدُوا ، هُم أصحاب النفوذ ، بَلْ إِنَّ نفوذهم طغى على كل شىء فى مصر حينذاك ، وكان هؤلاء المماليك يشعرون فى قرارة أنفسهم بِأَنَّهُم غرباء عن البلاد وأهلها ، مع تعاليهم آنذاك على سكان البلاد الأصليين ، وَمِنْ هُنَا كان ارتباط النشاط الدينى بالأوضاع

الاجتماعية ، فشعور المماليك بذلك النقص فى أنفسهم ، كان يقابله أَنَّ قطاعاً كبيراً مِنَ المجتمع ، وبخاصة العربان ، كانوا ينظرون ، إلى هؤلاء المماليك ، بِأَنَّ آثار الرق لا تزال عالقة بِهِم ، وَأَنَّهُم خوارج لا تجب طاعتهم ، وحقيقة ، فقد عانى الأمراء المماليك ، فى القرن الثامن عشر ، كثيراً مِنْ تمردات العربان ضد نفوذهم ، وحقيقة فَإِنَّ تمردات العربان ، كانت سابقة على ذلك القرن ، بَلْ إِنَّهَا سابقة على الضم العثمانى لمصر ، إلا أَنَّهَا إزدادت حدة ، فى القرن الثامن عشر ، فَلَمْ تذكر المصادر ، أحداث عام مِنَ الأعوام إِلا وَفِيهِ تمردا للعربان ، ضد نفوذ الأمراء المماليك ، كذلك فَإِنَّ فئة أخرى مِنْ فئات المجتمع بدأت تظهر على المسرح مُنْذُ منتصف القرن الثامن عشر ، وتأخذ مكانتها فى صنع الأحداث التى تمرُّ بِهَا البلاد ، وأصبحت تنظر إلى المماليك نظرة شبيهة بنظرة العربان إليهم ، ونعنى بِهَذِهِ الفئة علماء الأزهر ، فقد حدث ذات مرة أن صرح أحد أفراد هَذِهِ الفئة ، وَهُوَ الشَيْخ على الصعيدى[1] ، بِهَذَا الإحساس علانية للأمير يوسف بيك الَّذى كان نائباً فى حكم البلاد عن محمد بيك أبى الذهب بقوله : «لعنك الله ، ولعن اليسرجى الذى جاء بك ، وَمَنْ باعك ، وَمَنْ اشتراك ، وَمَنْ جعلك أميراً» .

وَهذِهِ النظرة الاجتماعية مِنْ بعض فئات الشعب ، إلى المماليك ، فى الوقت الذى إزداد فِيهِ نفوذهم ويريدون أَنْ تكون هَذِهِ الفئات راضية عنهم، مقتنعة بحكمهم، جعلتهم يسعون جهدهم إلى إقامة المؤسسات الدينية ، وأعمال البر ، لَعَلَّ هَذِهِ الأعمال ترفع مِنْ مكانتهم ، فى نظر الشعب ، وَمَنْ هُنَا كذلك كان تقربهم إلى رجال الدين ، وبخاصة علماء الأزهر ، لمعرفتهم بقدر هؤلاء العلماء عند الناس ، كذلك كان حرصهم الشديد على إقامة الشعائر الدينية ، وتعمير المساجد ، والمؤسسات

---

(١) على الصعيدى : هو على بن مكرم الله الصعيدى العدوى ، ولد ببنى عدى ١١١٢هـ / ١٧٠٠م، كان فقيراً فى مبدأ اشتغاله بالعلم ، اجتهد فى دروسه حتى أجازه أساتذته ، وأصبح علمًا ، وكان شديداً فى نقده للأمراء وذوى النفوذ ، وكان يحرم شرب الدخان فى حضوره حتى على الأمراء ، وكان مَرْعِيٌّ الجانب عند على بك الكبير ، ومحمد بك أبو الذهب ، وكان أصحاب الحاجات يذهبون إليه ، فيجمع شكواهم ، وحاجاتهم ، ثُمَّ يذهب بِهَا إلى أبى الذهب ، فَلا يخالفه فى شىء مِنْهَا، وكان باراً بأهل بلده ، يرسل لهم الصلات والأكسية ، ووصفه الجبرتى بِأَنَّهُ «شيخ الإسلام» . توفى ١٠ رجب ١١٨٩هـ / ٦ سبتمبر ١٧٧٥م) .

● الجبرتى، عبد الرحمن بن حسن: عجائب الآثار، جـ١، حوادث ١١٨٩هـ/ ١٧٧٥م، ص ص ٤١٤-٤١٦ .

الدينية ، وتسابق الكثيرون منهم فى هَذَا المجال ، لعل هَذِهِ الأعمال الخيرية تنسى الشعب التفكير فى أصلهم ، وطريقة وصولهم إلى الحكم .

وَفِى هَذِهِ الحقيقة يكمن التفسير ، لكثرة مَا سجلته «دفاتر الرزق» مِنَ الأوقاف ، التي أرصدها أفراد مِنَ المماليك على إقامة الشعائر الدينية فى كثير مِنَ القرى ، وقراءة «مَا تيسر مِنَ القرآن العظيم فى أيٍّ مكان تيسر . . وإهداء ثواب ذلك للحضرة الشريفة والآل والأصحاب والأئمة وكافة أهل التوحيد والصالحين». وإنشائهم لكثير مِنَ المساجد، والكتاتيب ، والأسبلة وقد أصبحت هَذِهِ الأعمال تمثل ظاهرة عامة لدى كثير من الأمراء المماليك[1] ، يكفى أنْ نذكر أشهر هؤلاء الأمراء فى هَذَا المجال ، رضوان كتخدا الجلفى ١١٦٨هـ/ ١٧٥٤م ، وعلى بك الكبير ١١٧٨هـ / ١٧٦٤م ، ومحمد بك أبو الذهب ١١٨٩هـ / ١٧٧٥م ، وعبد الرحمن كتخدا ١١٩٠هـ / ١٧٧٦م[2] .

* * *

وقد جارى بعض الباشوات الأتراك ، الأمراء المماليك ، فى هَذَا السبيل ، فقد أوقف أحد الباشوات سبع بلاد اشتراهَا مِنَ «المحاليل» فى إقليم البحيرة على تكية . وأوقف بيرام باشا والى مصر (١٠٣٥ - ١٠٣٨هـ/ ١٦٢٦ - ١٦٢٨م)، خمس جزائر اشتراها - مِنْ طرح النيل - مِنَ الروزنامة ، وأوقفها على مسجد وكتاب ، وتكية الكلشنية، وتكية المولوية. وفى كثير مِنَ الأحيان كَمَا هُوَ واضح مِنْ «دفاتر الرزق» التى سجلت هَذِهِ الأوقاف ، كانت هَذِهِ الرزق تثير كثيراً مِنَ المشاكل المعقدة بين أصحاب حق الإنتفاع بها، والملتزمين، أَوْ بينهم وبين الفلاحين الذين كانوا يستأجرون هَذِهِ الرزق[3] .

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، عين (٦١) دفاتر الرزق الأحباسية، ٤٦١٧، ٤٦١٩، ٤٦٢٤، ٤٦٢٦ .

(٢) الجبرتى، عبد الرحمن بن حسن: عجائب الآثار، جـ١، ص ص ٢٠٦- ٢٠٧ ، ٣٨٠-٣٨٣، جـ٢، ص ص٥-٨.

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، عين (٦١) دفاتر الرزق ، دفتر رقم ٤٦٢٤ .

- يذكر الجبرتى : أنَّ الأمير رضوان كتخدا ، كان مولعا بحياة النعيم والترف ، والخلاعة ، وإنشاء القصور الفاخرة ، ويجاهر بالمعاصى والراح ، والوجوه الملاح ، ومع ذلك فَإِنَّهُ كان يبذل الكثير على وجوه الخير ، وإقامة المؤسسات الدينية ، حتى أَلَّفَ الشيخ عبد الله الأدكاوى كتاباً فى مدحه سماه «الفوائح الجنانية فى المدائح الرضوانية» ، وهو نموذج للفكرة التى نشير إِلَيْهَا .

- الجبرتى، عبد الرحمن بن حسن، عجائب الآثار، جـ١ (حوادث ١١٦٨هـ/ ١٧٥٤م) ص ص ٢٠٦-٢٠٧.

ولاشك أَنَّ الأوضاع الإِجتماعية ، كانت تلعب دوراً بارزاً ، فى هَذِهِ الظاهرة ، فالأمير المملوكى يقوم بِهَذِهِ الأعمال الخيرية والدينية ، رغم مَا كان يرتكبه مِنْ أعمال رُبَّمَا خالف قواعد الدين فى كثير مِنَ الأحيان ، ولكنه يقوم بِهَذَا النوع مِنَ الأعمال الدينية والخيرية ، لِكَىْ يضفى على نفسه هالة طيبة ، أمام الناس ، لعل ذلك ينسبهم التفكير فى وضعه الاجتماعى .

كذلك يمكن أن يضاف إلى هَذَا الجانب مِنْ إرتباط النشاط الدينى بالأوضاع الاجتماعية ، مَا قام بِهِ كثير مِنَ الملتزمين ، فى قرى مصر ، فرغم تعسف هؤلاء الملتزمين ، مع الفلاحين ، فَإِنَّهُم لجأوا فى كثير مِنَ الأحيان ، إلى وقف أجزاء مِنْ أراضى أواسيهم ، على أعمال خيرية ودينية ، إخفاء لظلمهم الواقع على الفلاحين ، وظهورهم بمظهر الصلاح والتقوى[1] .

وَهكَذَا أفادت الأوضاع الاجتماعية ، الحياة الدينية ، بِمَا أبرزته مِنْ نشاطه فى إنشاء ، المؤسسات الدينية ، والأوقاف الكثيرة ، التى خصص ريعها للانفاق على هَذِهِ المؤسسات وأوجه الأنشطة الدينية الأخرى .



(ثانياً) أما عن ارتباط النشاط الدينى فى الريف ، بالأوضاع الإِقتصادية ، التى أصبح يعيشهَا الفلاح ، فقد سبقت الإرشارة عند دراسة الأعباء المالية ، التى كان يتحملهَا الفلاح ، كيف أَنَّهُ أصبح يعيش حالة إِقتصادية سيئة للغاية ، وأَنَّهُ أصبح يعانى كثيرا من آلام الفاقة والفقر ، ولَمْ يعد يجد متنفساً لَهُ مِنْ هَذِهِ الأعباء الملقاة على عاتقه ، إِلا فى تقربه إلى الله ، وَمِنْ طبيعة الفقر ، أَنْ يجعل أهله أشد تمسكًا بالإيمان بالله ، والإِعتقاد فى رحمته ، عله يفرج كربتهم ويقضى حاجتهم[2] ، وَإِذَا أضفنا إلى ذلك أَنَّ الظلم الذى كان واقعاً على الفلاحين ، واستئثار غيرهم بخيرات بلادهم ، ولدَّ فى نفوسهم ضعفاً دفعهم إلى الزهد فى الحياة الدنيا ، ولَمْ يعد موقفهم

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، عين (٦١) دفاتر الرزق ، دفتر رقم ٤٦١٧ ، ٤٦١٩ .
(٢) الطويل ، توفيق : «التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى» ، ص ١٦١ .

مِنْ أجهزة الإدارة مَهْمَا بلغ ظلمهَا ، يتعدى اغتيابها وتركها إلى الله العادل المنتقم الجبار ، ومَنْ هنُا كان ازدياد النشاط الدينى ، والإعتقاد فى القضاء والقدر وعدم الحزن على ما فات ، وأصبح الفلاح يعتد أنَّ سوء حاله الإقتصادية هَذه إنْ هِىَ فى حقيقة أمرهَا ليست سوى إرادة الله التى يريدهَا لَهُ ولِذَا فَإِنَّهُ لَمْ يجد أمامه مِنْ سبيل لعلاج حالته هَذِه سوى الإكثار مِنَ التردد على المسجد ، أو دخوله فى زمرة إحدى الطرق الصوفية لعل فى ذلك مَا يرضى الله عنه . وييسر لَهُ حاله ، فالأوضاع الإقتصادية كانت ولاشك تلعب دورها البارز فى النشاط الدينى الـذى ساد ذلك العصر ، وقد وجدت الطرق الصوفية عن طريق سوء هَذِه الأوضاع سبيلها فى النفاذ فى قلوب الفلاحين وفرض سيطرتها عليهم ، كذلك أوقعت هَذِه الأوضاع الإقتصادية السيئة الفلاحين تحت طائلة كثير مِنَ الدجالين والمشعوذين كَمَا سنرى ذلك فى حينه .

هكَذَا يمكن مِنَ العرض السابق ، الحكم بِأَنَّ النشاط الذى ساد الحياة الدينية فى الريف إرتبط أشد الإرتباط بالأوضاع الاجتماعية والإقتصادية ، التى كانت تحيط بِهِ ، وتقلق حياته ، ولِذَا فَإِنَّ الشكل الظاهرى للتدين فى ذلك الوقت ، كان أقوى وأبرز مِنَ الفهم الصحيح لتعاليم الدين السليمة .

* * *

مظاهر الحياة الدينية فى الريف:

(أولاً) الواقع أَنَّهُ بناء على إشارات المصادر المعاصرة ، يمكن الحكم ، بِأَنَّ الشكل الظاهرى للتدين بين أبناء الريف ، فى ذلك العصر ، كان أقوى من حقيقة فهمهم وتطبيقهم للتعاليم الدينية الصحيحة ، فَهُم تبعاً لإشارات هَذِه المصادر ، إِذَا اجتمعوا فى المسجد وقت الصلاة اتخذوا مِنْ هَذَا الاجتماع ، موعداً لمناقشة حساباتهم . والأموال المقررة عليهم ، وموعد تسديد هَذِه الأموال ، فالواحد مِنهُم دائم السؤال عن حلول ميعاد «مال السلطان» ، و «وجبة الكاشف» ، وغيرها مِنَ العادات ، التى كانت مفروضة عليهم ، وربما شغلتهم مناقشة هَذِه الأمور فى اجتماعهم فى المسجد فترة طويلة ، وقد تؤدى بِهِم فى كثير مِنَ الأحيان إلى تأخير موعد الصلاة .

وكان فقيه المسجد كثيراً مَا يربط لَهُم بين أمور الدين ، والمظالم الواقعة عليهم ، ويحثهم على الصبر عليهَا ، ويدلى لَهُم ، فى كثير مِنَ الأحيان ، ببعض الأحاديث ، التى كانت فى غالبهَا مكذوبة ، لتفسير أوضاعهم ، ومحاولة إقناعهم بالصبر ، على هَذه الشدائد ، بَلْ إنَّ بعض الفقهاء ، تبعاً لإشارات المصادر المعاصرة ، كان يغالى فى هَذَا المجال لإرضاء أجهزة الإدارة ، وأصحاب السلطان فيحث الفلاحين على تقبل كثير مِنَ المظالم، التى كانت سائدة باعتبارهَا جزءاً مِنْ مهام الحاكم الذى تجب طاعته ، حتى أصبح شائعاً لدى معظم خطباء الريف ، أَنْ يحثوا الفلاحين فى خطبة يوم الجمعة ، على الإهتمام بزرع الأوسية ، وواجبات رجال الإدارة ، كَىْ لا يتعرضوا للعقاب مِنْ جانب الكاشف وأتباعه ، كَمَا يحثونهم على القيام بأعباء العونة ، لأَنَّهَا أصبحت على حد تعبير هؤلاء الخطباء جزءاً ، مِنْ حقوق أُولى الأمر على الرعية[1] ، ولَمْ يكن أمام المصلين مِنَ الفلاحين ، مِنْ سبيل سوى أَنْ يُؤَمِّنُوا على قول هؤلاء الخطباء .

وَمِنْ هُنَا تحول المسجد عند الفلاحين إلى مكان ، يقضون فيه بعض الوقت فى «حساب الزرع والقلع»[2] والتحقق مِنْ ميعاد مَا عليهم مِنْ واجبات ، نحو أجهزة الإدارة أكثر مِنْ كونه مكاناً للعبادة .

* * *

(ثانياً) مِنَ العوامل التى أثرت ، فى الحياة الدينية فى الريف المصرى ، فى القرن الثامن عشر ، تداخل كثير مِنْ مظاهر السلوك السحرى ، والخزعبلات ، فى العقائد الدينية ، بعد أَنْ أضفى القائمون عليها صبغة دينية ، واتخذوا مِنْهَا وسيلة للتحايل على عقول الفلاحين حتى أصبح الإعتقاد فى الأحجبة والتمائم، والإيمان بالكرامات ، وغير ذلك مِنَ البدع ، التى كان ينشرها بعض المشعوذين والدجالين ، الذين انتشروا فى كثير مِنَ القرى ، وأصبحوا يمثلون فى نظر أهل الريف ، الفئة المتدينة ، أصبح الإعتقاد فى هَذِه الأمور ، مظهراً بارزاً مِنْ مظاهر الحياة الدنية فى الريف[3] .

(١) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ١ ، ص ٣٥ . (٢) نفسه : جـ١ ، ص ٣٥ .

(٣) غيث ، محمد عاطف : «علم الاجتماع القروى» ، ص ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

وقد وجد القائمون على نشر هذه الأمور ، منَ المشعوذين والمنجمين ، ومدعى الطب ، وغيرها سبيلا ميسراً ، لنشر أكاذيبهم ، ودجلهم بين أهل الريف[1] ، مدعين قدرتهم ، على تفسير أحوال الفلاحين ، لإطلاعهم على الغيب ، وانكشاف أسراره لهم ، على حد تعبيرهم للفلاحين ، ونظراً لسوء الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية التى كان يعيش فيها الفلاحون ، فإنَّهم صدقوا أكاذيب هؤلاء الدجالين ، والتفوا حولهم، فاستغل هؤلاء الدجالون إعتقاد الناس فيهم، وفرضوا نفوذهم على الفلاحين، وأتخذ كل منهم لنفسه منطقة نفوذ ، ينشر فيهَا دعواه الباطلة ، ولشدة اعتقاد البسطاء منْ أهل الريف فيهم ، إزدادت ثقتهم فى أنفسهم واعتقدوا أنَّ مَا يقولونه ، صدق لازيف فيه ، وحاولوا أنْ يوسعوا منْ مناطق نفوذهم ، بَلْ إنَّ الأمر وصل بأحدهم ويدعى العليمى أنْ أراد أنْ يدخل القاهرة فى دائرة نفوذه، فجاء إليهَا ، لينشر أكاذيبه فيهَا وكان منْ قبل قد بدأ ينشر دجله ، فى قرى الريف ، فى منطقة الفيوم، فأغراه اعتقاد الفلاحين فيه ، على المجيء إلى القاهرة فى أواخر ١١١٠ هـ/١٦٩٩م ، وأقام بأحد مقاهيها وبدأ فى نشر زيفه ودجله ، فصدقه كثير منَ العوام ، واعتقدوا فيه الولاية «وأقبلت عليه الناس منْ كل جهة ، واختلط النساء بالرجال ، وكان يحصل بسببه مفاسد عظيمة»[2] .

(١) أبو ريه ، محمود : «حياة القرى» ، ص ص ٣١ - ٣٩ .

(٢) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ١ (حوادث ١١١٠هـ/١٦٩٩م) ص ص ٢٨ - ٢٩، حيث ذكر تسجيل شاعر مصر الشيخ حسن الحجازى لهذه الواقعة بقوله :

جَاءَ دَجَّالُ بِمصْرَ	وادَّعَى مَا يَدَّعِيه
هَرعَ الناسُ إليه	منْ وَضِيعٍ وَوَجِيه
وَعَلَيْه قَدْ أكَبُّوا	يَرتَجُونَ الخيرَ فِيه
وَلَهُ يُدْلِى صَرِيع	ليرَى مَا يعتَرِيه
فَيرَى فِيهِ انْعِكَاسًا	خَابَ مَنْ يَسْعَى إليه
جَاءَهُ أهْلُ نِفَاق	وَقَفُوا ممَّا يَلِيه
عَقَدُوا مجلسَ ذكْرٍ	بَيْنَمَا رَقْص وتِيه
وَنُبَاحٍ وَصِيَاحٍ	وَصُرَاخ كَالعَتِيه
وَنسَاء مَعَ رجَال	جَالسَات بالبدِيه
طُولُ لَيلٍ ونهارٍ	أجَلْ فسقٍ تَبْتَغِيه
سَلَّطَ الله عَلَيه	بَعْدَ هَذَا حَاكميه
قَتَلُوه مَعَ ثَلاث	بِحُسَامٍ صَالتِيه
وَكَفَى الله البرايَا	شرًّ مَعَ تَابعِيه

وقد حفظت لَنَا المصادر المعاصرة ، كثيراً مِنْ تراجم هؤلاء الدجالين ، الذين حازوا علي شهرة كبيرة عن طريق دجلهم، وإدعائهم المعرفة بكثير مِنْ حقائق الغيب ، وقيامهم بأعمال الشعوذة على أَنَّهَا جزء مِنَ الدين مثل الشيخ صادومة السمنودى ، الذى حاز علي شهرة كبيرة فى الروحانيات وإدعائه تحريك الجمادات ، ومخاطبته للجن ، وإظهارهم لِمَنْ يريد أَنْ يراهم ، حتى أصبح للناس فى شأنه إختلاف . وكذلك الشيخ سليمان البنهاوى الذى أقام زمناً ، فى كوخ فى المزارع «واعتقد فِيهِ الناس الولاية والسلوك والجذب ، فاجتمع إليه الكثير مِنْ أهل القرى وأكثرهم مِنَ الأحداث ، ونصبوا لَهُ خيمة ، وكثر جمعه ، وأقبلت عليه أهالى القرى بالنذور والهدايا ، وصار يكتب إلى النواحى أوراقاً يستدعى مِنْهُم القمح والدقيق ، ويرسلها مع المريدين ، يقول فِيهَا : الذى نُعْلِم بِهِ أهل القرية الفلانية حال وصول الورقة إليكم تدفعوا لحاملها خمسة أرادب قمح ، أو أقل ، أو أكثر برسم طعام الفقراء ، وكراء طريق المعين ثلاثون رغيفاً أو نحو ذلك ، فَلا يتأخرون عن إرسال المطلوب فى الحال» .

ويذكر الجبرتى عن فسق هَذَا المدعى كذلك أَنَّهُ ، «اجتمع لديه من المردان نحو المائة وستين أمرداً وغالبهم أولاد مشايخ البلاد ، وكان إِذَا بلغه أَنَّ بالبلد الفلانية غلاما وسيم الصورة ، أرسل يطلبه فيحضروه إليه فى الحال ، ولَوْ كان ابن عظيم البلدة حتى صاروا يأتون إليه مِنْ غير طلب . . . وَهَذَا مِنْ جنس المردان ، وكذلك ذوو اللحى هم كثيرون أيضاً ، وعمل المردان عقودا مِنَ الخرز الملون فى أعناقهم ولبعضهم أقراطًا ، فى أذانهم»[1] .

ومع أَنَّ مصير غالب هؤلاء الدجالين ، كان القتل والإلقاء بِهِم فى ماء النيل علي أيدى الجند ، مع ذلك ، فَإِنَّ أعمالهم هَذِهِ تركت بصماتهَا الواضحة على الحياة الدينية فى الريف ، وصبغتهَا بكثير مِنَ الخرافات ، والأوهام ، أدت إلى الإِعتقاد فى كثير مِنَ البدع على أَنَّهَا جزء مِنَ المعتقدات الدينية .

---

(١) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ١ (حوادث ١١٩١هـ/ ٧٧٧م) ص ص ٩ - ١٥ ، جـ٤ (حوادث جمادى الثانية ١٢٢٢ هـ / أغسطس ١٨٠٧م) ص ١٦٣ .

وإلى جانب هؤلاء الدجالين ، وتأثيرهم على الحياة الدينية ، فى الريف ، تطالعَنا فئة أخرى نعلم مِنَ المصادر المعاصرة ، أَنَّهَا أساءت إلى الحياة الدينية ، أكثر مِمَّا أدت إليها مِنْ نفع ونعنى بِهَذِهِ الفئة فقهاء الريف ، الذين كانوا مِنْ أبناء القرية ذاتها فى معظم الأحيان ، فقد استغل هؤلاء الفقهاء جهل أبناء قريتهم وسوء أوضاعهم ، واتخذوا لَهُم مِنْ هَذِهِ الأحوال ، فرصة يستغلونهَا ، لنفع أنفسهم ، فادعوا قدرتهم على تطبيب الأمراض بوسائلهم الخاصة عن طريق إتصالهم بالأرواح ، ومعرفة أسباب هَذه الأمراض وعلاجها عن طريق كتابة الحجب والتمائم ، ولَذَا فَإِنَّ الفلاحين أصبح لَهُم كبير إعتقاد فى هؤلاء الفقهاء ، وكانوا يسارعون إلى هؤلاء الفقهاء إِذَا أَلَمَّ بِهِم عارض مِنْ مرض ، فكان الفقيه مِنْ هؤلاء يطلب مِنَ الفلاح ، أَنْ يأتى لَهُ بشىء مِمَّا يتصل بجسمه مِنْ ملابس أو مناديل ، أو طواقى ، وكان يطلق على هَذَا الشىء إسم «الأثر» ليستطيع عن طريقه على حد دعواه معرفة أسباب المرض ، والعمل على وضع العلاج المناسب لِهَذَا المرض ، وبعد أَنْ يؤتى لَهُ بما طلب ، يقوم بكتابة التمائم ، والتى كثيراً مَا كانت كتابتها تتجاوز رسم خطوط متعرجة ذات اليمين ، وذات الشمال، ثُمَّ وضع هَذِهِ التمائم ، فى أغلفة من القماش أو غيره ، ثُمَّ يأمر أهل المريض بتبخيره ببعض الحبوب ، مثل الكمون والشيخ مدعيًا ، أَنَّ تابعه أوحى لَهُ بِأَنَّ هَذَا العمل يبعد الشر عن المريض ، ويزيل عنه دواعى المرض ، فَإِذَا لَمْ تأت هَذِهِ التميمة بالفائدة المرجوة مِنْهَا ، كان أهل المريض يعاودون هَذَا الفقيه مرة ثانية بَلْ وثالثة[1] .

وفى كل مرة يرجونه ، أَنْ يكتب لَهُم مَافِيهِ الشفاء لمريضهم ، فكان يقوم بدوره بكتابة تمائم أخرى ، لَمْ يزد فيها عن أن يغير صورة رسوماته فى كل مرة ، إيهاماً لأهل المريض بِأَنَّهُ قام بعمل جديد ، يستحق عليه الأجر نظير عنائه ، واتصاله بتابعه ، الذى لابُدَّ مِنْ إرضائه فى كل مرة[2] .

وقد تعدى إدعاء هؤلاء المتفقهين علاج البشر إلى علاج الماشية عن طريق هَذَا

(١) أحمد ، على فؤاد : «علم الاجتماع الريفى» ، ص ٥٤ .

(٢) أبو رية ، محمود : المرجع السابق ، ص ص ٣٣ - ٣٤ .

الأسلوب ، فهم يدركون تماماً أهمية الماشية فى حياة الفلاح . وفى ذلك العهد كثيراً مَا كانت الأوبئة تلم بالحيوانات ، وقد ذكرت المصادر الكثير عن هَذِهِ الأوبئة ، وَلِذَا فَإِنَّ الفلاحين لجأوا إلى هؤلاء الفقهاء ، كَىْ يكتبوا لَهُم التمائم والأحجبة ، التى تقى حيواناتهم وتحفظها مِنْ شر الأمراض . بَلْ وصل الأمر بالفلاحين إلى حد أَنَّهُ إِذَا قل لبن الماشية فى ضرعها لسوء غذائهَا ، أو لعوامل أخرى ، كان الفلاح يسرع إلى الفقيه أَنْ يكتب لَهُ مَا يقيها شر الحسد ، فكان ذلك يقوم بكتابة مَا طلب مِنْهُ ، وكان يتبع كثيراً مِنَ الأساليب ، كى يتقن حيله على الفلاحين[1] ، وَهَكَذَا تضافرت أعمال هَذِهِ الفئة مع أعمال الدجالين والمشعوذين على تشويه الحياة الدينية فى الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، وأوقعوا الفلاحين تحت طائلة نفوذهم، وفرضوا لأنفسهم الفرد ، مثلهم ، مثل أجهزة الإدارة ، بَلْ إِنَّ هؤلاء الدجالين والمشعوذين والفقهاء كانوا أكثر خطورة على الحياة فى الريف بِمَا رسبوه عن طريق زيفهم مِنْ تعاليم زائفة ادعوا أَنَّهَا مِنْ صميم تعاليم الدين ، فآمن بِهَا الفلاحون ، واعتنقوها ، وأصبح من العسير إِقلاعهم عنها ، بَلْ كان مِنْ مضارها أَنْ رسبت فى نفوس الفلاحين الخنوع والإِستسلام ، وكانت هَذِهِ آفة مِنْ آفات المجتمع الريفى فى ذلك العهد .

* * *

(ثالثاً) ظاهرة أخرى تميزت بِهَا الحياة الدينية فى الريف المصرى ، فى القرن الثامن عشر ، هِىَ ظاهرة انتشار التصوف ، واتساع نطاقه بين أهل الريف ، وقد ارتبط اتساع هَذِهِ الظاهرة بالظروف الإِقتصادية السيئة التى أحاطت بأهل الريف ، وكثرة المجاعات، وانتشار الأوبئة بين فترة وأخرى ، وكثرة الأعباء المالية الملقاة على عاتق الفلاحين حتى أصبحت حالة الفقر هِىَ الغالبة عليهم ، وَلِذَا فَإِنَّ دعوة الصوفية صادفت استجابة قوية بين الفلاحين ، وازداد عدد المريدين مِنْهُم والذين أطلقوا على أنفسهم إِسم «الفقراء» إمعانًا فى لصق صفة الزهد بِهِم[2] .

(١) نفسه : ص ص ٣٣ - ٣٤ .

(٢) عاشور ، سعيد عبد الفتاح : «مصر فى عصر دولة المماليك البحرية» ، ص ١٨٧ .

عامل آخر ساعد على إنتشار الطرق الصوفية فى الريف ، وهو ارتباط هَذِه الطرق بأسماء بعض الأولياء الذين يعتقدون فيهم ، وفى صلاحهم مثل الطريقة الأحمدية ، نسبة إلى السيد أحمد البدوى ، والطريقة الرفاعية ، نسبة إلى أبى العباس أحمد المعروف بابن الرفاعى ، والقادرية نسبة إلى عبد القادر الجيلانى ، وَهَكَذَا ، وكان لكل طريقة شعارها ، فالطريقة االأحمدية شعارهَا اللون الأحمر ، والطريقة الرفاعية شعارها اللون الأسود[1] . وكان لكل طريقة وردها الذى أنشأه شيخهَا ، ويحرص أتباعها على ترديده جماعة فى الأوقات التى يحددهَا شيخ الطريقة ، وقد أصبح لكل طريقة نظام معين فى ذكرها يسير عليه أتباعهَا لا يخالفونه أبداً ، وقد بلغ عدد هَذِه الطرق فى مصر العثمانية «نحو الثمانين فرقة ، كان لكل مِنْهَا معسكرات قائمة فى القرى والأقاليم ، واستبد نفوذها بهوى الألوف مِنَ الأتباع والمريدين»[2] .

وكانت ظاهرة انتشار الطرق الصوفية ، قد ازدادت فى مصر ، قبل الفتح العثمانى ، بصورة كبيرة ، وبخاصة فى أواخر العصر المملوكى ، وكانت عوامل الفساد، قد بدأت تنفذ إلى جوهر تعاليم هَذِه الطرق ، وبدأ أتباعها ، يبتعدون عن نظمهَا وآدابهَا ، التى عرفت بِهَا مِمَّا أثار إِستنكار المعاصرين . فَلَمَّا كان العصر العثمانى ، ازداد مدعو التصوف ، بصورة ملفتة للنظر ، واستغل هؤلاء جهل أهل الريف ، وَمَا كَانُوا عليه مِنْ خلط بين مظاهر سلوك الشعوذة وأمور الدين ، واستغل هؤلاء المدعون حال أهل الريف هَذِه ، واستحوذوا على عقول البسطاء مِنْهُم ،

(١) ابن خلكان : «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» ، جـ١ ، ص ٣٤ .

(٢) الطويل ، توفيق : المرجع السابق ، ص ٩٠ .

وذكر : فى ص ٧٥ ،، أن أشهر الطرق فى مصر العثمانية :

«الرفاعية ، القادرية ، الأحمدية ، البرهانية ، الشاذلية ، السهروردية ، النقشبندية ، الحسينية ، الوفائية ، الكشيرية ، المدينية ، الفردوسية ، الخلوتية ، الهمدانية ، الطيغورية ، الشطارية ، الخضرية ، العزيزية ، السعودية ، المصافحة ، الطيلسان ، الرداء ، المئزر ، أرخاء العذبة، على أنَّ هناك طرقاً أخرى أغفلها، وسجلت دفاتر الرزق أوقافًا عليهَا ، كما ذكرها الجبرتى مثل : المولوية ، والكلشنية ، انظر بخصوص هَذِه الطرق : دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، تركى ، عين (٦٦١) دفتر أحباسى رقم ٤٦٣٩ .

● الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ١ ، ومواضع متفرقة من أجزاء الكتاب .

وسخروهم لخدمة أغراضهم الخاصة، وأَنَّهُ يمكنهم أنّ يأخذوا بذلك ترخيصاً مِنْ مشيخة الطرق الصوفية، وبذلك يصلون إلى المرتبة العليَا ، وترك المضَّللوُن مِنْ أهل الريف أعمالهم وانساقوا وراء هؤلاء المدعين .

حقيقة فَإِنَّ هؤلاء المتصوفة تبعاً لإشارات المصادر المعاصرة ، كانوا فى واقع أمرهم جُهَلاءِ بأمور دينهم، وليس لَهُم معرفة بالعقائد الدينية السليمة ، فجُلّهم لا يجيد سوى ارتداء زى الصوفية على حد تعبير الشعرانى[1] ، وشاعت على ألسنة هؤلاء المدعين إجابات توحى للناس ، بِأَنَّهُ ليس مِنْ حقهم مناقشة أمورهم ، وأصبحوا يجيبون على كل سؤال يوجه إليهم بقولهم «دع الخلق للخالق ، ولا تعترض على شيء»[2] .

ونتيجة لإنتشار الطرق الصوفية المختلفة ، بصورة واسعة شملت أرجاء البلاد ، إنتشرت البيوت الخاصة بِهَذِهِ الطرق ، والتى أطلق على كل مِنْهُم إسم «خانقاه» ، أو «زاوية» ، وكان لكل «زاوية» ، أو «خانقاه» ، شيخها ، وعدد مِنَ المريدين مع شيوخهم فى رحاب هَذِهِ الرؤيا ، مدعين إنقطاعهم لعبادة الله فى زواياهم ، التى طالما ارتكبوا فِيهَا كثيراً مِنْ أمور الفسق . واتخذ بعض الصوفية ، مِنْ بعض القوى مراكز لنشاطهم ، وعينوا لَهُم نقباء فى القرى المجاورة ، وكانوا يمارسون نشاطهم عن طريقة حلقات الذكر التى يعقدونها ، ويمارسون فِيهَا إلى جانب ذكر الله حسب طريقتهم ، كثيراً مِنَ الألعاب البهلوانية ، والضرب بالأسياخ والدبابيس ، إظهار لقدرتهم على تحمل الآلام ، وأَنَّ صاحب الطريقة مِنْ ورائهم يحميهم مِنْ كل شر[3]، وكانت هَذِهِ الأعمال لَهَا تأثيرهُا الكبير على عقول الفلاحين .

وقد تمكن هؤلاء الصوفية عن طريق هَذَا السبيل ، وعن طريق الأوقاف التى أوقفها بعض أتباع هَذِهِ الطرق ، على «الخانقاوات» ، و«الزوايا» مِنْ جمع الثروات الطائلة ، والنفوذ الواسع ، إِذْ كانوا يعيشون مع أسرهم ، مِنْ فيض الأوقاف التى تحبس عليهم ، والأرزاق التى تجرى مِنْ أجلهم ، وكانت هَذِهِ العطايا مِنَ الكثرة

(١) الشعرانى ، عبد الوهاب : «قواعد الصوفية» ، ص ١٧٦ .

(٢) شعلان ، إبراهيم أحمد : «الشعب المصرى فى أمثاله العامية» ، ص ص ١٥٥ - ١٥٨ .

(٣) أبو ريه ، محمود : المرجع السابق ، ص ص ٤٥ - ٥١ .

بحيث أحالت زهدهم رخاء ونقشفهم ترفًا ، وزادت حياة الأتباع مِنَ الفلاحين حرمانًا بالقياس إلى النعيم الذى عاش فيه هؤلاء الصوفية[1] . ولَمْ يقف بِهِم الأمر عند هَذَا الحد بَلْ إِنَّهُم فرضوا لأنفسهم على الفلاحين المنتمين إلى طرقهم عادات وإتاوات يأخذونها مِنْهُم ، متى حلوا عليهم[2] ، بَلْ زادوا فى ذلك بِأَنْ خولَّوا لأنفسهم ، أخذ أموال الناس بالباطل ، فى مناطق نفوذهم كَمَا كان يفعل أتباع الطريقة الأحمدية فى الغربية ، قائلين : إِنَّ الغربية بلاد السيد البدوى ، ونحن مِنْ فقرائه ، فكل ما نأخذه حلال لَنَا ، بَلْ إِنَّ أتباع هَذِهِ الطريقة اشتهروا بإرتكاب الفحشاء مع النساء اللائى يأخذن العهد عليهم . كَمَا كان يرتكب أتباع الطرق الأخرى الفحشاء مع الغلمان[3] ، على كل فَإِنَّ المصادر تؤكد فساد الطرق الصوفية فى القرن الثامن عشر ، وابتعادها عن مبادىء التصوف الحقيقية ، وأَنَّهَا أساءت إلى الحياة الدينية فى الريف أكثر مِمَّا أدت إليهَا ، وقد سجل صاحب هز القحوف ، صورة واضحة لنفوذ المتصوفة على الفلاحين ، وفرضهم العادات على أهل الريف ، وأوضح إغراق هؤلاء المتصوفة فى الجهل بأمور الدين وفسقهم ، يحسن أَنْ نذكر ما قاله لتوضيح هَذِهِ الحقيقة :

فَقِيرُهُم شِعَارُهُ الأبريقُ ... والنَّطُ والصَّرِيخُ والتَّصْفِيقُ
وَذَا مريدى ، ومريدُ جَدِّى ... وَذَا الولدُ بدايتى وَعَبْدى
يَسِيرُ طُولَ الليلِ خَلْفَ ظَهْرِى ... غَيرُ مُصَلِّى مَغْرِبٍ أَوْ ظُهْرِ
إِلا بِأُذْنِى ، أَوْ بَدَا تشويشُهُ ... وَمَنْ رآهُ قَالَ ذَا درويشَه
وَعِنْدَمَا يأتى بِهِ الموالدَا ... مِنْ خَلْفِه تَلْقَاهُ حقًا لابِدَا
وَيَدخُلُ الجَمْعَ بِهِ يُدَرْوِشُ ... وَبِالِّلسَانِ بَيْنَهُم يُدَرِدِشُ
فضيزعقُوا وَيَضْرِبُوا الكفوفا ... ثُمَّ يَقُومُوا كُلُّهُم صفوفَا
ثُمَّ يَقُولُوا أَخبرَ الشيخُ الوَلِىُّ ... عَن أُولَيَا جَاءَت مِنْ أَرْضِ المَوْصِلِ
هَذَا يَجِى بَيْنَ السَمَا والأَرْضِ ... عَلَى النَّجَائبِ مَا عَلَيْه مِنْ فَرْضِ

(١) الطويل ، توفيق : المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(٢) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ١ ، ص ٨٦ .

(٣) الطويل ، توفيق : المرجع السابق ، ص ص ١١٠ - ١١٤ .

وَإِنْ تَسْلَـــهُ حَالَــــة الــطُّرق ... يَقُولُ مَا نَعْرِفُ سِوَى الأَبْرِيــــق
وَهَـــزٍّ وَسطــى ، ثُمَّ طَرْقُ يَدى ... وَمَيَّـلان لِبدنــــى وَشَـدَّى
إِنْ قَدِمَ المَاجُورُ أَحَطُّ كَفَّى ... وَأَطْلَعُ بِلُقْمَةِ مِثْل دُورِ الخُفِّ
وبِالـدَّرَاوِيـشِ ، بِجَنْبِ الـشَّط ... أَمْشِ وأَبْرِيــــقى تَحْتَ إِبطى
وَأَنْزِلُ عَلَى مَنْ لِى عَلَيْـــه سِيَادَة ... أَقُلْ لَهُ الـــبَيْنَة وَهَاتِ الـــسَّعَادَة
وَهَاتِ لِى الــفَرْخَا مَعَ الـعَلِيــقَة ... وَلَيس يَعْرِفُ غَيـرِ ذى الــطَّرِيقَـة
وَمَذْهَـــبِى يَا سَعْـــدُ يَا حَـــرَامُ ... وَلا أَقَـــلُّ بِــأَنْ ذَا حَـــرَامُ
أَخَذْتُ عَنِ شَيْخِى بِهَذَا الـــفِعْلِ ... فَهْو حَقِيــــقِى مُشَبَّهُ بِالْعِجْلِ(1)

ويذكر كذلـك أَنَّهُ سمع «بعض الملحـدين مِنَ الدراويش المحلقين لحـاهم . يقول كلامـًا يخالف الـكتاب والسنة ، وَهُوَ أَنَّ البعث والنشور ، والجنـة والنار لا حقيقة لَهَا ، وأَنَّ الشخص جـنته وناره وحسابه فـى نفسه ، وأَنَّ الدنيا لا تـفنى وَلا تزول ، وَإِنَّمَا هِيَ شمس تطلع ، وقمر يغيب ، وينشد قول أبى العلاء المعرى .

أَتَى عِيسَى فَأَبْطَلَ شَـــرْعَ مُوسَى ... وَجَاءَ مُحَمَّدٌ بِصَـــــلاة خَمْسِ
وَقَـــالُوا لا نَبِّى بِــعْـــدَ هَـــذَا ... فَضَلَّ الـــقَوْمُ بَينَ غَـــدٍ وَأَمْسِ
فَإِنْ قُلْتَ المُحَال رَفَعْت صَوْتِى ... وَإِنْ قُلْتَ الـصَّحِيـحَ دَخَلَتُ رَمْسِى

ثُمَّ يقول إِنَّ الشخص ، إِذَا خرجت رُوحه ، ومات دخلت فى جسد مِنْ الأجساد فى آدمـى أَوْ فى حيوان ، حـتى يدور علـيهَا الدور ، فتـرجع إلى صاحـبهَا الأول ، فيـظهر بصورته التى كان عليهَا أولا ، وَهكَذَا سائر العوالم» .

ويعلق صـاحب هز القحوف على هَذَا بـقوله : «فانظروا يا إخـوانى ، إلى شدة كفرهم ، وجهلهم وسوء إعتقادهم لعنهم الله تعالى» .

ثُمَّ يذكر الـكثير مِنَ القصـص التى تدل علـى جهل هَذِهِ الطائفة ، بـأمور الدين الصحيحـة ، وتضليلهم لأهل الريـف ، وشذوذ بعضهم من الناحـية الأخلاقية ، ثُمَّ يعلـق عليها بقـوله : «فانظروا يَا إخوانـى إلى هؤلاء الفقـراء المتزندقين ، وأعمـالهم

(1) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ1 ، ص ص ٨٦ - ٨٧ .

الخبيثة التى لا تحصيها كتب ودفاتر ولا دواوين ، فنسأل الله تعالى السلامة فى الدين، والعبادة على اليقين ، وأَنْ يجعلنا مِنَ الطائفة الذين سلكوا مسالك الحق»[1] .

وَهكَذَا صور هَذَا المصدر المعاصر ، سيطرة الطرق الصوفية على أهل الريف ، والحال التى وصلت إليها هَذِه الطرق ، وكيف أَنَّ أهل الريف ، وجدوا فِيهَا متنفساً للحالة التى أحاطت بِهِم ، وبخاصة أَنَّ المتصوفة أطلقوا على أنفسهم كَمَا سبقت الإشارة اسم «الفقراء» لأَنَّ الفقر على حد تعبيرهم «شعار الصالحين» ، ويبالغ هؤلاء فى إلصاق هَذِه الصفة بِهِم «فلبسوا المرقَّع مِنَ الثياب ، وصبروا على الجوع والعطش عدة أيام»[2] لا لقصر ذات اليد فقد تجمع لبعضهم كثير مِنَ الثروات ، وَإِنَّمَا كانوا يفعلون ذلك إمعاناً فى الصاق صفة الفقر بهم، وإيهامًا للناس بقدرتهم على تحمل المشاق ، والصبر عليها ، حتى يزداد إعتقاد الناس فِيهِم ، وقد نجحوا فى هَذَا السبيل إلى حد كبير .

(١) الشربينى يوسف : المصدر السابق ، جـ١ ، ص ٧٩ وقد وصف الشيخ حسن الحجازى شاعر مصر ، أهل التصوف فى عصره محذراً مِنْهُم وذلك بقوله :

إِحذر أُولِى التَسْبِيحِ وَالسُّبْحَةِ ... والصُّوفِ والعُكَّازِ والشَمْلَةِ
والدلْقِ والأبريقِ لا سيمَا ... شيوخُ إِبْلِيس أُولى الشَعْرَةِ
حَوَت أبَالِيسَ بتعدادِ مَا ... حَوتْ شُعُورا بَلْ بَلا عِدةً
فَصَارَ إِبْلِيس لَهُم تابعا ... يَقُولُ يَا للْعَونِ والنَجْدَةِ
بِملْءِ الأفْواهِ يُنَادُونَ يَا ... أَهْلَ الوفَا يَا صَاحِبَ التَّوبَةِ
يَا شَافِعِيَّ يَا قُطْب ، يَا رِفِاعِى ... يَا للرِفَاعى ، يَا بَنِى الرِفْعَةِ
يَا سيِّدِى أحمَدُ يا أَوْلِيَاء ... الكَوْنِ عينُونَا عَلَى الحَمْلَةِ
ذُو كَرَّةٍ والمالُ يَبْغُونَ مَا ... لَهُم بِغَيرِ المَالِ مِنْ بُغْيَةِ
لِكنَّم فِى الفِسْقِ أَرْقَى الوَرَى ... كَمَا تَرَى مِنْ غَيرِ مَا مِرِيَةٍ
اتَّخَذُوا المَرادَ ، مرادًا لَهُم ... تَهَالَكُوا فِيهِم عَلَى الهُلْكَةِ
جَهْراً وسَمُّوهُم بَدَايَاتِهِم ... فِى الشَّيْنِ والشَّرَةِ والعُرَّةِ
فَالْبُعْدُ كُل البُعْدِ عَنْهُم فَمَا ... فِى النَحْسِ مِنْ خَيرٍ ولا خَيْرَةِ
فِتْيَةُ سُوءٍ فِقْهَا نسبة ... انْتَهَبُوا الأمْوالَ بِالْفِتْيَةِ

● الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : عجائب الآثار ، جـ١ ، ص ٧٩ .

(٢) عاشور ، سعيد عبد الفتاح : «مصر فى عصر دولة المماليك البحرية» ، ص ١٨٧ .

كانت المتصوفة ينتقلون مِنْ قرية إلى قرية ، يقيمون الحضرات ، ويعطون العهود والمواثيق ، لِمَنْ يريد الإنضمام إلى طرقهم ، وكان الفلاحون يضطرون إلى إقامة الحفلات والولائم ، لمشايخ هَذِهِ الطرق ويقدمون الهدايا لَهُم ، مِنْ : سمن ، وزبد، وجبن ، وأغنام ، فيجمع هؤلاء مقادير كبيرة مِنْ هَذِهِ الأشياء ، وبذلك يعيشون عالة على المجتمع ، ويستحلون أموال الفلاح ، وقد نعى الشعرانى هَذَا العمل على المتصوفة بقوله «فدعانى داعى الشفقة على طائفة مِنَ الفقراء فى هَذَا الزمان ، سموا أنفسهم بالصوفية ، وادعوا الولاية الكبرى ، وَهُم أضل مِنَ الأنعام ، فصار كل مَنْ أذن لَهُ شيخه بِأَنْ يستفتح الذكر بجماعة . . . يجمع لَهُ جماعة مِنَ العوام مِنْ أهل الصنائع وغيرهم ، فتارة يجلس فى بلده ، وتارة يطوف البلاد ، ويكلف العباد فى هَذِهِ الأيام الكدرة النكدة على الخاص والعام ، وَهُوَ مَعَ هَذَا يدعى أَنَّهُ قائم فى الخلق مقام نبيهم ﷺ ، كفى بذلك كفرًا وجهلاً وسوء أدب»[1] .

ورغم الجهل الذى كاتب عليه هَذِهِ الطائفة ، فَإِنَّ بعضهم بالغ فى آرائه وأفعاله، وأطلق على نفسه لفظ «المجذوب» ، أَوْ «الدرويش» ، وادعى لنفسه الولاية ، وأتى بأفعال غريبة ، زعم أَنَّهَا مِنْ صميم تعاليم الدين ، مثل حلق الرأس واللحية ، والحاجبين ، ويبدو من المصادر الأصلية أَنَّ هَذه الحالة ، كانت مِنْ لوازم الصوفية منذ فترة طويلة سابقة على القرن الثامن عشر ، بَلْ سابقة على العصر العثمانى ، فهناك إشارة إلى هَذِهِ الحالة فى مقدمة ابن خلدون الذى ذكر عن هؤلاء الصوفية قوله «وَمِنْ هؤلاء المريدين من المتصوفة قوم بِهَا لِيل ، معتوهون ، أشبه بالمجانين مِنَ العقلاء ، ومع ذلك صحت لَهُم مقامات الولاية وأحوال الصديقين»[2] ، واستاء المقريزى مِنْ بعد ابن خلدون مِنَ الحال التى وصلت إليهَا الطرق الصوفية ، وَمِنَ الفساد والجهل للذين أصبحا يلازمان أصحاب هَذِهِ الطرق بقوله : «لا ينسبون إلى علم ديانة ، وإلى الله المشتكى»[3] .

(١) الشعرانى ، عبد الوهاب : المصدر السابق ، ص ٢ .

(٢) ابن خلدون ، عبد الرحمن : «المقدمة» ، ص ص ١٢٤ - ١٢٥ .

(٣) المقريزى : «الخطط» ، جـ٤ ، ص ٢٧٢ .

فَإِذَا كانت هَذِه هِيَ الحال ، التى وصلت إِليهَا الطرق الصوفية ، فى مصر قبل العصر العثمانى بفترة طويلة ، فَلا شك أَنَّ الصورة التى رسمها صاحب هز القحوف لهَذِه الطرق فى نهاية القرن السابع عشر ، والتى لا ريب فى استمرارهَا بَلْ استفحالهَا فى القرن الثامن عشر ، كانت صورة صادقة إلى حد بعيد ، ونجد عند مؤرخ العصر عبد الرحمن الجبرتى كثيراً مِنْ تراجم هؤلاء الصوفية ، والحوادث التى تشهد بوجوب إتكار مَا كان عليه هؤلاء الصوفية ، فقد كانت أفعالهم أبعد مَا تكون عن الدين ومبادئه السامية[1] .

سبقت الإشارة إلى مدى سيطرة الطرق الصوفية على عقول أهل الريف ، وقد كانت مظاهر هَذِه السيطرة على الحياة الدينية فى الريف بالغة ، فقد طبعت حياة الفلاحين بطابع الإتكالية والإستسلام لكثير مِنَ المظالم ، لأَنَّهُم وجدوا لدى شيوخهم مِنْ أهل االتصوف أقوالاً تسوغ لَهُم الصبر على هَذِه المظالم ، وتقنعهم بِأَنَّ هَذِه المظالم ليست إلا اختياراً مِنَ الله لقدرتهم على الإيمان ، وَمِنْ هُنَا كان عدم مواجهة الفلاحين لمشاكلهم بحلول عملية ، فقد استسلموا لأقوال هؤلاء المدعين واتجهوا إلي الهروب ، مِنْ مواجهة هَذِه المشاكل ، بنسبتهَا إلى حكمة الله ، وانتشرت بينهم الأمثلة الشعبية التى تعينهم علَى هَذَا الهروب ، فالفلاح مَا تكاد تواجهه مشكلة ، ويفتقد مَنْ يقف بجانبه حتى يذكر «اللى مالوش حد ، لَهُ ربنَا» ، ويستسلم للظلم الذى يقع عليه ويردد «يا بخت مَنْ لَهُ ، يَا شقاوة مَنْ عَلَيْه» و«اللى عند الله ما يضعش و«اللى مَا تقدر عليه حيل ربنَا عَلَيْه» و«الشكوى لغير الله مذلة»[2] .

وقد طبع هَذَا اللون مِنَ الحياة الدينية ، المجتمع الريفى ، بكثير مِنَ الصفات المعيبة ، التى أدت فى معظم الأحيان إلى إزدياد سوء حالته ، ووصمته بالتكاسل ، فى غالب الأحيان ، وقد قوى مِنْ هَذِه النزعة عنده ، أَنَّهُ وجد فى تراثه ، مَا يتفق وأقوال هؤلاء المتصوفة لَهُ ، فَإِذَا كان هؤلاء يؤكدون لَهُ فى كل حين أَنَّ كل شيء مِن عند الله ، وأَنَّهُ يجب أَنْ يستسلم للقضاء والقدر ، وأَنَّ كل شيء سيأتى فى حينه ،

(١) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ١، ص ص ٩ – ١٥، ٢٨ – ٢٩، جـ٤، ص ٦٣ .
(٢) شعلان ، إبراهيم أحمد : المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

فقد وجد فى تراثه ، مَا يعينه على الإيمان المطلق بِهَذِهِ الآراء ، أليس لديه المثال الذى يقول : «اللى يحبه ربنا يختاره ، يجب لَهُ الخير لغايه داره» وكذلك المثل القائل «الله بيرزق الواقف والقاعد ، والمتكى على جنبه» و«اللى خلقِ الأشداق متكفل بالأرزاق»[1] .

وبلغ مِنْ تأثير هَذِهِ الحياة الدينية على الفلاح ، أَنْ أصبح كثير الشك فى مستقبله ، وأصبح يعتقد أَنَّهُ يجب ألا يفكر فى هَذَا المستقبل ، لأَنَّ الله رسم لَهُ مستقبله فى اللوح المحفوظ وَلا محيد عَنْهُ ، وصاغ لَهُ تراثه الأمثلة التى تتفق وإيمانه هَذَا ، فَهُوَ دائما يذكر «العبد فى التفكير ، والرب فى التدبير» ، و«أنت تريد ، وأنا أريد ، والله يفعل مَا يريد» و«اللى فى علم الله ، هو اللى يكون» و«اللى اتكل على الله عمره مَاخاب»[2] .

* * *

هكَذَا أصبحت السمات الغالبة على الحياة الدينية فى الريف المصرى ، فى القرن الثامن عشر ، هِيَ التسليم المطلق بالقضاء والقدر ، والإتكالية ، والشك فى كل

(١) شعلان ، إبراهيم أحمد : المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

(٢) نفسه : ص ص ١٦٠ - ١٦١ .

- يذكر مصدر معاصر أَنَّ هذه الظاهرة ظلت حتى فترة قريبة مسيطرة على مشاعر الفلاحين ، الذين يغنون دائماً بقولهم :

الصبر طيب ، وَلَوْ كان مر نصبير لَهُ .
واللى أكل حلو ، أَوْ أكل مَنْ يصبر لَهُ .
واجب علينا لحكم الله نصبر لَهُ .
والصبر عجبُو ، فرج أحلى مِنَ المعتاد .
والرزج ، مَا هوش يكتر الجرى دَا ، أَوْ عاد .
كلام بترتيب مِنْ مدة سمود ، أَوْ عاد .
واللى انكتب على الجبين لابد نصبر لَهُ .

- صالح ، أحمد رشدى : المرجع السابق ، ص ص ٣٧ - ٣٩ .

* عجبو = آخره .

** المعتاد = الشهد .

تفكير حول المستقبل ، وتوطيد النفس على تحمل المظالم ، والصبر عليهَا ، ورسخ المتصوفة وفقهاء الريف هَذه الأفكار ، مؤكدين للفلاحين ألا سبيل أمامهم للخروج عن دائرة هَذِه السمات ، وأَنَّهُ لابُدَّ مِنَ الصبر عليهَا حتى ينالوا ما كتب لَهُم ، وعدم الصبر يعنى الكفر والخروج عن دائرة الدين ، مؤكدين ذلك لَهُم بقولهم «إنْ صبرتم نلتم وأمر الله نافذ ، وإِنْ مَا صبرتم كفرتم وأمر الله نافذ» .

وكان تأثير هَذِه السمات شديداً على حياة أهل الريف الدينية ، حَيْثُ إِنَّ الدين يلعب دوراً فى ضبط السلوك الاجتماعى للفلاح ، فالدين يحدد للفلاح نواحى الخير والشر ، والثواب والعقاب ، والمعروف أَنَّ الدين لَهُ تأثيره الشديد فى المجمتعات الريفية ، وَمِنْ هُنَا كان استغلال الدجالين لِهَذَا التأثر بالعقائد الدينية لدى الفلاحين ، وغدا الشكل الظاهرى للتدين ، نتيجة لِهَذِه السمات أقوى بكثير ، مِن حقيقة فهم تعاليم الدين الصحيحة وتطبيقها تطبيقاً سليماً ، فالفلاح رغم مَا قيل عن كثرة تردده فى ذلك الوقت على المسجد ، فَإِنَّ ممارسته للأمور الدينية ممارسة سليمة ، كانت ضئيلة ، إِنْ لَمْ تكن مستبعدة .



(ثالثاً) كذلك كان من المظاهر التى ميزت الحياة الدينية فى الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، وليس مِنَ المبالغة أَنْ نقول إِنَّهَا ميزت الحياة الدينية عامة فى الريف والمدينة على السواء ، إِنتشار كثير مِنْ أمور البدع ، مثل : النذور ، والموالد ، ويمكن الإشارة إليها فيمايلى :

(أولاً) النذور : هِىَ أَنْ يقطع الإنسان ، على نفسه ، أداء شىء مَا ، مِنْ مال ، أو سلع ، أو خلافه ، إلى ضريح لَهُ فِيهِ اعتقاد ، وَمِنَ المظاهر الغريبة ، فى ريف مصر كثرة هَذِه الأضرحة ، التى تعود فى أصلها ، إلى انتشار الطرق الصوفية التى سبقت الإشارة إليها ، فكان كُلَّمَا توفى أحد هؤلاء المتصوفة أقام لَهُ مريدوه ، وَمَن لَهُم إعتقاد فى طريقته ضريحاً ، يذهبون إليه ، كُلَّمَا أعوزهم الحال متوسلين بصاحب هَذَا الضريح ، مقدمين لَهُ مَا يعتقدون أَنَّ فِيه رِضاءه ، وَمِنْ هُنَا كانت النذور التى

تقدم إلى هَذِهِ الأضرحة ، حتى أصبح أداؤهَا على مَنْ قطعـها على نفسه يعد فرضًا لا مفر منه - عـلى حد إعتقاد أهل الريـف فى ذلك الوقت - إيماناً مِنْهُم لجهـلهم بأمور الدين الصحيحة بِأَنَّ أصحاب هَذِهِ الأضرحة يملكون الـضر والنفع ، ولِذَا فَإِنَّ كل مَنْ ألم به أمر ذُو بال ، أو حادث جلل كان يلجأ إلى أحد هَذِهِ الأضرحة ويناجى صاحب الضريح بأمره ، وفى بعض الحالات ، كان يحدث بطريق الصدفة البحتة - طبعاً - أَنْ يزال مَا ألم بصاحب الأمر ، نتيجة عوامل مختلفة وبعيدة تماماً عن أىِّ تأثير مِنْ جانب هَذَا الضريح الذى لا يملك فى حقيقة الأمـر لا ضراً ولا نفعاً ، ولكن كان يحدث فى هَذِهِ الحالة أَنْ يزداد اعتقاد الناذر ، فى قدرة صاحب الضريح ، على إزالة الضر عنه، ويسارع بتقديم مَا قطـع على نفسه مرة ثانية ، وليت الأمـر كان يقف عند هَذَا الحد ، بَلْ إِنَّهُ كان يتعداه ، إلى مَا هُوَ أبعد مِنْ ذلك ، بعمـل دعاية واسعة بين أهل القرية ، والقرى المجاورة ، لقدرة صاحب هَذَا الضريح على حل المـشكلات ، وكشف الضر عن أصحابـه ، فيكثر المنذرون لِهَذَا الـضريح ، ويكتسب صـاحبه شهرة تنزلـه لديهم منزلة الأنبياء والصالحين ، وَإِنْ يكن فى حقيقة أمره عن ذلك. ببعيد[1] .

وقد قَوَّى مِنْ هَذِهِ النـزعة فى نفـوس أهل الريف ، رجال الـصوفية ، وفـقهاء الريف ، الذين أكدوا لـلفلاحين ، فى كثير مِنَ الأحيان ، قـدرة هؤلاء الأولياء - فى نظرهـم - وترديدهم الـقول بِأَنَّ «أولياء الله هـم المتصوفـون فى الكون» . ويـدللون للفـلاحين على صحة قـولهم هَذَا بِأَنَّ الله سبـحانـه وتعـالى لا يـرد لأصحـاب هَذِهِ الأضرحة مطلباً[2] ، وأَنَّ فى قدرة هؤلاء الأولياء عن طريق الـترخيص الذى منحه الله لهـم وإجابته لمـطالبـهم ، إزالة جمـيع مَا يلـم بِمَنْ يقصـدهم ، وينذر لَهُم ويـحوز رضاهم، هَذَا بالإضافة إلـى كثير مِنَ القصص ، والـعبارات ، التى كانـت تدور على ألسنتهم ، وكلها تهدف شيئاً واحداً ، هو إثبات الكرامات ، والمعجزات التى تدل على قدرة هؤلاء الأولياء[3] .

(١) أبو ريه ، محمود : المرجع السابق ، ص ص ٥٢ - ٥٤ .

(٢) عاشور ، سعيد عبد الفتاح : المرجع السابق ، ص ص ١٧٦ - ١٧٧ .

(٣) أبو ريه ، محمود : المرجع السابق ، ص ٥٢ .

وكانت قيمة النذر تتفق ومكانة صاحب الضريح ، فَمِنَ النذور ، مَا يكون ، مالاً وَمِنْهَا مَا يكون حلياً ، أو جزءا مِنَ الزرع ، أو الماشية ، التى عمل أصحابهَا ، على نذر أنصبة مِنْهَا للأولياء ، كَىْ يحميهَا هؤلاء مِنَ الأوبئة التى كثيراً مَا كانت تلم بِهَا فى ذلك العهد .

وكان الجزء المنذور يقدر بالقيراط ، حسب الأسلوب الذى كان شائعاً لديهم ، فى ذلك الوقت ، فى تقسيم كل شىء إلى أربعة وعشرين قيراطاً ، وكان يصل نصيب المنذور له فى بعض الأحيان ، نصف الحيوان ، إنْ لَمْ يكن كله ، مَادام حيًّا فالفلاح أصبح يعطى لنفسه حق الإنتفاع بِمَا تنتجه ماشيته ، أَمَّا ملكيتهَا ، فلصاحب الضريح المنذر لَهُ ، وشاع بينهم إعتقاد «اللى عليه نذر يوفيه» ، وكان النذر أحيانًا يتمثل فى قراءة «الختمات» أَىْ تلاوة القرآن الكريم كله بإسم صاحب الضريح ، وكان الفلاح طبعًا يؤجر الفقهاء للقيام بِهَذَا العمل .

وفى بعض الحالات ، كان النذر كان يكون جماعيًا مِنْ لدن أهل القرية ، وذلك فى الحالات التى يلم المرض فِيهَا ببعض أصحاب النفوذ عندهم ، أو ببعض الشخصيات ، التى لَهَا مكانة طيبة فى قلوبهم من أبناء القرية ، كان معظم أهل القرية فِى هَذِهِ الحالات يهرعون إلى الضريح الذى يعتقدون فى صاحبه ، ويتضرعون ، ويقطعون على أنفسهم النذور ، إِذَا سارع بشفاء مريضهم[1] .

وقد كانت هَذِهِ النذور سببًا فى رواج حال القائمين على خدمة هَذِهِ الأضرحة ، لِمَا يتلقونه مِنْ هَذِهِ النذور ، التى كانوا فى غالب الأحيان يستحوذون عليها لأنفسهم دون غيرهم ، هَذَا بالإضافة إلى انتفاعهم بدخل الأوقاف الكثيرة التى كان يقوم أصحاب الإعتقاد ، فى أصحاب هَذِهِ الأضرحة بوقفهَا عليهم ، ولِذَا فَإِنَّ سدانة هَذِهِ الأضرحة ، أصبحت تؤخذ بالتوارث . وقد سجلت دفاتر الرزق كثيراً مِنْ حالات الإنتفاع بِهَذِهِ الرزق الموقوفة ، على هَذِهِ الأضرحة وانتقالهَا مِنَ الآباء إلى الأبناء ، الذين يتولونَ خدمة هَذِهِ الأضرحة[2] .

(١) أبو ريه ، محمود : المرجع السابق ، ص ص ٥٢ - ٥٥ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) ، دفتر أحباسى ، رقم ١٦٢٤ ، ١٦١٧ ، ١٦١٩ .

هكَذَا أضحت النذور ، تشكل جزءاً مِنَ المعتـقد الدينى لدى أهل الريف ، وتمثل ظاهرة بارزة مِنْ ظواهر الحياة الدينية .

(ثانياً) : الموالد : مثلـت الموالد ، فى الـريف فى القـرن الثامن عـشر ، إحدى مظاهر الحياة الدينية وكانت هَذِهِ الموالد ، مرتبـطة فى البداية ، بإحيـاء ذكرى ، مولد الرسول ﷺ ، فـى شهر ربيع الأول مِنْ كل عـام ، وكان السلاطين المماليك مِنْ قبل ، يهتمون بالمولد النبوى اهتماماً كبيراً ، حتى يظهروا أمام الشعب بِأَنَّهُم حريصون كل الحـرص عـلى إحياء المواسم الديـنية ، فكانت تـنشد فـى هَذَا الاحتـفال المدائح النـبويـة ، وتوزع المشـروبات والحلـوى ، وغيـرها ، وكانـت القرى بـدورهَا تهـتم بالإحتفال بِهَذِهِ المناسبـة فـى مساجدهَا ، حيث يسرد فقهاء الـريف مَـا يحفظون مِنْ سيرة الرسول[1] .

وبمرور الزمن تعدى هَذَا الأمر الإحتفـال ، بمولد الرسول ، إلى الاحتـفال بموالد أصحاب الأضرحة ، المنـتشرة فى كثير مِنْ قرى مصر ومـدنها ، وكانت هَذِهِ الموالد ، تتخذ فى مواسم معينة ، وقد أصبحت هَذِهِ الموالد كما سبقت الإشارة أسواقًا موسمية يتقابل فِيهَا كثير مِنْ أهل القرى لتبادل المنتجات وبيع وشراء كثير مِنَ السلع فِيهَا . وكَذَا فَإِنَّ القرى التى وجدت بِهَا أضرحة ، أصبحت حالهَا أكثر رواجًا وتقدمًا عَمَّا كان عليه حال غيرهَا مِنَ القرى .

كذلك كان للقديسين المسيحيين موالدهم مثل عيد القديسة هيلانه، ومارجرجس ، وغيرها[2] .

* * *

ثالثاً: الأعياد والحفلات الدينية :

كان أهل الريف- وَلازالوا - يهتمون إِهتماماً خاصاً بالأعياد ، والمواسم الدينية ،

(١) المقريزى : «الخطط» ، جـ٣ ، ص ٣٧٣ .

(٢) عيروط ، هنرى : «الفلاحون» ، ص ١٣٥ .

مثل : عيد الفطر المبارك ، وعيد الأضحى ، ويوم عاشورا (العاشر من المحرم) ، وليلة النصف مِنْ شعبان ، ورأس السنة الهجرية[1] .

كَمَا كان الأقباط - ولَازالوا - يحتفلون بأعيادهم الدينية المعروفة ، مثل : عيد ميلاد السيد المسيح ، ورأس السنة الميلادية، ويوم الغطاس، وغيره مِنَ الأعياد القبطية.

وكانت المجاملة بين المسلمين والأقباط ، تلعب دوراً هاماً فى إحياء هَذِهِ الأعياد ، وكان مِنْ عادة الفلاحين فى إحياء أعيادهم لبس الجديد من الثياب ، احتفاءاً بِهَذِهِ الأعياد ، وإظهاراً لبهجتهم بحلوهَا ، وكثيراً مَا كانت تتم المصالحات بين الفلاحين لحل مسائل النزاع التى كانت تثور بينهم ، فِى هَذِهِ المناسبات الدينية متناسين مَا بَيْنَهُم مِنْ بغضاء[2] .

* * *

مِنَ العرض السابق لمظاهر وسمات الحياة الدينية فى الريف المصرى ، فى القرن الثامن عشر ، يمكن القول بِأَنَّ هَذَا اللون مِنَ الحياة ، شابته بدع كثيرة ، واختلط بِهِ كثير مِنْ مظاهر السلوك السحرى وغيره ، مِمَّا أدى إلى طبع حياة الفلاح بالتواكل والتكاسل ، والخضوع لكثير مِنَ المظاهر وأدى بالتالى ، إلى ازدياد سوء حاله ، عَمَّا كانت عليه، وكان المسئول الأول عن كل هَذَا أصحاب الطرق الصوفية، وفقهاء الريف، الذين حولوا الحياة الدينية فى الريف إلى مزيج مِنَ الدين والشعوذة والدجل.

(١) عاشور ، سعيد عبد الفتاح : «المجتمع المصرى» ، ص ص ١٧٦ - ١٧٧ .

(٢) عيروط ، هنرى : المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

الفصل العاشر

الحياة الثقافيـــة

تمهيد :

أولاً : التعليم

ثانياً : القصص الشعبى وشاعر الربابة

ثالثاً : العادات والتقاليد

١ - الأفراح . ٢- المآتم .

تقويم الحياة الثقافية .

تمهيد :

ثقافة المجتمع دائماً ، إنعكاس لأوضاعه الإقتصادية ، والاجتماعية، والسياسية ، وقد سبقت دراسة هَذه الأوضاع جميعهَا ، فـى الفصول السابقة ، ولِذَا فَإِنَّنَا سندرس فى هَذَا الفـصل الحياة الـثقافيـة فى الريف المـصرى ، فى القـرن الثامن عـشر ، مِن جوانـبها المخـتلفـة ، مِنْ حيث المـستوى الـتعـليمـى الذى كان ســائداً فى الـقرى ، والقصص الـشعبى ودوره فى ثقـافة المجتمع ، وشاعر الـربابة ، ودوره التثقـيفى فى المجتـمع الريفـى ، والعادات والـتقاليـد ، ودورهَا فى تكـوين الوعـى الثقافـى لدى الفلاحـين فى ذلك القـرن ، نرسم الصورة الـتى كانت سـائدة لكل عـنصر مِنْ هَذه العنـاصر ، ثُمَّ نبين أثرَها فـى ثقافة المجتـمع ، وذلك فِى ضوء الأوضاع التـى كانت قائمة آنذاك .

* * *

(أولاً) : التعليم :

لم يكن التعليم ، فى القرية المصرية فى القرن الثامن عشر ، تعليمًا منظماً ، لَهُ برامجه الدراسية المحددة ، التى تنظم العملية التعليمية بالمعنى المفهوم ، وَإِنَّمَا كان فى واقع أمره ، تعليماً أوليًا ، غير منظم ، ومرتبط أولاً وقبل كل شيء بحاجات أهل القرية الدينية والاجتماعية ، وكان يتم فى كتاب القرية ، الذى لَمْ يكن يخضع لأىٍّ إشراف حكومى ، وَإِنَّمَا كان يدار عن طريق فقيه القرية ، الذى كان فى نفس الوقت صاحب الكُتَّاب. وواضع برامج الدراسة فيه ، ولِذَا فإنَّ الدراسة فِى هَذِهِ الكتاتيب ، كانت تختلف مِنْ كتاب لآخر ، فقد اقتصرت الدراسة فى بعض هَذِهِ الكتاتيب على تحفيظ القرآن فقط دون سواه فى حالة الكتاتيب التى يديرهَا بعض الفقهاء العميان ، الذين كان يتخذون مِنْ تحفيظهم القرآن حرفة لَهُم نظير أجر زهيد، نقوداً، أو غلالا ، حسب العرف الذى كان سائداً ، وَهَذَا العرف يختلف مِنْ قرية لأخرى[1] .

أَمَّا فى حالة الكتاتيب التى يديرهَا الفقهاء الآخرون ، فكان دور الكتاب ، يتعدى تحفيظ القرآن تلاوة إلى تعليم القراءة والكتابة ، وقد تطور دور بعض الكتاتيب فى بعض القرى ، إلى تعليم بعض مبادىء الحساب لحاجة الزرَّاع ، لمعرفة بعض الحسابات البسيطة ، التى تتصل بِمَا عليهم مِنْ ضرائب أميرية أَوْ غير أميرية ، ومعرفة الإيجارات وَمَا يتصل بِهَا .

وقد وجد للأقباط بعض الكتاتيب الخاصة بهم فى بعض القرى ، حَيْثُ إِنَّ الكتاتيب التى يذهب إليهَا أبناء المسلمين ، كان إهتمامهَا الأول بالقرآن وبعض الموضوعات الدينية ، ولِذَا فَإِنَّهُ لَمْ يكن هناك مِنْ مناص أمام أبناء الأقباط ، سوى الذهاب إلى كتاتيب خاصة بهم ؛ وكانت هَذِهِ الكتاتيب فى معظم الأحيان توجد فى داخل الكنائس الموجودة بالقرى ، التى يوجد بِهَا أقباط ، وكان التعليم فِى هَذِهِ الكتاتيب يقوم على تعليم أبناء الأقباط القراءة والكتابة والحساب ، إلى جانب تعليمهم

(١) غيث ، محمد عاطف : المرجع السابق ، ص ٣٧ :

- Esward, W. Lane : Op. Cit., p. 62.

مبادىء الدين المسيحى ، وكان التركيز فِى هَذِهِ الكتاتيب علـى الحساب كبيراً ، وذلك راجع إلى طبيعة اشتـغال معظم الأقباط فى ذلك الوقت كمـا سـبقت الإشـارة بإدارة الشئون المالية ، والإشراف على الحساب كبيراً ، وذلك راجع إلى طبيعة اشتغال معظم الأقباط فى ذلـك الوقت كما سبقت الإشـارة بإدارة الشئون الماليـة ، والإشراف على بعض الصناعات التى كانت منتشرة فى الريف[1] .

وليست هـناك أية إحصاءات يمكن الإسـتناد إليها فى تـقدير عدد هَذِهِ الكتاتيب ، وعدد المتـرددين عليـهَا ، ولكن أحد الرحـالة الأجانب الذى زار مـصر فى منـتصف العشرينات مِنَ القرن التاسـع عشر ، ذكر أَنَّهُ «يوجد كتاب واحد عـلى الأقل فى كل قرية مِنْ أمهات القرى وَمَا مِنْ مسجد ، أو سبيل أو حوض مِمَّا تشرب مِنْهُ البهائم إلا وألحق به كتاب يتعلم فِيهِ الأطفال نظير نفقات ضئيلة»[2] .

وَمِمَّا يؤيد هَذَا الرأى حقيقة مَا تسجله دفاتر الرزق الأحباسية ، فكثيراً مِنَ الرزق الموقوفة فى العصر العثمانى بَلْ جُلَّهَا كان دائماً عـلى أسبلة وكتاتيب لتحفيظ القرآن ، وقد سبق أَنْ أوضحنا أَنَّ الأوضاع الاجتمـاعية كانت تلعب دورهَا فى هَذِهِ الظاهرة ، أىْ أَنَّهُ يمكن القول بِأَنَّ انتشـار الكتاتيب لتحفيظ القرآن ، كانـت الأوضاع الاجتماعية تلعب فِيهِ دوراً كبيراً[3] .

وقد اقتصر الـتعليم فى كتاتيـب القرى ، سواء الخاصة مِنْهَا بأبنـاء المسلمين ، أَوْ الخاصة بأبناء الأقباط على الأطفـال الذكور فقط ، وَلَمْ يكن يذهب إلى هَذِهِ الكتاتيب كل أبناء القرية ، لأَنَّهُ طالَمَا أَنَّ معرفة القراءة والكتابة ، فى ذلك الوقت ، لا شأن لَهَا بالعمل الزراعى مِنْ حيث المهارة فِيـهِ ، فَهِى غير ضرورية وبالتالى فَإِنَّ تعـلمها ، فى نظـر الفلاح آنذاك ، كـان يعد مضـيعة لـلوقت . الذى كـان يرى أَنَّهُ مِنَ الأفيد لَهُ ولأسرته أَنْ يستغله فى عمل يتصل بالزراعة ، والذين كانوا يذهبون إلى هَذِهِ الكتاتيب

(١) مبارك ، على : «الخطط» ، جـ٩ ، ص ٨٧ .

(2) Edward, W. Lane : Op. Cit., pp. 61 - 62.

ويذكر أَنَّ الشيخ أَوْ الفقى ، كان يتلقى مِنْ والد الطفل نصف قرش كل يوم خميس .

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) دفاتر الرزق ٤٦١٧ ، ٤٦١٩ .

فريقان أولهمَا بعض أبناء الموسرين منَ الفلاحين . ومشايخ القرى ، حيث كان هؤلاء يرون أنَّهُ لابُدَّ منْ تعليم بعض أبنائهم شيئاً منْ أمور الدين تبركًا ، ولِذَا فَإِنَّهُ فِي غالب الأحيان ، كان يختار أحد أبناء الأسرة ، ويرسل إلى الكتاب كي يحفظ القرآن، وكان هَذَا الإبن عندما يشب ، يحظى مقابل ذلك بمركز إجتماعي خاص بين أفراد أسرته ، ويعفى منْ بعض الأعمال في الحقل كامتياز لَهَ، كذلك كان يحظى باحترام أبناء عائلته (بدنته)، ويصبح موضع ثقتهم، ويستشيرونه، في معظم أمورهم ويحترمون رأيه[1] .

وثانيهما : بعض أبناء الفقراء الذين يجدون ، في حفظهم القرآن مصدراً لكسب عيشهم عن طريق ترتيله فِي المنزل ، أو على القبور ، أوْ فِي المآتم ، كَمَا جرت بذلك التقاليد ، وكان كل منْ يحفظ القرآن ويجيزه الفقيه يحمل لقب «شيخ» وإِذَا كان مِنَ الفئة المحترفة ، فَإِنَّهُ يكون منْ حقه ، أنْ يعمل في تحفيظه لغيره ، نظير أجر معين غلالاً أو نقوداً ، وَهُنَا يحظى مِنَ الفلاحين بلقب «سيدنا» ، أو «سيدنا الشيخ» أَوْ «مولانا» ، ويعرف لديهم باسم «الفقى» أَيْ «الفقيه» ، وكان هُوَ يفاخر بذلك ، ويقول إِذَا سأله غريب «أَنَا فقيه الريف أقرى الأولاد فِي بلدى القرآن» ، بَلْ إِنَّ الفقيه إِذَا اتسع نفوذه وافتتح كتابًا خاص بِهِ ، كان يطلق عليه لقب «المؤدب» أو «مؤدب الأطفال» ، حَيْثُ إِنَّهُ كان يقوم بعقاب كل مَنْ يقصر فِي الحفظ ، أَوْ يخرج عن الطاعة مِنَ الأطفال ، وقد اتخذ بعض هؤلاء المؤدبين لَهُ مساعداً يعرف بإسم «العريف» ، وكان العريف في غالب الأحوال ، أحد خريجى الكتاب نفسه ، وكان عمل هَذَا «العريف» مساعدة الشيخ في ضرب الأطفال المقصرين[2] .

وقد كان المستوى التعليمى ، فى كتاتيب القرى ، كَمَا تشير المصادر ، بدائيًا إلى درجة كبيرة ، لا يخرج فى معظمه عن دائرة تحفيظ القرآن ، وبعض الموضوعات الدينية، التى ربَّمَا تكون مغلوطة فى معظمهَا فصحتهَا تتوقف على مستوى الفقيه الذى

---

(١) غيث ، محمد عاطف : المرجع السابق ، ص ص ٣٥ - ٣٧ .

(٢) ذكر صاحب هز القحوف «أَنَّهُ وجد عند مؤدب الأطفال ، طبلة ، وفرقلة ، فسئل عن ذلك ، فقال : أجمعهم بالطبلة ، وأفرقهم بالزمارة» ، وأضربهم بالفرقلة» .

● هز القحوف : جـ١ ، ص ٣١ .

يقوم بتـدريسهَا وقدرته على تحـصيلها ، تحصيـلاً صحيحاً أو خاطئـاً ، ومع ذلك فإِنَّهُ يجب ألا يغيب عن الذهن أَنَّ كتاب القرية، رغم هَذِهِ الصورة التى كان يوجد عليها ، فَإِنَّهُ لعب دوراً مهماً فى ثقافة أهل القرية فى ذلك الوقت فشىء خير مِنْ لاشىء[1] .

أما عن دور الفقيه نفسه ، فى ثقافة المجتمع الريفى ، خارج نطاق الكتاب ، فقد كان كبيراً وَإِنَّ لَمْ يـكن سليماً ، تبعـاً لإشارات المصادر ، فقد أمتد نـشاطه إلى نواح أخرى كثيرة ، مِنْ حياة الفلاحين ، وأصـبح الفقيه يتصدر مجالـس الفلاحين لإلقاء دروس الوعظ وتعـريف الناس أمور الدين علـى حد إِعتقاده ، وكثيـراً مَا كانت أقوال هـؤلاء الفقـهاء تلقى التصديـق ، بَلْ والإعتقاد فِيهَا إِعتقاداً قـوياً ، وَلا يمكن الإقلاع عنه ، حَيْثُ إِنَّ الفقيه يدعى أَنَّهُ حصل هَذِهِ الآراء مِنْ أصولها ، وَإِنْ يكن مغالطاً[2] ، ولم يقـف الأمر بالفقيـه عند هَذَا الحد ، بَلْ إِنَّهُ وسع دائـرة عمله بـاحترافه تـأويل الغامض المجهول مِنَ الأسرار والأحلام، وقد أعان الفقهاء على احتراف هَذَا العمل ، وقت الفـراغ الذى توفر لَهُم ، ومـكنَّهم مِنَ التنقـل بين بيوت القرية ، واخـتلاطهم بالأسر، إلى حد أَنَّهُ أصبح لا يكاد يـخفى عليهم أمر مِنْ أمور القرية، ظاهراً كان أَمْ باطناً ، فاستغلوا معرفتهم هَذِهِ، فى تفسير أمور الناس على ضوئها، وَمِنْ هُنَا ادعوا ، قدرتهم عـلى التأويل ، ليـس عن علم بقواعد الـتأويل ، وَإِنَّمَا عن طريق إجـتهادهم

---

(1) Edward, W. Lane : Op. Cit., p. 62.

(٢) ذكر صاحب هز القحوف ، حالة هؤلاء الفقهاء ، وقال : إِنَّهُ أصبح ينطبق عليهم قول أبى حامد الغزالى :

تَصَدَّرَ لِلتَّدْرِيس كُلُّ مَهُوسِ ... بَلِيدِ يُسَـمَّى بِالْفَقِيهِ الْمُدَلّسِ

ووصفهم آخر بقوله :

إِنْ شِئتَ تُدْعَى فَقِيـه قَوْمِ ... فَطُول الكـم ثُمَّ عـمـم
واجعَل عَلَى الرأسِ طيلسانًا ... وأعقد عَلَى المنكبَينِ واختم
واجلس مَعَ القَومِ فِى صَبَاحِ ... لا بِالْبُخَارِى وَلا بِمُسْلِم
إلا صبَاحًا وَنَفْضِ كَمْ ... وَلا وَلِمَ لا وَلا نُسَلِّم
وَإِنْ لَقُوا الـسـوْقَ يَأْكُلُوهُ ... وَقَدْ نَسُوا الـعلمَ والْمُعَمَّم
ثِيَابُهُم بِيـضُوا رِيـاء ... وَقَلْبَهُم بـالـسَّوَاد مُظْلم
فَإِنْ تَرَى فِى الـوَرَى فَقِيـهَا ... فَصِحْ وَقُلْ يَا سَلام سَلِّم

• هز القحوف : جـ١ ، ص ٤٢

الشخصى ، بناء على معلوماتهم الخاصة ، ونظراً لجهل الفلاحين فى ذلك الوقت ، فإنَّ تأويلاتهم مَهْمَا كانت خاطئة فَإنَّهَا كانت تلقى التصديق والإحترام ، هَذَا بالإضافة إلى مَا كان الفقيه يدعيه لنفسه مِنْ معرفة تامة بالفتاوى الخاصة بالقسم ، وبخاصة القسم «بالطلاق» فقد كان الفقيه يجد فرصته فى هَذِهِ الحالة فى مساومة الفلاح على إصدار فتواه فِى هَذَا الموضوع ، وعندمَا يقنع بالأجر الذى يرضيه يصدر فتواه التى يرى أَنَّهَا تتفق ومشاعر قاصده مَهْمَا كانت خاطئة[1] .

وازداد نفوذ بعض هؤلاء الفقهاء ، وبخاصة مِنْهُم مَنْ شاءت لَهُ الظروف أَنْ يقضى عاماً أو عامين فى الأزهر بالقاهرة ، فقد كان هؤلاء يدَّعون لأَنْفُسِهِم ، حق إرشاد الناس وهدايتهم إلى سبيل الرشاد ، إلى جانب إدعائهم المعرفة ، بعلم لا يعرفه سواهم هُوَ العلم «الروحانى»[2] ، أَىْ اتصالهم بأرواح الجن والشياطين ، وقدرتهم على تسخير هَذِهِ الأرواح ، فى فعل مَا يريدونه ، وَمِنْ هَذِهِ الزاوية ادعوا قدرتهم على علاج الأمراض التى تلم بالفلاحين ، ولِذَا فإنَّ الفلاحين كانوا يهرعون إلى هؤلاء الفقهاء أدعياء الطب لمعالجتهم مِمَّا يصيبهم مِنَ أمراض ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ، كذلك ادعوا معرفتهم بأمور السحر وطرقه وقدرتهم على ممارسته كوسيلة مِنْ وسائل العلاج ، أَوْ تدبير المكائد للغير .

وقد أدى هَذَا الأسلوب فى كثير مِنَ الأحيان إلى ازدياد العداوات بين الأسر فى الريف وخلق مشاكل اجتماعية ، كان لَهَا تأثيرها السيىء فى كثير مِنَ الأحيان[3] .

وكان فقيه القرية يستنكف أَنْ يقول إِنَّهُ يجهل أمراً مِنْ أمور العلم والدين ، فَهُوَ يفتى فى كل شىء مِنْ غير تحرج أو خشية ، وَهُوَ عدو لكل مَنْ يعارض علمه ، أَوْ يخالف فتواه أَوْ ينقص مِنْ شأنهَا ، فَهُوَ يعتقد أَنَّ علمه حق ، وعلم سواه باطل ، وقد سجل صاحب هز القحوف الكثير مِنَ القصص التى تدل على جهل هؤلاء الفقهاء ، وتمسكهم بجهلهم واستغلالهم لظروف أهل الريف ، حتى أصبحوا ذُو مكانة كبيرة عند الفلاحين ، وقد وصف الفقيه ، وادعائه الإحاطة بكل شىء بقوله :

(١) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ١ ، ص ٣٧ .

(٢) الطويل ، توفيق : المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٣) أبو ريه ، محمود : المرجع السابق ، ص ص ٣١ - ٣٤ .

فَقِيــهُهُم ذُو الــكُمِّ والــعُمَامَة ... إذَا أتَى نــــــــه غُمَامَــــة
والـــعِلْمُ عِنْدَ الله لَيْسَ يَعْرَفْ ... سِوَى بِذَاكَ الإِسْمِ حِينَ يُوصَف
وَإِنْ جَــئْنَا يَومَـا عَلَـى الجِفَــان ... كَأَنَّهُ الــنَّاطُور فِي الــغيــطَان
يَفْتَرِسُ الأكْلَـــة مِـــنْ بِيسَارِ ... وَبَلْعَهُ عَنْ مَضْغِ ذَاكَ عَارِى
يَقُولُ أَرْوِى لَكُـــم رِوَايَـــــة ... تُنْبِى عَن الــضَّمِيـــر بِالـــدِّرَايَة
وَفِى غَدٍ أَرْوِى لــكُم قَصِيـــدَة ... لِعَنْتَرٍ فِى عَبْلَة الــــفَرِيـــــدَة
كَـــذَلِكَ دَلْهَمَــــة الـــبَطَّال ... وَسِيـــرَةَ الـــرَّاهِبُ والجَمَّالُ
وَأَشْرَحُ لَكُم وَأَقُلُّ عَنْ شِيــحَه ... وَزُم جَابِر بِنْت أَبُو فرِيـــحَه
وَأَرْوِى لَكُمَ مَا قد أَتَانِى عَنْ أَبِى ... وَأَبِـــى قَدْ قَالَ أَيـــضًا عَنْ أَبِى
وَقَـــال جِـــدِّى ذَاكَ أَبُو غنْدَاف ... صَلُّوا وَلَوْ كُنْتُم عَلَى المِقْدَاف
وَلَـوْ بِـلا وَضُـــوءٍ ولا طَـهَارَة ... كَمَا رَوَى عَنْ جِدَّتِى شَرَارَة(١)

ورغم مَا فى قصص وروايات الشيخ الشربينى مِنْ مبالغة، فَإِنَّه يمكن مِنْهَا استنباط الصورة العامة لمستوى هؤلاء الفقهاء التـعليمى ، الذى لَمْ يكن يتعدى ، حفظ القرآن وترتيله . دون فهـم فى كثير مِنَ الأحيان لمعانيه ، إلـى جانب تلاوة بعض الأوراد ، والاشتغال بأمور الشعوذة ، ولَمْ يكن حال مِنْ قضى منهم بعض السنوات فِى الأزهر بأحسن حال مِنْ زملائهم ، فهم كثيراً مَا كانوا ينسون مَا حصلوا عليه فِى الأزهر .

تلك صورة لِمَا كان عليه المستوى التعليمـى فى القرية ذاتهَا ، بعنصريها الكتاب ، والفقيه ، لعب كل مِنْ هذين العنصرين دوره على قـدر الإمكانيات التى توفرت لَهُ ، وإِنَّ كان الفقيه اسـتغل أوضاع الفلاحين لصالحه ، لكـنه عَلَى كل حال لعب دوراً فِى ثقافة المجتمع الريفى ، تتماثل مع نوعية هَذِهِ الثقافة التى كانت سائدة آنذاك .

* * *

وَهُنَا لابُدَّ مِنَ الإشارة إلى أَنَّ القرية المصرية ، فى القرن الثامن عشر ، رغم ذلك فقد أمدت مصر بكثير مِنْ شخصيات العلماء الذين برزوا ، على مسرح الحياة العامة ،

(١) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ١ ، ص ص ٣١ - ٣٤ .

فقد تمكن هؤلاء أَوْ مكنتهم ظروفهم بعد إتمامهم حفظ القرآن على يد فقيه القرية ، مِنَ الإلتحاق بالأزهر ، ولَمْ ينقطعوا عن الدراسة فيه ، وأتموا دراسة علوم الدين واللغة ، واستطاع هؤلاء العلماء ذَوِى الأصول الريفية مِنْ إحراز مكانة كبيرة بين أهل عصرهم ، بَلْ إِنَّ بعضهم كَمَا سبقت الإشارة ، أصبح يمتلك الثروات ، ويحوز الإلتزامات الواسعة ، ولَعِبُوا دوراً بارزا فى الحياة المصرية العامة ، وبخاصة فى نهاية القرن الثامن عشر ، وأوائل القرن التاسع عشر ، حيث أصبح لهؤلاء العلماء رأيهم فى الحياة السياسية ، التى كانت تمر بِهَا البلاد ، فِى ذلك الوقت ولدينا نماذج بارزة مِن هؤلاء العلماء ذَوِى الأصول الريفية مثل : الشيخ العدوى ، وعبد الله الشرقاوى ، وعلى الصعيدى ، والشيخ محمد الأمير ، وغيرهم كثير مِنَ العلماء الذين برزوا على مسرح الحياة فى نهاية القرن الثامن عشر ، وقد أصبح هؤلاء إلى جانب ذلك مراكز إشعاع فِى قراهم ، فالجبرتى يذكر كثيراً مِنْ تراحم العلماء الذين ينتمون إلى القرى التى خرج مِنْهَا هؤلاء العلماء ، أَىْ أَنَّهُم أصبحوا يعملون على تعليم أبناء قراهم وتثقيفهم بثقافة العصر التى كانت سائدة ، وَهِىَ ثقافة دينية فى المحل الأول .

كذلك عمل بعض مشايخ العربان المستقرين على تثقيف أَبْناء المناطق التى يقيمون فيهَا ، وقد كان هَذَا العمل مرتبطاً ، بالشعور الدينى أولاً وقبل كل شيء . فالمقصود مِنَ التعليم فى هَذِه الناحية تعليم الناس وتعريفهم بأمور الدين الصحيحة ، فالجبرتى يذكر أَنَّ أحد مشايخ الهوارة ، وهو شيخ العرب إسماعيل بن عبد الله ، طلب أحد العلماء لنفع الناحية ، فذهب إليه الشيخ عبد الكريم بن على المسيرى الشافعى ، حَيْثُ أنزله منزلة طيبة ، وعمل الشيخ عبد الكريم على تعليم أهل الناحية أمور دينهم وازداد أمره ولقى كل إحترام وتقدير مِنْ أهل الناحية[1] . ولكن هَذِه الظاهرة لَمْ تكن عامة بَلْ كانت جد نادرة .

(١) ذكر الجبرتى ذلك فى ترجمته للشيخ عبد الكريم بن على المسيرى الشافعى المعروف بالزيات لملازمته شيخه سليمان الزيات ، الذى أرسله إلى بلاد الصعيد «لأَنَّهُ جاء كتاب مِنْ أحد مشايخ الهوراة ، ممن يعتقد فى الشيخ (سليمان) ، بِأَنْ يرسل أحد تلامذته ينفع الناس بالناحية ، فكان هُوَ (الشيخ عبد الكريم) المعين لِهَذَا المهم ، فالبسه وأجازه، ولَمَّا وصل إلى ساحل بهجورة تلقته الناس بالقبول التام، وعين لَهُ منزل واسع، وحشم وخدم ، وأقطعوا لَهُ جانب مِنَ الأرض يزرعهَا، فقطن بالبهجورة، واعتنى بِهِ أميرهَا شيخ العرب إسماعيل بن عبد الله ، =

ويمكننا فى النهاية أنْ نقول إنَّ الناحية التعليمية فى القرية المصرية فى القرن الثامن ، كانت أساساً قائمة على حاجة القرية الدينية ، وأنَّهَا أصبحت تعكس صورة كاملة لثقافة المجتمع القروى وأوضاعه الإجتماعية والإقتصادية

* * *

ثانياً: القصص الشعبى وشاعر الربابة :

شجعت الظروف السياسية والأحوال الاجتماعية والإقتصادية التى كان يَمُرُّ بِهَا المجتمع القروى آنذاك ، انتشار نوع مِنَ الأدب الشعبى ، حرص الفلاح كل الحرص على سماعه ، مثل ألف ليلة وليلة ، وعنتر بن شداد ، وسيف بن ذى يزن ، وأبو زيد الهلالى ، والزير سالم وغير ذلك مِنَ القصص الشعبى ، الذى كان فى كثير مِنَ الأحيان يتخذ مِنْ بعض الأحداث المحلية موضوعاً لَهُ ، وأصبح لِهَذَا القصص متخصصون فِى إنشاده ، وراج هَذَا القصص بصورة واضحة ، فهم يجدون فِيهِ ، الكثير مِنَ المثل التى يريدون ، أنْ يطبقوهَا فى حياتهم ، وَهُوَ فى نظرهم يمثل بعض جوانب الحياة التى يعيشونها[1] ، فَهُم يجدون فيه الغالب والمغلوب ، والظالم والمظلوم ، كما يجدون فيه صوراً مِنَ البطولة ، ولِذَا فإِنَّ كُلاً منهم ، كان يجد فى استماعه لِهَذَا القصص الجانب الذى يمثل حياته ، وكان منشد هَذَا القصص ، يصحب فى إنشاده آلة موسيقية تسمى «الربابة» يصنعها محليًا ، ولِذَا فَإِنَّهُ أصبح يطلق عليه اسم «شاعر الربابة» وكثيراً، مَا كان هَذَا الشاعر يستثير جماهير الفلاحين أثناء إنشاده ، ويضيف على النص مِنْ عنده ، مَا يناسب المقام الذى ينشد فِيهِ ، وكان الفلاحون يقيمون الحفلات التى يدعون إليها منشدى هَذَا القصص ، فى المواسم والأفراح .

= فلدرس ، وأفتى وقطع العهود ، وأقام مجلس الذكر وراج أمره وراش جناحه ، ونفع وشفع وأثرى جداً ، وتملك عقارات ، ومواشى ، وعبيداً وزراعات ثُمَّ تقلبت الأحوال بالصعيد ، وأوذى المترجم ، وأخذ مَا بيده مِنَ الأراضى ، وزحزحت حاله فاتى إلى مصر ، فَلَمْ يجد مَنْ يعينه لوفاة شيخه ، ثُمَّ عاد ولَمْ يحصل على طائل ، ومَازال بالبهجورة حتى مات فى أواخر سنة إحدى وثمانين ومائة وألف ١١٨١ هـ / ١٧٦٨م» .

- الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار ، جـ١ ، ص ٢٦٨ ، وبخصوص تراجم العلماء الآخرين ، أنظر : جـ١ ، ص ص ١٩٣ - ٣٢٨ .

(١) الطويل ، توفيق : المرجع السابق ، ص ٢٧ .

وقد تفنن هؤلاء الشعراء فى إنشاد المواويل ، التى تعبر عن حال الفلاح ووضعه الإقتصادى والاجتماعى ، ومَا يجول بخاطره مِنْ أمور مختلفة ، وأحياناً كان بعض الفلاحين ، يبث بِمَا فى قلبه لشاعر الربابة ليؤلف لَهُ موالاً يتفق وحاله ، ويوجد كثير مِنْ هَذِه المواويل التى تعبر عن الهيام ، والحب الريفى العفيف ، التى كان يرددها شاعر الربابة على لسان صاحب المقام[1] .

كذلك أنشد الشعراء ، بعض الأشعار الشعبية ، التى تعبر عن حال الفلاح ، والأعباء التى أصبح يرزح تحتها ، فشكواه مِنَ : «الوجبة» ، و «الغرامة» ، و «الديوان» ، و «نزلة الكشاف» ، و «العونة» ، و «السخرة» ، كل هَذِهِ المظالم التى كان يعانى مِنْهَا الفلاح ، سجلهَا الشاعر الشعبى ، فى أشعار ومواويل ، كان ينشدهَا على لسان الفلاح شاكياً ومتألماً مِنْهَا ، وقصيدة الشاعر الشعبى المجهول «أبو شادوف» سجلت لَنَا كل الأعباء المالية ، وغير المالية التى كان يعانى مِنْهَا الفلاح ، كما سجلت لَنَا بجانب ذلك صورة كاملة للفاقة والجهالة وحالة الحرمان، التى كان الفلاح يعيشهَا،

---

(١) ذكر أحد المهتمين بالفلكور الشعبى أنَّ مِنْ بين هَذه الأشعار التى ذاعت فى الريف قول :

كُـلُّ المَجاريح طَـابُو ، بَسْ أَنَا فَاضِـلْ
وَطِبيب لَجـرَّاح دَوَا الناسَ ، وَأنَا فَاضِـلْ
أنَا قُلتْ يَا طِبيب مَـا عِنْدَكْشِى دَوَا فَاضِلْ
عَسَّسْ عَلَى القَلْبِ ، وَالتَفَتَ قَـالَ لِى
رُوحْ يَا قَتِيل المِلاح ، مَا عَدْ لَكْ دَوَا فَاضِلْ

• صالح ، أحمد رشدى : «فنون الأدب الشعبى» ، ص ٦٧ .

كذلك عبر لَهُ عن صبره فى عمله ، واستمراره فِيهِ رغم مَا بِهِ مِنْ علل فأصبح ينشد لَهُ ، مَا يسليه أثناء عمله على الشادوف بقوله :

جُرْحِى مِنْ اَلْمِى	مكْرَان عَـلَىَّ
مكْتُوب يَـانَاس	مِنَ الجِدْمْ للرَاسِ
كَتْبُـوا سِيدِى	وَنَـا إِيشْ بِيَدِى
جُرْحِى مِنْ اَلْمِى	مكْرَان عَـلَىَّ
كَوَانِـى البِيْـن	بَدَلَ الكَـى رِتْنين

• صالح ، أحمد رشدى : «الأدب الشعبى» ، ص ٣٣

انظر كذلك :. Edward, W. Lane : Op. Cit., pp. 37-371

لَمْ تترك شيئاً يتعلق بوضعية الفلاح إلا وسجلته ، حتى خشيت الإدارة خطر انتشار مثلَ هَذه القصيدة ولذَا كلفت الشيخ يوسف الشربينى بأَنَّ يضع لِهَذِه القصيدة شرحاً يسفه فِيه مِنْ شاعرهَا ويقلل مِنْ قيمة القصيدة ، وَإِنَّ لَمْ يستطع ذلك فى كثير مِنْ جوانب شرحه كَمَا اتضح لَنَا ، وقد سبقت الإشارة إلى هَذه القصيدة والشرح مرات عديدة فى ثنايَا الفصول السابقة ، ولَمْ يترك شاعر الربابة جانباً مِنْ جوانب حياة الفلاح إلا وعبر لَهُ عنه ، فَإِذَا الفلاح هجر قريته بسبب هَمِّ المعيشة ، وترك أهله وأصحابه ، عبر لَهُ شاعره الشعبى عن ذلك بقوله :

قَالَتْ تُسَافِرُ يَـا فَتَى ... وَتُفَارِقْ الوَجْـه الحَسَنْ
فَـأَجَبْتُهَا بِتَـذَلُّلِ ... وَالقَلْبُ يَعْلُوهُ الشَّجَنْ
هَـمُّ المَعِشَةِ فَرَّقَتْ ... بَيْنَ الأَحِبَّـةِ وَالوَطَنِ

وحين يشكو الفلاح حاله ، وضجره مِنْ مهنة الفلاحة ، وأَنَّهَا لَمْ تعد تكفى أعباء حياته ، لكثرة مَا ألقى عليه مِنْ أعباء يجد الشاعر الشعبى يعبر لَهُ على لسانه .

هَـمُّ الفِلاحَةِ حَيَّرَنِـى ... وكُلُّ سَاعَةَ فِى نُقْصَانِ
مَا انْفَكُ مِـنَ الوَجْبَةِ ... لَمَّا يِجِى مَالُ السُّلْطَانِ

وكذلك يقول على لسان الفلاح :

وَيَـا دُوبُ عُمْرِى فِـى الخَرَاجِ وَهَمْهَ ... تَقَضَّى وَلا لِى فِـى الحَصَادِ سَعَيفُ
وَيَوْمَ تَجِى العُونَةُ عَلَى النَّاسِ فِى البَلَدِ ... تُخَبِّينِى فِـى الفُـرْنِ ، أُمُّ وَطِيـفِ

وَإِذَا اشتكى الفلاح ظلم ، بعض أهله لَهُ ، وكيدهم لَهُ عند أجهزة الإدارة ، وجد شاعره يعبر لَهُ عن ذلك قائلاً :

أَقَارِبُـكُ العقَارِبُ فَاجْتَنِبْهُم ... وَلا تَرْكَنْ إلى عَـمٍّ وَخَالِ
فَكَمْ عَـمٌّ أَتَاكَ الغَمُّ مِنْـهُ ... وكَمْ خَالُ مِنَ الخَيْرَاتِ خَالِ

ثُمَّ يزيد لَهُ :

عَـدَاوَةَ الأَهْـــلِ ذَوِى القَرَابَةِ   كَالنَّارِ يَوْم الرِّيحِ وَسَطَ غَابَةِ[1]

وكان الفلاحون يحفظون هَذِهِ الأشعار ، ويـرددونها ، فى أثناء سـيرهم ، وَفِى عملهم ، وَفِى المناسبات التى تتفق وإياهَا ، كما كانوا يجيدون حفظ المقاطع التى تتفق وحال كل مِنْهُم ، مِنَ القصص الشعبى السـالف الذكر ، حتى أصبحت هَذِهِ الأنماط مِنَ الأدب الشعبى تعد جزءاً هاماً مِنْ ثقافة المجتمع الريفى ، فِى القرن الثامن عشر ، وَلا شك أَنَّ شاعر الربابة ، لعب دوراً تعليمياً هاماً فِى مجتمع القرية ، حينذاك ، بَلْ لا نغالـى فى شىء إِذَا عددنا دوره ، كـان أكثر إيجـابية مِنْ دور الفقهاء والمـتصوفة ، حَيْثُ إِنَّهُ عبر عن المظالم، التى كان يعانى مِنْهَا الفلاح، وحاول أَنْ يجعلهَا مسموعة ، وقد نجح فى مقصده هَذَا إلى حد كبيـر فردد الفلاحون أقواله ، وذاع صيـت بعضها حتـى أفاق أجهزة الإدارة فـعملت عـلى مقاومـته ، كَمَا حدث عنـدما ذاعت قصـيدة الشاعر الـشعبى «أبى شادوف» ، وقـد كانت هَذِهِ الأشعار أكثر إيجابـية حين سجلت حال الفلاح الإقتـصادية والاجتماعية ، بَيْنَمَا حاول الـفقهاء إستغلال الفلاح وتـثقيفه بكثير مِنْ أمور الشـعوذة «فَلا شك أَنَّ دور الأدب الشعبـى وشاعر الربابة» كـان كبير التأثير فى الحياة الثقافية فى الريف فى القرن الثامن عشر .

* * *

(١) الـشربينى ، يوسف : المصدر السـابـق ، جـ١ ، ص ٤٧ ، جـ٢ ، ص ١١٨ ، ١٢٥ ، ١٤٦ . كذلك يذكر أَنَّ شاعر الربابة فى كثير مِنَ الأحيان كان يلعب دور الواعظ ، ويحث الفلاحين على الصبر على مَا هُمْ فِيهِ مِنْ أوضاع إقتصادية سيئة فينشدهم :

اسْتَقْنِـعْ بِقَلِيلكَ   يَأتِيكَ الله بِكَثِيرِهِ

ويقول :

إنَّ رِزْقَكَ مِـثْلُ ظِلَّكَ   إنْ مَشَيْت يَمْشِى قُبَالَكَ
مِنْ لَهُ فِى الغَيْب شَىء   لا يَمُـوت حَـتَّى يَنَالُهُ

● هز القحوف : جـ٢ ، ص ص ٩٥ - ٩٦ .

ثالثاً: العادات والتقاليد:

لاشك أنَّ العادات والتقاليد ، لَهَا دائماً تأثيرها الواضح على ثقافة المجتمع ، وَهِيَ فى نظر أفراد المجتمع تمثل مصدراً أساسياً يستمد منْهَا المجتمع مثله وآدابه وقيمه الفاضلة ، وتبعاً لإنتقال هَذِهِ العادات والتقاليد ، مِنْ جيل إلى جيل ، فقد أصبح لَهَا على أبناء الريف قوة الإلزام ، والفلاحون دائماً يرون فى عاداتهم وتقاليدهم أساس كيانهم ، ويشتدون فى معاقبة مِنْ يخرج على قواعدهَا ، وطبعاً - ككل تراث متوارث - فقد كان لهَذِهِ العادات والتقاليد جوانبهَا الحميدة ، وجوانبهَا الضارة .

فالجوانب الحميدة فى هَذِهِ العادات والتقاليد ، هِى التى تدفع بالفلاح إلى توثيق صلاته وروابطه مع أبناء قريته ، ومراعاة صلات ذوى القربى ، وتدعو إلى إرتباط العائلة بالعائلات الأخرى بروابط حميدة ، وعن طريق هَذِهِ الجوانب الحميدة فى عادات الفلاحين وتقاليدهم تمكنوا فى كثير مِنَ الأحيان مِنْ قضاء أمورهم فى يسر وسهولة ، كما أضفت على تصرفاتهم لونًا مِنَ التجانس ، والترابط ، كذلك شملت هَذِه الجوانب الحميدة عادات ، الكرم ، والتعاطف ومساعدة الغير ، وفعل الخير ، مِمَّا طبع المجتمع الريفى آنذاك ، بطابع شريف فِيهِ كثير مِنَ المعانى الإيجابية[1] .

أمَّا الجوانب الضارة ، فى عادات المجتمع الريفى ، فكانت تتمثل فى العادات التى تولد المشاكل الاجتماعية ، مثل عادة الأخذ بالثأر ، والتداوى بالسحر ، والأحجبة والزار ، والمغالاة فى الإنفاق على الأفراح ، والماتم ، وغير ذلك مِنَ العادات ، التى أضرت بمصالح الفلاح[2] .

وَإِذَا أضفنا إلى مجموع العادات والتقاليد ، التى كانت سائدة فى ذلك الوقت ، فى الريف المصرى ، الخبرات العملية التى كان يكتسبها الأبناء عن الآباء جيلاً بعد جيل، مثل الطرق والأساليب الزراعية الصحيحة ، وما يتعلق بِهَا مِنْ

(١) أبو ريه ، محمود : المرجع السابق ، ص ص ١٢ - ١٥ .

(٢) غيث ، محمد عاطف : المرجع السابق ، ص ٥٦ .

● أبو ريه ، محمود : المرجع السابق ، ص ص ٩٥ - ١٠٢ .

عادات وتقاليد ، وخبرات عملية أصبحت تشكل عناصر هامة مِنْ مكونات ثقافة المجتمع الريفى[1] .

وقد كان هَذَا الجانب مِنْ ثقافة المجتمع القروى فَلَّمَا يصيبه التغيير إلاَّ ببطء شديد ، مِمَّا طبع مجتمع القرية فى ذلك العضر بالصورة الثابتة غير المتطورة ، فأبناء القرية الذين يمتهنون الزراعة ، ووجدوا أباءهم مِنْ قبلهم يمتهنونهَا ، أصبحوا يتمسكون بشرف هَذِهِ المهنة ، ويأبون التحول عَنْهَا ، وكانوا يعتبرون ذلك مِنَ العار فالفلاح حتى فى حالة هجره قريته - كَمَا اتضح لَنَا - كان يبحث عن مكان آخر يمارس فِيهِ مهنة الزراعة .

ولَمْ يكن هناك إختلاف كبير فِى ممارسة هَذِهِ العادات والتقاليد ، والخبرات ، بين القرى المصرية حتى أصبحت القرى متشابهة فى حياتها الثقافية والاجتماعية ، مِمَّا حَدَا إلى القول بِأَنَّهُ «لاشىء يشبه القرية المصرية ، أكثر مِنْ قرية مصرية»[2] .

ولِذَا فَإِنَّنَا سوف ندرس عادات الفلاحين المتعلقة بأفراحهم ، وأتراحهم ، وكيف كانوا يمارسونها فى ذلك الوقت على اعتبار أَنَّهَا جزء مِنْ مكونات ثقافتهم .

* * *

الأفراح :

كانت حفلات أهل الريف فى الأفراح تصبحهَا مظاهر وعادات ، تتسم بالبذخ ، الذى يتناسب وأصحاب هَذَا الفرح ، ومستواهم الإقتصادى ، ووضعهم الاجتماعى ، وكانت عملية الزواج فى الريف فى ذلك الريف ، تمر بمراحل متعددة ، تتبع كل مرحلة مراسيم معينة ، فالمرحلة الأولى هِىَ عملية إختيار «العروس» ، حيث يشترك العريس وأهله فِى هَذِه العملية ، إنْ لَمْ ينفرد الأهل دون العريس بِهَذِهِ العملية ، وكان الاختيار يتم عادةً مِنْ بين العائلة أَوْ مِنْ العائلات المتقاربة فى العزوة على حد تعبيرهم ، وكانت هَذِهِ الظاهرة تمثل مظهراً مِنْ مظاهر الإكتفاء الذاتى حيث أصبح ،

(١) نفسه : ص ص ٢٧ - ١٢٤ .

(٢) عيروط ، هنرى : المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

أبناء العائلة الواحدة ، أو البدنة الواحدة ، يتزوجون منَ بناتها ، ولَذَا فإنَّ العلاقات الاجتماعية التى كانت تدور حول رابطة الزواج ، كانت نتائجها دائماً محددة ، بصلة القرابة ، لأنَّ التقاليد العائلية ، كانت تقاليد اجماعية ، وتقوم على قيم اجتماعية[1] ، وكان الفرد ينشأ فِى هَذَا الإطار ، وَهُوَ لايعرف أنَّ هناك تقاليداً ، أو قيما أفضل مِنْ تقاليد ، وقيم عائلته التى نشأ فِيهَا ، ولَذَا فَإِنَّهُ كان يفضل الزواج مِنْ بنت عائلته ، لأَنَّهُ يعتقد فِيهَا التعادل معه فِى الأصل ، مَهْمَا كانت فقيرة ، فالتراث للتوارث لديه يحثه دائماً على الزواج مِنْ أصيلة «خذ الأصيلة ولَوْ كانت على حصيرة» «بنت الأصول مع الزمان تدور» «اتبع الطريق ولَوْ دارت وخد بنت الأصول ولو بارت» «خدندك على قدك»[2] . وَهُوَ يرى أنَّ هَذِه الصفات لا تتوفر إلاَّ فى بنت عائلته التى يتضمن نسبها وأصالتها فَهُمَا مِنْ نبع واحد ، لِذَا فإنَّ الزواج أصبح أمراً ، لا يخص الفرد الراغب فيه بمفرده وإِنَّمَا هُوَ أمر يخص العائلة جميعهَا ، وَمِنَ هُنَا أعطت العائلة لنفسها حق إبداء الرأى - إِنْ لَمْ يكن كل الرأى فى عملية اختيار العروس .

وكانت العائلة تقف فى وجه ابن العائلة الذى يريد الخروج فِى اختياره عن دائرة بنات العائلة وبخاصة إِذَا كانت العائلة ، التى يريد أَنْ يصاهرها ، أقل عزوة مِنْ عائلته ، فهم يعتقدون أنَّ «النسب أهلية» و«النسب إِمَّا حِمَى . وَإِمَّا دَرَا» . وَهُم دائماً ينظرون إلى الشخص الذى ليس لأسرته عزوة ، نظرة أقل مِنْ غيره . وَلَذَا فَإِنَّهُم كانوا يحثونه دائماً على أَنْ يتزوج مِنْ أسرة لَهَا عزوة ، حتى يبنى لَهُ عزوة «إِنْ مَا كانش لَكَ أهل ناسب»[3] .

وبعد أَنْ تتم عملية الإختيار ، وتتفق عائلتا العريس والعروس ، كانت تتخذ الخطوات الفعلية لإتمام عملية الزواج ، وحين يحل موعد الزفاف ، كانت تقام

(١) غيث ، محمد عاطف : المرجع السابق ، ص ٦٥ .

- فؤاد ، على : «المجتمع الريفى» ، ص ٥٤ .

- Hamed, Ammar : Op. Cit., p. 38 .

- Edward, W. Lane : Op. Cit., p. 156 .

(٢) شعلان ، إبراهيم أحمد : المرجع السابق ، ص ص ٩٦ - ٩٩ .

(٣) نفسه : ص ١٠٠ .

الحفلات ، التى تتفاوت فى مظاهرهَا حسب طاقة كل أسرة ، وكانت هَذِه الحفلات فى القرن الثامن عشر ، تتخذ مظهراً يدل على مدى اهتمام العائلة كلها بِهَذِه الحفلات ، وكثيراً مَا كانت العائلات الأخرى كنوع مِنَ المجاملة[1] ، تشارك عائلة العريس فرحتها ، نظراً لأنَّ العائلة ، كانت تنظر إلى زواج أحد أبنائهَا أَنَّهُ سوف يمثل إضافة جديدة ، لأفراد العائلة فِى المستقبل ، مِمَّا يزيد مِنْ عزوتها ، وقد وصف صاحب هز القحوف ، هَذِهِ الأفراح بقوله «يدوروا بالعريس ، دورة والشعرا تمدح ، والطبل يضرب ، والمشاة حوله تلعب ، والجدعان تخبط بالنبابيت ، والأولاد تنط بالشلاتيت . . ثُمَّ بعد هَذِهِ الدورة يفرشوا للعريس ، جنب الجورة ، ويجلسوا على نخع أَوْ حصير ، أَوْ برش مِنْ أبراش البير ، ويأتوا لَهُ بالعروس ، وَمَنْ قدامها الشاعر بالرباب ، وخلفهَا الصبايا بالزغاريط تصيح . والجدعان تمشى بالمصابيح ، ويرشوا عليها الملح خوف النظرة (الحسد) ويجلسونهَا على شيء عالى ، ويأتى إليها الطبال ، وينشدهَا الأشعار ، مِمَّا هُوَ مناسب بالإعتبار .

يَا عَرُوسَة يَا أُمّ الغَالِى	إِنْجَلِى وَلا تُبَالِى
يَا عَرِيس ، قُمْ خُذْ عَرُوسْتَك	واطْلَعْ بِهَا فُوق العَلالِى
وافرشوا القُبَّة وَنَامُوا	فَوْقَهَا جُنْح اللَّيَالِى
تَصْلِحِى لَهُ يَا عَرُوسَة	تَمّ أَمْرِك بِالكَمَال

ثُمَّ إِنَّهُم يجتمعوا حول العروس ، وينادى بينهم رجل فلفوس ، بيده شعلة مِنْ شرموط ، هَاتُوا النقوط ، صاحب العروس بقى فى أمان ، هاتوا يَا نساء هَاتُوا يَا جدعان ، فيدفع الشخص مِنهُم الدرهم والدرهمين ، وَمِنْهُم مَنْ يرمى نصف أَوْ نصفين»[2] .

وكان أهل العريس وأصدقاؤه يأتون إِليهِ فى السجيّة ، يجتمعون عنده ويحكمون عليه بالوجبة الغذائية التى يقدمها لَهُم .

---

(1) Wdward, W., Lane : Op. Cit., p. 156 .

(٢) الشربينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ١ ، ص ٨٢ .

وَإِذَا كانت هَذِهِ الصورة لحفلات الزواج ، كما رسمها الشيخ الشربينى هِىَ الشائعة ، فِى قرى الريف وبخاصة فى الوجه البحرى ، مع وجود اختلافات بسيطة مِنْ قرية لأخى ؛ فَإِنَّ الحالة فِى قرى الصعيد كانت تختلف فى بعض التفصيلات التى كانت تتلائم وعادات أهل الصعيد ؛ نظراً لإِنْتشَار كثير مِنَ القبائل العربية ؛ فِى كثير مِنْ مناطق الصعيد فقد كان مِنَ الشائع فى بعض قرى الصعيد ، أَنَّ العريس بعد عقد القران يذهب بمصاحبة بعض مِنْ أهله وأخصائه إلى بيت والد العروس وبعد أَنْ يستقر بِهِم المقام يؤتى لَهُم بأوعية مملوءة بالحمص المقلى والتمر وخلافه ، ويوزع على الحاضرين ؛ فيأكلون وينصرفون ويكون هَذَا اللقاء بمثابة التمهيد للعريس على السماح لَهُ بأَنْ يؤم منزل الأسرة التى سيصاهرهَا فى المستقبل .

وحين يحل موعد الدخلة ، تعقد حفلات الفرح ؛ وفى عصر يوم الدخلة ؛ يحضر الحَّلاق فيحلق للعريس ، بعض رأسه ، ويترك قطعاً متفرقة يسمونها الجزائر ؛ يرفض أَنْ يحلقها ، إِلاَّ إِذَا أخذ مِنَ الحاضرين شيئا مِنَ النقود يسمى «النقطة» ، ثُمَّ بعد صلاة العشاء فى المسجد يزف العريس بالدف والكؤوس ، وأمامه المواَلْدِيَّة ، يقولوا ، الموشحات والأوراد ، إلى أَنْ يدخل بيت الزوجية فَإِذَا وصلت الزوجة إلى بيت الزوجية ، يغمسون قدمها اليمنى ، ويدهَا اليمنى فى اللبن ؛ تفاؤلاً باليمن والبركة وأَنْ يكون مقدمها منزل الزوجية مقرونًا بالخير ، وفى الصباح يذهب أصدقاء العريس إليه ، ويلزمونه بِمَا يريدون مِنْ مأكل ومشرب ، ويقدمون لَهُ النقوط .

وكان الزوج فى العادة لا يخرج مِنْ منزل الزوجية ، إِلاَّ بعد إنقضاء ثلاثة أيام ، وكان عليه بعد هَذِهِ المدة ، أَنَّ يذهب إلى سوق القرية ليأتى لعروسه بشىء مِنْ كل مَا وجد فِيهِ ، أَوْ مَا تتمناه عليه[1] .

وَهُنَا لابُدَّ مِنَ الإشارة إلى بعض المظاهر ، التى كانت تصاحب الزواج ، فى بعض مناطق الصعيد ، نتيجة لإِنتشار القبائل العربية . وفرض حماهَا ، على بعض المناطق ، فقد أوجد ذلك ، بعض العادات ، التى لَمْ يكن لَهَا وجود فى كثير مِنَ المناطق الأخرى ، ففى القرى التى قطنتها قبائل عربية ، وكان يقطنها كذلك أقباط ،

(١) مبارك ، على : المرجع السابق ، جـ٨ ، ص ٩ .

أصبح مِنَ العادة عـند الزواج ، أنَّهُ إِذَا تزوجت بنت القبـطى ، لابُدَّ أَنْ يأخذ العربان الذين يتمتع هؤلاء الأقباط بـحماهم شيئًا معلوماً مِنَ المال ، كَمَا يأخذ الأقـباط ، عند زواج بنات عربـهم ، أو بدوهم ، كَمَا يطلقون عـليهم فِى هَذِهِ القرى شيئًا مِنَ المال كذلك ، وأصـبح هَذَا التقليـد جزءاً أساسياً مِنْ إتمام مراسم الزواج فـارضاء البدوى والقبطى فى كل حالة ، أمر ضرورى لابُدَّ مِنْهُ قبل إتمام الزواج .

وكان هَذَا التقليد مـنتشراً - وَلا يزال - فِى نواحى الهلة ، والحـديقة ، وطما ، ودوير عائـد إلى مَا فوق جرجا «فيـتعرض النصرانـى لبنت بدويه لـيلة البناء ، فـقبل خروجها مِنْ بيت أبيها يقيدهَا بقيد مِنَ الحديد ، أو نحوه ، أو يغلق عليها باباً ، حتى يأخذ مِنْ أهل الزوج مبلغاً مِنَ المال مِنَ النقود مِنْ ريال إلى عشرين ، أَوْ أكثر ، على حسب حال الزوج والـزوجة ، وكذلك البدوى يفعـل مع بنت نصرانيه ، لـكنه يأخذ أكثـر ممًّا يأخذ الـنصرانـى وكذلك يـفعل عبـيد أبيـها ، بَلْ يأخـذون أكثر مِمًّا يـأخذ النصرانى، وفى بـعض البلاد كدوير عائد لا يتبـع العروسة ، أحد مِنْ أقاربها ، فى خروجهَا إلى بيت زوجـهَا ، ويعدون ذلك عيباً ، اتحدت البلـدة ، أو اختلفت ، فَإِذَا اتبعهَا أحد منهم طرده أهل الزوج[1] .

هكَذَا كان للـزواج حفلاته وعاداته ، وتـقاليده الخاصـة التى تفاوتت فـى بعض تفصيلاتهَا مِنْ منطقة لأخـرى ، ورغم تفاوتهَا فَإِنَّهَا ظلت تمثـل جزءاً هاماً ، مِنْ ثقافة المجتمع القروى فِى ذلك الوقت متلائمة مع ظروفه وأوضاعه الاجتماعية والإقتصادية التى سبقت دراستها .

* * *

المأتم :

كما كان لأهل الريف ، عاداتهم ، وتقاليدهم ، فى حفلات أفراحهم ، فقد كان لَهُم عادتهم ، التـى يحافظون عليهَا فِى مآتمهـم ، وقد جلبت لَهُم هَذِهِ العادات ، فى كثير مِنَ الأحيان البلاء ، وضيـاع أموالهم ، وأوقعتهم تحت طائـلة المرابين ، وترتب

(١) مبارك ، على : المرجع السابق ، جـ٨ ، ص ٨٢ .

عليها فى كثير مِنَ الأحيان خراب بيوت كثير منهم ، نتيجة لِمَا يصحب هَذِهِ المآتم مِنْ مظاهر الإسراف، والتباهى ، أمام الآخرين، بِأَنَّهُم أتوا لميتهم، بِمَا لَمْ يأت بِهِ غيرهم، فهم يبالغون ، فى شراء كفن الميت ، وإقامة مظاهر البذخ ، لا يقصدون مِنْ وراء ذلك سوى تمايز بعضهم عن بعض[1] ، ثُمَّ يتباهون بدعوة أكبر عدد مِنَ الفقهاء ، كَىْ يرتلوا القرآن واحدًا بعد الآخر ، وكان المأتم يظل منعقداً مدداً تتراوح مَا بين ثلاثة أيام ، أو سبعة ، حسب منزلة الميت وسنه ، ومكانته بين أهل القرية والقرى المجاورة ، وطوال هَذِهِ المدة يبالغ أهل الميت فى إسرافهم مِمَّا يؤدى بِهِم فى كثير مِنَ الأحيان إلى الإستدانة ، ناهيك عَمَّا يفعلونه مِنْ قراءة «الختمات» و«العتاقات» وغير ذلك مِنَ الأمور التى كانت تمثل جزءًا هامًا مِنْ عاداتهم وتقاليدهم التى لَمْ يكن مِنَ السهل الإقلاع عَنْهَا[2] ، وكانت المجاملة تلعب دورهَا ، فِى هَذِهِ الظروف ، فقد كان أهل القرية وبخاصة عائلة الميت ، يقدمون لأسرته ، فى أيام المأتم ، المأكل والمشرب مواساة مِنْهُم لأفراد أسرته ، بَلْ إِنَّهُم فِى بعض الأحيان كانوا يوزعون تقديم الوجبات الغذائية التى يجب أَنْ تقدم للفقهاء ، وأهل الميت الأقربين بين أسر العائلة الأخرى .

وَهَكَذَا كانت مظاهر البذخ والإسراف تصاحب كل خطوة مِنْ خطوات المآتم ، هَذَا بخلاف مَا كان أهل الميت يتكلفونه عند كل ذهاب إلى القبر مِنْ صنع الكعك وشراء الفاكهة كَىْ يوزعونها على قبره رحمة عليه ، وَهَذِهِ أمور جد بعيدة عن تعاليم الدين الصحيحة .

وحقيقة الأمر فَإِنَّ الباحث لا يستطيع أَنْ يعفى أهل الريف ، مِنْ أَنَّهُ كان مِنْ بين أسباب سوء وضعهم الإقتصادى ، المظاهر المسرفة التى كانوا يسيرون عليها فى أفراحهم وأتراحهم التى كانت تفوق طاقتهم ، حتى أصبحت هَذِهِ المظاهر جزءاً مِنْ

(١) أبو رية ، محمود : المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

– Edward, W. Lane : Op. Cit., pp. 521 - 523.

(٢) أبو رية ، محمود : المرجع السابق ، ص ص ١٠٢ – ١٠٩ .

– Edward, W. Lane : Op. Cit., pp. 521 - 523.

تراثهم ، وليس مِنَ المبالغة أَنْ نذكر أَنَّ كثيراً مِنَ العادات بمظاهرهَا التى كانت سائدة عليها فى القرن الثامن عشر لا زالت تعيش فِى ريفنَا المصرى حتى وقتنَا هَذَا رغم مرور هَذِه الفترة الطويلة مِنَ الزمن ، ورغم التطور الكبيـر الذى مرت به القرية المصرية مُنْذُ ذَلكَ الحين .

* * *

وقد رسـبت هَذِه العادات فـى نفسيـة الفلاح كثـيراً مِنْ أنواع السلوك المخـتلفة وأصبحت جزءاً مِنْ ثقافته ، حتـى أصبح مرتبطًا بِهَا إِرتباطاً شديـداً ، ولا يفكر فِيمَا وراءهَا ، ولَمْ يعد يبحث عن العلل والأثار التى تترتب عليهَا ، ولكن كل تصوره فِيمَا ترسمه لَهُ هَذِه العادات والـتقاليد الـتى نشأ بين أحضـانها ، وأَنَّهَا أصبحـت ترسم لَهُ صورة حياته فِى يومه وغده ومَنْ هُنَا أصبحت عادات الفلاح وتـقاليده جزءًا هامًا مِنْ ثقافته ، لا محيد لَهُ عَنْهَا ، إِلاَّ بدخول عوامل حضرية كان يجب أَنْ تتسرب إِلى واقع حياته .

هكَذَا كانت ثقافة أبناء الريف فى القرن الثامـن عشر بسيطة ، شكلتهَا عوامل جد مختلفة ومتـناقضة ، وشارك فِيهَا كل مِنْ فقيه الـريف ، وشاعر الربابـة ، والعادات والتقاليـد المتوارثة كل بـقدر ملحوظ ، ولكـنهَا كانت فى كل نـواحيهَا مرتبطـة بواقع الفلاح الإِقتصادى والاجتماعى والظروف التى كان يعيشهَا .

✍ ✍ ✍

خاتمـــة

صورة مجتمع الريف المصرى
فى القرن الثامن عشر

صورة مجتمع الريف المصرى
فى القرن الثامن عشر

مِنَ العرض السابق لفصول البحث ، وتسجيل الأوضاع التى كانت سائدة ، فِى الريف حينذاك ، يمكن رسم ، صورة المجتمع الريفى ، فى إطار أبعاد ثلاثة ، كانت جميعها متداخلة ومتفاعلة ، يؤثر كل مِنْهَا فِى الآخر ، ويتأثر بِهِ ، ونعنى بِهَذِهِ الأبعاد ، البعد السياسى الإدارى ، والبعد الإقتصادى ، والبعد الاجتماعى :

فالبعد السياسى الذى كان يشكل جانباً ، مِنْ جوانب ، صورة مجتمع الريف فى ذلك الوقت ، نعنى بِهِ أسلوب إدارة القرية وسياسة تنظيم هَذِهِ الإدارة ، حَيْثُ إِنَّ هَذِهِ السياسة هِيَ التى كانت تدير هَذَا المجتمع ، وترسم لَهُ طريق حياته ، وتجعل مِنَ القرية المصرية فِى ذلك الوقت ، وحدة متضامنة ومسئولة بمجموعَهَا عن تأدية مَا عليهَا مِنْ ضرائب ، كما تجعلهَا مسئولة عن جرائم أعضائهَا ، وتخضع مجتمع القرية لجهاز إدارى معقد ، متعدد الفروع متداخل الإختصاصات ، وَمِنْ هُنَا كان إستغلال هَذَا الجهاز للفلاحين، حيث إِنَّ الجهاز الإدارى المحلى كما اتضح ، كان سيئا للغاية ، همه الأول ، الحرص على مصالحه الشخصية دون سواها ، فسياسة إدارة القرية المصرية فى القرن الثامن عشر ، إِذَا قيل عَنْهَا شىء فيجب أَنْ يقال إِنَّهَا كانت صورة سيئة للإستغلال والتعسف ، واستغلال النفوذ ؛ وَأَنَّهَا لَمْ تنجح إِلاَّ فى تثبيت رهبة سلطة الإدارة فِى نفوس الفلاحين ورسبت فى نفوسهم سمة الإذعان والخضوع ؛ ومكنّتها منهم ، أَىْ تمكين ، وأصبح الفلاح ، لا يجد فى أجهزة الإدارة ، سوى القوة الغاشمة ، التى سلبته حقه ؛ فى الحياة الحرة ، والمعيشة الكريمة ، وَلَمْ يكن لديه القوة على مواجهة هَذِهِ الأجهزة التى أجادت فَنَّ إرهابه ، وَمِنْ هُنَا وَطد نفسه

على الصبر ، والجلد ، واحتمال الظلـم الذى يحيق بِهِ من هَذِهِ الأجهزة ، وفى غيبة الإدارة المركزيـة القوية ، إزداد عبـث أجهزة الإدارة المحليـة بالفلاحين ، وسـلبت مَا لدى الفلاحـين مِنْ متاع ، وأرهقت كاهـله بكثير مِنَ الأعـباء المالية ، وغيـر المالية ؛ وفرضت هَذِهِ الأجـهزة لنفـسَها كثيـراً مِنَ الحقوق علـى الفلاحين ، وأصـبحت إدارة القريـة ، قائمة عـلى الإستغلال ، وإرهـاب السكان وعدم شـعورهم بالأمـن ، على حياتهم ، أَوْ أمـوالهم ، وترتب على ضعـف هَذِهِ الأجهزة إزدياد تسلط العـربان على القرى ، ونهـبَها وسلب زروع وماشية الـفلاحين ، دون أَنْ يتمكـن هؤلاء مِنَ الدفاع عَنْ أنفسهم ، وعجز الأجهزة الإدارية عَنْ حمايتهـم ، ذلك موجز للبعد السياسى فى إطار صورة المجتمـع الريفى ، فى القرن الثـامن عشر ، لا نجد قولاً ينطـبق على هَذَا البعد أبلغ من قول الشاعر :

رُعَاةُ الشَّاةِ تَحْمِى الذِّئْبِ عَنْهَا ... فَكَيْفَ إِذَا الرُّعَاةِ هِىَ الذِّئْبِ

* * *

أَمَّا بُعد هَذِهِ الصورة الإقتصـادية ، فقد كان أعمق بكثير ، مِنْ سـابقه ، فالفلاح يعمـل طول يومه ، وينتـج محصولاته ، وَلا شـىء مِنْهَا يعود عليه ، بَلْ عـاش حياة إقتصادية سيئة ، فالأعباء المالية الرسمية، وغير الرسمية تكبله ، وترهقه ، وتلاحقه ، فَهُوَ مَا يكاد يخلص مِنْ تـسديد ، أحد هَذِهِ الأعباء حتى يجد مَنْ يطـالبه بسداد عبء آخر حتـى اضطر كثير مِنَ الـفلاحين ، فى بعـض الأحيان إلى هجر قـراهم ، وترك زروعهم ، وبيع مواشيهم ، ودفع أثمانـهَا ، فِيمَا زاد عليهم مِنَ الضرائب ، فقد وقع الفلاحون تحت نظام ضـرائبى غير محدود ، فالفلاح عليـه أَنْ يدفع ، «مال ميرى» ، «برانـى» ، «فائض» ، «كـشوفيـة» ، بالإضـافة إلى : «الـفرد» ، و «الكـلف» ، و «المغارم» ، و «رفع المظالم» ، و «التحـرير» ، و «مال الجهات» ، و «حق الطريق» ، أضف إلى ذلـك ، مَا كان يدفعه مِنْ رشاوى لأجـهزة الإدارة ، تفاديًا للعـقاب الذى يخشى ، أَنْ يـوقع عليه فى حـالة تأخره فى دفع الـضرائب ، وكثيراً مَا دفـع الفلاح لِهَذِهِ الأجهزة أكثر مِمَّا عليه مِنْ ضرائب . فَإِذَا أضفـنا إلى كل ذلك أَنَّهُ نتيجة لأهمال الحكومـة لواجباتهَا ، تعـرض الفلاحون ، فى مـزارعهم لأخطار الـفيضانات العـالية

والمنخفضة على السواء ، فأدى ذلك إلى بوار الأراضى أو تلف المحصولات ، وموت البهائم ، وانتشار المجاعات ، وخراب القوى ، زد علـى ذلك الكوارث الطبيعية التى كانت تحـل بالفلاحين مِنْ حين لآخـر ، فتنزل بإقتـصاديات الريف الدمـار والهلاك . وَممَّا كـان يضاعـف مِنْ وقـع كـل هَذِهِ الأمور ، تواتر «المصادرات» ، و «المظالم» ، و «المغارم» ، مِنْ جانب الأمراء المـماليك ، وبخاصة فى أوقات الصراعـات العسكرية فيـما بيـنهم ، كـل هَذِهِ الأمور أوقعت الـفلاح تحت طـائلة المـرابين ، وغيـرهم مِنَ المستـغلين ، حتـى اضطر الفـلاح فى كثير مِنَ الأحـيان إلى بيـع محصولـه قبل أوان نضجه، لـيدفع مع عليـه مِنْ أعباء مالية ، فسـاء وضعه الإقتصادى ، وكـسد حاله ، وحيره هَمٌّ الـفلاحة ، التى لَمْ يجـد مِنْهَا مخرجاً ، ويعـبر الجبرتى عن ذلـك قائلا : «ضاق ذَرْعُ الأهالى ، وخـرب الأقاليم مِنَ الشراقـى ، والظلم ، والتجـأت الناس ، وخصوصاً الفلاحين الذين حضروا إلى المـدينة بنسائهم وأولادهم» ، وَهَذَا يقودنَا إلى تقرير حقيقة ذات مغذى عميق وهى : أَنَّ المديـنة تأثرت كثيراً فِى القرن الثامن عشر ، بالوضع الإقتصـادى السيء الذى ساد الريف ، لأَنَّ الريف ، كان هُوَ المـصدر الوحيد الذى يغذى المدينة ويمدهَا بحاجتهَا مِنَ المواد ، فالدور الذى كان يلعبه الريف فى ذلك الوقت ، فى حـياة المدينة ، كان ضخمـاً ، وقد أوضحت ذلك فى مواضـع كثيرة مِنْ فصول البحث .

وخلاصة القـول فى البعد الإقتـصادى لصورة المجتمـع الريفى فى القـرن الثامن عشر ، أَنَّ الحياة الإقتـصادية فى الريف ، حلت بِهَا علل كثيـرة ، لعبت دورها ، فى تدهور الوضعـية الإقتصادية لأهل الريـف حتى فى سنوات الرخاء ، ربمـا كان الفلاح يعجـز عن تسويق منـتجاته لإنعدام الأمـن فتكسد حالـه ، ويكفى تصوراً لـسوء حال الفلاح الإقتصادية مِنْ أَنَّهُ اضطر فى بعض السـنوات أَنْ يأكل الميتة ، وقشر البطيخ ، فهل يوجد حال أسوأ مِنْ ذلك !

* * *

أَمَّا عَنْ البعد الاجتماعى لِهَذِهِ الصورة ، فقد كان نتاجاً للبعدين السابقين السياسى والإقتصـادى فقد طبعـت هَذِهِ الأوضاع السيئـة الفلاح بكـثير مِنَ السمـات الضارة ،

واضطرته فى كثير مِنَ الأحيان إلى اللجوء فى تفسير أحواله السيئة بالغيبات ، ومظاهر الشعوذة ، وَلِذَا فَإِنَّهُ وقع فريسة سهلة للمشعوذين والدجالين ، ومدعى التصوف ، لعله يجد عند هؤلاء ، ما يعينه على تحسين حاله .

وَإِنْ ثبت أَنَّ هَذِهِ الفئات كانت مِنْ بين أسباب تدهور وضع الفلاح ، وَلِذَا فَإِنَّ تأثير الأوضاع الإقتصادية السيئة على الحياة الاجتماعية فى الريف ، والعلاقات الاجتماعية كان سيئا للغاية ، كذلك انقسم سكان القرى فى كثير من الأحوال إلى عصبيات متعادية، تبعًا لإنقسام العربان إلى عصبيات ، أو تبعًا لإنقسام البيوت المملوكية، وعانى الريف كثيراً مِنْ هَذِهِ الانقسامات ، التى تركت بصماتها واضحة على صورة هَذَا المجتمع وتركيبه .

هَذَا بالإضافة إلى تفاعل هَذِهِ الصورة بمجموعة مِنَ العادات والتقاليد والأعراف ، التى كان لَهَا صفة الثبات ، والإستمرار وعدم التغير ، وكان لَهَا تأثيرهَا الواضح فِى هَذَا البعد ، وَإِنْ بَدَا عليهَا بعض الإختلاف ، ولكن رغم ذلك فَإِنَّهَا كانت متحدة فى تأثيرهَا فِى صورة هذا المجتمع .

لاشك أَنَّ سوء الأوضاع الإقتصادية، وفساد الأساليب التى كانت تدار بِهَا القرية ، أديَا إلى تعقد الحياة الاجتماعية فى الريف ، حتى بدت هَذِهِ الحياة ، مزيج متناقض معقد ، يصعب تصويره مِنْ جانب واحد ، فَهِى مزيج مِنَ التنافر والتضامن والإتحاد والإختلاف فى نفس الوقت ، تتحكم فِيهَا مجموعة عوامل مختلفة تجعلهَا صعبة الوضوح .



هكَذَا نخلص فِى النهاية إلى أَنَّ صورة مجتمع الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، كانت نتاجاً للأوضاع السابقة الإشارة إليهَا ، فالأوضاع السياسية ، كان لَهَا تأثيرهَا على الأوضاع الإقتصادية ، وكلاهمَا لعب دوره ، فى تشكيل الحياة الاجتماعية فى الريف ، بالصورة التى سبق إيضاحهَا ، فى فصول البحث ، صورة كانت تحتاج إلى تغيير شامل وهزة قوية ، تزيل عنهَا الظلال الصعبة الكثيفة التى كانت تحجب درجة وضوحها ، ولكن القرن الثامن عشر مضى ، دون أَنْ تحدث هَذِهِ الهزة ، أَوْ ذاك التغيير .

الملاحـــق

ملحق رقم (١)

كشاف

شرح أهم المصطلحات التى كانت سائدة فِى الريف فِى فترة البحث

١- **ارتفاع** : مقدار الأموال الأميرية التى تحصل للروزنامة .

٢- **أستاذ القرية** : لقب كان يطلق فى القرن الثامن عشر ، على الملتزم ، وقد ورد فى الجبرتى والمصادر الأخرى المعاصرة بِهَذَا العنى ، وكان يطلق كذلك على السيد أَوْ الأمير الذى يشترى المماليك بالمال ، ولكن فِى القرية كان يعنى الملتزم ، فيلقب بأستاذ القرية .

٣ - **إسقاط** : التنازل عن حصة الالتزام أَوْ جزء مِنْهَا لشخص آخر ، بالبيع أو الرهن ، لمدة معينة أَوْ إلى الأبد ، كانت هَذِهِ العملية تسمى «إسقاطًا» وكانت تتم على يد قاضى الشرع .

٤- **إفراج** : حجة أو سند، يعطى لأصحاب حق الإنتفاع بأراضى الرزق . كُلَّمَا حدث تغيير فِى هَذِهِ الرزق بالوراثة أَوْ غيرهَا ليثبت حقهم فِى استمرار الإِنتفاع بِهَا .

٥- **تقسيط** : سند يعطيه ديوان الروزنامة للملتزم ، بعد أَنْ يرسو عليه إِلتزام الحصة التى يتعهد بجمع الأموال المقررة عليهَا ، وكان ينص فِى هَذَا السند على مقدار الأموال المقررة على الحصة .

٦- **التمسك** : وثيقة تبين حق حاملها فى شراء حق الإِنتفاع بمكان ، أَوْ الحصول على وظيفة أَوْ غير ذلك يبرزهَا عند الحاجة ، وَهِيَ عبارة عن صورة لِمَا هُوَ مسجل بسجل القاضى بخصوص الموضوع الذى يخص حاملهَا .

٧- **حق الطريق** : أجر كان يفرضــه رجال الإدارة على الفلاحين نظيــر إبلاغهم أوامر الحكومة ، أَوْ طلبهم إلى ديوان الولاية أَوْ أَىٍّ جهة إدارية ، وَإِنْ كان ذلك إدعاء كَمَا كان يحدث فى بعض الأحيان .

٨ - **حلوان** : ضريبــة كان يدفعــهَا الملتزم الجديــد للباشَا ، وديــوان الروزنامة نــظير التصديق على نــقل الإلتزام إليه ، وكانت فى بدء الأمر تقدر بمــقدار ضريبة سنة مِنَ الأموال الأميرية المقررة على الحصة ، ثُمَّ أصبحت تقدر بمقدار ثلاث سنوات مِنْ فائض الحصة الذى أصبح يفوق ، مقدار المال الميرى .

٩ - **مال حماية** : ضريبة كانت الإدارة تفرضهَا على أراضــى الوقف نظير حمايتهَا مِنَ السلب والنهب .

١٠- **خواجًا** : لقب كان يطلق على التاجر فى القرن الثامن عشر .

١١- **الروك** : عملية فــك زمام الأرض بقصد إعادة توزيعهَا ، وتــعديل الخراج ، وقد تمــت فى العــصر العــثمانــى ٩٣٣ هـ / ١٥٢٦م ، وفــى عهد الحــملة الــفرنسـية ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م ، وعرفت دفاتر هَذِهِ العملية بدفاتر الترابيع .

١٢- **الطلبة** : مظلمة فــرضها رجال الأسباهية المــقيمين فى الريف علــى سكان القرى وبالغوا فى تقديرهَا كثيراً .

١٣- **العــونة** : هِيَ العــمل سخــرة بدون أجر فى أرض الأوســية الخاصــة بالملــتزم ، وكذلك العمل فى حفر الآبار ، وتطهير الترع ، تبعاً لأوامر الإدارة .

١٤- **مال السلطان** : هَذَا المصطلح كان يــعنى عند أهل الريف المال الميــرى المقرر على أرض الفلاحة ، وكان يعرف عندهم كذلك «بالديوان» .

١٥- **مسموح المشايخ** : الأرض التى تمنح لمشايخ القرى ، مَعَ إعفائهَا مِنَ الضرائب ، نظيــر ما يقومون بِهِ مِنْ خــدمات للحكــومة ، وَمَا يقدمــونه مِنْ ضيافة لمــوظفى الإدارة الذين يتوقفون أو يمرون بالقرى .

١٦- **تميقة** : أمر إلى الفلاحين ومشايخ القرية ، كانــت الروزنامة تسلمه الملتزم الجديد

الذى يرســو عليه الإلتـزام تأمر فِيهِ هؤلاء المـشايخ والفـلاحين بطاعة المـلتزم ، وتنفيذ أوامره .

١٧- الوجـبة : غذاء رجـال الإدارة الذين يـؤمون القـرية لـتنفـيذ الأوامر أوْ جـمع الأموال، وكانت الوجبـة توزع على سكان القرية حسب أحوالـهم الإقتصادية ، ومساحة الأرض التى يحوزنها .

اعتمدت فى إنشاء هَذَا الكشاف على :

١- عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، جـ١ - ٤ .

٢- أحمد شلبى بن عبد الغنى ، أوضح الأشارات .

٣- عبد السميع سالم الهوارى ، لغة الإدارة .

٤- محمد بن أبى السرور ، المصادر السابقة .

ملحق رقم (٢)

- وثيقة تبين أَنَّ سداد المال الميرى كان يتم عَنْ طريق شيخ الحصة .

مصدر الوثيقة : أرشف المحكمة الشرعيــة : محفظة دشت رقم ٢٩٢ ، ص ص ٤٤٥ - ٤٤٦ .

«إدعى كل مِنَ المحتـرم محمد الطور وأختــه الحرمة سليمــة المرأة ، وكَذَا المرحوم موسى مِنْ أهــالى ناحية عرب الـدبل بولاية الغربـية ، الثابت مـعرفة الحرمة سلـيمة المذكورة بشهاده كل مِنْ : المحترم أحمد أبو سلامة ، والمحترم عبده بن نايل ، كلاهما مِنْ أهالى الـناحية المذكورة ، والحـاج إسماعيل المقـدم بن المرحوم عبده الـطحاوى ، ثبوتاً شـرعياً ، على المحترم مـصطفى بن المرحوم محـمد أبو أعلى مِنْ أهالى الـناحية المذكورة ، بِأَنَّه فِيمَا قبل تـاريخه ، توفى المرحوم محمد أبو أعلـى المذكور عن زوجاته الثلاث هن : الحرمة شلبـاية بنت سيد أحمد ، والحرمة كليلة بـنت هيكل ، والحرمة زين بنـت عطا الله وأولاده الثمـانية هم : المحتـرم مصطفـى المدعى عليـه المذكور ، وموســى ، ومحمـد ، وحسنـة ، وناضرين ، وسـتيتـه وفاطمـة ، وعز ، من غـير شريك، وَأَنَّ المتوفى المـذكور فى حياته استـلم مِنَ المدعين المذكورين ، فـى سنة واحد وثمانين ومـاية ألف (١١٨١هـ/ ١٧٦٧م) ، مـبلغاً قدره أحـد وخمسون ريالا بـطاقة ، حين كان شـيخاً بالـناحية المـذكورة ، ليدفـع ذلك مِنَ المال المطـلوب مِنَ المدعين لمـلتزم الناحية المذكورة ، وكتـب لَهُمَا وثيقة بذلك بخطه مزقت منهمـا قبل تاريخه ، وَأَنَّهُ بعد أَنْ تسلم منهما ، لَمْ يدفعه لملتزم الناحـية المذكورة ، وَأَنَّ الملتزم المذكور أخذ منهما المال الذى كان مطلويا منهمَا بعد ذلك ، وَأَنَّ مبلـغهما المذكور باق بذمة المتوفى المذكور إلى تاريخه ، وَأَنَّ المدعى عليه المذكور واضع يده عـلى مخلفات والده المذكور ، هو وباقى الورثة المذكورين ، ويطـالباه بذلك مِنَ المخلفات المذكورة ، ليحوزاه لأنـفسهمَا بالوجه الشرعى ، وسئل المحتـرم مصطفى المدعى عليه المذكور عن ذلـك ، فأجاب بالإنكار فى المبلغ المدعى به المذكور ، وَأَنَّهُ لَمْ يعلم ذلك ، وجـحد ذلك جحداً كليًّا وكلف المدعيان المذكوران ثبـوت دعواهما المذكورة بالوجـه الشرعى ، وطلب مِنْهُمَا البيـان على ذلك،

فذكرا أنْ لا بينة لهما تشهد بذلك سوى الوثيقة الممزقة المذكورة عَنْ بينة تشهد لَهُمَا ، وعجزاَ عَنْ ثبوت دعواهمَا المذكوة عجزاً كلياً ، وإلتمسًا يمين المدعى عليه المذكور على عدم علمه بذلك ، فحلف بالله العظيم الذى لا إله إلا هو الرحمن الرحيم منزل القرآن على قلب النبى ﷺ ، أنَّهُ لَمْ يعلم أنَّ بذمة والده المذكور للمدعين المذكورين المبلغ المدعى به المذكور ولا بعضه ولا شيئاً منْهُ . الحلف الشرعى الملتمس الموجه المقبول بالطريق الشرعى ، فعند ذلك طلب المحترم مصطفى المدعى عليه المذكور مِنْ حضرة مولانا أفندى المومى إليه إجْرَامًا ، يقتضيه الشرع الشريف لَهُ فِى شأن ذلك، أجابه لذلك ، وعرف المدعين المذكورين أنَّهُ حيث كان الأمر كَمَا ذكر وعجزاَ عن ثبوت دعواهما المذكورة ، عجزاً كلياً إلتمسًا يمين المدعى عليه المذكور ، وحلف اليمين الشرعى على عدم علمه بذلك ، فهمَا ممنوعان مِنْ دعواهمَا المذكورة ، واللازم عليهمَا عدم معارضتهمَا للمدعى عليه المذكور وباقى ورثة والده المذكورين ، بسبب ذلك حكم عليهمَا بذلك ، وبأنْ لا تسمع لَهُمَا دعوى بعد ذلك بسبب ذلك ، وأمر باتباع ذلك ، وعدم العدول عنه ، تعريفاً ومنعًا وإلزامًا وحكمًا وأمراً شرعيات وأشهد على نفسه الكريمة بذلك ، وبه شهد» .

حرر فِى خامس عشر رجب سنة تسعين ومابة وألف (١١٩٠هـ / ١٧٧٦م) .

نستخلص مِنْ هَذِهِ الوثيقة الحقائق التالية :

(١) سداد المال الميرى كان يتم عن طريق شيخ الناحية ، مع تسليمه إيصالاً للفلاحين .

(٢) شيخ الناحية كان يأخذ المال مِنَ الفلاحين فى بعض الأحيان ، ولَمْ يسدده للملتزم ، فكان الملتزم يجبر الفلاحين على سداد المال لَهُ مرة ثانية .

ملحق رقم (٣)

فرمان مِنَ الديوان العالـي بتعيين حدود لأرض بناحية نويج بنـاء على قلم الشرع الشريف .

المصدر : دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفتر الجسور رقم (١٣٥٦) .

صورة فرمان شريف في ناحية نويج
صدر هذا الفرمان الشريف الواجب القبول والتشريف
من ديوان مصر المحروسة جعلها الله تعالى مونسا
ومحفوظا الى يوم الدين ان ورد الينا بالديوان العالي
كشف واعلام من الشرع الشريف بمحكمة المحلة الكبرا
بولاية الغربية يعرب مضمونها ويونس مكنونها
بحدود الاربع بناحية نويج بالولاية المذكوره
الحد القبلي ينتهي الى جسر ناحية صندله بالولاية
والحد البحري الى بحر ابي حمرا بجوار كوم الجير وفيه
جسر البيدراني المرقوم والشرقي الى ناحية جسر
ناحية حمرا السويره بالولاية وبعضه باق الى اطيان
الورق وفي هذا الحد جسر بلدي فاصل بين اطيان نويج
المذكوره وبين اطيان الورق والحد الغربي الى البحر الشرقي
الفاصل بين نويج المذكوره وبين نشابه والقلابه
وحصة الغنيمي وعلى موجب ذلك التمس منا فرمانا
بان الحدود المذكوره تنتقيد في مقاطعة الغربية ومحل
الواقعة بالسجل بالولاية المذكوره حكم ما هو مشروح
اعلاه فاجبناه واصدرنا هذا الفرمان الشريف من الديوان
العالي بموجب الكشف والاعلام تعتمد وروده الحكم
يكون العمل بالحدود المذكوره ولم احدا يتعدي في الحدود
ويتعين في مخالفته حكم ما امرتكم ولا تخالفوه والحذر
ثم الحذر من المخالفه والكشف الكريم والختم الفخيم عليهما
الاعتماد ديوان الواقع ٢٣ ذي الحجة سنة ١١٨٨

ملحق رقم (٤)

وثيقة تبين أَنَّ نفقـات جرف الجسور البلدية كانت على الملتـزمين وأهل الناحية ، أَمَّا نفقات جرف الجسور السلطانية فكانت على جهة السلطنة الشريفة .

مصدر الوثيقة: دار المحفوظات العمومـية: مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفتر الجسور، رقم (١٣٥٦) .

«لَمَّا ورد البيور لـدى الشريف على بيـاض ، مِنْ حضرة الوزير المعظـم ، المشير المفخم ، مـولانَا عبد الرحمن باشَا ، حـافظ مملكة مصـر المحروسة ، يسَّر الله لَهُ مِنَ الخيرات مَا يـشاء ، المؤرخ فى ثانى عشر شهر ربـيع الآخر سنة ١٠٩٠ هـ / ٢٣ مايو ١٦٧٩م ، خطابًا لمولانَا حسين أفـندى ، مقاطعجى الغربية حالاً ، بـالديوان العالى ، يفيد مَا سيذكر فِيهِ ، بدفتر الجسور المخلد بـالمقاطعة المذكورة ، بموجب الحجة الشرعية المسطرة من الباب العالى ، المتوَّجة بـإمضَا وختم مولانَا شيخ مشايخ الإسلام ، حسن ابن حسين أفندى ، المولى «بمصر المحمية متع الله تعالى بوجوده البرية ، فامتثل مَا أمر بِهِ مولانَا الوزير المشار إليه ، وقيدت الحجة الشرعية المذكورة ، بالدفتر المذكور ، على صورتهـا المشروحة أدناه ، وَهِيَ سـبب تحريره ، وباعـث تسطيره ، هُوَ أَنَّهُ بـالديوان العالى بحـضرة مولانَا الوزير المعظم ، المشـير المفخم ، الدستور المـكرم ، مدبر أمور جمهور الـعالم ، بأعالى الـهمم ، مشيد أركـان الدولة ، والإقبال بالـرأى الصايب ، مسدد عنوان الصولة والإجلال ، بالفكر الثاقب ، مولانَا عبد الرحمن باشَا ، يسر الله تعالى لَهُ مِنَ الخيرات مَا يَشَا ، كافل المملكة الإسلامـية ، يوميذ مدينة مصر المحمية ، أدام الله تعالى دولته، وأيد معدلته أمين ، وسيدنَا شيخ الإسلام أعلم العلمَا الأعلام، قاضى النقض والإبرام ، ومحرر القضايَا والأحكام . بمزيد الإتقان والأحكام ، حسنة الليالـى ، فى جباه وجوه الأيام ، مـولانَا قاضى القضاة ، يـوميذ بالديار المـصرية ، وجمال قـضاة الإسلام ، كمال ولاة الآنـام ، معتمد الـسادة الموالى العـظام ، مولانَا قاضى الديوان ، زيدت فضايله أمـين ، ادعى قدوة قضاة الإسلام ، عمدة ولاة الأنام ، مولانَا محمد أفـندى ، الشهير بطرقجـى زاده ، ملتزم مدينة منـف وَمَا معها ، زيد

فضله ، على كل مِنْ فخر أمثاله ، الأمير أحمد بن عبد الله ، والأمير إبراهيم بن عبد الله ، مِنْ طابفة الجراكسة كل منهما ، الملتزمان سوية بناحية منشأة غمرين ، بالولاية المذكورة بِأَنَّ المدعى المذكور كان ملتزمًا ، بنـاحية منشأة غمرين ، المذكورة ، وفرغ عَنْ إِلتزامها للـمدعى عليهمَا ، سوية مِنْ ابـتدا سنة تسع وثمانـين وألف الخراجية ، وَأَنَّ بأرض المنشأة ، وداخل فِي حدودهَا جسر بلـدى يعرف بالشيخ منصور ، وَأَنَّ الجسور البلديـة جرفها واتقانهـا على ملتزمى النـواحى ، التى هِيَ فِى أراضيها وأطـيانهَا ، شرعًا وقانونًا ، وَأَنَّ مولانَا محمد أفندى المدعى ، أنهى ذلك لحضرة مولانَا الوزير المومى إليه، فبـرز أمره الكـريم ، بيور لدى شـريف ، علـى بياض ، خـطاباً ، لقـاضى ولاية مـنف ، وكاشـف الولاية المذكـورة ، والأمراء الجربجـية المتوالـية ، وسردارية الـسبع بلـكات ، بالكشف على الجسر المذكور ، بمباشرة الأمير شاه باش جاويش ، والعمدة الشيخ جعفر من شهود الديون العـالى ، المعينين فى شأن ذلك ، فَإِنْ ظهر ، أَنَّ الجسـر بأراضى منشأة غمرين المـذكورة ، يلتزم المدعى علـيهمَا ، بجرفه إلى غـير ذلك مما تضمنه الـبيور لدى المشار إليه ، وَهُوَ مؤرخ فى غاية ذى الحجة الحرام ختـام سنة تسع وثمانين وألف (ذى الحجة ١٠٨٩ هـ / يناير - فـبراير ١٦٧٩م) وعرض البـيور لدي على مـولانَا قاضى الولاية ، والأمير الكاشف ، فقابلوا ذلك ، بالقبول . وتوجهوا بزواياهم ، للكشف على ذلك ، كـشفوا عليه بـحضور المدعى علـيهمَا ، فَإِذَا هو كاين فِى أراضـى منشأة غمرين ، وداخل فِى حدودهَا ، وصدق المدعى عليهمَا ، على وجوده بداخل أراضى المنشـأة المذكورة ، وَأَلزمَا، بجرفـه وكتب بذلك حجـة مِنْ قبل جمال قضاة الإسلام، مولانَا خليل أفندى ، قاضـى ولاية منف المذكـورة ، وعرض متضمن لمضمونهَا مسطر باللـغة التركـية ، وعرض ثان مِنْ قبـل قدوة الأ ماجد ، الأمـير مراد كاشـف الولاية المذكـورة ، متضـمن لـذلك أيضـاً أبرزهم ، مـولانا محـمد أفـندى مؤيـده ، وقرى بالمجلس، فَإِذَا كل مِنْهُم متـضمن للكشف ، على الجسـر المذكور ، ووجوده بأراضى منشأة غمـرين وتصديـق ، الأمير أحـمد ، والأمير إبـراهيم ، مـلتزمـى المنشأة المـدعى علـيهـمَا، علـى أَنَّهُ كاين بـأراضى المـنشـأة وإلزامـهمَا بجـرفه ، مـؤرخ كل مِنَ الـحجة والعرضين المشروحين أعلاه بـثامن عشر شهر تاريخ أدناه ، وَأَنَّ المدعى علـيـهما ممتنعين مِنْ جرف الجسر المذكور ، بغير وجه ، وَلا طريق شـرعى ، ويطالبهمَا بِأَنْ يقومَا بجرف

الجسر المذكور ، ويسأل سوالهمَا عَنْ ذلك ، فسئل المدعى عليهما المذكوران عَنْ ذلك ، أجابَا بـالإعتـراف ، فى وجـود الجسر المـذكور بـأراضى المنـشأة المـذكورة ، داخـل فى حدودها غـير أَنَّهُ قديمًا برز كشف وعـرض متضمنان أَنَّ جـرف الجسر المذكور الثـلثين منْهُ على ملتزم منف ، والثلث الباقـى على ملتزم المنشأة ، وأَنَّهُمَا أخرجَا صورة العرض والكـشف ، منَ السـجل وأبرازاهـمَا منْ أيديهمـا ، فعارضـهمَا مولانَا مـحمد أفـندى المدعى المشار إليه ، بأَنَّ صـورة العرض والكشف المذكورين متنحـلتين باطلين لا أصل لَهُمَا ولا حقـيقة ، ومخـالفين لـلقانون المـنيف ، فَلَمْ يـبديَا فى ذلـك ، دافعاً ولا مطـعنًا شرعيين ، والـتمس مولانَا محمد أفندى المومـى إليه ، منْ مـولانَا الوزير نـصره الله تعالـى ، ومولانَا قاضى القـضاة المومى إليهـمَا ، فعل مَا يقتـضيه الشرع الـشريف ، والقانون المنيف فى شأن ذلك ، فبرز أمر مولانَا الوزير المومى إليه ، بأَنَّ حيث اتضح وتبين حجـة الكشف المشروحـة المورخة أعلاه بييـور لدى شريف خطابًا لـمولانَا شيخ مشايخ الإسلام ، قاضى القضاة ، المومى إليه ، إِنَّهُ بموجب حجة قاضى ولاية منف ، وعرضـه وعرض كاشـف الولاية . بجـرف الجسر المـذكور الملـتزمان المدعـى عليـهمَا المذكوران ، وحكم عليهما بذلك بالديوان ، ويكتب بذلك حجة مؤرخ كل البيورلدين المشروحين بـيوم تاريخه أدناه ، متوج كـل منْهُمَا بالختم الكريم على الـعادة ، وقوبل ذلك بالقـبول ، ولَمَّا ثبت مضمون ما شـرح أعلاه لدى مولانَا قاضى القـضاة المومى إليه ، بصـدق ذلك جميعه بين يديـه ، سعاهًا ووجاهًا ، ثبوتاً شرعياً ، عرف الأمير أحمد ، والأمـير إبراهيـم ، ملتزمـى المنشأة المـذكورة ، إِنَّهُمَا حيث صـدقًا واعترفَا ، أَنَّ الجسر المذكور بأراضى المنشأة ، وداخل فى حدودهَا ، وأَنَّهُ جسر بلدى ، فعليهما القيام بجـرفه وإتقـانه ، شـرعًا وقانونًا ، لـكونه داخـل أراضى النـاحيـة المذكورة الجـارية فى إلتـزامهمَا ، وتصـرفهمَا وتقـسيطهـمَا ، ولَا عبرة بتـوافق الملتـزمين السابـقين ، بمَا هُوَ مخـالف للـشرع الشـريف والقـانون المنيـف ، ولَا يـقضى عـلى مولانَا مـحمد أفـندى بمضمون الصورتين المذكورتين ، وألزمهـمَا بجرف الجسر المذكور وإتقانه ، حَيْثُ كان القانون الـشريف المعتمد بالـديوان العالى ، أَنَّ الجسور السـلطانية جرفهَا وإتقـانهَا على جهة السلطـنة الشريفة ، والجسور البلديـة جرفهَا وإتقانهَا على ملتزم الـناحية التى بِهَا ،

وحكـم بموجب ذلـك تعريـفًا وإلزامًا وحكـما شرعيـان ، وأشهد عـلى نفـسه الكـريمة بذلك، وبه شهد ، فى تاسع عشرين شهـر الله المحرم الحرام إفتتاح شهور سنة تسعين بعد تمام الألف مِنْ هجرته الـشريفة السنية المحمدية على صاحـبها أفضل الصلاة وأتم التسليم ، والحمد لله وحده ، شهود الحجة ، الأول محمد فخر الدين ، والثانى على الرفاعى ، شهود الحال المسطورين أسماهم بجانب الحجة المنقولة مِنْهَا هَذِهِ الصورة» .

بحضور زخر ذوى		المقر الأكرم
الشأن والأعيان		الأمير سليمان كتخدا
حضرة على أغا كتخدا وزير معظم		أجاويشان حالاً
	قدوة الأمرَا	
	مير اللوا إبراهيم	
حضرة على أغا كتخدا	بيك حاكم جدة	
الجناب العالى	الجناب العالى	ذخر الأعيان
الأمير أحمد	الأمير على أغا	أحمد أفندى
أغا متفرقة باشى حالاً	ترجمان مصر حالاً	روزنامجى مصر حالاً

نستخلص مِنْ هَذِهِ الوثيقة الحقائق التالية :

(١) جرف الجسور البلدية على الملتزمين .

(٢) جرف الجسور السلطانية على جهة الديوان .

(٣) مماطلة بعض الملتزمين فى القيام بجرف الجسور البلدية ، وتدخل الإدارة لأرغامهم على القيام بِهَذَا العمل .

ملحق رقم (٥)

وثيقة تبين خراب بعض القرى ، ومحاولة إعمارهَا .

مصدر الوثيقة: دار المحفـوظات العموميــة : مخزن (١٨) ، عين (١٩) دفتر الجسور رقم ١٣٥٦ .

«هُوَ أَنَّهُ بمجلس الشرع الشريف ، ومحل الدين الأزهر ، بالباب العالى أعلاه الله تعالى، بمدينة المحلة الكبرا بالغربية ، بين يدى سيدنَا ، ومولانَا قدوة قضاة الإسلام ، كمال ولاة الأنام ، محرر الـقضايَا والأحكام ، شرف السادات الموالى الـعظام ، فريد شريعة خيـر الأنام ، محمد عليه الصــلاة والسلام ، الواثق بعناية ربـه المبدى ، شيخ الإسلام نور الله أفندى الـناظر فى الأحكام الشرعية ، والـتعلقات الشريفة الســلطانية بمدينة المحلة المذكورة ، ومَا مَعَ ذلك مِنْ بلاد الـغربية ، الراقم خطه أعلاه ، أدام الله تعالى عُلاه ، لَمَّا ورد البيــورلدى الشريف ، الواجب القبول والـتشريف ، مِنْ ديوان مصـر المحروسة ، مِنْ حضـرة قوة الأمرَا الكـرام ، ذوى القدر والمجد والإعــظام ، والأمير يوسـف بيك قائمقام ديوان الـوزارة سابقاً ، المرتب علـى عرض حال ، قدوة الأماجد والأعـيان ، نخبة الأمــرا ذوى الشأن ، الأميـر حسين بيك حـاكم ، ولاية الغربيــة حالاً ، زيد قدره ، **وَأَنَّهَا لَهُ أَنَّ بالولايـة المذكورة ناحيـة سراوة الغربية تحت إلتزامه ، وَأَنَّ الناحية المذكورة كانـت قديمًا عماراً ، معافى ، بهَا رعاياهَا ، والآن خربت، وَلَمْ يبـق بهَا نبات وَلا رعـايَا ، وصدر الأمر الـشريف بالـبيورلـدى المنيـف المشار إلـيه بالعمارة ، والتجـديد لناحية سراوة الغربية ، المذكورة لأجـل سكنى الرعايَا بهَا كَمَا فى الأول ، ويعد مَنْ يـعارضه مِنْ مسـكن ، ويتوطن بـالناحيـة المذكورة ، مِنْ جيـرة البلاد والفلاحين** ، إلى آخر مَا هُوَ مـعين مشروح ، بـالبيورلـدى المشار إليـه أعلاه ، وَهُوَ مؤرخ فى ثانى ربيع الأول سنة تاريخ أدناه ، وقبل ما برز بِهِ الأمر الشريف بالبيورلدى المشار إلـيه أعلاه ، بمزيد القـبول والإمتثال ، وغـاية الطاعة والإجلال ، حـضر إلى المجلس الشـرعى الشريف المشار إليـه أعلاه ، وقدوة الأعيان عمر أغا ، تـابع حضرة الأمير حسين بيك **أمير اللوَا الشريف السلطانى بمصر المحروسة ، وحاكم الغربية المشار**

إليه ، وأنهى لمولانا أفندى المومى إليه ، أعلاه ، بأَنْ استاذن المشار إليه سنة إثنين وخمسين ومابة وألف الخراجية (١١٥٢هـ/ ١٧٣٩م) ، حاكم ولاية الغربية ، وأَنَّ منْ جملة قرى الكشوفية ناحية قلين ، وبأطيانـها ناحية تعرف سراوه الغربية ، غيط منْ غير حيط ، وأَنَّهُ إستاذن المشار إليه ، إخراج الناحية المذكورة منْ أطيان قلين المذكـورة ، إلتزم بهَا وتكفل بمَا علـيها ، منَ الأمـوال الديوانـية، لجهة السلطنة الـشريفة العلـية ، بموجب تقـسيط ديوانى، وكمل بالختم والبيورلدى الشريف ، منْ قايم مقام ديوان الروزنامة المشار إليه ، بالمجـلس وأطلـع علـيه مولانَا أفـندى المومـى إليه أعـلاه ، ظهـوراً واطلاعًا شرعـيين ، بالطريق الشرعى ، وأَنَّ الناحية المذكورة، قد حددت بحدود أربعة بمعرفة مَنْ يوثق به ، ويعتمد عليه ، منْ أهالى جيرة الـبلاد والخولا والعدول ، بناحيـة قلين المذكورة أعَلاهَ ، فالحد القبلى : ينتهى إلى ناحية الكنيسة بالملق ، والحد الشرقى : ينتهى لطين البحيرة إلى الطـريق المعـتاده بجـوار خلـيج الذكر ، إلي الـقناطـر القديـمـة ، بجوار الـشيخ حـسان السطوحى ، والحد الغربى : ينتهى إلى الخليج المـالح ، بحد ذلك وحدوده ، ومَا يعرف بذلك ، وينسب إليه شرعًا ، والتمس الناهى المذكور أعلاه ، منْ مولانَا الأفندى ، المومى إليه أعـلاه ، كتابة ذلـك بحجة شـرعية ، منْ طرف الـشريعة المـرضية ، أجابـه لذلك ، وكتب ذلك ضبـطًا لواقعة الحال ليرجع إلـيه عند الطلب والسـؤال ، وأمر مولانَا أفندى قاضى الولاية المومى إليه أعلاه ، باتباع ذلك ، وعدم العدول عن فحواه ، والخروج عن لفظه ومعناه ، أمراً شرعيًا تامًا ، مـعتبراً مرعيًا ، وجرى ذلك وصـور ورقم وسطر ، وبه شهد ، فى اليوم المبارك الموافق الثامن جـمادى الأخير من شهور سنة ثلاث وخمسين ومابة وألف (٨ جمـادى الآخير ١١٥٣هـ / ٣١ أغسطس ١٧٤٠م) منْ هجرة مَنْ لَهُ الشرف والشأن سيدنا محمد ﷺ » .

نستخلص منْ هَذِهِ الوثيقة الحقائق التالية :

(١) بعض القرى كان يصيبها الخراب ويهجرهَا السكان .

(٢) كانت هـناك محاولات تتم لأعـمار هَذِهِ القرى ، ومحـاولة إسكانَها عـن طريق إعطائهـا كالتزام لبـعض الأفراد القادرين على أعمارهَا .

ملحق رقم (٦)

وثيقة تـبين نسبة أرض الأوسية إلى أرض الـفلاحة ، وفرض الفرنسـيين ضرائب على أرض الأوسية .

يمكن أنْ نستخلص مِنْهَا ما يأتى :

(١) بلـغات مساحة أرض الأوسية فى هـذه الناحية ٥٨٩ فدان ، ١٢ ط ، بينما كانت مساحة أرض الفلاحة ١٤٩٦ فدانا ، أىْ أنَّ أرض الأوسية بلغت أكثر مِنْ الثلث ، وليس كَمَا ذكر لانكريه أنَّهَا كانت العشر .

ملحق رقم (٧)

وثيقة تبين أنواع أرض الفلاحة والمال الميرى المقرر عليها .

مصدر الوثيقة: دار المحفـوظات العموميـة : مخزن (١٨) ، عين (١٧) دفتر الترابيع رقم (١٦٠٨) ، بتاريخ ١٢١٥هـ/ ١٨٠٠م .

ملحق رقم (٧)
وثيقة تبين أنواع أرض الفلاحة والمال الميرى المقرر عليه

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

(١) أنواع أرض الفلاحة ، عال ، وسط ، دون .

(٢) قيمة المال الميرى على كل نوع كانت : العال ١٢٠ بارة ، الوسط ٨٠ بارة ، دون ٧٦ بارة .

(٣) عدم وجود أرض أوسية بهذه الناحية .

(٤) مال الفائض أكبر بكثير من المال الميرى .

ملحق رقم (٨)

وثيقة تبين حدوث عجز فى الزمام .

مصدر الوثيقة: دار المحفوظات العربية : مخزن (١٨) ، عين (١٧) ، دفتر الترابيع رقم (٤٩) ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م .

نستخلص منها إلى جانب تسجيلها للعادات وباقى البيانات الواضحة حدوث عجز فى زمام هذه الناحية .

ملحق رقم (٩)

وثيقة تبين ظهور نوع مِنَ الأراضى بِإسم أرض مناجزة ، وهى أرض ضعيفة .

مصدر الوثيقة: دار المحفـوظات العمـومية : مخـزن (١٨) ، عين (١٧٧) ، دفتر الترابيع (٤٩) ، ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م .

نستخلص مِنْ هَذِهِ الوثيقة الحقائق التالية :

(١) أرض الفلاحة المال المقرر عليها (٧٠) يارة .

(٢) أرض الأوسية المال المقرر عليها (٧٠) يارة .

(٣) أرض المناجزة بلغت الضرائب المقررة عليها تقريباً (٢٢) بارة على الفدان .

ملحق رقم (١٠)

وثيقة تبين نوعًا آخر مِنَ الأراضى بإِسم بور الحوالى .

مصدر الوثيقة: دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٧) ، دفتر الترابيع رقم ١٦٠٥، ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م .

نستخلص مِنْ هَذِه الوثيقة الحقائق التالية :

(١) بور الحوالى أرض لَمْ يصلها ماء الرى وكانت تعفى مِنَ الضرائب .

(٢) إِلتزام بعض العلماء بقرى كاملة فَهَذِه القرية كانت التزام الشيخ البكرى

ملحق رقم (١١)

وثيقة مشاركة العلماء فى الإلتزام .

مصدر الوثيقة: دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٧) ، دفتر الترابيع رقم ١٦٠٥ ، ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م .

نستخلص إلى جانب العملومات السابقة مشاركة العلماء فى الإلتزام وظهور أكثر مِنْ نوع مِنَ الأراضى فى زمام هَذِهِ القرية .

ملحق رقم (١٢)

وثيقة تبين صورة التسجيل فى دفاتر الإلتزام وكيف أنَّ بيانات بعض هَذِهِ الدفاتر كانت تهتم بتسجيل الضرائب فقط .

مصدر الوثيقة: دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، عين (٩) ، دفاتر إلتزام الوجه البحرى ، الدفتر رقم (   ) .

نستخلص مِنْ هَذِهِ الوثيقة الآتى :

(١) إهتمام دفاتر الإلتزام ، بتسجيل الضرائب .

(٢) عدم ذكر عادات البرانى والإقتصار على تسجيل قيمتها النقدية فقط ، وَهَذَا خلاف مَا سجلته دفاتر التراببع بعد ذلك .

(٣) الفائض أكثر مِنَ المال الميرى .

ملحق رقم (١٣)

وثيقة تبين صورة التسجيل الذى تحويه دفاتر الإلتزام ، والبيانات المدونة بِهَا .

مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية، مخزن (١)، عين (٣)، دفاتر إلتزام الوجه القبلى، رقم (١٤١)، الخاص بعام ١١٢٠ هـ - ١٧٠٨م .

مقاطعة :

قرية طحطا (طهطا) ، والأقطاع ، وجهينة ، وفزارة ، وقرنة ، ونزه ، وحرافشه وطليحات، وعنيبس، وبنى عمار، وحريدية، وأولاد إسماعيل ، وحاجر دوك ، وأثر الكاشف ، وعربان هله ، وكوم أشـقاو ، وبنى حرب ، وجرادات ، وكوم العرب ، والمدمر ، ومزارعين بركات جرجه ، وعتامنة ، وكوم القصد وتوابعهَا ، در عهدة (أى فى إلتزام) حسـين عبد الله تابع مستحـفظان عن (٤) قراريط ، ومحمـد عبد الله تابع مستحـفظان عن (٤) قراريط ، وعـلى عبد الله تابع مـستحفظان عـن (٤) قراريط ، وحسن عبد الله عن (٦) قراريط ، ويوسف عبد الله عن (٦) قراريط .

مال فى عهدة مذبورين (أى المذكورين أعلاه)

مال غلال	مال حماية	الجملة	التسليمات
المطلوب			
٥٠٠٠٠ أردب فى ٢٥ بارة	أردب باره ٩٦٥ × ٧ فى ٢٥	أردب باره ٥٩٦٥ + ٧ فى ٢٥ بارة	١٩٢٥٢٦ فى ١٤ شوال ١١٢١ هـ ١٧ ديسمبر ١٧٠٩م ٠٥٦١٩٠ فى ٥ محرم ١١٢٢ هـ ٦ مارس ١٧١٠م ٢٤٨٧١٦ بارة
١٢٥٠٠٠ مال مستحق ١٠٠٠٠ مضاف	٢٤١٣٢ قديم ١٩٣٠ مضاف	٤٩١٣٢ قديم ١١٩٣٠ مضاف	
١٣٥٠٠٠ بارة	٢٦٠٦٢ بارة	١٦١٠٦٢ بارة ٠٨٧٦٥٤ مال مستجد ٢٤٨٧١٦ بارة	

نستخلص مِنْ هَذه الوثيقة الحقائق التالية :

(١) أنَّ المقاطعة كانت تضم أكثر مِنْ قرية كَمَا هو واضح مِنْ عدد القرى التابعة لقرية طهطا .

(٢) أسماء الملتزمين كلها مِنْ المماليك ، وَهَذَا يوضح أنَّ هَذه الفئة كانت الغالبة على إلتزامات الأراضى .

(٣) أنَّ الأموال التى كانت مقررة على هَذه المقاطعة ، كانت غلالاً ثم تقدر بالمال ، كَمَا هو واضح مِنَ التسجيل .

(٤) أنَّ تسليم الأموال المقررة لَمْ يتم فى السَّنة ذاتها وَإِنَّمَا تَمَّ فى السنة التالية ١١٢١هـ / ١٧٠٩م .

ملحق رقم (١٤)

وثيقة تبين أنَّ عدد العادات (البرانى) ، وصل إلى سبعين عادة

مصدر الوثيقة: دار المحفوظات العمومية : مخـزن (١٨)، عـين (٧) ، دفاتـر الترابيع رقم ١٦٠٨ .

نستخلص مِنْ الوثيقة :

(١) عادات البرانى وصلت إلى سبعين عادة .

(٢) تسجيل قيمة كل عادة نقداً .

(٣) مقدار مال البرانى (ثمن العادات) أكثر مِنَ المال الميرى .

(٤) هَذِه الناحية (كلشاة) ليس بِهَا أرض أوسيه ، وَبِهَا ارض مناجزة . وبور حوالى ، سبق التعريف بهما .

ملحق رقم (١٥)

وثيقة تبين قيمة إيجار الفدان ، وحـق الملتزم فى إعفاء الفلاحين مِنْ جزء مِنْ مال البرانى .

مصدر الوثيقة: أرشيف المحكمة الشرعية : سجل مبايعات الباب العالى ، رقم ٣١٣ ، مادة (٧٢٩) ، ص ٣٢٥ .

«لدى مولانا شيـخ الإسلام ، بحضرة كل مِنْ سيدنَا ومـولانَا الأستاذ الأعظم ، والملاذ الأفـخم الأكرم ، فخـر ساداتنَا بـنى الصـديق ، وكوكب سَمَا مـجدهم عـلى التحقـيق ، الواثق بربه المعـيد المبدى ، مولانَا السيد الـشريف محمد أفنـدى البكرى الصديقى الأشعرى ، سبط آل الحسن ، شيخ سـجادة السادة البكرية ، ونقيب السادة الأشراف ، بمـصر حالاً ، زاده الله عزاً وإجـلالاً أمين ، وصفوة خـلاصة أعيان بـنى الصديق ، ومبـدأ مظهر كوكبهم علـى التحقيق ، الفرع الزاهـر ، مِنَ الأصل الطيب الطاهـر ، الواثق بربـه المعيد المبـدى ، مولانَا السيـد الشريف خلـيل أفندى الـبكرى الصديق سبط آل الحـسن ، دام فضلهم أمين ، وفخر ذوى الأصالة والـتكريم الشيخ جمال الدين عبد الله المنصور بن المرحوم الشـيخ عثمان ، وفخر الأفاضل المعظمين ، الجناب المكرم الأمير ذو الفقر أغا ، كتـخدا مولانَا الأستاذ الأعظم المشار إليه أعلاه ، دام كمالـهم ، **توافق سـيدنَا ومولانَا الأسـتاذ الأعظم السـيد الشريـف محمد أفـندى البكرى الصديقى نقيب السادة الأشراف المشار إليه أعلاه ، وهو الملتزم والمتحدث على الحصة الـتى قدرها الـثلثين ، مِنْ ناحـية كفر الـعمرة ، تابع ولايـة المنوفيـة ، مع كل مِنَ المكرم الشيخ إبراهيم دحروج ، والشيخ أحمد الفقى ، كلاهمَا مِنْ جملة مشايخ الحصة المذكررة القـايمين فيما يذكـر فيه عن أنفسهـمَا ، وبوكالتهما الـشرعية عن باقـى مشايخ وكامل الـفلاحين المزارعين ، بالحـصة المذكورة ، الـثابت توكيلـهما عنهم لـدى مولانا أفندى المـومى إليه أعـلاه ، بشهادة كـل مِنَ المكرم يوسـف مراد ، والمكرم راشـد عياد ، الحاضرين بِهَذَا المجلس ، ثبوتاً شرعياً ، علَى أنَّ كلاً مِنَ المكرم الشيخ إبراهيم دحروج ، والشيخ أحمد الـفقى ، الوكيلين المذكورين عـن أنفسهمَا وبطريق وكالتـهمَا الشرعية ،**

عن باقى المشايخ والفلاحين المزارعين بالحصة المذكورة ، منَ الكفر المرقوم ، عليهم القيام لمولانَا الأستاذ الأعظم ، ملتزم الحصة المذكورة المشار إليه أعلاه ، فى كل سنة تمضى منْ إبتداً سنة سبع ومايتين والف (١٢٠٧هـ/ ١٧٩٢م) الخراجية منَ المال المترتب ، على المزارعين بالحصة المذكورة ، عن كل فدان منْ طين الحصة المذكورة ، فى كل سنة ثلاثماية نصف ، وتسعة وستون نصف فضة عددية ، وذلك على مَا يبين فيه ، مَا هُوَ لحضرة مولانَا الملتزم المشار إليه أعلاه ، بالحصة المذكورة ، عَنْ كل فدان منْ طيَن الحصة المذكورة خاصة ، ثلاثماية نصف، وستون نصف فضة منْ ذلك ، وَمَا هُوَ لشاهد الناحية المذكورة ، نظير تمليته وكتابة الأوراق للمزارعين المذكورين ، أربعة أنصاف فضة منْ ذلك ، وَمَا هُوَ فى نظير غفر الحصة المذكورة للعرب المدركين ، نظير غفرهم ، خمسة أنصاف فضة باقى ذلك ، وذلك على مَا يبين فيه أيضا ، كَمَا يقومون به منَ المال المذكور لحضرة مولانَا ملتزم الحصة المذكورة ، المشار إلَيه أعلاه ، عند التحضير النصف من المال المذكور ، والنصف الثانى باقى المال المذكور ، يقومون به عند وضع الزرع فى أجران الناحية المذكورة ، القيام الشرعى بمَا فى ذلك ، ممَّا فى ذَلك ممَّا يترتب على الحصة المذكورة ، لجهة الكشوفية ، وحق الطرق ، وخدم العسكر ، والرزق ، والأوقاف ، وجرف الجسور ، وجرف المساقى السلطانية ، ومال الجهات ، والتقادم ، والفرد ، وساير المصاريف ، الكلية ، والجزوية ، وغير ذلك ، الجارى به العادة ، فَإنَّ ذلك جميعه على مولانَا الملتزم المشار إليه أعلاه ، وليس على كل منَ الوكيلين والموكلين ، باقى المشايخ والفلاحين المزارعين المذكورين ، منْ ذلك ، سوى مبلغ الثلاثمائة نصف ، والتسعة وستون نصف فضة ، المترتبة على كل فدان منْ ذلك المعينة أعلاه ، على الحكم المشروح أعلاه ، خَلا الأطيان المتعلقة بشياخة الحصة المذكورة ، فَإنَّهَا على حكم خواليهَا السابقة الجارى بهَا العادة ، وعلى كل منْ انتقل بالوفاة منَ المزارعين بالحصة المذكورة ، منْ تاريخه وأعقب ذرية ، فيكن حينَ ذاك استحقاقه فى الطين المتعلق به لذريته الذكور ، فَإنْ لَمْ يكن لَهُ ذرية ، فيكن إستحقاقه فى طينه لأخوته، فَإنْ لَمْ يَكن لَهُ أخوة ، فلأقاربة الذكور ، فَإنَ لَمْ يكن لَهُ ذَرية ، ولا أخوة ، وَلا أقارب ، فيكون إستحقاقه منَ الطين المذكور لشيخه الذى هو فى حصته ، ويدفع المال

المرتب عليه ، أسوة المزارعين المذكورين أعـلاه ، منْ غير مصالحة يقام بهَا على طين كل مَنْ يموت منَ المزارعين بالحصة المذكورة ، لمولانَا المـلتزم المشار إليه أعلاه ، وعلى أنَّهُ إنْ تعرض أحدَ منَ المـشايخ والمزارعين ، بالحصة المـذكورة وتعالى على الآخر مـنهم بذى شوكة ، أو عين معيناً أوْ غير ذلك ، فيكون حين ذاك على المتعرض بذلك القيام ، بصده ورده ، ودفع حق الـطريق وغيره ، بـالغًا ما بلـغ ، منْ ماله خاصة ، وليـس على مولانَا ملتزم الحصة المـشار إليه أعلاه شيء منْ ذلك ، وحسبمَا توافقـوا وتراضوا على ذلك كذلك ، بإعتـرافهم بذلك التوافق والتـراضى الشرعين ، وتصادقوا عـلى ذلك كله، وثبت وحكـم ، تحريراً فى ثامن عشر شـهر جماد أول سنة سبع ومـائتين وألف (١٨ جماد أول ١٢٠٧ هـ / ١ يناير ١٧٩٣م)» .

نستخلص منْ هَذِه الوثيقة الحقائق التالية :

(١) إتفاق الملتزم مع مشايخ الناحية ، نيابة عن الفلاحين ، على قيمة إيجار الفدان منْ أرض الفلاحة .

(٢) أجر كل منْ شاهد الناحية ، والعربان المدركين عن كل فدان ، نظير العمل الذى يقوم بِهِ كل منْهُم .

(٣) إعفاء الملتزم منْ بعض عادات البرانى .

(٤) ترك طين الشياخة علـى مَا هُوَ عليه ، وبقاء أرض الفلاحة فى أيدى الورثة ، ولا تعود للـملتزم إلا بإنقراض كل ذرية المنتفع .

ملحق رقم (١٦)

وثيقة توضح تأجير الملتزم أرض الفلاحة ، وأرض الأوسية للفلاحين .

مصدر الوثيقة: أرشيف المحكمة الشرعـية : محفظة دشت (٢٩٢) ، ص ص ٣٠٥ - ٣٠٦ .

«لدى الحنفى بحـضرة كل ، مِنْ فخر الأعيان الكرام كمـال ذوى الشأن الفخام ، الجناب المكرم ، الأمير أحمد جوربجى أرنؤوط بـاش جاويش طايفة تفكجيان ، بمصر المحروسة حالاً ، وفخر الأعيان العظام الأمير عثمان جوربجى إختيار تفكجيان وأخويه هما : الجناب المعظم الأمير محمود جوربجى إختيار تفكجيان ، والجناب العالى الأمير رضوان جوربجـى تفكجيان ، أولاد المرحوم مـحمد أفندى بن المرحوم الأمـير حسين أفندى باش إختيار طايفة تفكجيان كان ، وفخر الأماثل والأعيان الأمير إبراهيم أفندى إختيار تفكجـيان ابن المرحوم محمد تابع المرحوم الأمير حـسين أفندى المذكور أعلاه ، دام توقيـرهم ، تصادق فـخر الأكابر والأعـيان ذخر ذوى المفـاخر والشان ، الجـناب المكرم ، الأميـر حسن أفندى إختيـار تفكجيان ابـن الأمير المرحوم محمـد أفندى ابن المرحوم الأمير ، حسين أفندى باش إختيار طايفـة تفكجيان كان ، وهو الملتزم بالحصة التى قدرها الثلث والثمن ، أحد عشر قـيراطًا ، فى كل مِنْ ناحية بنى شبل ، وناحية تل جويل ، وناحية شيبة ، وناحية البـكارية ، تابع ولاية الشرقية ، كل مِنْهُم مع كل مِنَ الحاج على أبو شـحاده بن حسن ، والحاج عبد الله الديب بـن إبراهيم ، والحاج سليمان سـيف بن على ، مشايخ الأحد عـشر قيراطًا مِنْ ناحية بنـى شبل ، المذكورة القائـمين عن أنفـسهم وبوكـالة الحاج شحـاده المذكور ، عن المـكرم على زيـدان بن سلامة، وبوكالة الحاج عبد الله الديب المذكور ، عن المحترم محمد شهاب بن قنديل، وبوكالة الحاج ، عـلى أبو شحاده ، والحاج عبد الله الديب ، والحـاج سليمان ، مِنَ المشايـخ المذكورين أيـضاً ، عن كامل فـلاحين الأحد عشر قـيراطًا ، مِنْ ناحيـة بنى شبل، المذكورة ، الثابت توكيلهم عنهم فِيمَا يذكر فِيهِ ، لدى مولانَا الحاكم الموحى إليه بشهـادة كل مِنَ المكرم ، عـيسى القبـانى بن عامر ، والحـاج أحمد الجرف بـن أحمد

داود، شيخى الأحد عشر قيراطًا ، بناحية تل جويل ، المذكورة ، ثبوتاً شرعياً ، ومع كل مِنَ المكرم عيسى القبانى بن عــامر ، والحاج أحمد الجرف بن أحمد داود، شيخى الأحد عشــر قيراطًا ، بناحـية تل جويل المذكـورة ، القائمين عــن نفسهمَا ، وبـوكالة المكرم عيسى القبانى المذكور ، عن المكرم سليمان منصور ، وعن سليمان ، ومحمد، وقاسم ، وبوكالة الحاج أحمد الجرف المذكور ، عن المحترم حسن أبو سمرة بن على، وبوكالة عيسى القبانى ، والحاج أحمد الجرف ، الشيخين المذكورين أيضًا ، عن كامل فلاحين الأحد عشر قيراطًا بناحية تل جويل المذكورة ، الثابت توكيلهم عنهم فيما يذكر فيهِ لدى مولانَا الحاكم المومى إليه ، بشــهادة كل مِنَ الحاج على أبو شحاده ، والحاج عبد الله الديب، والحاج سلـيمان سيف ، مشايخ ناحية بنـى شبل المذكورين أعلاه ، ثبوتاً شرعيــاً ، ومع كل مِنَ الحاج دياب بن غانم ، والمكرم قنديل بــن قنديل غنايم ، والمحترم حماد بــن رشيد ، والشيخ يوسف بــن الشيخ حبيب ، مشــايخ الأحد عشر قيراطًا من ناحية شبية المذكورين القائمين عن أنفسهم ، وبوكالة المكرم قنديل المذكور، عن ولدى عمــه هُمَا : حماد ، وحسن ، وعبد الــرحمن سعدون ، وبوكــالة المحترم حماد بــن رشيد المذكور ، عن الحــاج عبد الرحمن الحــزم ، وبوكالة المكرم قــنديل ، والمكرم حــماد رشيد ، الــشيخين المذكــورين أيضًا ، عن كــامل فلاحين الأحــد عشر قيراطًا مِنْ ناحية شبية المذكورة ، الثابت توكيلـهم عنهم فيما سيذكر فيه ، لدى مولانا الحاكــم المومى إليــه ، بشهــادة كل مِنَ الحاج : ديــاب ، والشيخ يــوسف حبـيب ، المذكوريــن أعلاه ، ثبوتــاً شرعياً ، ومــع كل مِنَ المكرم غــانم بن محمــد عبد الله ، والمحترم علــى شرف الدين ، شيخــى الأحد عشر قيراطًا بــناحية البكــارية المذكورة ، القائمين عن أنفسهما ، وبوكالة المكرم غانم المذكور ، عن المحترم رضوان بن الشافعى طعيــمه ، وبوكالــة المحترم على شــرف الدين المذكور ، عــن المحترم عامــر الخزانى ، وبوكالة المحترم غــانم ، والمحترم على شرف الدين ، الشيخــين المذكورين أيضًا ، عن كامل فلاحين الأحد عشر قيراطاً بناحية البكاريــة المذكورة ، الثابت توكيلهم عنهم فيما سيذكر فيه لــدى مولانا الحاكم المومى إليه ، بشهادة كــل مِنَ المحترم دياب ، والمحترم قنديل ، وحــماد رشيد ، والشيــخ يوسف ، مشايخ نــاحية شبية المــذكورين أعلاه ، الثبوت الشرعى ، تصادقًا صحيحًا شرعيًا ، وهم بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعًا ، على

أنَّ مشايخ وفـلاحين الأحد عشر قيراطًا منْ ناحـية بنى شبل المذكوريـن ، يزرعون طين الفـلاحة بالحـصة المذكورة ، فـى كل سنـة منْ إبتدأ سـنة واحد وتسـعين ومايـة وألف (١١٩١هـ/ ١٧٧٧م) ، الخراجية ، ويقومونَ للملتزم المشار إليه ، بخراج كل فدان منْ ذلك فى كل سنة مايـة نصف وخمس وستون نصفا فضة، حسبـمًا أجرهم ذلك الملتزم المذكور ، على الدوام والاستمرار ، ويزرعون طين أوسية الحصة المذكورة فى كل سنة، منْ إبتدا السنة المذكورة ويقومون للملـتزم المشار إليه بخراج كل فدان من ذلك فى كل سنة خـمسة ريالات بطاقـة ، مَادامُوا يزرعون ذلك، ومتـى أراد الملتزم المشار إلـيه، رفع أيديهم عن طين الأوسية ، يمتنعون عن زراعتها ، وعلى أنَّ مشايخ وفلاحين الأحد عشر قيراطًا منْ ناحية تل جويل المذكورة ، يزرعـون أطيان الحصة المذكورة ، فى كل سنة من إبتـداء سنة واحد وتـسعين ومايـة وألف (١١٩١هـ/ ١٧٧٧م) الخراجـية ، ويقومون للملتـزم المشار إليه ، بخـراج كل فـدان منْ ذلك فى كـل سنـة ماية نـصف وخـمس وسبعون نصـفا فضة ، حسبمًا أجرهـم ذلك الملتزم المذكور علـى الدوام والإستمرار ، ويقومون للملتزم المشار إليه ، بخراج الـثلاثين فداناً التى يزرعونهَا فِى كل سنة منْ طين أوسية نـاحية بنى شـبل المذكورة ، كل فـدان خمسة ريالات بـطاقة ، ماداموا يزرعون ذلك، ومتى أراد الملتـزم المشار إليه رفع أيديهم عـن زراعة طين الأوسية ، يمتنعون عن زراعته ، وعـلى أنَّ مشـايخ وفلاحـين الأحد عشـر قيراطًا منْ نـاحية شبية المـذكورة ، يزرعون طـين الفلاحة بالحصـة المذكورة ، فى كـل سنـة منْ إبتـداء سنـة ١١٩١هـ / ١٧٧٧م ، الخراجية ، يقومون للملتزم المشـار إليه ، بخراج كل فدان منْ الطين العال فى كل سـنة (١٦٥) نصـف فضة ، وبخـراج كل فدان منَ الـطين الأوسط (١٣٥) نـصف فضة ، وبـخراج كل فدان منَ الطين الدون ، فى كل سنة (١٢٠) نصف فضة ، حسبما أجرهم ذلـك الملتزم المذكـور على الدوام والإستمـرار ، ويزرعون طين أوسيـة الحصة المذكورة ، فى كل سنة منْ إبتداء السنة المذكورة ، ويقومون للملتزم المشار إليه ، بخراج كل فدان من الطين العال فى كل سنة (٥ ريالات بطاقة) ، وبخراج كل فدان منَ الطين الدون (٢ ريال) ، وثلاثـة أرباع ريال بطاقة ، مـاداموا يزرعون ذلك ، ومتـى أراد الملتزم المومـى إليه ، رفع أيـديهم عَنْ زراعـة طين الأوسيـة ، يمتنعـون عَنْ زراعته ، وعـلى أنَّ

مشايخ وفلاحين الأحد عشر قيراطاً مِنْ ناحية البكارية المذكورة ، يزرعون أطيان الحصة المذكورة فى كل سنة مِنْ إبتداء سنة (١١٩١هـ/ ١٧٧٧م) ، ويقومون للملتزم المشار إليه بخراج كل فدان مِنَ الطين العال (١٥٠) نصف فضة ، وبخراج كل فدان مِنَ الطين الدون (١٢٠) نصف فضة ، حسبما أجرهم ذلك الملتزم المشار إليه ، على الدوام والاستمرار ، وعلى أنَّ الأمير حسن أفندى الملتزم المشار إليه ، رفع عن كامل مشايخ وفلاحين الأربع حصص من الأربع نواحى المذكورة ، كامل السمن ، والدجاج ، ومعتاد الشادية ، وسمن الشادية وعوايد الصراف ، والنحرة ، والعونة ، وتقاد الملتزم ، وكامل مَا يتعلق بالملتزم ، مِنْ مصروف ، وغنم ، وضيافة ، وغير ذلك ، الرفع الكلى ، مِنْ إبتداء سنة (١١٩١هـ/ ١٧٧٧م) ، وعلى مشايخ وفلاحين الأربع حصص مِنَ الأَربع نواحى المذكورين ، القيام بالمال ديوانى مِنْ غير فرط ، وعليهم القيام بمونة الجند فِى زمن الفيوض ، وَإِنْ حدثت مظلمة برانية ، فيتحملها مشايخ وفلاحين الأربع حصص المذكورين ، وليس على ملتزم الأربع الحصص المذكورة شىء مِنْ ذلك ، وعلى مشايخ وفلاحين الأحد عشر قيراطاً مِنْ ناحية شيبة المذكورة ، القيام فى كل سنة بجرف الجسور فِى نظير مَا يقتطعونه مِنْ مَال الأربع حصص المذكورين ، وقدره فى كل سنة ألفا نصف (إثنتان) ، وثمانماية نصف ، وخمسة أنصاف فضة (٢٨٠٥ نصف فضة) ، ويكون الجرف بأثوار الأوسية الأحد عشر ثوراً المعدة للجرف ، وَإِنْ احتاج الجرف أثوار زيادة عن الأحد عشر ثوراً المذكورة ، تكون الأثوار الزائدة على مشايخ وفلاحين الأربع حصص المذكورين ، حسبمَا توافقوا وتراضوا على ذلك ، فى يوم تاريخه ، وعلى أَنْ لا تمسك لكل مِنْهُم بِمَا يخالف ذلك ، وينافيه بإعتراف كل مِنْهم بذلك ، بشهوده ، وَمَنْ ذكر أعلاه فى يوم تاريخه ، الإعتراف الشرعى ، المقبول ، بالطريق الشرعى ، وثبت وحكم بموجب ذلك ، وشهد وحرر ، فى خامس عشر شهر صفر سنة ١١٩١هـ/ ٢٦ مارس ١٧٧٧م ، الشيخ حسن عمر الوسيمى ، والشيخ على المنوفى» .

نستخلص مِنْ هَذِه الوثيقة الحقائق التالية :

(١) حق الملتزم فِى تأجير أرض الأوسية للفلاحين ، وتحديد قيمة الإيجار .

(٢) حق الملتزم فِى رفع أيدى الفلاحين عَنْ أرض الأوسية المؤجرة لَهُم فِى أىِّ وقت شاء .

(٣) إعفاء الملتزم للفلاحين مِنْ مال البرانى إعفاءً تماماً .

ملحق رقم (١٧)

وثيقة تبين رهن الغاروقة وطول أمده فى بعض الأحيان

مصدر الوثيقة: أرشيف المحكمة الشرعية : سجل مبايعات الباب العالى ، رقم ٢٨٣ ، مادة (٤٤٤) ، ص ٣٠٢

«بين يدى مـولانًا أفندى إِدعى المحتـرم حسن السـنهورى بن المرحـوم سلامة مِنْ أهالى ناحيـة شبرًا العنب ، بولاية الشرقـية ، على الإختيار المكرم عيـسى بن المرحوم سالم الأجرب ، مِنْ أهالـى الناحية المذكورة ، بِأَنَّ عم المـدعى المذكور ، هو المرحوم نصار بن سويدان أخذ مِنْ والد المدعى عليه المـذكور ، مِنْ نحو أربعين سنة سابقة على تاريـخه ، ٣٦ قرشاً ، غاروقة عـلى فدان واحد ونـصف طين سـواد ، أثر وفلاحـة عم المدعى المـذكور ، بحوض البـركة ، وحوض الميلة ، وحـوض الأربعة عشر ، ويـطالب المدعى عليه المذكـور ، برفع يده عن الطين المذكور ، ليجوز ذلك لنـفسه ، ويسلمه ٣٦ قرشاً الـغاروقة المذكورة ، بـالطريق الشـرعى ، وسئل المدعـى عليه المذكـور عن ذلك ، فأجاب بالإعتراف ، فى وضع يده على الطين المذكور ، بطريق شرعى ، بمقتضى أَنَّهُ واضع يداه على الفدان ونـصف الفدان السواد ، بالأحواض المذكورة ، هُوَ ووالده مِنْ قبله مِنْ نحو ستـين سنة سابقة علـى تاريخه ، وَأَنَّهُ يتصـرف فى ذلك ، بالزرع والزراعة ، هُوَ ووالده مِنْ قبلـه مِنْ نحو الستين سنة الـسابقة على تاريـخه ، ويدفع خراج ذلك ، الملتـزم الناحية المذكـورة ، وَلَمْ يصدر لَهُ وَلا لوالده مِنْ قبـله نزاع مِنْ أحد فى ذلك مـطلقاً ، وطال بينهما الخصـام والنزاع بسبب ذلك ، فعند ذلـك طلب المحترم عيسى المـدعى عليه المذكور ، مِنْ حضرة مولانَا أفندى المـتداعى بين يديه إِجْرَا مَا يقتـضيه الشرع الشـريف لَهُ فى شأن ذلك ، أجـابه لذلك ، وعرف المحتـرم حسن المدعى المذكور ، حيث كان الأمر كَمَا ذكر ، وَأَنَّ المدعى عليه المذكور ، واضع يده على الفدان ونصف المذكور بالأحواض المذكورة ، هُوَ ووالده مِنْ قبله ، المدة المذكورة متصرفين فيه بالزرع والزراعة ، وَلَمْ يصدر نزاع فِى ذلك مِنْ عم المدعى المذكور ، وَلا غيره ، فَهُوَ ممنـوع مِنْ دعواه المذكورة بعد مضـى المدة المذكورة ، وَلا تسمع لَهُ دعوى

بعد ذلـك ، لأنَّ دعوى الأطيان لا تـسمع بعد مـضى خمسة عـشر سنة ، والـلازم على المدعـى المذكور ، عـدم تعرضـه للمـدعى علـيه المذكـور ، بسبـب ذلك ، وأمره بـعدم معارضته لَهُ ، بسبب الطين المذكور ، وأبقى يـد المدعى عليه هو وأخيه عامر منَ الفدان والنصف المذكور أعلاه ، وحكم عليه بذلك تعريفاً ومنعاً وإلزاماً وأمراً وحكماً ، وإبقى شرعـيات وبـه شهـد ، وحرر فـى سابـع عشـر ربيـع أول سنـة ١١٨٨هـ / ٢٧ مايـو ١٧٧٤م».

نستخلص مِنْ هَذِهِ الوثيقة الحقائق التالية :

(١) قيمة رهن الغاروقة كانت بسيطة للغاية .

(٢) تحديد إِنقضاء مدة سماع دعوى الأطيان بـ (١٥) سنة .

ملحق رقم (١٨)

وثيقة تبين طمس بعض الترع وزراعتها وإهمال شئونها .

مصدر الوثيقة: دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفتر الجسور ، رقم (١٣٥٦) .

«ورد بيور لدى شريف، علـى بياض، مِنْ حضرة الوزير المعظم ، المشير المفخم، مولانَا على باشَا ، حافظ مصر المحروسة حالاً ، أدام الله تعالى إجـلاله ، مؤرخ فى ٨ شعبان سنة ١١٠٣هـ / ٢٥ أبريل ١٦٩٢م ، خطابًا لمولانَا مقاطعجى أفـندى بمقاطعة الغربية ، بـقيد صورة البيورلدى المذكـور ، والحجة الشرعية ، بإمـضاء مولانَا قاضى أحمد المولـى بمصر المحروسة حالاً ، والمتوجه ببيورلـدى شريف أيضاً ، فى الـتاريخ المذكور أعلاه ، بسبب رى ناحية سنبو الكبراَ ، مِنْ خشبة تابع منية الحارون بالغربية ، فامتثل ذلك ، وقيد بدفتر الجسور ، ليرجع عند الإِحتياج إليه ، والبيورلدى ، والحجة المذكورة ، تحت يد ملتزم منية الحارون» .

صورة الحجة

«سبب تحرير حروفه، وموجب تسطيرهَا، هُوَ أنَّهُ بالديوان العالى، بمصر المحروسة بحضـرة مولانَا الوزير المـعظم المشـير المفخم، الـدستور المكـرم، مدبر أمور جـمهور العالم، بالديار المصرية، عامله الله تعالى بألطافه الخفية، بين يدى سيدنَا ومولانَا شيخ مشايـخ الإسلام ، أعلم الـعلماء الأعلام ، قـاضى النقـض والإبرام ، مؤيد شـريعة سيدنا محمد خير الأنام ، عليه أفـضل الصلاة ، وأزكى السلام ، الناظر فى الأحكام الشرعية ، قاضى يوميذ بمصر المحمـية ، الواضع خطه الكريم أعلاه ، أدام الله تعالى علاه ، حضر فخر الأغوات المقربين ، معتمـد الملوك ، ومقبول السلاطين أبو بكر أغا دار السعادة ، والملتزم بناحية منية الحـارون ، بولاية الغربية ، وحضر معه وكيل قدوة الأغوات ، المعظـمين ، مسعود أغا دار السـعادة سابقاً ، هُوَ وفخر الأعـيان ، الأمير محمد كتخدا ، الموكل المومى إليه ، الثابت توكيله عنه فى ذلك ، بالطريق الشرعى ، وفخر الأعـيان ، الأمير سليـمان أغا الملتزم بـكامل ناحية مـنية رَخَا بولاية الغـربية ،

وادعى الأمير محمد كتخدا ، لموكله ، والأمير علي كتخدا المرقوم بنفسه الملتزمان ، بناحية سنبو المذكورة ، وأبى بكر ملتزم ناحية منية الحارون المذكورة ، بأَنَّ بأراضى ناحية منية الحارون المذكورة ، ترعة قديمة ، كان يتوصل منهَا المياه لأراضى سنبو المذكورة وغيرهَا ، وأَنَّ أبَا بكر أغا المدعى عليه المذكور ، سَدَّ التَرعة المذكورة ، ومانع سلوك المياه منهَا ، ويريد المدعيان المذكوران ، فتح الترعة المذكورة ، وسلوك الماء منهَا ، وسئل المَدعى عليه المذكور ، فأجاب بِأَنَّ الترعة المذكورة ، مستدودة منْ قديم الزَمان ، وَهِيَ مزروعة برسيمًا وقمحًا ، مدة تزيد على ستين سنة تقدمت علَى تاريخه ، فَلَمْ يبدوا أهالي ناحية سنبو المذكورة ، إلى هَذَا الآن دعوى وَلا طلب ، وَلا خصامًا وَلا جدالاً ، وأَنَّهُ كشف على ذلك بموجب البيورلدى الشريف ، منْ قبل صاحب الدولة المشار إليه، فوجد الترعة المذكورة مزورعة برسيمًا وقمحًا ، وأخَبروا أهالي النواحي المجاورة لمنية الحارون وناحية سنبو المذكورة أعلاه ، أَنَّ الترعة المذكورة ، لَمْ تفتح منْ مدة تزيد على ستين سنة سابقة ، على تاريخه ، وأَنَّهَا تزرع علي الحكم المذكور ، ولَمْ يعاينوا الترعة المذكورة مفتوحة ، كَمَا ذلك معين بحجة الكشف المشمولة بإمضاء فخر قضاة الإسلام، أبو المواهب أفندى ، قاضى المحلة الكبرا ، المؤرخة فى السادس والعشرين من شهر رجب سنة تاريخه (٢٦ رجب) ، أدناه ، وأبرز منْ يده حجة الكشف المذكورة ، وقرئت بالمجلس فى وجه المدعى عليه المذكور ، فدل مضمونهَا طبق مَا ذكر ، وطلب منَ المدعيين المذكورين ، البيان على دعواهمَا المذكورة ، فَلَمْ يقدرَا البيان ، فعند ذلك طَلب أبو بكر أغا المدعى عليه المذكور ، منْ حضرة مولانَا شيخ الإسلام ، المومى إليه أعلاه ، مَا يقتضيه الشرع الشريف ، لَهُ فِى شأن ذلك ، أجابة لذلك ، وعرف المدعيين المذكورين ، أَنَّهُ حَيْثُ كان الأمر كذلك ، وَلَمْ يقدر على البيان ، وأَنَّ الترعة المذكورة لَمْ تفتح منْ نحو ستين سنة سابقة على تاريخه ، فَلا معارض لَهُمَا ، وَلا للموكل المذكور ، على أبى بكر أغا المدعى عليه المذكور ، ومنعهمَا منْ معارضته بسبب ذلك تعريفاً ، ومنعاً شرعيين ، وَهَذَا مَا جرى ، وقع التحرير فى أوائل شعبان المكرم سنة ثلاث ومَاية وألف ، (١١٠٣هـ / ١٨ أبريل ١٦٩٢م) شهود الحجة» .

نستخلص منْ هَذِه الوثيقة الحقائق التالية :

(١) إهمال الترع وطمسها واستغلالهَا فى زراعة بعض المحصولات .

(٢) إغتصاب بعض الملتزمين أراضى هَذِه الترع لصالحهم الخاص .

ملحق رقم (١٩)

وثيقة تبين تحويل بعض الجسور البلدية إلى جسور سلطانية .

مصدر الوثيقة: دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفتر الجسور ، رقم (١٣٥٦) .

ورد بيور لـدى شريف مشـمول بختـم مولانَا الوزير مـؤرخ فى ١١ محرم سـنة ١١١٣هـ/ ١٨ يونيه ١٧٠١م ، على حجة شرعية مـطرزة من الباب العالـى بالمحلة الكبرا ، بامضا مصطفـى أفندى ، قاضى المحلة الكبرا ، مؤرخة فى ١٣ الحجة الحرام ختام سنة ١١١١هـ/ ١ يونيه ١٧٠٠م، فى خصوص جسر بلدى معروف بجسر السوداً، مجاور لناحية بشبـيش ، ومحلة القصب الشرقية ، وناحية كريـن ، خطاباً لمقاطعجى الغربـية ، بقيد الحجـة المذكورة ، بدفاتـر المقاطعة فـامتثل مَا أمر بِهِ مولانـا الوزير ، وقيدت الحجة المذكورة ، بدفتر الجسور بالمقاطعة ، يراجع عند الإحتياج إليهَا .

صورة الحجة

«سبب تحرير حروفه، وموجب تسطيرها، هُوَ أَنَّهُ بمجلس الشريعة الشريفة الغراء، محفل الطريـق المنيفة المنورة الزهراَ ، بالبـاب العالى بمدينة المحلة الكبـرى ، بالغربية، بعد أَنْ ورد الـبيورلدى الشـريف الوارد مِنَ ديوان مـصر المحروسة علـى بياض، مِنْ حضرة مولانَا الوزير المعـظم ، والمشير المفخم ، مولانَا محمد بـاشَا يسر الله تعالى له مِنَ الخيرَ ما يشاء ، حافظ الديار المصرية والأقطار الحجازية، يومئذ ، عامله الله تعالى بالطـاقة الخفية ، خطـاباً لمولانا وسيـدنا أفندى قاضـى الولاية حالاً ، ولفخـر الأكابر والأعيان ، الأمـير الكاشف بالـولاية المشار إليهـا حالاً ، وللأُمَرَا الجوربجيـة الثلاث بالولايـة حالاً ، وسردارية الـسبع بلكـات ، والمسلمين ، وقـايم مقامات بـالولاية ، والمتكلمين ، وأرباب الأدراك بولاية الغربية المـشار إليها، دام مجدهم المرتب على إِنهَا وكيل قدوة الخواص المـقربين ، معتمد الملـوك والسلاطين ، مقدام العز والـتمكين ، الحاج على أغار دار الـسعادة حالاً ، هُوَ قدوة الأكابر والأعيان ، الحـاج محمد أغا ، دام علاه ، أَنَّ مِنَ الجارى فى التـزام الحاج على أغا دار السعادة ، الموكـل المشار إليه

أعلاه ، وَفِى تحدثه نـاحية بشبيش، ونـاحية محلة القصـب الشرقية بولاية الـغربية ، وناحية كرين ، غيط مِنْ غير حيط ، تابعة لناحية بشبيش المذكورة ، **وأَنَّ بجوار النواحى المذكورين جسر بلدى يعرف بـجسر السوداَ وأَنَّ جرفـه سابقاً على الـنواحى المجاورة للـجسر المـذكور . عجـزوا عن جرف الجسـر المذكور ، وأَنَّ قـدوة الأكابر والأعـيان ، الحاج محـمد أغا** ، وكيـل حضرة الحاج عـلى أغا المومـى إليه أعلاه ، أَنْهَى لحـضرة مولانَا الوزير المـعظم بالديار المصريـة حالاً ، المومى إليه أعلاه ، بِأَنَّ أهالـى النواحى المجاورة للجسر المرقوم عجزُوا عَنْ جـرف الجسر المذكور . وأَنَّ يجـرف ذلك فى كل سنة الأمير الكاشف بالولاية المشار إليها ، المذكور أعلاه ؛ مِنْ سنة تاريخه الخراجية ، وبرز أمر مولانَا الوزير المومى إليه أعلاه ببيـور لدى شريف ، خطاباً للأمير صالح أغا كاشف المشار إليه ، بِأَنْ يجرف جسر السوداَ المذكـور على جهة السلطنة الشريفة ، مِنْ سنة تاريـخه الخراجية ، ويأخذ فى كـل سنة تحت جرف الجسر المرقـوم ، ألف نصف فضة واحدة ، مِنْ ملتزم ناحية بشبيش ، ومحلة القصب ، وكرين المذكورين أعلاه ، هُوَ وغيره مِنَ الـكشاف بالولايـة المذكورة إلى مَا شاء الله تـعالى ، قابل ذلـك حضرة الأمير صالح أغا كاشف الـولاية المشار إليه ، **بمزيد القبول والإمتثال ، ورضى بذلك ، وبرز الأمر الشـريف بالبيورلدى ، المشـار إليه أعلاه ، بِأَنْ يكون جسر الـسوداَ المذكور ، مِنَ الجسور السلطانيـة ، وأن يقيد الأمير الكاشف علىَ جارى عادة الجسـور السلطانية ، وأَنْ يأخذ الأمير الـكاشف المشار إليه ، فى نـظير جرف الجسر المذكور ، فـى كل سنة ، مِنْ سنـة تاريخـه الخراجية ، مِنْ مـلتزم نـاحية بـشبيـش ، ومحلة الـقصب ، وكـرين ، والمذكوريـن أعلاه ، ألف نصف فـضة واحدة ، هُوَ وغيره مِنَ الكـاشف بولاية الغـربية المشار إليها إلى مَا شاء الله ، وقـيد البيورلدى المذكور بروزنَامة مقاطعـة الغربية المخلدة بالخزيـنة العامـرة ، بديوان مصـر المحروسة** ، وأَنْ يقـيد قاضـى الولايـة المومى إلـيه البيورلدى المشـار إليه ، بسجل محكمة الـباب المشار إليه ، ويبقى البـيورلدى المذكور تحت يد الحاج محمـد أغا ، وكيل حضرة الحاج على أغا دار السـعادة، الموكل المومى إليه أعلاه ، إلى آخر مَا هُوَ معين ومشروح بالـبيورلدى المذكور أعلاه ، مؤرخ بحادى عشرى شهر شوال المـبارك من شهور سنة أحد عشر وماية وألـف ، وَهِىَ سنة تاريخه أدناه ، قابـل ذلك سيدنَا ومـولانَا قدوة القضاة ، والحـكام عمدة الـولاة فى الأنام ، محرر القضايا والأحكام ، مؤيد شريعة خير الأنام ، محمد عليه أفضل الصلاة وأذكى

السلام ، الـواثق بلطـف ربه المبدى ، سيـدنَا ومولانَا مصطفـى أفندى ، النـاظر فى الأحكام الشرعية ، والأمور الـديوانية ، والتعلقات الشريفة السلطـانية ، بمدينة المحلة المشار إليها ، وسيمانود ، ومضافاتهَا منَ الغربية ، الراقم إسمه بخطه الكريم أعلاه ، أدام الله تعالـى فضله ، وزاد فى علاه ، بمـزيد القبول والإمـتثال ؛ وقيد البـيورلدى المشار إليه ، بالسجل الحكمى المخلد بمحكمة الباب العالى المشار إليه ، إعتماداً على مَا برزبِهِ الأمـر الشريف ، بـالبيـورلدى المذكور أعـلاه ، وامتثـل حضرة قدوة والأكـابر والأعيان الأميـر صالح أغا كاشف الـولاية حالاً، المشار إليـه أعلاه ، مَا برز بِهِ الأمر الشريف بالـبيورلدى المشار إليه أعـلاه ، المرتب على عرض حال ، خطـاباً ، لحضرة مولانَا الوزير المـعظم بالديار المصـرية حالاً ، المومى إليـه أعلاه فى شأن جسر السوداَ المذكـور أعلاه ، وأَنْ يكـون الجسر المـذكور ، منَ الجسـور السـلطانـية بولايـة الغربـية المذكورة أعـلاه، وأَنَّ عليه جرف جسـر السوداَ المرقوم ، منْ ابـتدايه وإلى انتهـائه طولا وعرضا ، جرفًا حابـسًا ، مانعًا للمياه ، زمن النيـل المباركَ عند تراكمه بإعـترافه بذلك ، وأَنْ يكـون علـى الثـلاث نواحى المـذكوريـن ، أعلاه وهـم : ناحـية بشـبيـش، ومحـلة القصـب، وكرين ، المذكوريـن أعلاه ، فى كل سنـة لديوان الكشـوفية ، بالولايـة المشار إليها، فـى نظير جرف الجسـر المرقوم على الثـلاث نواحى المذكورة ، ألف نـصف فضة واحدة ، تقبض منْهُم لديوان الكشـوفية المذكورة ، فى كل سنة ، وهلم جرّاً ، وصار الجسر المرقوم المـعروف بجسر السوداَ منَ الجسور الـسلطانية ، وقيد بالسـجل الحكمى المخلد بمحكمة الباب المشار إليه ، وسأل حضرة الحاج محمد أغا ، وكيل حضرة الحاج على أغا دار السعادة المشار إليه أعـلاه ، منَ مولانَا وسيدنَا أفندى المومى إليه أعلاه ، كناية ذلك فـى حجة شرعية تكون بيده فـأجابه لذلك ، وكتب ذلك ضبـطاً ، للواقع ليرجع عند الإحتياج إليه ، وعلى ما جـرى ، وقع التحرير ، فى اليوم المبارك الموافق الثـالث عشر ذى الحـجة الحرام خـتام سنـة أحد عشر ومـاية وألف (١٣ ذى الحـجة ١١١١هـ / ١ يونيه ١٧٠٠م) ، منَ الهجـرة الشريفة النبوية ، على صـاحبها أفضل الصلاة والسلام ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، شهود الحال» .

نستخلص منْ هَذِهِ الوثيقة الحقائق التالية :

(١) تحويل بعض الجسور البلدية التى كان جرفها على الملتزمين والأهالى إلى جسور سلطانية .

(٢) تحصل الإدارة بعد قيامهَا بعملية جرف هَذِهِ الجسور نفقات هَذِهِ العملية منَ الملتزمين .

ملحق رقم (٢٠)

وثيقة تبـين إستجابة الديوان والأمراء المـماليك لمطالب العـلماء كممثلين لـلشعب برفع المظالم الواقعة على الشعب .

مصدر الوثيقة: أرشيف المحكمة الشرعيـة : سجل الديوان العالى ، رقم (٢) ص ٣٠٠ ، مادة (٤٧٣) نسختان .

أشار عبد الرحمن الجبرتى إلى هَذِهِ الـوثيقة ، وأسباب الحوادث التى أدت إليهَا ، فى تاريخه لحوادث ذى الحجة ١٢٠٩هـ / يونيه-يوليه ١٧٩٥م ، نسختان .

«هُوَ أَنَّهُ بمصر المحروسة ، مدينة أهل الولاية المقربين ، وعلامة العاملين وخلفاية الراشدين ، شـرفها الله تعالى إلى يوم الـدين ، بين يدى سيدنَا ومولانَا شيـخ مشايخ الإسلام ، علامة الأنام ، قـاموس البلاغة ، ونبراس الإفهام ، أشـرف السادة الموالى الأعالى الأعزة الـكرام ، الناظر فى الأحـكام الشرعية ، قـاضى القضاة يومـئذ بمصر المحية ، المـوقع خطه الكـريم أعلاه ، دام علاه ، أمين ، مضـمونه بحضـرة كل من سيدنا ومولانا الأستاذ الأعظم ، والملاذ الأفـخم الأكرم ، قطب دايرة الزمان ، وفريد العـصر والأوان ، المحفوظ بـعناية الله الـرحيم الرحـمن ، خاص خواص أصـحاب السعادة والـصلاح ، خلاصة أعيان أرباب الـسماحة والفلاح ، قـرة أعين أهل الورع والزهد، واسطة أصحاب الخشوع والرشد، أستاذ أهل الطريقة، وملاذ أهل الحقيقة، سيد السادات ، ومعدن الفضل والجود والـسيادات ، مَنْ بِهِ وبأسلافه نتوسل إلى الله الملك الغـفار ، السيد الشريـف الطاهر العفيـف ؛ الشيخ محمد أبـو الأنوار بن وفا، شيخ السجادة الشريفـة الوفوية ، وصاحب الكنية المنيفة المصطـفوية الحميدية حالا ، زاده الله عزاً وإجلالا ، أمين ، وسيـدنَا ومولانَا فخر سادتنا بنى الـصديق ، وكوكب سَمَا مجدهـم على التـحقيق ، فـرع الشجرة الشـريفة الصـديقية مَنْ بِهِ وبـأسلافه ، نتوسل إلى الله الملك العـزيز الجليل ، مولانا السيد الشريف ، الشـيخ خليل البكرى الصديق الأشعرى ، سـبط آل الحسن ، شيخ سجادة أجداده ، بنـى الصديق حالاً ، وسيدنَا ومولانَا فخر أعـزة السادة الأشراف الفضلاَ العظام ، سلالة آل بـنى عبد مناف

الفخام ، فرع الشجرة الـزكية ، وطراز العصابة الهاشمية الفاخـرة الواثق بربه ، المعيد البدى ، مولانا السيد الشريف عمر أفندى ، نقيب السادة الأشراف بمصر حالاً ، زاده الله عزاً وإِجالاً وسيـدنَا ومولانَا الشيخ الإمام العـالم العلامة الهـام ، أوحد الأفاضل العظـام ، مفيد الطـالبين بإفـهام ، عمدة المحقـقين وقدوة ، العلـما العامـلين ، زين الشريعة والملة والدين ، مولانا الشيخ عبد الله الشرقاوى الشافعى ، شيخ مشايخ أهل الإفادة والأفتى والتدريس بالجامع الأزهر حالاً ، وسيدنا ومولانَا الشيخ الإمام العلامة الهمام ، أوحـد الأفاضل العظام ، سيـبويه الزمان ، وفريد الـعصر والأوان ، مولانَا الشيخ شمس الدين ، محمد الحريرى الحنفى الأزهرى ، مفتى السادة الحنفية ، بمصر حالاً وسيدنَا ومولانَا الشـيخ الإمام العالم العلامة الهـمام ، أوْحَد الأفاضل الكرام ، صدر المدرسين العظام ، مـفيد الطالبين بإفهام ، مولانَا الشيخ شـمس الدين محمد ، الشهـير نسبه الـكريم بالأميـر المالكى الأزهرى ، مـفتى السادة المـالكية بمـصر حالاً ، وسيـدنَا ومولانَا الشـيخ الإمام الـعلامة الـهمـام ، أوحد الأفاضـل العظـام ، صدر المدرسين الكرام ، مـفيد الطالبين بإِفهام ، مـولانَا الشيخ زين الدين مصطفـى الشهير نسـبه الـكريم بالـصاوى الـشافعـى الأزهرى ، عـين أعيان أهـل الإفادة ، والأفـتى والتدريس ، بـالجامع الأزهر حالاً ، وسيدنَا ومـولانَا الشيخ الإمام العلامـة الهمام ، أوحد الأفـاضل العـظام ، مولانَا الـشيخ زيـن الدين عـبد المنـعم الغـمارى المالـكى الأزهرى، عين أعيـان أهل الإفادة والأفتى والتـدريس بالجامع الأزهر حـالاً، وسيدنَا مولانَا الشيخ الإمام العلامة الهمام ، أوحد الأفاضل العظام ، صدر المدرسين الكرام، مولانا الشيخ شهـاب الدين أحمد العريشى الحنفى ، عـين أعيان أهل الافادة والأفتى والتدريس بـالجامع الأزهر ، والشيخ الإمام الـعلامة الهمام صدر المـدرسين الكرام ، مولانَا الشـيخ برهان الديـن إبراهيم السـجينى الشـافعى الأزهرى ، عين أعـيان أهل الإفادة والأفتـى والتدريس بـالجامع الأزهر حـالاً ، والشيخ الـعلامة صدر المـدرسين الكرام ، مولانَا الشيـخ زين الدين حسين المنصورى الحنفـى ، عين أعيان أهل الإفادة والإفتى والتدريس بالجامع الأزهر حالا ، والشـيخ الإسم العلامة زين الدين سالم بن مسعود الفوى المالكى الأزهرى ، عين أعـيان أهل الإفادة والإِفتى والتدريس ، وشيخ

رواق السادة المـغاربة المجاورين بالجـامع الأزهر ، عمت بـركاتهم . وأدام الله الـنفع بوجودهـم ، أمين . **بمنزل قـدوة الأمر العظام ، كـبير الكبـرًا الفخام ، صاحـب العز والقدر والهمة والمجد والاحـترام ، المقر الكريم العالى ، حايز رتب المـفاخر والمعالى ، مير اللوًا الشريف السلطانى ، مولانا الأمير إبـراهيم بيك الكبير محمد (أى تابع محمد أبو الـذهب) ، قايمقـام بمصر المحـروسة سابـقاً ، وأمير الأمـرا بهَا حالاً** ، وقدوة الأمُرًا الكرام ، كبـير الكبرًا الفخـام ، المقر الكريم العـالى ، حايز رتب المفاخـر والمعالى ، مولانا الأمير أيوب بك الكبير ، أمير الحـاج الشريف المصرى سابقًا (محمد) ، وقدوة الأمُرًا الكرام ، كبيـر الكبرا الفخام ، الكـريم العالى ، حايز رتب المفـاخر والمعالى ، مولانًا الأمير إبراهيـم بيك مير الحاج الشريف المصرى سابـقًا ، وحاكم ولاية دجرجا سابقـاً (محمد) ، وقدوة الأمرا الـكرام ، صاحب العـز المجد والاحتشام ، ميـراللوًا الشريف السلطانى، مولانًا الأمير سليمان بيك (محمد)، حاكم ولاية دجرجا سابقاً ، وافتخار الأمرا الكرام، عين أعيان ذوى الوقار الفخام ، مير اللوًا الشريف السلطانى ، مولانًا الأمير أحمد بيك (محمد) ، حاكم ولاية المنوفية سابقاً ، وافتخار الأمُرًا العظام عمدة ذوى الـوقار الفخـام ، الجانب العالـى ، حايز رتب المـفاخر والمعـالى ، مولانًا الأمـيـر عثمان بـيك (مراد) ، حاكـم ولاية دجرجا سـابقاً ، وقدوة الأمُرًا الـكرام ، عمدة أولى الشأن الـفخام، مير اللـوًا الشريف السلـطانى، مولانًا الأمير قـاسم بيك (عثـمان) ، والجناب الـعالى ، الأمـيـر ذو الفقار أغـا أغات مسـتحفظـان قلعة مـصر المحروسة حالاً ، والجناب المكرم ، والمخدوم المعـظم ، الأمير صالح أغا ، وكيل دار السعادة العظمى بمصر حالا (محمـد) ، وفخر الأكابر ، وكمال والأعيان ، عين أعيان ذوى المفاخر والـشأن ، الجناب المكرم الأميـر على كتخدًا ، طايـفة مستحفظـان قلعة مصر المحروسة حـالاً ، والجناب المكرم الأمير أحمـد أغا باش إختيار طايفـة المتفرقة، والجانب المكرم ، الأمير مصطفى أغا باش إختيار مـتفرقة ، والجناب المكرم ، الأمير على كتخدا الجاويشية ، والأمير على أغا ، إختار طايفة جاويشان (سليم) ، والجناب المكرم ، الأمير أحمد أغا إخـتيار طايقة جاويشان (غانم) ، والجـناب المكرم ، الأمير يوسف باش جاويش جمليان ، والجناب المكرم ، الأمير يوسـف أفندى ، كاتب كبير

جمليان ، والجنـاب المكرم ، الأمـير سـليمـان جوربجـى باش إختـيار تـفكجـيان (البرديسى)، والأمير أحـمد أفندى كاتب صغير تفكجـيان ، والجناب المكرم ، الأمير حسـن باش جاويـش جراكسة ، والأمـير محـمد جوربـجى باش إختـيار جراكـسة ، واطلاعهم وشهادتهم ، على مَا يأتى ذكره فِيِه ، بعد أنْ توافق، كل مِنْ ساداتنَا أرباب السجاجيد، وساداتنا علما الإسلام مـصابيح الظلام ، متع الله بوجودهم الأنام ، مع كامل الأمرا الكرام ، المعين أسماؤهم بأعاليه ، على تنزيل جوامك المسلمين المطلوبة ، مع المـال الميرى ، وإجـراً جرايات المـستحقـين ، وعلوفـات الفقـراً والمساكـين ، وإجراً منورية الجـامع الأزهر ، ومحفل العلـم الشريف الأنور ، وجراياتـه ، مِنْ وقفه الخاص به ، وَلا يؤخذ لَهُ شىء ، مِنَ المـكوس ، والمظالم ، وإجراً ملايـل الحجج وتعلقـاته حكم قَدَيمها ، علـى ما هى عليه ، من زمن الملـوك ، والسلاطين ، ومنع التفاريـد على البلاد ، والرعايَا والفقراء ، ومنع تـرك الكشاف الجـايرة، فى بلاد الله ، الـتى خربوهَا ونـهبوهَا، ودمروهَا ، وإزالة الفلنـجية ، مِنْ مصر القديمة ، لإيذايهـم المسلمين ، وأَنْ لا يزاد على دفتر المرحوم الأمير مـحمد بيك أبو الذهب ، قايمقام مصـر كان ، فى رفع المظالم ، وأَنَّ جميع مَا أحدثه ، المرحوم الأمير إسماعيـل ، وغيره يزال ، مِنْ أصله بالكلية ، وأَنْ ترفع المكوس الجـارية فى البـنادر والموارد، وَمَا جعـل على المآكـل والمشارب، وإزالة جـميع الحوادث ، والمظالم ، مِنْ جمـيع الأقطار المصرية ، والتزموا ، أَنْ لا يتـعرض أحد منهم إلى السادة الأشراف ، القـاطنين بجميع البلاد ، لا بشـكوى ، وَلا بأذية ، وَلا بضرر وَلا بوجه مِنَ الوجوه ، وأَنْ ينتهـى أمرهـم فى حوادثهم الخاصة بهم ، إلى أفنديـهم ونقيبهم فى سـاير الأقطار والأزمـان ، وأَنْ لا يتعرض أحـد منهـم لنواب الشـريعة المحمـدية ، بوجه يـضرُّ بِهم ، وأَنْ ينتهى أمـرهم فى كامل حوادثـهم المتعلـقة بهم ، إلى أفنـديهم ، مولانـا شيخ الإسـلام قاضى عـسكر أفنـدى بمصر ، فـى جميـع الأزمان ، وأَنْ يقوموا بعـمارة السواقـى الموصلـة المياه القـلعة ، وإدارتهـا بحضـرة الوزراً والفقـهَا ، وشرب المسلـمين القاطـنين بهَا ، وعدم إنزال الغـلال ، مِنَ الديار المصـرية ، إلى بلاد الـكفرة ، والمشركين ، أعـداء الدين ، وأَنْ يحدث حـادثة مِنَ الآن ، إلىَ ما يـستقبـل مِنَ الزمان ، فأجـابوا حضرة الأُمرَا الـكرام ، المعـين أسماؤهم بـأعاليـه ، بالسـمع والطاعـة ، وعدم

مخالفة الجماعة ، وأَنْ يبطلوا هَذه المظالم الحادثة ، التى أضرت بالإسلام ، والمسلمين ، وأبادت أموال الفُقَرَا والمساكين ، وحصل فيهَا الضعف والجور المبين ، وامتثلوا جميعاً مَا طلب منْهُم ، وأشير لَهُم عليه ، وعاهدُوا الله سبحانه وتعالى ، على أَنْ لا يعودوا إلى تلك الأفعال ، وكل مَنْ خالف ذلك أو توقف ، فى دفع مَا يترتب عليه ، أوسعى فى أبطال شىء منْ ذلك ، فيكون على ساداتنَا أرباب السجاجيد ، وعلمَا الإسلام والأُمَرَا قهره ، واستخلاص كامل مَا هُوَ مطلوب منْهُ ، لأربابه كاين مَنْ كان ، عملاً فى ذلك بالفرمان الشريف ، الواجب القبول والتشريف ، المكتتب باللغة العربية ، الوارد فى شأن ذلك ، منْ حضرة سيدنَا ومولانَا الوزير المعظم ، والدستور المكرم ، والمشير الفخم من تباهت بمقصده الجميل ، غايات مصالح الإسلام ، وفاهت بمحامده السنية الأقلام ، صاحب السعادة ، مولانًا الوزير الحاج صالح باشا ؛ كافل الديار المصرية حالاً ، يسر الله لَهُ منَ الخيرات ، مَا يريد ومَاشا ، المقيد بسجل الباب العالى بمصر ، المحفوظ بخزينة السجلات العامرة ، والمؤرخ بيوم تاريخه أدناه ، توافقاً صحيحاً شرعياً ، عَنْ طيب قلب ، وانشراح صدر ، لَمَّا علم كل منْهُم فى ذلك منَ الحظ والمصلحة ، باعتراف كل منْهُم بذلك ، بحضرة شهوده ، ومَنْ ذكر أعلاه ، فى يوم تاريخه ، الإعتراف الشرعى ، ولَمَّا تم الحال على هَذَا المنوال ، أشهد على نفسه ، كل منْ إفتخار الأُمَرَا الكرام ، كبير الكبرَا الفخام ، المقر الكريم العالى ، الأمير إبراهيم بيك الكبير ، المشار إليه ، وإفتخار قدوة الأُمَرَا الكرام ، كبير الكبرًا الفخام ، صاحب العز والقدر والمجد والإحتشام ، المقر الكريم العالى ، والكوكب المنير المتلالى ، حايز رتب المفاخر والمعالى ، مير اللوَا الشريف السلطانى ، مولانَا الأمير مراد بيك (محمد) ، مير الحاج الشريف المصرى سابقاً ، شهوده الإشهاد الشرعى ، وهُمَا بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعًا ، أنَّ عليهمَا ، القيام فى كل سنة يجريان كامل مَا نص وشرح بأعاليه ، بقدر الإمكان والإستطاعة ، القيام الشرعى ، بالطريق الشرعى ، فطوبى للذين آمنوا وعملوا الصالحات ، واجتهدوا فى إستخلاص حقوق عباد الله ، ودفعها لهم بمَا أمر الله ، فمن فعل ذلك مجتهداً ، فى طاعة الله ممتثلاً لأوامر الله ، مجتنباً للنواهى ، فَهُوَ منَ الفائزين ، عند الله يوم لاينفع مال ولَا بنون ، إلا مَنْ أتى الله بقلب سليم ، لقوله تعالى فى كتابه العزيز ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن

تُؤَدُّوا الأَمَانَات إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ الـــنَّاسِ أَن تَحكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ الـــلَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيراً﴾ . وَأَمَّا مَنْ أعان علـى مصالح ذلك ، وسـعى فى إجراء كامل مَا نص ، وشرح بأعاليه ، بَرَّدَ الله مضجعه ، ولقنه حجته وجعله منَ الآمنين الفائزين الفـرحين ، الذين لا خوف عليهم وَلاهم يحزنـون ، وَلَمَّا تم ذلك علَى الوجه المستور ، حكم مولانَا أفندى المشار إليه ، بموجب ذلك وأمـر بكتابته ، وقيده بالسجل المحفوظ ، ضـبطاً للـواقع ، ليراجـع به عند الاحـتياج والاحتـجاج بِهِ حكمـاً وأمراً شرعيين ، وَعَلَى مَا جرى وقع التحرير ، فى سابع عشرين شهر الحجة الحرام ، ختام سنة تسـع ومايتين وألف ، كتبه الشيـخ عبد الوهاب الداودى (٢٧ الحج ١٢٠٩هـ / ١٥ يوليه ١٧٩٥م)» .

نستخلص مِنْ هَذِهِ الوثيقة الحقائق التالية :

(١) ظهور العلماء كقوة تمثل الرأى العام ، ومطالبتهم برفع المظالم .

(٢) إنعقاد الديوان كان يتم أحياناً فى بيت أحد الأمراء .

ملحق رقم (٢١)

وثيقة تبين الإحتفال بوفاء النيل وإلزام الملتزمين بدفع الخراج .

مصدر الوثيقة: أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى ، رقم (٢) ، مادة (١٠٢) ، ص ٧٠ .

«هُوَ أَنَّهُ بمجلس الشرع الشريف ، ومحفل الدين المنيف ، صانه المولى اللطيف مِنَ التبديل والتحريف ، المعقود بالقصر الذى علو الجسر برأس الخليج الحاكمى بمصر القديمة ، بحضرة سيدنَا ومولانَا الوزير المعظم ، المشير المفخم ، الدستور المكرم ، ممهد بنيان الدولة والإقبال ، مشيد أركان السعادة والإجلال ، صاحب السعادة وساحب أذيال السيادة ، مولانَا الوزير الحاج حسن باشا ، يسر الله لَهُ مِنَ الخيرات ، مَا يريد ومَا يشا ، محافظ مصر المحمية ،دامت سعادته السنية ، بين يدى سيدنَا ، ومولانَا المولى الأعظم والعلامة الأفخم ، الأكرم ، علامة العرب ، والعجم ، موضح مَا خفى عَنِ الإفهام ، وانكتم ، شيخ مشايخ الإسلام ، ملك العلمَا الأعلام، قاموس البلاغة ، ونبراس الإفهام ، الناظر فى الأحكام الشرعية ، قاضى القضاة يومئذ بمصر المحمية ، عامله الله بألطافه الخفية ، الموقع خطه الكريم أعلاه دام علاه ، لَمَّا كان فى اليوم المبارك الموافق لغاية شهر أبيب القبطى مِنْ شهور سنة ثمان وسبعين ومابة وألف (١١٧٨هـ / ١٧٦٤م) الخراجية ، والسادس عشر شهر تاريخه أدناه ، حصل وفَا ، مَا النيل المبارك مِنْ فيض الله تعالى العميم ، ورحمته لعباده وإحسانه القديم ، وبلغ ستة عشر ذراعًا بالذراع المعتاد ، وزيادة على ذلك أصبعين إثنين ، حصل بذلك لعباد الله تعالى الفرح والسرور ، والإبتهال إلى الله تعالى بتمام الإحسان ، وعلى الله القبول ، فبمقتضى بلوغ مَا النيل المذكور الستة عشر ذراعًا **المذكورة ، حل على الملتزمين بقرى مصر المحروسة الخزينة العامرة ، لحضرة مولانَا السلطان الأعظم نصره الله تعالى ، والمال الميرى لجهة الديوان العالى ، وغلال العنبر الشريف ، وغلال الحرمين الشريفين ، شرفهما الله تعالى وعظمهما إلى يوم الدين ، عن واجب سنة تسع وسبعين ومابة وألف (١١٧٩هـ / ١٧٦٥م) الخراجية ، حكم مَا جرى**

به القـانون المـصرى مِنْ قـديم الزمـان وإلى الآن ، وفـى ثانـى يوم نـزل حضـرة مولانَا الوَزير، ومولانَا شيخ الإسلام المشار إليهما أعلاه ، إلى القصر المذكور أعلاه ، وحضر لحضورهمَا كل مِنْ قدوة الأُمَرَا الـعظام ، عمدة الكبراَ الفخـام ، صاحب العز والمجد والاحتشام ، المقر الكـريم العالى ، حايز رتب المفاخر والمعالـى ، مولانَا الأمير خليل بيك القازدغلى ، مير اللواَ الشريف السلطانى بمصر المحروسة ، والدفتردار بِهَا حالاً ، وقدوة الأُمَرَا الكرام ، عمدة الكبرا الفخـام ، صاحب العز والمجد والاحتشام ، المقر الكريم العالى ؛ حايز رتب المفاخر والمعالى ، الأمير حسين بيك القازدغلى ، مير اللوا الشريـف السلطـانى بمصر المحروسـة حالاً ، وأمير الحاج الـشريف المصـرى سابقًا ، وقدوة الأُمَرَا العظام ، المـقر العالى ، الأمير محمـد بيك على القازدغلـى ، مير اللواَ بمصر حالاً ، والمقـر الكريم العالى ، الأمير إسمـاعيل بيك مير (علـى) اللوا بمصر ، وحاكم ولاية الغربية حالاً ، والمقر الكريم العالى ، الأمير حمزة بيك القازدغلى ، مير اللواَ بمصر حالاً ، دامت عزتهم ، وكـل مِنْ : مفاخر الأعيان ، كمال ذوى الشأن ، الجناب الخزينة العالى ، الأمير سليمان أغا كتخداَ جاويشان حالاً ، القازدغلى ، وفخر الأكابر العظـام ، الأمير قاسم أغا القازدغـلى ، أغات جمليان حالاً ، وفـخر الأعيان المعظمين ، كمال ذوى الشأن المحتـرمين ، الأمير عبد الرحمن أغا القازدغلى ، أغات مسـتحفظـان حالاً ، والجناب المـعظم ، الأميـر على كتـخداَ ، طايفـة عزيان سابـقاً القازدغلى ، الشهير بالمحبى ، والجناب العالى ، الأمير سليمان أغا ، ترجمان الديوان العالـى حالاً ، وفخر الأماثل والأعـيان ، الأمير سلـيمان ، مسـتحفظان قلعـة مصر المحروسة القازدغلى ، والأمير يوسف باش جاويش طايفة عزبان حالاً ، وغيرهـم مِنَ الأُمَرَا والأغوات ، والإختيارية ، مِنَ الملتزمين ، مِمَّنْ يطول ذكرهم ، دام توقيرهم ، وكسر الجـسر الذى برأس الخـليج المذكـور ، وجرى الماء فى الخـليج المذكـور ، على جرى العـادة ، فى ذلك ، بحضـور مَنْ ذكر بأعاليه ، وأشـهد على نفسه ، كل مِنْ عينت أسماؤهـم بأعاليه ، وغيرهـم مِنَ الملتزمين ، بِأَنَّ عـليهم القـيام بخزينـة حضرة مولانَا السلطان نصره الله تعالى ، عَنْ واجب سنـة تسع وسبعين ومائة وألف الخراجية ، وبالمال المـيرى ، وبغلال الحرمـين الشريفين ، وبغـلال العنبر الـشريف ، لواجب الـسنة

المذكورة ، بإعترافهـم بذلك ، وببلوغ ما النيل المبارك الستـة عشر ذراعًا المذكورة ، على الحكم المشروح أعلاه ، الإعتـراف الشرعى ، وقـبل ذلك منهـم لجهة الميـرى ، حضرة مولانَا الـوزير المشار إليـه أعلاه ، قـبولاً شـرعيًا ، والله سبحـانه وتعالى مع المـتقين ، ورحمته قربت مِنَ المحسنين ، وعلى مَا جرى وقـع التحرير ، فى اليوم المبارك الموافق لسابع عشر شهر صفر الخير ، الذى هُوَ مِنْ شهور سنة تسع وسبعين وماية وألف (١٧ صفر ١١٧٩ / ٤ أغسطس ١٧٦٥م) .

١- الشيخ أحمد الأحمدى مباشر خاصة ديوان حالاً .

٢- والجناب العالى ، الأميـر حسن أفندى ، كاتب حوالى جاويشان بـالديوان العالى حالاً .

٣- وفخر الأعيان ، الأميـر يوسف أغا الروجى إِختيار جاويـشان ، وأمين الإحتساب بمصر حالاً .

٤- وفخـر الأمثال المكـرمين ، الأمير عـلى أغا ترجـمان الباب بـخدمة مولانَا شـيخ الإسلام.

٥- وفخر أقرانه ، الحاج شـهاب مِنْ طايفة جاويشان ، ومحضر بـاشى بخدمة مولانَا شيخ الإسلام .

٦- والشيخ إبراهيم على السلمونى شاهد ديوان حالاً(١) .

* * *

نستخلص مِنْ هَذِه الوثيقة الحقائق التالية :

(١) الإهتمام بفتح الخليج فى موعد وفاء النيل .

(٢) إِلزام الملتزمين بسداد المال الميرى ، لجهة الديوان ، وتعهدهم لدى الوالى ، وحضور الإحتفال بذلك .

المصـــادر

المصادر

إعتمـدت فى إعداد بحثى هَذَا ، عـلى مجموعة ضـخمة مِنَ المصادر المتـنوعة . بعضهَا وثائق غير منشورة ، والبعض الآخر مخطوطات معاصرة ، ثُمَّ المصادر المطبوعة ويمكن تصنيفهَا فى النحو التالى :

أولاً : الوثائق

إِنَّ الوثائق تشكل العمود الفقرى لِهَذَا البـحث وَهِىَ جميعهَا غير منشورة ، ونظرًا لتعددهَا ، واخـتلاف نوعيتهَا ، وصـعوبة تصنفـها فَإِنِّى أصنفهَا ، حسـب الإرشيفات المحفوظة فيها :

١ - أرشيف دار المحفوظات العمومية :

وتشمل الوثائق التى اعتمد عليها البحث مِنْ وثائق هَذَا الأرشيف الأنواع التالية :

١ - **دفاتر الإلـتزام** : يبـدأ السجل الأول مِنْهَا بـتاريخ ١٠٦٩هـ/ ١٦٥٨م ، وهَذِهِ الدفاتر عبارة عن سجلات مستطيلة ، طول كل مِنْهَا ٤٥ سم ، وبياناتهَا تقتصر على ، تسجـيل أسماء النـواحى ، التى تتـبع كل ولاية . والأموال الأمـيرية وغير الأمـيرية المقررة عـلى كل ناحـية ، وأسماء المـلتزمين بِهَا ، وَإِنْ أهـمل بعضـهَا تسجيـل أسماء الملتزمين ، وَلا تذكر شيئًا عن مساحة القرية بالفدان أو الضريبة المقررة على كل فدان، وَرُبَّمَا تركـت هَذِهِ البـيانات إعـتمـادًا على أَنَّهَا مـسجـلة ، بـدفاتر شـهود الـقرى ، والصرافين، وأجهزة الإدارة المحلية التى تتسلم الروزنامة الضرائب مِنْهَا .

وقد خصص لكل عام سجل خاص بالوجـه البحرى ، وسجل آخر خاص بالوجه القبـلى ، وكل سجل فِيهِ أسـماء الولايات المدونة بـه ، ونواحيهَا ، وفى نهـاية الجزء الخاص بـكل ولاية مِنَ الـدفتر يـسجل الحـساب الإجـمالى المـطلوب مِنَ الـولاية ،

والمصروف المخصص للإدارة المحلية مِنْ هَذَا الحساب ، وَمَا هُوَ مطلوب للروزنامة مِنَ الولاية ، وَفِى نهـاية الدفتر تسـجل حسابات إجمـالى الأموال المطلوبـة مِنَ الولايات المسجلة بالدفتر . وبيانات هَذِهِ الدفاتر مـكتوبة بخط القرمة ، وَهُوَ خط يقوم على نمط معين مِنَ الـكتابة يـحتاج إلى وقـت للتمريـن عليه واجـادته وقد تمكـنت مِنْ ذلك ، وأصبحت أقرأه بسهولة دون أَىِّ عناء .

٢ - دفاتـر الترابـيع : دفاتر وضَعَـهَا علماء الحملة الفـرنسية ١٢١٥هـ/ ١٨٠٠م، وأخذ هؤلاء العلماء ، معلومات هَذِهِ الدفاتـر مِنْ دفاتر المعلمين الأقباط ، (الصرافين) و (المبـاشرين) ، وكَذَا فَإِنَّ معـلومات هَذِهِ الـدفاتر ، جـاءت وافية تمامًا ، وَهِىَ تـسد بصورة كاملة الـنقص الذى يوجد فى دفاتر الإلتزام ، حَيْثُ إِنَّ هَذِهِ الـدفاتر بالإضافة إلى المعـلومات التـى تحويها دفاتـر الإلتزام فَإِنَّهَا تسـجل مساحة كـل ناحية بـالفدان ، وأنواع أرض كل ناحية حـسب جودتها ، والمال الميرى المقرر عـلى كل فدان ، حسب نوع جودة الأرض ، ثُمَّ تـسجل أنواع الضرائـب الأخرى ، مَعَ تسجيل كـامل لأنواع العادات ، التى كانت تشكل المال البـرانى ، وقيمة كل عادة نقدًا ، ولَمْ نعثر مِنْ هَذِهِ الدفاتر ، إلا عـلى المجموعة الخاصة بـالوجه البحرى ، والتـى تحمل أرقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ . ومكتوبة باللغة العربية . وقد كنت أول مِنْ عثر على هَذِهِ الدفاتر مُنْذُ أَنْ وضعهَا علماء الحملـة الفرنسية وكان بحثى هَذَا أول بحث يعتـمد على هَذِهِ الدفاتر مُنْذُ تسجيلهَا فى عام ١٢١٥هـ/ ١٨٠٠م .

٣ - دفاتر الرزق الأحباسية : دفاتر خاصة بالرزق الموقوفة ، وَهِىَ تحوى معلومات هامة ، ففى هَذِهِ الدفاتـر تسجيل وتتبع لتاريخ كل رزقـة وأصحاب حق الإنتفاع بِهَا ، والملتزمـين ، وصور الحجج الشرعيـة ، والإفراجات التى صدرت بـشأن كل رزقة ، والفرمانات التى صدرت بتنظيم حق الإنتفاع بهَذِهِ الرزق ، والنزاعات التى دارت حول هَذِهِ الرزق ، وأوجه صرف ريعـهَا فى حالة انقراض ذرية أصحـاب حق الإنتفاع بِهَا . فَهَذِهِ الدفاتر ذات أهمـية كبيرة فى دراسة النـواحى الاجتماعية والإقتـصادية ، والحياة الدينية فى العهد العثمانى .

٤ - **دفاتـر خدمة الـديوان عـربى** : هَذِه الدفاتـر تحوى ، تفصـيلات عن مرتـبات موظفى الإدارة المركزيـة ، والمحلية ، وغيرهم مِنَ الموظفين ، وفى نـهاية هَذِه الدفاتر الحجج الـشرعية ، والـفرمانات ، الخـاصة ببعـض التغيـيرات الإدارية في الـريف ، ومرتبات حكام الولايات وغيرهم ، والبت فيها بالرفض أَوْ الموافقة ، وقد أفدت مِنْهَا، وخاصة فِى الوقوف على بعض التقسيمات الإدارية .

٥ - **دفـاتر الجسـور** : خاصـة بالجسـور التى وجـدت فى مصـر ، البلـدية مِنْهَا والسـلطانـية ، فـنجد فِيـهَا تسجـيلاً لِهَذِه الجسـور جسـراً جسراً ، طـول كل مِنْهَا ، وعرضه، وعدد الفتحات ، التى توجد بكل جسر وعرضهَا وارتفاعهَا ، وطريقة جرف هَذِه الجسور ، والجهة المسئولة عَنْ هَذِه العملية ، والأعباء التى كان على القرى تحملها فى عملـية الجرف ، وطمس بعض التـرع وأسباب طمسهَا ، والجسور الـتى هدمت ، وأسبـاب ذلك ، كَمَا نجد بِهَا مـطالب بـعض الأهالـى بإعمـار هَذِه الترع والجـسور ، والجهود الذاتية ، التى بذلت فى سـبل ذلك ، وموقف الإدارة مِنْهَا ، والنزاعات التى كانت تـنشب بين أهالـى القرى المتجاورة عـلى مياه الرى ، وَفِى نـهاية الدفتـر توجد البيورلديات والفرمانات ، والحجج الشرعية ، الخاصة بالجسور ، وإصلاحهَا وتحويلهَا إلى جسـور سلطانيـة نظير مبـالغ يتحملـهَا الملتزمون والـفلاحون ، وقد عثـرت على السجل الخاص بالوجه البحرى ، وعملت كـثيراً فِى البحث عن الدفتر الخاص بالوجه القبلى فَلَمْ أعثر عليه ، وَلا يعرف أحد عنه شيئًا .

٦ - **مضابـط محاكم الأقـاليم** : دفاتر تحـوى أحكام محاكـم النواحى ، فـى فترة البحث ، بِهَا معلومات وفيرة جداً تشمل جميع نواحى الحياة ، فَهِىَ عبارة عن تسجيل للحياة اليومية فى الريف بمشاكلهَا ، وموقف القضاء والإدارة مِنْهَا ، وَلَمْ أعثر مِنْهَا إلا على المضابط الخاصة بمحكمة المنصورة ، ومحكمة الأسكندرية ، ومحكمة ثغر رشيد، ومحكـمة دمياط ، وقـد أشرت لَهَا فى المواضـع الكثيـرة التى استـدفت فِيهَا مِنْ هَذِه المضابط .

٢ - أرشيف المحكمة الشرعية :

إنَّ أرشيف المحـكمة الشرعـية ، يعد أثمـن المصادر ، لكـتابة تاريخ مـصر ، فى العهد العثمانى ، مَعَ رداءة الخط المكتوبة به سجلات هَذَا الأرشيف ، وَهَذِهِ السجلات هِىَ عبارة عن سجلات مـستطيلة ، ٥٠ × ٤٠ سم ، وتبـلغ مِنَ الضخامـة حتى أَنَّ حجم بعضها يفوق الآلف صحة عَدًّا ، ولكل محكمة مِنَ المحاكم التى سبقت الإشارة إليها سـجلاتها الخاصة ، كذلـك فَإِنَّ هَذَا الأرشيف يحوى إلى جانـب ذلك سجلات إسقاط القـرى ، والتى كانت تسجـل فِيهَا جميع العـمليات الخاصة بإسـقاط القرى ، سواء بالـبيع ، أو الرهـن ، والنزاعات بـين الملتزمين بـعضهم بـعضًا ، وبينـهم وبين الفلاحين ، وغير ذلك مِنَ المشاكل التى تنشب حول حصص الإلتزام .

كذلك فَإِنَّ هَذَا الأرشيف يعتبر الأرشيف الـوحيد الذى توجد بِهِ سجلات الديوان العالـى ، وهِىَ غير كاملة ، فتـبدأ مِنَ سنة ١١٥٣هـ / ١٧٤٠م ، وتستمـر بعد ذلك حتى عصر محـمد على وَمَا بعده ، وَهِىَ سجلات فى غاية الأهـمية ، وقد كنت أول باحث يهتدى إليـها ، ويطلع عليها ، ودراسة هَذَا الأرشيف ذات أهـمية ضخمة جداً فى دراسة الحياة الاجتمـاعية والإقتصادية فى الريف ، والعلاقـات الاجتماعية ، وقد أشرت في هوامش البحـث إلى السجلات التى اعتمدت عليها ، وَإِنْ كـان هناك الكثير مِنَ المادة التـى جمعتهـا مِنْهَا لَمْ أستخدمهـا فى هَذَا البحـث ، وسوف أستخدمـها فى أبحاث أخرى فى المستقبل إِنْ شاء الله .

٣ - أرشيف وزارة الأوقاف :

يحوى هَذَا الأرشـيف على أصـول حجج الوقـفيات التـى أوقفها بـعض الأمراء والسلاطين والخـيرين ، على وجه البر ، وَهِىَ عـبارة عن سجل للوقـفية ، وأغراض وأسبـاب وقفها ، وأصـحاب حق الانتـفاع بِهَا ، وقد اسـتفدت مِنْ بعـض مواد هَذَا الأرشيف وأشرت إليها فى هوامش البحث .

٤ - أرشيف دار الوثائق القومية التاريخية :

إعتمدت - مِنْ وثائق هَذَا الأرشيف على - محافظ الحجج الشرعية ، التى قامت الدار بالاستيلاء عليهَا مِنَ، المحكمة الشرعية، ونظمتها فى محافظ خاصة بكل سنة، وَهِىَ عبارة عن الحجج الأصلية المختومة مِنْ قضاة الشرع فى الجهات التى صدرت مِنْهَا.

٥ - قانون نامة ءِ سليمان :

نسخة مترجمة إلى العربية ، وَفِى سبـيل إعدادهَا للنشر فى حوزة أستاذى الدكتور أحمد عزت عـبد الكريم ، قام بترجـمتهَا لسيادته الأستـاذ الدكتور خليل الـساحلى ، أستاذ الإِقتصاد بجامعة استانبول ، وقد أعتمدت عليهَا كثيراً فِى هَذَا البحث .

* * *

ثانيا : المخطوطات

أعتمد البحث كـذلك على بعض المخطوطات المعاصرة الـتى تعرضت لجوانب مِنَ موضوع البحث ، وأهم هَذِهِ المخطوطات :

١ - إبراهيم الصوالحى العوفى :

«تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق» .

تضم تراجم طائفة مِنَ الأمراء وغيرهم مِنَ الذيـن قتلوا فى واقعة الصناجق بمصر ١٠٧١-١١١٣هـ / ١٦٦٠-١٧٠١م ، مرتبـة على مقدمة وثلاثـة أبواب ، وخاتمة ، وفيهـا تصوير لأحداث الـعصر ، والصراعات الـسياسية ، والـعسكرية ، والـتى كان الريف يـتأثر بِهَا كثيراً ، نسخـة مصورة ، دار الكتب المصـرية تحت رقم ١٢١٨٣هـ ، وقد حصلت على صورة مِنْهَا فى حوزتى .

٢ - أحمد شلبى بن عبد الغنى :

«أوضح الإشارات فِيمَنْ تَوَلَّى مصـر القاهرة مِنَ الوزراء والباشات» ، مـخطوطة

بجامعة ييل بالولايات المتحدة الأمريكـية ، وقمت بتصوير هَذَا المخطوطة ، وأصبحت فى حـوزتى نسخة مِنْهَا ، وَهِيَ تقع فى ٥٣٢ صفحة ، ومع رادءة خطها إلا أَنَّهَا ذات أهمية كبيرة فى دراسـة تاريخ مصر السياسى والاجتماعى ، فالمـؤلف يرصد لَنَا جميع الأحداث السـياسية والعـسكرية وتأثر الـناس بِهَذِهِ الأحداث ، وأثرهَا علـى الريف ، ومفاسد الجند والعربان التى كانت تقـع فى الريف ، وأسلوب المؤلف أقوى بكثير مِنْ أسلوب غيره مِنَ المـعاصرين ، فَهِيَ مخطوطة مـفيدة جدًا ، ويقف المؤلف بمـخطوطه عند أحـداث سنة ١١٥٠هـ / ١٧٣٧م . وقد ذكر الجبـرتى أَنَّهُ أعتمد علـيها ، وَهَذَا واضح ، حيث إِنَّ الجبـرتى نقل مِنْهَا معظم معلومـاته حتى الفترة التى تـوقف عندها المؤلف .

٣ - أحمد العريشى :

«رسالـة فى علـم وبيان طـريق القـضاة وأسمـائهم بمـصر المحروسـة وأقاليـمهَا» مخطوطة فـى حوزتى ، مصورة عن نسخـة معهد المخطوطات العـربية ، وتوجد مِنْهَا نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢١٥١) تاريخ .

٤ - أحمد كتخدا عزبان الدمرداشى :

«الدرة المصانة فى أخبار الكنانة» مخطـوطة تقع فى جزئين ، عدد صفحاتها ٥٨٩ صفحة مِنَ الحجم الكبير ، محفوظة بالمتحف البريطانى بلندن British Museum, Ms. or 1073-4 وتتناول المخطوطة الفترة ١٠٩٩-١١٦٩هـ/ ١٦٨٨-١٧٥٦م ، وتركز على النواحى السـياسية ، والصراعات بين الأوجاقـات كثيراً ، والمؤلف يشيـر فى كثير مِنَ المواضع إلى رؤيته أو مشاركته فـى صنع هَذِهِ الأحداث ، كذلك فَإِنَّ المخطوطة تحوى معلومات عن الأحوال التى كانت تحدث فـى بعض الولايات ، وخاصة مَا يتعلق مِنْهَا بالضـرائب ، أَوْ العربان ، وأعمـالهم ، ضد الأمراء المـاليك ، وقد تفضـل أستاذى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم بإعطائـى الميكروفلم الخاص بهَذِهِ المخطوطة ، وسمح لِي بطبعه على ورق ، فأصبحت لدى نسخه على هيئة كتاب مِنْ هَذِهِ المخطوطة .

٥ - «صور الأوامر والفرمانات الصدارة مِنْ أمراء الفـرنسيس» عبارة عن مجموعة مِنَ الأوامر والفرمانات الـتى أصدرهَا قادة الحملة الفرنسـية ، والديوان المخصوص ، نسخة مصورة فى حوزتى عَنْ نسخة معهد المخطوطات العربية بالجامعة العربية .

٦ - مؤلف مجهول :

«تاريخ مـلوك آل عثمان ونوابـهم بمصر إلى ولايـة على باشا المتولى عليهـا سنة ١١٢٩هـ/ ١٧١٦م». مخطوطة محفوظة بالخزانة التيمورية، تحت رقم ٢٤٠٨ تاريخ.

وهِىَ عبـارة عَنْ ذكر لولاة مصـر مِنْ بداية العـصر العثـمانى فى سـنة ٩٢٣هـ / ١٥١٧م ، حتى سـنة ١١٢٩هـ / ١٧١٧م ، تـاريخ تولـية كل مِنْهُم وعزلـه ، وأهم الأحداث التى وقعت فى عهده .

٧ - محمد بن أبى السرور البكرى الصديقى :

«كشف الكربة فى رفـع الطلبة» ، بمكتبة رفاعة رافع الطـهطاوى بسوهاج ، تحت رقم ٣٨٠ تاريخ .

وحتـى الآن يعتـقد الكـثيرون مِنَ البـاحثين أَنَّهَا غـير موجـودة ، والحقيـقة أَنَّهَا موجودة بالمـكتبة المذكورة ، كَمَا تـوجد لَهَا صورة على ميـكروفلم بمعهـد المخطوطات العربية بجامعة الدول الـعربية ، تحت رقم ٧٦٤ تاريخ ، مع ذكـرها تحت إسم مؤلف آخر هُوَ محمد الـبرلسى الرفاعى الشافعـى ، الذى قام بنسخ هَذِهِ النسخة عـن النسخة الأصلية التى كـانت فى حوزة حفيد المؤلف ، وَهَذَا خطأ وقع فـيه واضع الفهرس ، وأقوم حاليًا بإعدادها للنشر ، لأَنَّهَا ذات أهمية كبـيرة فى تصوير فترة هامة مِنْ تاريخنا فى العهد العثمـانى ، وَهِىَ الفترة التى ثارت فِيهَا فتنة جند السـباهية ضد الباشوات ، حتى فترة حكم محمد باشا ٧ صفر ١٠١٦ - ١٨ جمادى الأولـى ١٠٢٠ هـ / يونيه ١٦٠٧ - أغـسطـس ١٦١١م ، وقـضائـه علـى ثورة جـند الـسبـاهيـة ، كَمَا أَنَّ هَذِهِ المخطـوطة فِيهَا تصـوير واضح عَمَّا أصـاب بلاد الريف مِنْ أعـمال جنـد السباهـية ، ورجال الإدارة ، وأحوال الريف الإقتصادية ، والاجتماعية .

٨- ....:

«الكواكب السائرة فى أخبار مصر القاهرة» .

تقع المخـطوطة فى مقدمــة وعشرين بابًا ، تنـاول فِيهَا ذكر مصر ، وما قـيل فى سبب تسمـيتها بمصر ، وحدودها وملوكـها قبل الطوفان ، ثُمَّ نواب مصـر وملوكها ، وَمَا بِهَا مِنْ ترع ، وجسور ، والآثار ، ومحاسن أهلها وفضائلهم ، وغير ذلك ، مِنَ المعلومات إلى سنة ستين وألف .

٩- ....:

«اللطائف الربانية على المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية» :

تاريـخ يتضمن ذكر ولاة مـصر إِلى ولاية مصطـفى باشا الثانـى سنة ١٠٢٧هـ / ١٦١٨م . مخطوطة ، دار الكتب تحت رقم (٨٠) م .

١٠- ....:

«المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية» :

يقع فى خمـسة عشر بابًا بعدد سلاطين آل عـثمان حتى السلطـان مصطفى الأول سنة (١٦١٧هـ / ١٦١٨م) ، وفى عقب كـل سلطان يـذكر فصلاً فِيـمَنْ وَلِيَ مصر المحمية مِنَ البكلربكية .

مخطوطة بدار الكتب المصرية ، تحت رقم ١٩٢٦ تاريخ .

١١- ....:

«النزهة الزهية فى ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية» :

تناول فِى هَذِهِ المخطوطة ، ذكر خلفاء وملوك مصر ونوابهم ، إلى دولة السلطان مراد بن السلطـان أحمد فى سنة ١٠٤٢هـ / ١٦٣٢م ، وذكر قضاة الدولة الـعثمانية بمصر.

وبالمخطوطة خاتمة فى ذكر خصائص مصر وعجائبهَا ، ومتنزهاتهَا ، ومَا قيل فيهَا، نظمًا ونثرًا ، ثُمَّ تتمة فى بعض لطائف مصر ، وفضائلها ، ثُمَّ تتمة أخرى أخرى لِهَذِه التتمة ، فِى ذكر مَا يتعلق بِهَا مِنَ الأشهر القبطية ، ومَا كانت الحكماء ، تحبه أو تكره ومَا فِيهَا مِنَ النبات ، والأطعمة ، والأدوية ، والفاكهة ، وأنواع الزراعة ، وآفاتها ، وإدراكها فِى شهورها القبطية ، وغير ذلك .

دار الكتب المصرية ٢٢٦٦ تاريخ .

* جميع مخطـوطات ابن أبى السرور البكرى توجد فـى حوزتى الخاصة صوراً مِنْهَا .

١٢- مصطفى بن الحاج إبراهيم (تابع المرحوم حسن أغا عزبان دمرداشى):

«تاريخ وقائع مصر (القاهرة) سنة ١١٠٠-١١٥٠/١٦٨٨-١٧٣٧م» .

تاريخ باللغة العامية يتضمن ذكر مَنْ حكم مصر فى خلال هَذِه المدة مِنَ الباشوات على ترتيبـهم فِى الأزمان ، ومَا حصل فى مدة كل مِنْهُم مِنَ الوقائع بـين عسكر مصر والسـناجق ، والأغوات ، ومَا كـان بعد مـقتل السـناجق الـفقاريـة قبل دخول سـنة ١١٠٠هـ / ١٦٨٨م . ويقع فى ٤٢٥ صفحة .

* دار الكتب المصرية ، تحت رقم ٤٠٤٨ تاريخ .
* وفى حوزتى نسخة مِنْ هَذِه المخطوطة .

١٣- مصطفى الصفوى الشافعى القلعاوى:

«صفوة الزمان فيمن تولى على مصر مِنَ أمير وسلطان» :

وفِيهَا تصوير وَافٍ للأحداث السياسية أثناء الصراع بين مراد وإبراهيم مِنْ جانب، وإسماعيل بيك وحسن باشا مِنْ جانب آخر ، وفِيهَا تصوير كذلك لِمَا عاناه الريف مِنْ هَذِه الأعمال العسكرية ، مرتبة على مقدمة ، وعرض ، وخاتمة .

* النسخة المحفوظة بمكتبة سوهاج ، تحت رقم ٥١ تاريخ .
* وتوجد صورة مصورة منها بدار الكتب ، تحت رقم ٩٨٠٥ ح .

١٤- يوسف الملوانى «الشهير بابن الوكيل» :

«تحفة الأحباب بمن ملك مصر مِنَ الملوك والنواب» :

تتضمن أحوال مصـر والقاهرة ، وتقع فى أربعة أبواب ، إهتمـمت بالباب الرابع الذى ذكـر فِيـهِ سلاطـين آل عـثمـان ونـوابهـم فـى مصـر إلـى سنـة ١١٣٦هـ / ١٧٢٤-٢٣م، وفى هَذَا الباب ، الذى يـقع فى نصف حجم المخطوطة الـتى تقع فى أكثر مِنَ ٤٠٠ صفحة، وَفِيهَا مـعلومات تاريخية ضافية ، تشـمل الريف ، والمدينة ، وتفوق مخـطوطة أحمد شلـبى بن عبد الغـنى فى التفصـيلات . ونعتقد أَنْ الجـبرتى إعتمد عليهَا كثيراً ، حيث إِنَّ هناك فقرات مِنْ كتابه تكاد تتشابه بالنص مع فقرات مِنْ هَذِهِ المخطوطة .

نسخـة مصورة عن نسخـة مكتبة رفاعـة رافع الطهطاوى بـسوهاج المكتوبـة بخط المؤلف ، تحت رقم (٨٠) تاريخ .

ثالثا : الكتب

١ - الكتب العربية :

● إبراهيم أحمد شعلان :

«الشعب المصرى فى أمثاله العامية» ، الهيـئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة سنة ١٩٧٢م .

● إبراهيم رزقانه (دكتور) :

«القبائل العربـية فى مصر عند المقريزى» ، (بحث مـنشور فى كتاب دراسات عن المقريزى) ، الهيئة العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ١٩٧١م .

● إبراهيم عامر :

«الأرض والفـلاح المســألة الـزراعيـة فى مصــر»، الدار المـصريـة، القـاهرة ١٩٥٨م.

● إبراهيم على طراخان (دكتور) :

«النظم الاقـطاعية فى الشرق الأوســط فى العصور الوسطـى» ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ١٩٥٨م .

● أبو المحاسن بن تغرى بردى :

«النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة» ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥٠م .

● أحمد أحمد الحتة (دكتور) :

تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير ، دار المعارف ، ١٩٥٠م .

● .... :

«تاريخ مصر الاقـتصادى فى القرن التاسع عـشر» ، الطبعة الثانيـة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٨م .

● أحمد أمين :

«قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية»، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ، سنة ١٩٥٢م .

- **أحمد رشدى صالح :**
«فنون من الأدب العربى» ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٩٥٦م .

- **.......................... :**
«الأدب الشعبى» ، القاهرة ، ١٩٥٦م .

- **أحمد عزت عبد الكريم (دكتور) ، وآخرون :**
«دراسات تاريخية فى النهضة العربية»، الأنجلو المصرية ، القاهرة (د.ت.) .

- **أحمد فتحى زغلول :**
«المحاماة» ، القاهرة ، ١٣١٨ هـ / ١٩٠٠م .

- **السيد رجب حراز (دكتور) :**
«المدخل إلى تاريخ مصر الحديث»، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٠م.

- **أمين سامى :**
«تقويم النيل وعصر محمد على» ، الجزء الثانى ، دار الكتب المصرية ، القاهرة، سنة ١٩٢٨م .

- **أوبريان ، باتريك :**
«ثورة النظام الاقتصادى فى مصر من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية» ، تعريب : خيرى حماد ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، سنة ١٩٧٠م .

- **بيرك ، جاك :**
«العرب تاريخ ومستقبل» ، ترجمة : خيرى حماد ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١م .

- **تقى الدين (أحمد بن على المقريزى) :**
«الخطط المقريزية المسماة بالمواعظ والإِعتبار بذكر الخطط والآثار» ، لبنان ، ١٩٥٩م .

- .... :

«البيان والاعراب عما بأرض مصر مِنَ الأعراب» ، القاهرة ، ١٩١٦م .

- توفيق الطويل (دكتور) :

«التـصوف فى مصـر ابان العـصر العثـمانى» ، مـكتبـة الآداب بالجمامـيز ، القاهرة، ١٩٤٦م .

- جرجس حنين :

«الأطيـان والضرائب فى القـطر المصرى» ، بولاق ، الـقاهرة ، ١٣٢٢هـ / ١٩٠٤م .

- جلال يحيى (دكتور) :

«مصر الحديثة ١٥١٧-١٨٠٥» ، الإِسكندرية ، ١٩٦٩م .

- جمال حمدان (دكتور) :

«شخصـية مصر دراسة فـى عبقرية المـكان» ، النهـضة المصرية ، الـقاهرة ، ١٩٧٠م .

- جرجى زيدان :

«تاريخ مصر الحديث» ، مطبعة المقتطف ، القاهرة ، ١٣٠٦/ ١٨٨٩م .

- جيرار (س. ب) :

«الأحوال الزراعية فى مصر أثناء حملة نـابليون بونابرت» ، ترجمة : يوسف نحاس، وخليل مطران ، الجمعية الزراعية الملكية ، القاهرة ، ١٩٤٢م .

- حسن عثمان (دكتور) :

«تـاريخ مصـر فى الـعهد الـعثمـانى ١٥١٧-١٧٩٨» ، دراسة فى كـتاب : «المجمل فـى التاريخ المصـرى» ، تأليف بعـض أعضاء هيئـة التدريس بكـلية الآداب - جامعـة فؤاد الأول (القاهـرة) ، نشره : حســن إبراهيم حســن ، القاهرة ، ١٣٦١هـ / ١٩٤٢م .

● **حسين أفندى الروزنامجى :**
«ترتيب الديـار المصرية فى عهد الدولة الـعثمانية» ، تحقيق الأسـتاذ : محمد شفيق غربال ، بعـنوان : «مصر عند مفرق الطرق ١٧٩٨-١٨٠٠» ، منشور بحولية كلية الآداب - جامعة فؤاد (القاهرة) ، المجلد الرابع ، الجزء الأول، سنة ١٩٣٦م .

● **حسين خلاف (دكتور) :**
«التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث» ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، سنة ١٩٦٢م .

● **حليم عبد الملك (دكتور) :**
«السيـاسة الاقتصاديـة فى مصر فى عـصر محمد عـلى الكبيـر» ، الأنجلو ، القاهرة، سنة ١٩٤٨م .

● **جب ، هاملتون :**
«المجتمع الإسلامـى والغرب» ، تأليف : هاملتـون جب ، وهارولد بوون ، ترجمة : دكتور أحمـد عبد الرحيم مصطفى - مراجعـة : دكتور أحمد عزت عبد الكريم ، القاهرة ، ١٩٧١م .

● **راشد البراوى (دكتور) ، محمد حمزة عليش :**
«التـطور الاقتصـادى فى مصر فـى العصـر الحديث» ، النـهضة المصـرية ، ١٩٤٥م.

● **ريفلين ، هيلين آن :**
«الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر»، ترجمة : دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ومصطفى الحسينى ، القاهرة ، ١٩٦٨م .

● **ساطع الحصرى :**
«البلاد العربـية والدولة العثمانيـة» ، دار العلم للملايين ، بيـروت ، الطبعة الثانية، ١٩٦٠م .

- سعد ماهر حمزة (دكتور) :

«علم الإِقتصاد» ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧م .

- سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور) :

«العصر المماليكى فى مصر والشام» ، النهضة العربية ، ١٩٦٥م .

- .... :

«المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك» ، النهضة العربية ، ١٩٦٢م .

- .... :

«مصر فى عصر المماليك البحرية» ، القاهرة ، ١٩٥٩م .

- شرف الدين أبو البقاء يحيى بن الجيعان :

«التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية» ، بولاق ، القاهرة ، ١٨٩٨م .

- شفيق شحاته (دكتور) :

«تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية فى مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر» ، القاهرة ، ١٩٦١م .

- شمس الدين أبو العباس أحمد (ابن خلكان) :

«وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» ، القاهرة ، ١٨٩٢م .

- صبحى وحيدة :

«فى أصول المسألة المصرية» ، القاهرة ، ١٩٥٠م .

- عبد الجواد صابر إسماعيل :

«دور الأزهر فى مصر أبان الحكم العثمانى ١٥١٧-١٧٩٨»، جامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية ، ١٩٦٩م ، (رسالة ماجستير غير منشورة) .

- عبد الرحمن بن حسن (الجبرتى) :

«عجائب الآثار فى التراجم والأخبار» ، ٤ أجزاء ، القاهرة ، ١٣٢٢هـ / ١٩٠٤م .

- .... :

«مظهر التـقديس بزاول دولة الفرنسيـس» ، وزارة التربية والتعليـم ، المطبعة الأميرية ، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م .

- **عبد الرحمن بن خلدون :**

«المقدمة» ، القاهرة ، ١٣٢٢هـ - ١٩٠٣م .

- **عبد الرحيم عبد الرحمن (دكتور) :**

«دراسة نصـية لكتـاب هز القحـوف» ، بحث نشـر بمجلة الجـمعية المـصرية للدراسات التاريخية ، المجلد العشرون ، القاهرة ١٩٧٣ .

- **عبد الرزاق الهلالى :**

«قصة الأرض والفـلاح والإصلاح الزراعى فى الوطن العـربى» ، بيروت ، ١٩٦٧م .

- .... :

«المجتمع الريفى والإصلاح الزراعى»، دار الكاتب العربى، القاهرة، د.ت.

- **عبد السميع سالم الهوارى :**

«لغة الإدارة العامـة فى مصر فى القرن التاسع عـشر» ، القاهرة ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م .

- **عبد العزيز محمد الشناوى (دكتور) :**

«صور من دور الأزهر فى مقاومـة الإحتلال الفرنسى لمصـر فى أواخر القرن الثامن عشر» ، دار الكتب ، القاهرة ١٩٧١م .

- **عبد الغنى غنام :**

«الإقتصاد الزراعى وإدارة العزب» ، القاهرة ، (د.ت.) .

- **عبد الكريم رافق (دكتور) :**

«مـصر والـشـام مـن الفـتح الـعثـمانـى إلى حـملـة نابـليـون بونـابرت ١٥١٦-١٧٩٨». دمشق ، ١٩٦٨م .

- عبد الله خورشيد (دكتور) :

«القبائل الـعربية فى مصر فى الـقرون الثلاثة الأولى للهـجرة» ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ، . ١٩٦٧م .

- عبد المجيد عابدين (دكتور) :

«البيان والإعراب عما بأرض مصر مِنَ الاعراب مع دراسات فى تاريخ العروبة فى وادى النيل» ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٦١م .

- عبد الغني فرج الصدة :

«حق الملكية» ، القاهرة ، ١٩٦٢م .

- عبد الوهاب الشعرانى :

«قواعد الصوفية» ، القاهرة ، ١٨٨١م .

- على بن محمد الشاذلى الفرا :

«ذكر مَا وقـع بين عسـكر مـصر المحروسـة» ، تحقيـق : دكتـور عبد الـقادر طليمات ، المجلة التاريخية ، المجلد الرابع عشر ١٩٦٨م .

- على فؤاد أحمد (دكتور) :

«علم الاجتماع الريفى» ، القاهرة ، ١٩٦٦م .

- على الجريتلى (دكتور) :

«تاريخ الصناعة فـى مصر فى النصف الأول من القرن التـاسع عشر» ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٢م .

- على مبارك :

«الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقـاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة» ، بولاق ، ١٣٠٦ .

- عمر طوسون :

«مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن» ، الاسكندرية، ١٣٥٠هـ/١٩٣١م.

- فوزى جرجس :

«دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المماليكى»، القاهرة، ١٩٥٨ .

- القلقشندى (أبو العباس أحمد) :

«صبح الأعشى فى صناعة الانشا»، ١٤ جزءاً، القاهرة، ١٩١٣-١٩١٩م .

- محمد بن أحمد بن اياس :

«بدائع الزهور فى وقائع الدهور»، طبعة بولاق ١٨٨٦م، وطبعة ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م .

- محمد بن محمد الأمير :

«شرح المجموع» ، القاهرة ، ١٣٤٢ هـ .

- محمد أحمد أنيس (دكتور) والسيد رجب حراز (دكتور) :

«الشرق العربى» ، القاهرة ، (د.ت.) .

- محمد البحيرى وعبد الغنى غنام :

«شرح القوانين واللوائح الزراعية» ، القاهرة ، ١٩٣٦م .

- محمد توفيق البكرى :

«بيت الصديق» ، القاهرة ، ١٣٢٣ هـ - ١٩٠٥م .

- محمد ثابت الفندى (دكتور) :

«الطبقة الاجتماعية» ، القاهرة ، (د. ت.) .

- محمد رفعت رمضان (دكتور) :

«على بك الكبير» ، القاهرة ، ١٩٥٠م .

- محمد رمزى :

«القاموس الجغرافى للبلاد المصرية» ، القاهرة ، ١٩٥٤ - ١٩٦٣م.

• محمد شفيق غربال :

«محمد على الكبير» ، أعلام الإسلام ، العدد (٨)، القاهرة، أكتوبر ١٩٤٤م.

• محمد طلعت عيسى (دكتور) :

«دراسات فى علم الاجتماع الريفى» ، القاهرة ، (د.ت.) .

• محمد عاطف غيث (دكتور) :

«القرية المتغيرة (القيطون - محافظة الدقهلية)» ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤م .

• .... :

«دراسات فى علم الاجتماع القروى» ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧م .

• محمد عبد المعطى الإسحاقى :

«لطائف أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول» ، القاهرة ، ١٣١٠هـ .

• محمد فهمى لهيطة :

«تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة» ، القاهرة ، ١٩٣٨م .

• محمد فؤاد شكرى (دكتور) :

«عبد الله جاك مينو» ، القاهرة ، ١٩٥٢م .

• محمد كامل مرسى :

«الملكية والحقوق العينية» ، الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٣٣م .

• محمد مختار :

«التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفرنكية والقبطية»، بولاق ، ١٣١١هـ .

- محمد مرتضى الزبيدى :

«تاج العروس مِنَ جواهر القاموس» ، القاهرة ، ١٣٠٦هـ - ١٨٨٨م .

- محمود أبو رية :

«حياة القرى» ، القاهرة ، ١٩٦٦م .

- محمود الشرقاوى :

«مصر فى القرن الثامن عشر»، الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٥- ١٩٥٧م .

- محمود رزق سليم :

«عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمى والأدبى» ، القسم الثانى مِنَ الجزء الأول ، القاهرة . (د.ت.) .

- محمود عودة (دكتور) :

«القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع» ، القاهرة ، ١٩٧٢م .

- مصطفى القونى :

«تطور مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة» ، القاهرة ، ١٩٤٤م .

- مونتريان ، روبير :

«العلاقات بين القاهرة واستانبول أثناء الحكم العثمانى لمصر مِنَ القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر» ، بحث ، ترجمة : زهير الشايب ، نشر بمجلة المجلة ، القاهرة ، العدد ١٥٨ ، فبراير ١٩٧٠م .

- هنرى عيروط :

«الفلاحون» ، ترجمة : دكتور محمد غلاب ، القاهرة ، (ب.ت.) .

- يعقوب : أرتين :

«الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية» ، تعريب : سعيد عمون ، القاهرة ، ١٣٠٦هـ - ١٨٨٨م .

• يوسف الشربينى :

«هز القحوف فى شرح قصيد أبى شادوف» ، القاهرة ، ١٨٩٠م .

• يوسف نحاس :

«الفلاح ، حالته الاقتصادية والاجتماعية» ، القاهرة ، ١٩٢٦م .

٢ - الكتب الافرنجية :

* Ammar, H. Grouring Up in an Egyptian Village : Silwa, Province of Aswan, 2nd edition. London, 1966.
* Baer, Gabriel, Egyptian Guilds in Modern Times, Jerusalem, 1964.
* ---------------. A History of Land Ownership in Modern Egypt, 1800-1950, Oxford, 1962.
* --------------- . Studies is Social History of Modern Egypt, Chicago: 1969.
* Cattaui, René et Georges, Mohamed-Aly et l'Europe. Paris : 1950.
* Clot-Bey, Aperçu Général sur l'Egypte, a vols Paris : 1840.
* Crouchley, A. E. The Economic Development of Modern Egypt. London : 1938.
* Dehérain, Henri. L'Egypte Turque. Paris : 1931.
* Estève, "Mémoire sur les Finances de l'Egypte depuis sa conquête par le Sultan Selym ler jusqu'à celle du Général en Chef Bonaparte", in Deseription de l'Egypte. lère édition. Etat Moderne, Tome 1. Paris: 1809.
* Hammer, J. von. Histoire de L'Empire Ottoman, 18 vols Paris : 1837.
* Holt, P. M. "The Pattern of Egyptian Political History from 1517-1798", in Political and Social Change in Modern Egypt. P. M. Holt, edit London : 1968.
* Jomard, "Coup d'Oeil Impartial sur l'Etat Présent d l'Egypte", in Description de l'Egypte. Lère édition Etat Moderne. Tome 1. Paris : 1809.

* -----------------. "Mémoire sur la Population comparée de l'Egypt Ancienne et Modernse", in Description de l'Egypte. lère édition. Antiquités. Mémoires. Tome II. Paris : 1818.

* Lancret, M. A. Mémoire sur le Systéme d'Imposition Territoriale et sur l'Administration des Provinces de L'Egypte", in Description de l'Egypte. lère edition. Etat Moderne. Tome I. Paris : 1809 .

* Lane, Edward William, The Manners and Customs of the Modern Egyptians, London : 1966 .

* Lusignan, S. L. A History of the Recolt of Ali Bey against the Ottoman Porte, London : 1783.

* Lutsky, V. Modern History of the Arab Countries. Moscow : 1969 .

* Mengin. Histoire de l'Egypte sous le Gouvernement de Mohamed Ali. Paris : 1823.

* Poliak, A. N. Feudalism in Egypte, Syria, Palestine and the Lebanan London : 1939.

* Sacy, Sylvestre de . Du droil de Propriété Territoriale en Egypte à l'Epoque de l'expedition des Francais. Tome II. Parid : 1821.

* Savary, J. Lettres sur l'Egypt. 4 vols. Paris : 1798.

* Shaw, J. Stanford. The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt. Princetion : 1956.

* Tugay, Emin Foat, Three Centuries. Chronicles of Turkey and Egypte. Oxford, 1963.

* Vansleb, J. M. The Present State of Egypt. London, 1869.

* Vatikiotis, P. J. The Modern History of Egypt. London, 1969.

* Volney, C. F. C. Voyage en Syrie et en Egypte pondant les Années 1783, 1784, et 1785. Tome. I. Paris, 1787.

كشافات كتاب★

« الريف المصرى فى القرن الثامن عشر »

١ - كشاف الاعلام .

٢ - كشاف الأمم والجماعات والقبائل والعشائر .

٣ - كشاف الأماكن والبلاد والمدن والجبال والأنهار والسفن والنقود.

٤ - كشاف الألقاب والمصطلحات والوظائف .

★ رُتب هذا الكشاف ترتيبًا هجائيًا محضا ، مع إغفال الـ ، ابن، ابو ، ذو ... ووجودها رسما وإغفالها حكمًا . فمثلا عند البحث عن كلمة : أبو المحاسن يكون المدخل فى حرف الميم «المحاسن»، وذو الفقار يكون المدخل «فقار» ... إلخ .

كشاف الأعلام

(ب)

(ت)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ن)

كشاف الأمم والقبائل والجماعات والعشائر

(ب)

(ت)

(ج)

(ح)

(ش)

(ص)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ن)

(هـ)

(و)

(ى)

كشاف الأماكن والبلاد والمدن والجبال والأنهار والسفن والنقود

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ن)

(هـ)

(و)

(ى)

كشاف الألقاب والمصطلحات والوظائف

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

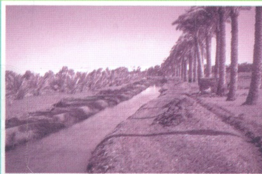
(هـ)

(و)

(ى)

رقم الإيداع ١٧١٠/٢٠٠٤
I. S.B.N. 977- 203-195-7

مطابع التجارية - قليوب - مصر







دار الكتاب الجامعى
سيد محمود
٨ شارع سليمان الحلبى - القاهرة
تليفون : ٥٧٧٤٨٨١ - ٣٩٥٧٨٠٧
فاكس : ٥٨٩٧٦٣٥ - محمول : ٠١٢٣٦٩٨٦٠٠

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر